

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text includes:

- أحمد بن محمد الفاضل
- دائم التوفيق
- مستفيع الطالب

تحریر انصاف

۲۰ کتابہ

بداية البحث ونهاية المقصد

من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الإعتراف

3.1.2.....7071

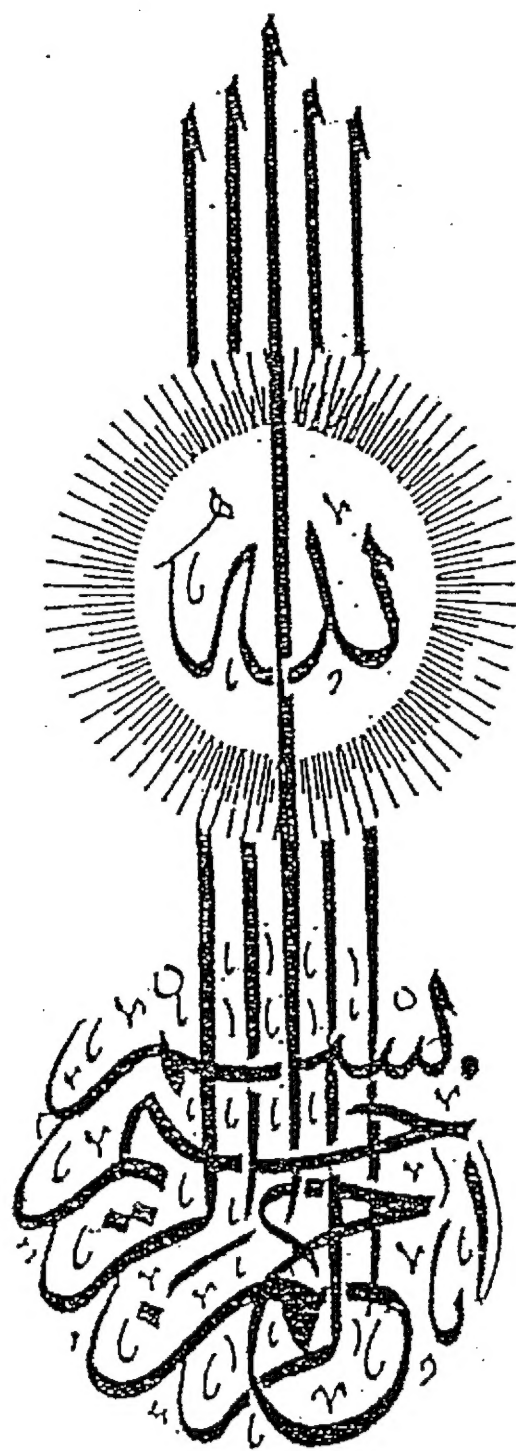
إشراف الدكتور

محمد حسن کاکازی

والدكتور عبد الله النخعي مشرفاً بديلاً

اعداد الطالب

حسب اللہ بن حلی بن حسیب اللہ بن صفر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ... فهذا ملخص لرسالة الماجستير ، بعنوان " تحرير اتفاقات ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، من أول الكتاب الى نهاية كتاب الاعتكاف " . وهذه الرسالة عبارة عن دراسة لما أطلق عليه المصنف في كتابه لفظ " اتفقوا " أو " أجمعوا " أو " لا خلاف " ، وتوثيقها من كتب المذاهب الأربعة المعتمدة اذا كانت المسألة متفقاً عليها في الواقع وأما اذا كانت موضع خلاف ، فانها تبحث بحثاً مستفيضاً مع ذكر المخالف وأدلته ، مع تخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وترجمة الأعلام من غير المشهورين ، وتعريف ما يحتاج الى تعريف ، لغة واصطلاحاً .

وقد تكونت خطة البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة أبواب ، وخاتمة ، وأربعة ملاحق ، وخمسة فهارس . أما المقدمة ، فاشتملت على ما يلي : ١ - مدخل ، ٢ - أسباب اختيار الموضوع ، ٣ - المنهج الذي يسير عليه البحث .

وأما التمهيد ، فاشتمل على ما يلي : ١ - دراسة عن المؤلف ، ٢ - دراسة عن الكتاب .
وأما الباب الأول ، (في الطهارة) ، فاشتمل على تسعة فصول .
وأما الباب الثاني ، (في الصلاة) ، فاشتمل على احدى وعشرين فصلاً .
وأما الباب الثالث ، (في الزكاة) ، فاشتمل على خمسة فصول .
وأما الباب الرابع ، (في الصيام) ، فاشتمل على خمسة فصول .
وأما الخاتمة ، فقد كانت أهم نتائج البحث فيها ما يلي :

١ - قلّة المسائل التي لم يصب المصنف في توثيقها ، اذ بلغ عددها خمس من مائتي مسألة .
٢ - ان المصنف نصّ على أنه أخذ أقوال الفقهاء ، في أكثرها ، من ابن عبد البر ، وعليه فأكثر الاتفاقات هو ناقل فيها لا غير .

٣ - عدم صحة التحذيرات من اتفاقات ابن رشد (الحفيد) لأن المالكية اذا أطلقوا ابن رشد فانما يقصدون الجد ، اذ هو المشهور بالفقه ، وكتبه معروفة مشهورة في ذلك ، والله أعلم .
وأما الملاحق الأربعة ، فهي كما يلي : ١ - ملحق مسائل الجمهور ، ٢ - ملحق الاتفاقات المكررة ، ٣ - ملحق الاتفاقات المردودة ، مع بيان سبب ردها ، ٤ - ملحق الاتفاقات الأصولية .
وأما الفهارس ، فهي كما يلي : ١ - فهرس الآيات القرآنية ، ٢ - فهرس الأحاديث النبوية ، ٣ - فهرس آثار الصحابة والتابعين ، ٤ - فهرس المصادر والمراجع ، ٥ - فهرس الموضوعات .
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

الطالب

عبد الله علي بصفر

المشرف

د / عبد الله الغطيم

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

عبد السفياني

عنه
١٤٤١/١١/١٩

عبد الله الغطيم

١٤٤١/١١/١٩

شکر و عرفان

الحمد لله تعالى أولا وآخرا ، وظاهرا وباطنا ، على ما وفق وأعان ...

الحمد لله ، والشكر على نعمه وآلائه ، التي لا تعد ولا تحصى ، وأولاها بالحمد والشكر نعممة العلم الشرعي التي هي اصطفاء واختيار منه - سبحانه وتعالى - لمن شاء من عباده .

وأصلي وأسلم على رسول الهدى ، الذي علمنا أكرم الأخلاق ، وأعظمها ، ومنها شكر الله ، وكماله بشكر من يستحق ذلك ، حيث قال عليه الصلاة والسلام : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) (١) .

وفي هذه الورقة المتواضعة أسجل شكري وعرفاني لأستاذي الفاضل الدكتور محمود عكازي ، والذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة ، جزاه الله خير الجزاء على ذلك ، وعلى ما أسدى من النصائح والتوجيهات ، وأدعو الله تعالى له بخيرى الدنيا والآخرة .

وكذلك شكر أساتذتي في السنة المنهجية ، والذين كان لهم أكبر الأثر في توجيهي الى هذا الكتاب ، وهذا البحث .

ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ المؤلف الأريب غسان علوان على ما أسداه لي من عون ومساعدة في هذه الرسالة .

وكذلك من أعانني فيها ولو بكلمة واحدة .

أسأل الله للجميع التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة .

وصلّى الله وسلّم على نبي الهدى ، سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

المقدمة

تمت

- الباب والفضول

- الملاحظات

۱۔ الفہارسی

المقدمة

مرحبا
أسباب اختيار المؤلف
منهج البحث
أقسام البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) - مدخل :

ان الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا . وأشهد أن لا اله الا
الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

(يا أيها الذين آمنوا ، اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن الا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله
جميعا ، ولا تفرقوا) (١) .

(يا أيها الناس ، اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبثّ منهما رجالا
كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به ، والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيبا) (٢) .

(يا أيها الذين آمنوا ، اتقوا الله ، وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ،
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) (٣) .

وبعد

فان علم الفقه من أكبر العلوم ، وأجلّها قدرا ، وأكثرها نفعا ، حيث أوصى الله تبارك وتعالى
عباده به ، فقال تعالى : (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم
إذا رجعوا اليهم ، لعلهم يحذرون) (٤) .

ودعا الى العناية به رسول الهدى صلى الله عليه وسلم ، حيث قال - فيما رواه معاوية بن أبي سفيان
رضي الله عنه - : " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (٥) .

وكان من توفيق الله تعالى لي أن وفقني لمتابعة دراستي بكلية الشريعة ، قسم الفقه والأصول

(١) - آل عمران : ١٠١ - ١٠٢ . (٢) - النساء : ١ .

(٣) - الأحزاب : ٦٩ - ٧٠ . (٤) - التوبة : ١٢٢ .

(٥) - أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب فرض الخمس : باب قوله تعالى (فان لله خمس)

٤ / ١٠٣ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الامارة : باب قوله صلى الله عليه وسلم

(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ٠٠٠) ، ٣ / ١٥٢٤ .

فأسأل الله تعالى جلّت قدرته أن يجعلني ممن أراد بهم الخير بمنه وكرمه • ولما عازمت على العمل في هذا العلم ، استخرت الله أن يوفّقني لكتاب أنتفع به ، وينتفع منه المسلمون ، واستشرت أساتذتي حفظهم الله تعالى ، وعلى رأسهم الدكتور محمود عكازي ، فكان الاختيار لكتاب " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " ، لمصنفه القاضي أبي الوليد محمد بن رشد القرطبي رحمه الله تعالى •

ومما زاد اهتمامي بهذا الكتاب ما يحويه من علم الخلاف ، الذي هو بداية طريق الاجتهاد ، مما يتناسب مع دراستي الشرعية والتي لازلت في بداية الطريق الموصل اليها باذن الله تعالى ، وكذلك اهتمام الباحثين الشرعيين في هذا العصر بهذا العلم ، للوصول الى الأقوال الراجحة • ومما زاد اهتمامي بهذا الكتاب - أيضا - ما يحويه من اتفاقات واجتماعات ، افتتح بها المصنف أغلب الأبواب والفصول ، وقدمها على الخلاف ، ليعطي صورة مشرقة للعلوم الشرعية ، التي تأسّد عليها - في هذا الزمان - العلمانيون والمستغربون ، طمعا في اقمائها عن التطبيق في واقع الحياة ، ورغبة في ادخال قوانين وضعية ، قيمتها من قيمة واضعيتها من البشر ، وشتان بين شرع الله وآراء البشر •

كما أن هذا الكتاب زاد ميزة على كتب الخلاف بذكره لأسباب الخلاف ، وهذا الفن النادر يعطى الطالب المتتبع لهذه المسائل ملكة ، يستطيع أن يقيس بها المسائل المسكوت عنها على المسائل المنصوص عليها • وكأن المصنف رحمه الله أراد بهذا الكتاب أن يعطي فيه تدريباً لطلاب العلم على الممارسة والمعايشة والوصول بالتالي الى مرتبة الاجتهاد بشروطها • والاجتهاد نور في جبين الشريعة ، أعطى العقل المسلم مجالا للاختيار والنقاش والبحث ضمن اطار الشريعة السمحة •

ليس المجال - هنا - للحديث عن الاجتهاد ، وانما أعود مرة أخرى الى عملي في هذا الكتاب ، حيث اهتمت بالمسائل المتفق عليها ، والمجمع عليها في هذا الكتاب ، وجعلت دراستي - كما هو واضح من اسم الرسالة - : " تحرير اتفاقات ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد " ، وأخترت كلمة تحرير ، وهي كما قال صاحب تاج العروس : " تحرير الكتاب وغيره : تقويمه ، وتخليصه باقامة حروفه ، وتحسينه باصلاح سقطه " (١) •

وعلمي هو من باب تحسين الكتاب ، لا من باب تقويمه ، فلست أهلا لذلك ، وانما أهله جهابذة العلماء وكبارهم • ولما بدأت العمل وجدته شاقا ومضنيا ، حيث لابد من مراجعة كتب المذاهب

(١) - تاج العروس ، الزبيري ، مادة (حرر) •

الاربعة لكل مسألة ، خاصة الكتب المعاصرة للمصنف ، وما قبله ، وعانيت الكثير في بحثي عن هذه الكتب ٠٠٠ وبحمد الله تعالى تملكت كل هذه الكتب المدونة بالمراجع ، واقتنيتها ، وهذه نعمة كبرى أحمد الله تعالى عليها . وكانت أكبر الصعوبات هي دراسة الكتاب ، حيث كانت أول تجربة لى في هذا المجال ، ولكن الله تعالى يسر لي ، فقرأت الكتاب من أوله الى آخره عدّة مرات ، مما أفادني ذلك فوائده كثيرة . ولقد كان لملاحظات أستاذي الفاضل (الدكتور محمود عكازي) أكبر الأثر في خروج هذه الرسالة بهذه الصورة ، ولله الحمد تبارك وتعالى .

(٢) - أسباب اختيار الموضوع :

• يرجع اختياري لهذا الموضوع الى عدّة أسباب ، منها :

أ - ان علماء المذهب المالكي اشتهر بينهم التحذير من اتفاقات ابن رشد ، واجتماعات ابن عبد البر . وأشار الى ذلك صاحب الطليحة بقوله :

وحذر الشيوخ من اجماع	عن ابن عبد البر ذى السماع
وحذروا أيضا من اتفاق	عن ابن رشد عالم الآفاق (١)

لذا تناولت هذه المسائل ، التي أطلق عليها ابن رشد (اتفقوا) ، وأحيانا (أجمعوا) ، وأحيانا (لا خلاف) ، بالتحريير والتوثيق لدى المذاهب الأربعة ، طلبا لمعرفة صحتها من عدمه .

ب - أن تتبعي لكل اتفاق يستلزم مني أن أقرأ الجزء المطلوب مني بأكمله ، بتمعن وحرص تامين ، حتى لا يفوتني أى اتفاق من الاتفاقات في ذلك الجزء ، وذلك يمنحني نعمة كبرى من الاطلاع على أكثر أبواب الفقه في المذاهب المختلفة ، ومعرفة المسائل المتفق عليها من المختلف فيها ، وسبب الاختلاف ، ومعرفة الراجح مع دليله .

ج - عدم وجود كتاب - في الوقت الحاضر - يحرر هذه الاتفاقات ، ويتأكد من صحتها ، وسلامتها ، وذلك بعد الرجوع الى الفهارس والموضوعات المسجلة لدى مكتبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى .

(١) - الطليحة ، القلاوى ، ص ٨٢ .

(٣) - المنهج الذي يسير عليه البحث :

أ - تقسيم الجزء المراد تحريره الى أبواب ، ويقسم كل باب الى فصول ، والفصول الى مسائل ، مع اعطاء عناوين لكل باب وفصل ومسألة ، ليسهل الوصول اليها لطالبيها ، مع محاولة استقاء هـذـه العناوين من المصنف نفسه ما أمكن ذلك .

ب - أذكر في بداية كل مسألة النص الوارد في الاتفاق ، مع ذكر دليله ، كما هي في الكتاب ، ثم أذكر رقم الصفحة ، وأفصل بينه وبين ما بعده بنقاط .

ج - أذكر تحرير المسألة ، فان كانت المسألة متفقا عليها أكتفي بذكر المراجع في الحاشية ، وأرتبها حسب المذاهب الأربعة : الحنفية ، ثم المالكية ، ثم الشافعية ، ثم الحنابلة ، كل مذهب حسب الترتيب الزمني ، وقد أذكر في تحرير المسألة - اذا كان في المسألة أكثر من اتفاق - عسدد هذه الاتفاقات ، مع بيان سبب تعددها ، وقد أذكر كذلك ما استثناه المصنف عقب هذه المسألة ، مما هو غير داخل فـي الاتفاق بقوله : " اتفقوا على كذا الا كذا " ، وهذا هو تحرير محل الاتفاق .

د - وأما إذا كان الاتفاق الذي ذكره المصنف موضع خلاف من أحد المذاهب الأربعة ، فاني أبحثه بحثا مستقيما من واقع المراجع الأصلية لكل مذهب ، مستدلا لمن خالف الاتفاق ، مع ذكر المراجع بالحاشية كذلك . وقد أذكر أيضا كتب الخلاف لذكر أدلة المخالفين ، وقد يكون المخالف في المذهب امامه ، ولكن ليس عليه المذهب ، كما حصل ذلك في ثلاث مسائل ، ولكن ذكرتها ضمن المسائل المتفق عليها لاتفاق القول الراجح في المذهب مع سائر المذاهب الأخرى ، واجتهدت في أن تكون المصادر في الفترة السابقة والمعاصرة للمصنف بقدر الاستطاعة .

هـ - وعند وجود أدلة من القرآن الكريم أشير الى اسم السورة ورقم الآية ، وأما عند وجود أدلة من السنة المطهرة ، فاذا كان الحديث واردا في الصحيحين ، أو أحدهما ، فاني أكتفي بذكر المرجع فيه ، أما اذا كان الحديث واردا في غيرهما ، فأنني أقوم بتخريجه وبيان مدى صحته من كلام المحدثين .

وقد اعتمدت لسهولة الوصول لتخريج الأحاديث على كتابين :

الأول - الهداية في تخريج أحاديث البداية ، لمصنفه المحدث أحمد الغماري .

والثاني - طريق الرشيد الى تخريج أحاديث بداية ابن رشد ، لمؤلفه الشيخ عبد اللطيف بن

ابراهيم آل عبد اللطيف .

ولم أعتمد على النسخ التي ذكرها المحققون في كتاب الهداية ، ولا على عملهم ، وإنما كنت أكتفي

بذكر المصنف الغماري لمواقع هذه الأحاديث ، وأخرجها بنفسه من تلك الكتب - مع اختلاف الطباعات في

كثير منها - بحمد الله تعالى .

و - وعند وجود كلمات تحتاج الى بيان ، كنت أذكرها - أيضا - بنفس هامش الآيات والأحاديث ،

واستخدمت في ذلك طريقتين :

الأولى : اذا كانت الكلمة فقهية ، لها معنى لغوي وشرعي ، فكنت أذكر معناها اللغوي من كتب

اللغة الأصلية ، وأما تعريفها الشرعي فمن كتب الفقه المالكي ، نظرا لأن المصنف - صاحب بدايـــــــــة

المجتهد - في الأصل مالكي المذهب ، فرغبت أن تكون الحدود على طريقتهم .

وأما الطريقة الثانية : اذا كانت الكلمات ليست فقهية ، وإنما ذات معنى لغوي فقط ، فأنسب

اعتمدت على كتب لغة الفقه ، في بقية المذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، نظرا لأن الدراسة

مقارنة بين المذاهب الأربعة ، ورغبة في التنوع .

فالهامش نوعان ، نوع لذكر التعاريف اللغوية والشرعية ، وبيان ما يحتاج الى بيان ، وتخريج

الآيات والأحاديث ، وترجمة غير المشهورين ، ونكر مراجع كتب الخلاف في حالة الخلاف ، والثاني يختص

بمراجع المذاهب الأربعة لكل مسألة فقط .

ز - وسوف يتطرق البحث لكل ما أطلق عليه المؤلف لفظ : (اتفقوا) ، أو (أجمعوا) ، أو (لا

خلاف) ، وما يتفرع عن ذلك مما يدل على الاجماع .

أما اذا لم يطلق الاتفاق فلانعمول عليه في بحثنا ، مثل أن يقول : جمهور العلماء ، أوفقهاء الأمصار،

أو أكثر الفقهاء ، فكل ذلك في حكم الجمهور ، وليس موضوع بحثنا هذا . ومع ذلك فقد ذكرت في اخر

المسائل ملاحق لتمام الفائدة :

- الملحق الأول : بمسائل الجمهور .
- == الثاني : بالمسائل المكررة .
- == الثالث : بالمسائل المردودة ، مع بيان سبب ردها .
- == الرابع : بالمسائل المتفق عليها بين الأصوليين .

وأدخلت في البحث بعض المسائل التي كنت نصمت في الخطة على عدم دخولها ، وهي المسائل التي يحكم عليها المصنف بالاتفاق ، ثم يستثنى بعض العلماء منها ، فيقول : اتفقوا على كذا الا فلانا ، نظرا لعدم كثرتها ، ولأنها أقرب الى الاجماع ، فان من شذّ في مخالفة الاجماع بلا دليل معتبر لا يعتد به .

ثم انني اعتمدت على الطبعة السابعة ، الصادرة عن دار المعرفة ببيروت ، والتي تمتاز بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، من كتاب " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " ، للمصنف .

٤ - وأما بقية البحث فهو كما يلي :

* - التمهيد : وهو قسمان :

الأول - دراسة عن المؤلف : ويشتمل على العناصر التالية :

- الحالة السياسية .
- الحالة الاجتماعية .
- الحالة العلمية عامة .
- الحالة الفقهية خاصة .
- نسبه وميلاده .
- نشأته ومراحل حياته .
- محنته .
- شيوخه .
- تلامذته .
- ثقافته .
- عقيدته .
- مذهبه الفقهي .

- مؤلفاته ، وأثرها في العالم الاسلامي ، والعالم الغربي •
- وفاته •
- أخلاقه ، وثناء العلماء عليه •

الثاني - دراسة عن الكتاب : وتشتمل على العناصر التالية :

- ١ - عنوان الكتاب ، مع أهمية الكتاب •
- ٢ - نسبة الكتاب لمؤلفه •
- ٣ - مصادر الكتاب •
- ٤ - مصطلحات الكتاب •
- ٥ - موضوعات الكتاب ، ونظام ترتيبها •
- ٦ - منهج المؤلف في الكتاب •
- ٧ - نظرة على الكتاب •

*.. وأربعة أبواب :

الباب الأول : (الطهارة) ، ويشتمل على تسعة فصول :

- الفصل الأول : ويشتمل على مسألتين •
- الفصل الثاني : ويشتمل على تسع مسائل •
- الفصل الثالث : ويشتمل على ثمان مسائل •
- الفصل الرابع : ويشتمل على مسألة واحدة •
- الفصل الخامس : ويشتمل على مسألة واحدة •
- الفصل السادس : ويشتمل على ست مسائل •
- الفصل السابع : ويشتمل على خمس مسائل •
- الفصل الثامن : ويشتمل على أربع مسائل •
- الفصل التاسع : ويشتمل على خمسة عشر مسألة •

الباب الثاني : (الصلاة) ، ويشتمل على احدى وعشرين فصلا :

- الفصل الأول : ويشتمل على مسألتين •
- الفصل الثاني : ويشتمل على ثمان مسائل •
- الفصل الثالث : ويشتمل على مسألة واحدة •
- الفصل الرابع : ويشتمل على أربع مسائل •

- الفصل الخامس : ويشتمل على ثلاث مسائل .
- الفصل السادس : ويشتمل على مسألة واحدة .
- الفصل السابع : ويشتمل على مسألتين .
- الفصل الثامن : ويشتمل على مسألة واحدة .
- الفصل التاسع : ويشتمل على مسألتين .
- الفصل العاشر : ويشتمل على ست مسائل .
- الفصل الحادي عشر : ويشتمل على ثلاث مسائل .
- الفصل الثاني عشر : ويشتمل على ست مسائل .
- الفصل الثالث عشر : ويشتمل على ست مسائل .
- الفصل الرابع عشر : ويشتمل على أربع مسائل .
- الفصل الخامس عشر : ويشتمل على مسألة واحدة .
- الفصل السادس عشر : ويشتمل على ثلاث مسائل .
- الفصل السابع عشر : ويشتمل على ثلاث مسائل .
- الفصل الثامن عشر : ويشتمل على خمس مسائل .
- الفصل التاسع عشر : ويشتمل على ثلاثة عشر مسألة .
- الفصل العشرون : ويشتمل على مسألتين .
- الفصل الحادي والعشرون : ويشتمل على إحدى عشرة مسألة .

الباب الثالث : (الزكاة) ، ويشتمل على خمسة فصول :

- الفصل الأول : ويشتمل على ثلاث مسائل .
- الفصل الثاني : ويشتمل على خمس مسائل .
- الفصل الثالث : ويشتمل على اثنتي عشرة مسألة .
- الفصل الرابع : ويشتمل على مسألة واحدة .
- الفصل الخامس : ويشتمل على سبع مسائل .

الباب الرابع : (الصيام) ، ويشتمل على خمسة فصول :

- الفصل الأول : ويشتمل على مسألتين .
- الفصل الثاني : ويشتمل على عشر مسائل .
- الفصل الثالث : ويشتمل على سبع مسائل .
- الفصل الرابع : ويشتمل على ست مسائل .
- الفصل الخامس : ويشتمل على سبع مسائل .

* - الخاتمة

* - وأربعة ملاحق :

- الأول : ملحق مسائل الجمهور ، ومن في حكمهم ، وعددها (١٧٥) مسألة .
- الثاني : ملحق بالاتفاقات المكررة ، وعددها (٣٤) مسألة .
- الثالث : ملحق بالاتفاقات المردودة مع بيان سبب ردها ، وعددها (١٩) مسألة .
- الرابع : ملحق بالاتفاقات الأصولية ، وعددها (١٣) مسألة .

* - ثم خمسة فهارس : وهي كما يلي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الاحاديث النبوية .
- فهرس آثار الصحابة والتابعين
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

أسأل الله تعالى أن يخلص نيتي ، وعلمي لله ، وأن يجعله في موازين حسناتي ، يوم العرض عليه ،
ومن شارك فيه ، آمين يارب العالمين .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .

تَمْهِيدٌ

دراسة عن المؤلف
دراسة عن الكتاب

دراسة عن المؤلف

- | | |
|----------------------|----------------------------|
| - الحالة السياسية | - الحالة الاجتماعية |
| - الحالة العامة عامة | - الحالة الفكرية خاصة |
| - نسبه وجيله | - نشأته ومرحلة حياته |
| - محنته | - شيوخه |
| - تلامذته | - ثقافته |
| - عقيدته | - مذهبه الفقهي |
| - مؤلفاته | - رفاته |
| - أثره في العالم | - اخلاقه ونسب العلماء عليه |
-

الحالة السياسية وأهم الحوادث التاريخية في عصره :

لما ضعفت الخلافة الأموية في الأندلس ، انقسمت الى امارات ودويلات ، وأصبحت البلاد بيد ملوك الطوائف .. فضعت .. وتفككت .. مما سهل على الفرنجة اجتياز ذلك الحصن المنيع ، الذي ظلت راية الاسلام خفاقة في ربوعه لمدة ستة قرون أو أكثر ، ودخلت الفرنجة ، بقيادة (الأوفونس السادس ملك الفرنج) طليطلة ، وحولوا مسجدتها الى كنيسة (١) ، وسفكوا دماء المسلمين ، وسلبوا أموالهم ، واسترقوا نساءهم وذرايرهم .

وهنا ، ارتفعت الأصوات التي تدعو الى التوحيد ولمّ الشمل ، واستعان الأندلسيون بالمرابطين ، الذين أرسلوا جيشا بقيادة (يوسف بن تاشفين) ، فقاتلوا قتالا شديدا ، حتى كانت موقعــــــــــــــــة (الزلاقة) سنة (٤٧٩ هـ) ، والتي انتصر فيها المسلمون انتصارا مبينا ، ومن ثم أصبح (يوسف بن تاشفين) أميرا على بلاد الأندلس (٢) .

لم تتوقف حملات الفرنجة لغزو البلاد ، وخصوصا بعد وفاة (يوسف بن تاشفين) سنة (٥٠٠ هـ) ، حيث تولى ابنه علي بعده ، الا أنه ردّ عليهم بالمثل (فخافوا وامتنعوا عن قصد بلاده) (٣) .

الا أن قوة المرابطين ضعفت شيئا فشيئا ، واستمر الفرنجة في غزو البلاد ، وتمكنوا من بعض غورها ، فتزايد ضعف دولة المرابطين ، وفي تلك الفترة ظهرت دعوة (محمد بن تومرت) ، وكان عالما فقيها ، حافظا للحديث ، عارفا بأصول الدين والدولة ، فدعا لمجاهدة العدوان الصليبي ، والأممــــــــر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وقد أخذ على المرابطين اهمالهم لبعض النواحي الدينية ، فقامت دعوة دينية سياسية علمية لتحل محل الدولة المرابطية في المغرب .

وبعد وفاة (محمد بن تومرت) تولى بعده (عبد المؤمن بن علي) الذي التزم طريقة (ابن تومرت) وكانت نهاية آخر أمراء المرابطين على يديه ، وهو (اسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين) ، قــــــــــــــــتله سنة (٥٤٢ هـ) (٤) .

(١) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٤ / ٤٤٧ .

(٢) - راجع البداية والنهاية ، ابن كثير ، ١٢ / ١٣٨ .

(٣) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ٨ / ٢٩٤ .

(٤) - المصدر السابق ، ٨ / ٣٠١ .

وكانت الفرنجة قد تمكنت من أجزاء كبيرة من البلاد ، " فصار لهم في سنة (٥٤٣ هـ) من طرابلس الغرب الى قريب من تونس ، ومن المغرب الى دولة القيروان " (١) . فبدأ عبد المؤمن بتطهير البلاد ، وتوجه الى الأندلس ، وحارب الفرنجة ، وهزمهم في عدة مواقع ، وكان عالي الهمة ، خليقا للادارة ، واستخلص البلاد من أيدي الأعداء ، وبقي يجاهد ، ويعيد لدولة الاسلام عزها حتى " توفي سنة (٤٥٨ هـ) " (٢) .

وتولى بعده ابنه يوسف الذي نهج نهج أبيه في العلم والجهاد " ففي سنة ٥٦٧ هـ ملك مرسية وبلنسية ، وغيرهما ، وبقي يناوئ الافرنج على طليطلة الى أن توفي رحمه الله " (٣) ، ودانت الأندلس له وعادت للبلاد حيويتها ، ونشطت حركتها العلمية ، والتجارية ، والزراعية ، وعاش الناس في أمان ورخاء .

وفي سنة (٤٨٠ هـ) توفي أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ، وتولى ابنه يعقوب (المنصور) الذي بلغت الدولة الموحدية في عصره أوج قمتها ، كما أنه حدث في عهده معركة (الأراك) ، وهي من أعظم المواقع بعد (الزلاقة) .

وكانت سنة (٥٩١ هـ) والتي تحدى فيها ملك الفرنج المنصور ، ووصمه بالضعف والخور ، فرد عليه بقوله تعالى : (ارجع اليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها) (٤) ، " وسار بجيوشه نحو قلعة رباح ، شمال قرطبة ، وهناك التقت الفئتان ، فكانت الدائرة على المسلمين أولا ، وقتل منهم عشرون ألفا ، ثم عادت على الفرنج ، فهزموا شر هزيمة ، وقتل منهم مائة ألف أو يزيد ، وغنم المسلمون ، وعظم أمر الاسلام بالأندلس ، وضعت النصرانية " (٥) .

وهكذا ، فقد عاصر ابن رشد أواخر أمراء دولة المرابطين وأوائل أمراء دولة الموحدين .

أما أواخر دولة المرابطين فهم :

- ١ - علي بن يوسف بن تاشفين ، تولى سنة (٥٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٥ هـ) .
- ٢ - تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين ، تولى سنة (٥٣٥ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٩ هـ) .
- ٣ - اسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين ، تولى سنة (٥٣٩ هـ) ، وتوفي سنة (٥٤٢ هـ) وهو آخرهم

(١) - المصدر السابق ، ٩ / ١٨ ، ٢٣ .

(٢) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ٣٧٥ .

(٣) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ٩ / ٥٦٧ - ٥٦٨ .

(٤) - النمل : ٣٧ .

(٥) - راجع البداية والنهاية ، ابن كثير ، ١٣ / ١٠ - ١١ .

وأما أمراء دولة الموحدين (١) :

- ١ - عبد المؤمن بن علي الكوفي ، تولى سنة (٥٤٢ هـ) ، وتوفي سنة (٥٥٨) .
- ٢ - أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ، تولى سنة (٥٥٨ هـ) ، وتوفي سنة (٥٨٠ هـ) .
- ٣ - أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، تولى سنة (٥٨٠ هـ) ، وتوفي سنة (٥٩٥ هـ) .

أما عن الحال في المشرق :

فقد انطفأت شمس الدولة العباسية ، وذهب نورها ، ولم يبق منها الا الاسم ، بعد أن حكمت العالم الاسلامي لمدة خمسة قرون ، من سنة (١٣٢ هـ) حيث نهاية الدولة الأموية حتى سنة (٦٥٦ هـ) عندما قتل التتار المستعظم ، آخر خليفة عباسي .

وفي هذه الحقبة من الزمن كانت السيطرة الفعلية للحكم بيد السلاجقة ، فهم الذين ينصبون الخليفة أو يخلعون ، وكثر عدد الدويلات التي استقلت عن الدولة العباسية ، فالدولة الغزنوية في الشرق ، والدولة الفاطمية والأيوبية في مصر ، والمرابطون والموحدون في المغرب ، فانتهاز الصليبيون هذه الفرصة وانقضوا على الدولة بحملاتهم المكثفة " ففي سنة ٤٧٨ هـ استولوا على صقلية وأطراف أفريقية .. وفي سنة ٤٩٢ هـ تآمروا على بيت المقدس واستولوا عليه .. وقوى شأنهم " (٢) .

الا أن الرد ضد هذه الحملات لم ينقطع ، ثم اشتد أمره في عهد الأتابكة ، ففي سنة ٥٣٠ هـ بدأ أمر عماد الدين زنكي ، الذي استولى على بعض الحصون ، واستمرت حملاته ضد الصليبيين ، ثم أتى بعده صلاح الدين الأيوبي ، وهو الذي أنقذ مصر من حملة صليبية كادت تقضي عليها سنة ٥٦٤ هـ ، وبعد وفاة نور الدين زنكي حلّ صلاح الدين محله ، وشنّ حملات عديدة ضد الصليبيين ، استعاد فيها الكثير من البلاد الاسلامية ، وفتح حصونا منيعة ، حتى كانت " سنة ٥٨٧ هـ التي فتح الله فيها بيت المقدس على يد صلاح الدين في (معركة حطين) " (٣) ، والتي هزم فيها الصليبيين هزيمة نكراء ، " وأسر ملكهم وأخوه البرنس أرناط ، صاحب الكرك ، وكان عداؤه شديدا للمسلمين ، وغيرهم .. وأقام في بيت المقدس الصلاة ، وأخذ الجزية من الفرنج الذين يسكنون البلاد " (٤) .

(١) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ٨

(٢) - المصدر السابق ، ٨ / ١٨٥ .

(٣) - راجع البداية والنهاية ، ابن كثير ، ١٢ / ٣٣٤ - ٣٣٩ .

(٤) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ٩ / ١٧٦ - ١٧٧ .

أما خلفاء الدولة العباسية الذين عاصروهم ابن رشد ، فهم :

- (١) - الفضل المسترشد بالله ابن المستظهر : ٥١٢ - ٥٢٩ هـ .
- ٢ - المنصور الراشد بالله بن المسترشد : ٥٢٩ - ٥٢٩ هـ .
- ٣ - محمد المقتفي بالله بن المستظهر بالله : ٥٢٩ - ٥٥٥ هـ .
- ٤ - يوسف المستنجد بالله : ٥٥٥ - ٥٦٦ هـ .
- ٥ - المستضيء بأمر الله أبو محمد الحسن : ٥٦٦ - ٥٧٥ هـ .
- ٦ - الناصر لدين الله : ٥٧٥ - ٦٢٢ هـ (١) .

الحالة الاجتماعية :

كان يقيم بين المسلمين ببلاد الأندلس عدد كبير من أهل الذمة ، وذلك بسبب الحاجة الى المعيشة ، ولم تكن الحكومة الاسلامية تتدخل في شعائرهم الدينية ، وكانت الأديرة منتشرة في كل مكان ، وكان التزاوج بين المسلمين والكتابيين ساريا ، حتى جاء الموحدون ، الذين أعلنوا الاسلام ديننا موحدا في البلاد ، وأجبروا الذميين على الاسلام ، أو الرحيل الى غير البلاد الاسلامية ، فبقي من رضي بالاسلام ديننا ، ورحل من أبى الا الكفر ، لذلك يقول عبد الواحد في المعجب : " ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودى ولا نصراني منذ قيام أمر المصامدة ، ولا في جميع المغرب كنيسة ، انما اليهود عندنا يظهرن الاسلام ويملن ويقرئن أولادهم القرآن ، جارين على ملتنا ، والله أعلم ما تكن صدورهم ، وتحويه بيوتهم " (٢) ، الا أن المنصور ، مبالغة في الحذر ، وتمييزا لمن أسلم مختارا عن أكره على الاسلام " أليس الذين أسلموا كرها لبسا كحليا وأكاما مفرطة الطول ، وكلوات ضخمة بشعة ، ثم ألبسهم انبه العماثم الصفر ، حمل يعقوب على ذلك شكه في اسلامهم " (٣) وليس في ذلك مسوغا لهذا العمل .

فعاش المسلمون في مجتمع كله مسلم ، لا يرتفع فيه الا صوت الاسلام . ودخل الاسلام كل بيت ، وكل قرية . أما الأسر الاسلامية في الأندلس فكانت ملونة ، من الأجناس العربية والافرنجية وغيرها ، تمازجت جميعها فكانت المجتمع الأندلسي .

وكانت اللغة العربية هي اللغة السائدة ، وقد شجع أمراء الموحدين العلماء ، وقربوا مجالسهم ، فازدهرت الحضارة ، ونشطت الحركات الثقافية ، والاقتصادية ، وهذا حال أى مجتمع تقام فيه شريعة الله ،

(١) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ج ٨ ، ٩ .

(٢) - سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣١٧ .

(٣) - المرجع السابق

ويؤمر فيه بالمعروف ، وينهى فيه عن المنكر . وعلى الرغم من أن الغزو الصليبي قد اشتد في تلك الأيام - كما ذكرنا آنفاً - إلا أنه لم يشغل الحكام عن الاهتمام بالبناء الداخلي ، وإصلاح أمر الدولة والرعية ، وإقامة العدل بين الناس ، وأخذ الحق للمظلوم ، وهذا عبد الواحد صاحب المعجب يقول عن عبد المؤمن بعد أن استقر ملكه : " أقبل على البناء والغراس ، وترتيب ملكه ، وبسط العدل " (١) . وهذا المنصور تراه " كل وقت يجدد قصره أو مدينة " (٢) .

وقوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى أن عبد المؤمن " نادى : من ترك الصلاة ثلاثاً فاقتلوه " (٣) .

وكانوا أهل جهاد ، وفي ذلك العهد " عظم أمر الاسلام ، وضعت النصرانية " (٤) . فعاش الناس حياة آمنة مستقرة ، فظهرت محاسنهم ، وكثرت فضائلهم ، وكثرت بين الناس مآثرهم ، حتى أن ابن الغالب صنف مصنفاً سماه (فرحة الأنفس) ، يتحدث فيه عن أهل الأندلس ، وما تميزوا به من محامد الأخلاق ، فقال : " وأهل الأندلس عرب في الأنساب ، والعزة ، والأنفة ، وعلو الهمم ، وفصاحة الألسن ، وطيب النفوس ، وأبساء الخيم ، وقلة احتمال الذل ، والسماحة بما في أيديهم ، والنزاهة عن الخضوع واتباع الدين . . . هندیون فـي افراط عنايتهم بالعلوم ، وحبهم فيها ، وضبطهم لها ، وروايتهم . . . بغداديون في ظرفهم ، ونظافتهم ، ورقرة أخلاقهم ، ونباهتهم ، ونكائهم ، وحسن نظرهم ، وجودة قرائحهم ، ولطافة أذهانهم ، وحدة أفكارهم ، ونفوذ خواطرهم . . . يونانيون في استنباطهم للمياه ، ومعاناتهم لضروب الغرسات ، واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتدبيرهم لتكوين الشجر ، وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر ونباتات الزهر . . . وهم أصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ، ومقاساة النصب في تحسين المنافع . . . أحذق الناس بالفروسية . . . وأبصرهم بالطعن والفرب " (٥) . وقد برعوا في جميع العلوم ، وتنافسوا فيها ، " ويذكر ابن سعيد - في تزييلـه على رسالة ابن حزم - أجل المصنفات التي صُنفت في الأندلس ، وقد بلغت عدداً ضخماً " (٦) .

الحالة العلمية في عصر ابن رشد :

- (١) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ٣٧٣ .
- (٢) - المصدر السابق ، ٢١ / ٣١٧ .
- (٣) - المصدر السابق ، ٢٠ / ٣٧٠ .
- (٤) - الكامل ، ابن الأثير ، ٩ / ٢٣٢ .
- (٥) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٣ / ١٥٠ - ١٥١ .
- (٦) - المصدر السابق ، ٣ / ١٧٩ وما بعدها .

رغم ما تميز به هذا العصر من حروب وأحداث داخلية وخارجية ، إلا أنه بفضل الله ، ثم بفضل سياسة الحكومة الرشيدة ، وجدت هناك حركات علمية ، ونهضات أدبية ٠٠ فقد كان أمراء الموحدين يكرمون العلماء ، ويقربونهم من مجالسهم ، فهذا عبد المؤمن بن علي " كان الغالب على مجالسه أهل العلم والدين ، والمرجع اليهم والكلام معهم ولهم " (١) ، وابنه يوسف كان عالما ، فقد " نظر في الطب والفلسفة ، وحفظ أكثر كتاب (الملك) ، وجمع كتب الفلاسفة ، وتطلبها من الأقطار ، وكان يصحبه أبو بكر محمد بن طفيل الفيلسوف ، فكان لا يصبر عنه ، وكان فقيها يتكلم في المذاهب ، ويرجح بالاستدلال " (٢) ، أما المنصور فقد كان له أثر واضح في " نشر عقيدة التوحيد الصحيحة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (٣) ، وتطوير الحركة العلمية وتصويبها ، فمع ظهور العلوم واشتغالها ظهر علم الفلسفة ، وانتشر بين الناس ، مما أدى الى اعتناق بعض العامة والخاصة الأقوال الفلسفية المخالفة للإسلام ، فأمر باحراق تلك الكتب التي تخالف العقيدة الصحيحة في مجالس عامة يحضرها العلماء والعامة ، ومعاقبة كل من يشتغل بعلم الفلسفة أو التنجيم .

وقد بلغ تقرب المنصور وتعظيمه للعلماء أن : " قال يوما : يامعشر الموحدين ، أنتم قبائل ، فمن ناب عنه أمر فزع الى قبيلته ، وهؤلاء - يعني طلبة العلم - لا قبيل لهم إلا أنا ، فعظموا عند الموحدين " (٤) .

ويصور ابن المقرئ حال أهل الأندلس فيقول : " ان لكل العلوم عندهم حفظ واعتناء ، وكانت العلوم تقرأ في المساجد " (٥) ، " وأصبحت حاضرة الأمويين في الأندلس سوقا نافقة للعلم ، وكعبة لرجال الأدب ، وجنبت مساجدها الأوربيين الذين وفدوا اليها للتزود من الثقافة الإسلامية " (٦) .

وهكذا كان عصر ابن رشد ، عصرا ذهبيا في النتاج الفكري ، وعصر خير وبركة في العطاء العلمي . وقد أنجب هذا العصر علماء وأدباء أفاضل ، فكانوا أئمة في العلوم النقلية والعقلية ٠٠ ظهرت فيه المعاجم التاريخية ، والموسوعات الأدبية ٠٠ ونمت فيه الحركة العقلية ٠٠ ويظهر هذا جليا بنظرة عابرة الى أعمال هذا العصر ، وأثرهم الفكري الذي خلدوه على مر التاريخ ، من خلال كتبهم ومصنفاتهم ، والتي بلغت عددا ضخما .

(١) - راجع الكامل ، ابن الأثير ، ٩ / ٨١ - ٨٢ .

(٢) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٩٨ - ٩٩ .

(٣) - راجع تراجم رجال القرنين ، الدمشقي ، ص ١٦ بتصرف .

(٤) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣١٤ .

(٥) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ١ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٦) - الفكر الأصولي ، د . أبو سليمان ، ص ١٦٧ .

الحالة الفقهية في عهد ابن رشد :

"مر الفقه الاسلامي بعدة مراحل منذ بداية الرسالة :

- ١ - عهد الرسول : وهو عهد الانشاء والتكوين .
- ٢ - عهد الصحابة : وهو التفسير والتكميل .
- ٣ - عهد التدوين والأئمة المجتهدين .
- ٤ - عهد التقليد : وهو عهد الجمود ، ويبدأ من منتصف القرن الرابع الى ما شاء الله (١) .

" في هذا الدور سرت روح التقليد سريانا عاما ، فاشتراك فيها العلماء وغيرهم من الجمهور ، فبعد أن كان يريد الفقه يشتغل أولا بدراسة الكتاب ورواية السنة ، الذين هما أساس الاستنباط ، صار في هذا الدور يتلقى كتب امام معين ، ويدرس طريقته التي استنبط بها مادته من الأحكام ، فاذا أتم ذلك صار من العلماء والفقهاء ، ومنهم من تعلو همته فيؤلف كتابا في أحكام امامه ، اما اختصارا لمؤلف سبق ، أو شرحا له ، أو جمعا لما تفرق في كتب شتى " (٢) .

وقد أدى الى هذا الوضع عدة أسباب ، منها :

- ١ - " انقسمت الرقعة الاسلامية أقساما عدة ، فأصاب الأمة من جرأء هذا التفكك الضعف والانحطاط ، اذ تناحرت هذه الدول ، وكشرت بها الفتن ، وتلاحقت المحن ، وتقطعت الأوصال ، وانقسمت العرى ، وحلّ العداء والفرقة محل الاخاء والألفة " (٣) ، فأثر ذلك كله تأثيرا مباشرا في نشاط الحركة العلمية ، فتوقف العلماء عن الاجتهاد ، واقتصروا على الشروح لمتون أئمتهم .

- ٢ - " التلاميذ النجباء الذين تأثروا بطريقة امامهم ، وكونوا له مدرسة لها نزعتها ، واعتنوا بالانتماء لمذهب امامهم ، وتأييد أصوله وفروعه " (٤) ، وبثوا أقواله بين الناس الذين وثقوا بهم ، ووثق بهم الملوك ، ثم تولوا المناصب القضائية ، فكان ذلك عاملا كبيرا في انتشار مذهب من قيّض الله له أمثال أولئك التلاميذ .

- ٣ - وجود النتاج الفقهي الضخم ، الذي استوعب معظم أو كل المسائل الفقهية ، مما جعل لكل قضية

(١) - خلاصة تاريخ التشريع ، عبد الوهاب خلاف ، ص ٨ .

(٢) - تاريخ الفقه الاسلامي ، السائيس ، ص ١١٢ .

(٣) - المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٤) - تاريخ التشريع الاسلامي ، الخضرى ، ص ٢٤٢ .

جوابا فقهيا في أحد المتون ، فتوجه العلماء الى استخراج تلك المسائل من مظانها ، وشرحها ، وتبسيطها .

٤ - القضاء : " فقد تصدى له من ليس له أهل ، مما أدى الى العبث بنصوص الشريعة وبحقوق الناس ،

فسد العلماء باب الاجتهاد (١) ، حتى لا يفتي من ليس له علم ، وفضل الناس اتخاذ مذهب معين ، انتشر في البلاد ، وأيده علماء البلاد وفقهاؤها ، حتى يرجع اليه ، ويمنع العبث بنصوص الشريعة ، وبحقوق الناس " (١) . وبهذه الطريقة قضي على روح الاجتهاد في قلوب طلبة العلم ، فاقصروا على دراسة المذهب الشائع في بلادهم .

الا أن هذا لا يعني أن الفقه قد تجمد في هذه الحقبة من الزمن ، فالعلماء أو المجتهدون أبوا أن يكونوا مقلدين تقليدا محضا ، فقد قاموا بدور عظيم كان له الأثر الكبير في تطور علم الفقه ونموه ، " فجمعوا الآثار ورجحوا بين الروايات ، وخرجوا علل الأحكام ، واستخرجوا من شتى المسائل والفروع أصول أئمتهم وقواعدهم التي بنوا عليها فتاويهم ، وخاضوا المناظرات ، وألفوا كتب الخلافات ، جمعوا فيها أحكام الأئمة وأدلتهم ، ونصر كل مذهب امامه ، وأفتوا في مسائل كثيرة لم يكن لأئمتهم فيها نص ، فكانوا مكملين لمذهب أئمتهم " (٢) .

وهكذا تشكل عمل العلماء الفقهاء في هذا العصر على ثلاثة أشكال ، هي :

١ - " قيامهم باظهار علل الأحكام التي استنبطها أئمتهم ، وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم علماء التخريج ، وأكثر من اشتغل بذلك علماء الحنفية ، ووضعوا حين ذلك أصول الفقه اجتهادا منهم أن هذه أصول أئمتهم التي بنوا عليها استنباطهم " (٣) .

٢ - الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب ، وهو على نوعين :

أ - ترجيح من جهة الرواية .

ب - ترجيح من جهة الدراية .

" أما من جهة الرواية : فان النقل قد اختلف في بعض المسائل عن أئمة المذهب ، فقد نقل عنهم مذاهبهم أكثر من واحد ، وقد يختلفون في النقل ، اما بسبب خطأ بعض النقلة ، واما بتردد الامام نفسه في الرأي ، فعمل العلماء على ترجيح رواية من اطمأنت أنفسهم اليه لازدياد الثقة به " (٤) .

(١) - راجع تاريخ التشريع الاسلامي ، الخضرى ، ص ٢٤٣ .

(٢) - تاريخ الفقه الاسلامي ، السائس ، ص ١١٤ .

(٣) - تاريخ التشريع الاسلامي ، الخضرى ، ص ٢٤٥ .

(٤) - المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

" أما من جهة الدراية : فيكون بين الروايات الثابتة عن الأئمة أنفسهم اذا اختلفت ، أو بين ما قاله الامام وما قاله تلا ميذه . وهذا النوع يحتاج الى ملكة فقهية ، وخبرة بأصول الأئمة وطرقهم في الاستنباط فيرجحون ما يتفق مع تلك الأصول ، وما تشهد له قواعد الشريعة الكلية ، ومقاصدها العامة ، وقد يختلفون بحسب اختلاف درجاتهم العلمية " (١) .

ج - الانتصار للمذهب : وذلك بعدة طرق ، منها : الاكثار من كتب المناقب لائمتهم ، وسعة علمهم ، وغير ذلك ، كما " تتبعوا مواضع الخلاف ، وصنفوا فيها كتباً يرجحون فيها على كل حال مذهب امامهم ، وقد حمل التعصب بعضهم على النيل من الأئمة المخالفين . . . وجالوا في ميدان المناظرة " (٢) ، وأطالوا فسي المناقشات والاستدلالات ، التي قد تخرج - أحيانا - عن قواعد وأصول البحث والمناظرة .

واليك أشهر فقهاء المذاهب ، الذين عاصروهم ابن رشد أو قريبا منهم ، وامتازوا بالتأليف في مذاهب أئمتهم ، وقيامهم بنشره .

أشهر فقهاء الحنفية (٣) :

- ١ - أبو اسحاق ابراهيم بن اسماعيل الصفار ، وهو استاذ قاضيخان ، (ت : ٥٧٤ هـ) .
- ٢ - طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري ، (ت : ٥٤٢) .
- ٣ - ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق الولوالجي ، (ت : ٥٤٠ هـ) .
- ٤ - أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، (ت : ٥٨٧) .
- ٥ - فخر الدين حسين بن منصور الأوزجندی الفرغاني (القاضيخان) ، (ت : ٥٩٢) .
- ٦ - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، (ت : ٥٩٣ هـ) .

أشهر فقهاء المالكية (٤) :

- ١ - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ، (ت : ٥٢٠ هـ) .

-
- (١) - تاريخ الفقه الاسلامي ، السائس ، ص ١١٥ .
 - (٢) - المصدر السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .
 - (٣) - تاريخ التشريع الاسلامي ، الخضرى ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .
 - (٤) - المصدر السابق ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

- ٢- أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري ، (ت : ٥٢٦ هـ) .
- ٣- أبو بكر محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي ، المعافري الاشبيلي ، (ت : ٥٣٤ هـ) .
- ٤- القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، (ت : ٥٤١ هـ) .
- ٥- اسماعيل بن مكي العوفي ، (ت : ٥٨١ هـ) .
- ٦- أبو محمد عبد الله بن نجم بن مشاس الجذامي السعدي ، (ت : ٦١٠ هـ) .

أشهر فقهاء الشافعية (١) :

- ١- أبو اسحاق ابراهيم بن منصور بن مسلم العراقي ، (ت : ٥٩٦ هـ) .
- ٢- أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله ، المعروف بابن أبي عصرون التميمي ، (ت : ٥٧٣ هـ) .
- ٣- أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافي ، (ت : ٦٢٣ هـ) .
- ٤- محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، (ت : ٦٧٦ هـ) .

أشهر فقهاء الحنابلة (٢) :

- ١- ابن الزغواني ، علي بن عبد الله بن نصر ، (ت : ٥٢٧ هـ) .
- ٢- عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد الشيرازي (٢) ، (ت : ٥٣٦ هـ) .
- ٣- ابن عبدوس ، علي بن عمر بن أحمد ، (ت : ٥٥٩ هـ) .
- ٤- ابن هبيرة ، يحيى بن أبي منصور الوزير ، (ت : ٥٦٠ هـ) .

" ويسجل لهذه الفترة تقدم علم أصول الفقه بخاصة ، وتفوقه ، اذ تهيأ له من أعلام الفكر الاسلامي المتخصصين فيه ، والمشاركين في غيره من العلوم ، ما جعلهم نموذج المجتمع العلمي ، ومحط أنظاره ، ومطمح ناشئته ، أمثال القاضي الباقلاني ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي ، والقاضي عبد الوهاب البغدادي والقاضي الدبوسي ، والجويني ، وأبي حامد الغزالي ، وغيرهم " (٣) .

-
- (١) - تاريخ التشريع تلامذي ، الخفري ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .
 - (٢) - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، ابن بدران ، ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ .
 - (٣) - الفكر الأصولي ، د . أبو سليمان ، ص ١٦٨ .

ويقول ابن خلدون : " وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم - يعني الأصوليين - فكتب في القياس بأوسع من جميعهم وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه ، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله ، وتهذبت مسائله ، وتمهدت قواعده ، وعني الناس بطريقة المتكلمين فيه ، وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لمام الحرمين ، والمستصفي للغزالي ، وهما من الأشعرية ، وكتاب العهد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبسي الحسين البصري ، وهما من المعتزلة ، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه ..

" وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيرا ، وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبي زيد الدبوسي ، وأحسن كتابه المتأخرين فيها تأليف سيف الاسلام البزدوى ، من أئمتهم ، وهو مستوعب .. " (١) . وهذا صحيح بالنسبة للمذاهب الأخرى ، فالمؤلفات الأصولية عند المالكية - في هذه المرحلة - ، والشافعية ، والحنابلة ، هي مصادر هذا العلم بالنسبة لما تلاها من عصور .

ومن أشهر الأصوليين في القرن الخامس والسادس (٢) :

- ١ - أبو محمد ابن حزم ، (ت : ٤٥٦ هـ) .
- ٢ - أبو يعلى الفراء ، (ت : ٤٥٨ هـ) .
- ٣ - أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب ، (ت : ٤٥٨ هـ) .
- ٤ - أحمد بن الحسين البيهقي ، (ت : ٤٥٨ هـ) .
- ٥ - أبو الوليد الباجي ، (ت : ٤٧٤ هـ) .
- ٦ - أبو الفتح قاضي حران ، (ت : ٤٧٦ هـ) .
- ٧ - أبو اسحاق الشيرازي ، (ت : ٤٧٦ هـ) .
- ٨ - أبو النصر الصباغ ، (ت : ٤٧٧ هـ) .
- ٩ - أبو المعالي الجويني ، (ت : ٤٧٨ هـ) .
- ١٠ - علي بن فضال القيرواني ، (ت : ٤٧٩ هـ) .
- ١١ - علي بن محمد البزدوى ، (ت : ٤٨٢ هـ) .
- ١٢ - أبو المظفر السمعاني ، (ت : ٤٨٩ هـ) .
- ١٣ - أبو بكر السرخسي ، (ت : ٥٠٠ هـ) .
- ١٤ - أبو حامد الغزالي ، (ت : ٥٠٥ هـ) .

(١) - مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٢) - الفكر الأصولي ، د . أبو سليمان ، ص ١٧٠ - ١٨١ .

والمعاصرون لابن رشد ، ممن ألف في الأصول (١) :

- ١٥ - أبو عبد الله المازري المالكي ، (ت : ٥٣٦ هـ)
- ١٦ - أبو الحسن بن الأبياري المالكي ، (ت : ٦١٦ هـ)
- ١٧ - فخر الدين الرازي ، (ت : ٦٠٦ هـ)
- ١٨ - الامام سيف الدين الآمدي ، (ت : ٦٣١ هـ)
- ١٩ - الامام الكرخي ، (ت : ٥٤٠ هـ)

(١) - المنحول من تعليقات الأصول ، الغزالي ، ص ٨ - ١١ .

نسبه وميلاده :

" هو أبو الوليد ، محمد بن أبي القاسم أحمد ، ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، ويعرف بابن رشد الحفيد ، مولده قبل موت جده بشهر ، سنة عشرين وخمسمائة " (١) .

كانت أسرته تقيم بقرطبة ، عاصمة الأندلس ، وهي مجهولة الأصل ، وربما كانت من أصل غير عربي ، وهناك " من قال أنه ينسب الى بني اسرائيل ، وأنه لا يعرف له نسبة في قبائل الأندلس " (٢) . الا أن الذي يهمننا أنها أسلمت ، وحسن اسلامها ، وخرج من أبنائها من حمل الاسلام ، ودافع عنه ، وأبلى فيه بلاء حسنا . وذلك على افتراض صحة النسبة الى بني اسرائيل .

أسـنـرته :

هي أسرة جمعت بين العلم والشهرة والوجاهة ، وخرج منها قضاة وعلماء أمتد صيتهم شرقا وغربا ،

" وبيته بيت العلم والرياسة " (٣) .

(أ) - فأبو جده " أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رشد ، والد أبي الوليد (الجد) كان من أهل العلم والجلالة والعدالة ، كان حيا سنة ٤٨٢ هـ " (٤) .

(ب) - جده هو محمد بن أحمد ٠٠ بن رشد من أعيان المالكية ، تخرج على مشاهير الفقهاء فسي عصره ، وتلمذ عليه عدد كبير ، " زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ، ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ، ودقة الفقه ، وكان اليه المغزى في المشكلات ، بصير في الأصول والفروع والفرائض ، والتفنن في العلوم ، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية " (٥) . " يقول عنه ابن بشكوال : كان ناقدا في علم الفرائض والأصول ، من أهل الرياسة في العلم ، والبراعة والفهم ، مع الدين والفضل ، والوقار والحلم ، والسمت الحسن ، والهدى الصالح " (٦) .

(١) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٣٠٧ / ٢١ .

(٢) - ابن رشد والرشدية ، قطعة من الذيل والتكملة ، الأنصاري ، ص ٤٣٨ .

(٣) - التكملة لوفيات النقلة ، المنذرى ، ٣٢٢ / ١ .

(٤) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٤٤ .

(٥) - المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(٦) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٥٠٢ / ١٩ .

أما في الفقه : " فيقول ابن بشكوال : كان فقيها ، عالما ، حافظا للفقه ، مقدما فيه على جميع أهل عصره ، عارفا للفتوى ، بصيرا بأقوال المالكية " (١) ، " واليه كانت الرحلة للفتقه من أقطار الأندلس مدة حياته ، وكان قد تفقه بأبي جعفر ابن رزق ، وعليه اعتماده - وبمنظرائه - من فقهاء بلده " (٢) .

ويكفيه دليلا على احاطته بالمسائل والفروع ، ومعاهد اجماع العلماء ، ومواضع خلافهم ، كتابه البيان والتحصيل ، الذي يقول فيه : " أن جماعة من فقهاء جيان - أصحاب ابن رشد - جاؤوه عام ٥٠٦ هـ يقرأون عليه في كتاب الاستلحاق من العتبية ، فمر بمسألة أشكلت على القارىء والحاضرين ، فشرحها لهم بما أزال غموضها ، وأشار بأن العتبية كلها بحاجة الى توجيه وتوضيح ، ضاربا المثل بأول مسألة فيها تتعلق بالوضوء ، تبدو وكأنها لا غبار عليها ، مثيرا حولها أحد عشر سؤالا لم يحيروا لها جوابا ، وهنا ألحوا عليه في تحرير كتاب البيان والتحصيل " (٣) .

" تولى القضاء بقرطبة في جمادى الأولى من سنة ٥١١ هـ إحدى عشرة وخمسمائة " (٤) ، وذلك في عهد علي بن يوسف بن تاشفين ، الى أن قامت الفتنة (سنة ٥١٤ هـ) بين المرابطين وأهل قرطبة ، " وسببها أن ملوكا لوالي قرطبة مديده الى امرأة فأمسكها ، فاستغاثت بالمسلمين ، ف وقعت فتنة بين العبيد وأهل المدينة ، وقتلوا الأمير أبا بكر والي قرطبة ، فأرسل أمير المسلمين جيشا ، فقاتله أهل قرطبة ، ثم تدخل الفقهاء والأعيان ، وسعوا في الصلح ، فأجابهم " (٥) . ولعل ابن رشد كان منهم . وفي هذه السنة " واثر الهيج الكائن بها من العامة استعفى من القضاء ، فأعفى ، وزاد جلالة ومكانة " (٦) . " كما أن رغبته في تتمه كتابه البيان والتحصيل كانت أحد الأسباب الداعية للاستعفاء ، حيث شغل في القضاء بأمور المسلمين كثيرا " (٧) ، " وقد سار في القضاء بأحسن سيرة ، وأقوم طريقة " (٨) ، مما جعل صيته يصل الى الوالي ، فقربه ودعاه الى مراكز ليستفيد من علمه وحكمته . " وكان مقدما عند أمير المسلمين عظيم المنزلة معتمدا في العظام أيام حياته " (٩) ، فكان يستشير ويستفتيه في مصالح المسلمين ، ويعتد برأيه .

-
- (١) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ١٩ / ٥٠٢ .
 - (٢) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٧٩ .
 - (٣) - البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٤ - ١٥ .
 - (٤) - المصدر السابق ، ١ / ٣٠ .
 - (٥) - الكامل ، ابن الأثير ، ٨ / ٢٩٠ .
 - (٦) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
 - (٧) - البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٣٠ - ٣١ ، بتمصرف .
 - (٨) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ١٩ / ٥٠١ - ٥٠٢ .
 - (٩) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

وهو الذى أشار على أمير المؤمنين بتسوير حاضرة مراكش ، قائلا له : " لا يحل لك أن تسكنها مكشوفة ، فأخذ الملك في تسوير مدينة مراكش ومدن الأندلس " (١) .

" وكان صاحب الصلاة في المسجد الجامع ، كثير الحياء ، قليل الكلام ، مسمتا ، نزها " (٢) .

عاش سبعين سنة ، وأشهر مؤلفاته البيان والتحصيل ، مختصر المبسوط ، مختصر مشكل الآثار للطحاوى ، والمقدمات لأوائل كتب المدونة " (٣) .

" توفي سنة عشرون وخمسمائة في قرطبة ، في ذى القعدة ، ودفن بمقبرة العباس " (٤) .

(ج) - الأب هو أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ، تربي في بيت علم ، وأشرف والده على تربيته وتعليمه ، فتخرج عالما ، فقيها ، تقيا ، حسن الخلق ، طيب الشمائل ، والتزم طريقة والده ، " كناه ابن بشكوال - في الصلة - بأبي القاسم ، ووصفه بالخير ، والعقل والفضل ، وأنه كان محببا للناس ، له كتاب سماه بالمتحمل ، جمع فيه اختلاف أهل العلم من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، وتسمية مذهبهم ، وكتاب المقدمات في الفقه " (٥) .

" تولى القضاء بعد القاضي حمدين بن حمدين سنة ٥٣٢ هـ " (٦) ، أى في عهد أمير المسلمين أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين ، " ثم استعفى ، فأعفى " (٧) .

" وقبـد عمـر ابن رشـد (الحفـيد) طويلا ، وخـلف أولاداً قد اشتغلوا بالفقه ،

(١) - البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧ .

(٢) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٧٩ .

(٣) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ٨ / ٢٢٨ .

(٤) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٧٩ .

(٥) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اميعة ٣ / ١٢٥ .

(٦) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٥٣ .

(٧) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اميعة ٣ / ١٢٧ .

واستخدموا في قضاء الكور " (١) .

ومنهم :

١- " ابن أبي الوليد ، أبو القاسم ، أحمد بن محمد بن أحمد . . . بن رشد ، أشرف أبوه على تربيته ، وتوجيهه ، وعنى بتعليمه ، فأخذ من أبيه ، ومن أبي القاسم ابن بشكوال ، فتخرج " فقيها ، حافظا ، بصيرا بالأحكام يقظا ، ذكي الذهن ، سريع الهمة ، كريم الطبع ، حسن الخلق ، ولي القضاء ، فحمدت سيرته ، توفي سنة ٦٢٢ هـ " (٢) .

٢- " ابنه أبو محمد بن رشد ، وهو عبد الله بن أبي الوليد ، محمد بن أحمد . . . بن رشد " ، أخذ من والده صناعة الطب ، وتعمق في علومه ، فأصبح فاضلا " في صناعة الطب ، عالما بها ، مشكورا فـ في أفعالها ، وكان يفد الى الناصر محمد بن يعقوب ويطلبه ، ولابن محمد بن رشد مقالة في خيلة البرء " (٣)

نشأته ومراحل حياته :

إذا أمعنا النظر في حياة ابن رشد رحمه الله نجد أن حياته لم تسر على نمط واحد ، بل طرأت عليها تطورات وتغيرات عديدة .

ففي مرحلة الصبا :

نشأ في أسرة تحب العلم ، وتتسابق في ميادينه ، وكان جده قاضيا ، ووالده قاضيا ، وكلاهما له من المصنفات في ميادين الفقه الذي تميزت به الأسرة ، فعرض الموطأ على أبيه ، وسمع من كبار فقهاء عصره ، كابن بشكوال ، والمازري ، وغيرهم ، ثم أقبل على سائر العلوم ، واشتهر بالفضل ، وأعتنى بتحصين العلوم " (٤) منذ حداثة سنه .

المرحلة الثانية : هي مرحلة تفرغه لطلب الفقه والتأليف فيه :

- (١) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبعة ، ٣/ ١٢٥ .
- (٢) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٥٣ .
- (٣) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبعة ، ٣/ ١٢٧ .
- (٤) - المصدر السابق ، ٣/ ١٢٢ .

لما برع في الفقه وسمع الحديث " (١) ، وبلغ مبلغ العلماء والفقهاء فيه ، ذاع صيته بين الناس ، وتجمع حول حلقاته في المسجد طلبه العلم ، وتسابقوا اليه ، فقد أخذ عن أجل علماء عصره وأشهرهم ، ووصلت شهرته الى الوالي ، فقربه أمير المسلمين ، أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ، " وتولى قضاء اشبيلية " (٢) ، واشتهر بالعدل والعلم ، فعلت منزلته . و" ولي قضاء قرطبة ، بعد أبي محمد بن مغيث ، فحمدت سيرته " (٣) .

وفي هذه المرحلة - أيضا - درس الطب ، وألف فيه كتاب (الكليات) ، وأحب أن يتابع الكتابة فيه ، إلا أن انشغاله بالقضاء حال دون رغبته .

المرحلة الثالثة :

وفيها تفرغ ابن رشد لمؤلفاته الفلسفية ، وقد شجعتة مقابلته الأولى لأمير المسلمين أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن - والتي سنذكرها فيما بعد - على مواصلة البحث في هذا العلم ، وركن اليه ، وترك ما عداه من العلوم ، فألف فيه التأليف ، وشرح فيه الشروح التي بلغت عددا كبيرا ، وضعف انتاجه الفقهي في هذه المرحلة ، أو توقف ، حتى سنة ٥٩١ هـ ، عندما أمر المنصور باتلاف جميع كتب الفلسفة ، ومعاقبة المشتغلين بها .

المرحلة الرابعة :

وهي مرحلة المنفى ، حيث " أبعد الى اللسانة " (٤) ، وهي قرب قرطبة ، وبقي فيها لمدة أربع سنوات ، وقد كانت أصعب أيامه ، وفيها عدل عن أقواله الفلسفية التي تخالف الشريعة ، كما سنذكر لاحقا .

" يقول ابن حمويه : لما دخلت البلاد ، سألت عن ابن رشد ، فقليل : انه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب ، لا يدخل عليه أحد ، لأنه رفعت عنه أقوال رديّة ، ونسبت اليه العلوم المهجورة " (٥) ، ثم عفا عنه المنصور ، ودعاه الى مراكش ، فحضر ، إلا أنه توفي بعد ذلك بشهور .

-
- (١) - شذرات الذهب ، ابن الخمداد ، ٤ / ٣٢٠ .
 - (٢) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبهنة ، ٣ / ١٢٤ .
 - (٣) - ابن رشد والرشدية ، قطعة من سيرة ابن رشد ، ابن الأبار ، ص ٤٣٦ .
 - (٤) - ابن رشد والرشدية ، قطعة من الذيل والتكملة ، الأنصاري ، ص ٤٣٨ .
 - (٥) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣٠٩ .

اتصاله ببلاط الموحدين :

جرى أول لقاء بين ابن رشد والسلطان يوسف بن عبد المؤمن " عندما أدخله ابن الطفيل (١) عليه " (٢) ، ويروى قصة هذا اللقاء بنفسه ، فيقول : " لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب ، وجدته هو وابن طفيل فقط ، فأخذ ابن طفيل يطيريني ، فكان أول ما فاتحني أن قال : ما رأيهم في السماء ؟ أقديمة أم حادثة ؟ فخفت ، وتعللت ، وأنكرت الفلسفة ، ففهم ، فالتفت الى ابن طفيل ، ونكر قول أرسطوفيهما ، وأورد حجج أهل الاسلام ، فرأيت منه غزارة حفظ ، ولم أكن أظنها في عالم ، ولم يزل يبسطني حتى تكلمت ، ثم أمر لسي بخلعة ومال ومركوب " (٣) .

وقد كان لهذه المقابلة كبير الأثر في اشتغاله بعلم الفلسفة - كما ذكرنا آنفاً - ، ولم يتوقف تردده على بلاط الموحدين عند هذا الحد ، فقد ازداد مكانة في عهد المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، الذي تولى سنة ٥٨٠ هـ ، فنال حظوة لم ينلها من قبل ، " وكان مكينا عند المنصور ، وجيها في دولته ، وكذلك كان أيضا ولده الناصر يحترمه كثيرا " . قال القاضي أبو مروان الباجي : ولما كان المنصور بقرطبة ، وهو متوجه الى غزو الفنش سنة ٥٩١ هـ استدعى أبا الوليد ابن رشد ، فلما حضر عنده احترمه كثيرا ، وقربه اليه حتى تعدى به الموضع الذي كان يجلس فيه أبو محمد عبد الواحد بن الشيخ الهنتاني ، صاحب عبد المؤمن ، وهو الثالث أو الرابع من العشرة ، وكان هذا أبو محمد عبد الواحد قد صاهره المنصور ، وزوجه بابنته لعظم منزلته عنده ، ورزق عبد الواحد منها ابنا اسمه علي ، فلما قرب المنصور ابن رشد ، وأجلسه الى جانبه ، حادته ، ثم خرج من عنده وجماعة من الطلبة ، وكثير من أصحابه ينتظرونه فهنؤه بمنزلته عند المنصور ، واقباله عليه ، فقال : والله ان هذا ليس مما يستوجب الهناء به ، فان أمير المؤمنين قد قربني دفعة الى أكثر مما كنت أومله فيه ، أو يصل رجائي اليه " (٤) .

ثم استمر وفوده على الخليفة ، وتحديثه اليه ، حتى أنه " كان يخاطب المنصور بأن يقول تسمع

يا أخي " (٥) .

وكان يجرى المناظرات مع غيره من العلماء والأدباء في مجلس المنصور ، ومن تلك المناظرات ما

(١) - صاحب رسالة حي بن يقظان . أنظر : معجم المؤلفين ، كحالة ، ٢٥٩ / ١٠ .

(٢) - وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، ١٣٥ / ٧ .

(٣) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٩٩ / ٢١ - ١٠٠ .

(٤) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن ابيبيعة ، ١٢٣ / ٣ - ١٢٤ .

(٥) - المصدر السابق ، ١٢٥ / ٣ .

يرويه " أبو الفضل التيفاشي ، فيقول : جرت مناظرة بين يدي ملك المغرب ، المنصور يعقوب ، بين الفقيه أبي الوليد ابن رشد ، والرئيس أبي بكر بن زهر ، فقال ابن رشد لابن زهر في تفضيل قرطبة : ما أدري ما نقول غير أنه إذا مات عالم باشبيلية فأريد بيع كتبه حملت الى قرطبة حتى تباع ، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت الى اشبيلية " (١) .

فلما بلغ ابن رشد تلك المكانة عند المنصور تحرك حسد الحاسدين ، وحقد الحاقدين ، فحسدوه على مكانته ، فقاموا ببث الاشاعات عنه ، والقاء الأقاويل ، حتى " نقم المنصور على أبي الوليد بن رشد ، وأمر أن يقيم في أليسانه ، وهي بلد قريب من قرطبة ، وأن لا يخرج منها ، ٠٠٠ ، ثم ان جماعة من الأعيان باشبيلية شهدوا لابن رشد أنه على غير ما نسب اليه ، فرضي المنصور عنه ، وعن سائر الجماعة ، وذلك سنة ٥٩٥ هـ " (٢) .

محنته :

يعتبر الموحدون أول من شجع الخوض في علم الكلام والفلسفة ، " وسميت المصامدة بالموحدين لاجل خوض المهدي (محمد بن تومرت) بهم في علم الاعتقاد " (٣) . ويظهر ذلك جليا في مقابلة ابن رشد لأبي يعقوب ، يوسف بن عبد المؤمن ، حين قال عنه : " وذكر قول أرسطو فيها ، وأورد حجج أهل الاسلام ، فرأيت منه غزارة حفظ ، ولم أكن أظنها في عالم " (٤) . وكذلك كان المنصور يشجع العلوم ويكرم العلماء ، ويبحثها ويكافي الباحثين بمكافآت جزية ، الا أنه عندما رأى اشتغال العامة بالفلسفة ، مما جعلهم يمرقون من الدين ، ويخوضون في مسائل تتعارض مع صحيح العقيدة الاسلامية ، ساء ذلك فأمر " بأن لا يترك شيء من كتب المنطق والحكمة باقيا في بلاده ، وأباد كثيرا منها باحراقها بالنار ، وشدد في أن لا يبقى أحد يشتغل بشيء منها ، وانه متى وجد أحد ينظر في هذا العلم ، أو وجد عنده شيء من الكتب المصنفة فيه ، فانه يلحقه ضرر عظيم ، ولما شرع في ذلك ، جعل أمره مفوضا الى الحفيد أبي بكر بن زهر لأنه أهل بذلك " (٥) .

ويدل على ذلك ما حكاه " أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الاشبيلي ، قال : وكان الحفيد أبو بكر ابن زهر قد أتى اليه من الطلبة اثنان ، ليشغلا عليه بمناعة الطب ، فترددا عليه ، ثم أنهما أتياه يوما

(١) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ١ / ١٥٥ .

(٢) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبعة ، ٣ / ١٢٤ .

(٣) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ٣٧٠ .

(٤) - المصدر السابق ، ٢١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٥) - عيون الأنباء في طبقات الأدباء ، ابن اصبعة ، ٣ / ١١١ - ١١٢ .

وبيد أحدها كتاب صغير في المنطق ٠٠ فلما وجده في علم المنطق رمى به ناحية ، ثم نهض اليهم ليضربهم وهو يبالغ في شتمهم ٠٠ ثم غادوا اليه يعتذرون ، فأمرهم أن يجيدوا حفظ القرآن ، وأن يشتغلوا بقراءة التفسير والحديث والفقه ، وأن يواظبوا على مراعاة الأمور الشرعية ، والاعتداء بها ، فامتثلوا ، وصارت لهم مراعاة الأمور الشرعية سجية وعادة قد ألفوها ٠٠ وكانوا عنده يوماً ، وإذا به يخرج لهم الكتاب الذي كان رآه معهم في المنطق ، وقال لهم : الآن ملحتم لأن تقرأوا هذا الكتاب وأمثاله " (١) .

ومن هذه القصة يتبين لنا ما قصد به المنصور من اتلاف معظم الكتب التي تضل قارئها أو تلبس عليه أموراً عقائدية .

ولهذا السبب نقم المنصور من ابن رشد وغيره ، ممن اشتغل بالفلسفة ، مثل " أبو جعفر الذهبي ، والفقيه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم قاضي بجاية ، وأبو الربيع الكفيف ، وأبو العباس الحافظ الشاعر القرابسي ، وبقوا مدة " (٢) .

وكان ذلك عندما أراد غزو الفونش ، وقد كان لحاسديه دور كبير في أحداث هذه المحنة ، فانتهزوا هذه الفرصة ، فأدلو بتلك الألقيات ، وتكلفوا الأقوال ، ورصدوا مساوئه وهفواته عليه ، وقرأوا كتبه وشروحه ، وأخرجوا معانيها على أسوأ مخرج ، وأساءوا قصد ، حتى أوغروا قلب المنصور ، ولم يجد بدا من انكاره للمنكر الذي رآه ، و " أمر طلبية مجلسه ، وفقهاء دولته بالحضور بجامع المسلمين ، وتعريف الملأ بأنه مرق من الدين وأنه استوجب لعنة الضالين " (٣) .

وقيل ان سبب نقمة المنصور عليه ، هو ما ذكره في كتابه الحيوان (٤) " فقال : الزرافة رأيتها عند ملك البربر ، وأن الزهرة أحد الآلهة ، فطلبه ، فقال : هذا خطك ؟ فأنكر ، فقال : لعن الله من كتبه ، وأمر الحاضرين بلعنه " (٥) .

وربما كان صادقا ، فهذه ليست كتبه ، ولكنها شروحه عن أحد الفلاسفة ، إلا أن المنصور كان قد نقم عليه ، ولا راد لقضاء الله ، فنفي مع من نفي في اليسانة ، وهي منطقة نائية قريبة من قرطبة ، وبقي فيها

(١) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبعة ، ٣ / ١٢٤ .

(٢) - المصدر السابق ، ٣ / ١٢٣ .

(٣) - ابن رشد والرشدية ، قطعة من الذيل والتكملة للأنصاري ، ص ٤٧٣ .

(٤) - وهو تهذيب كتاب الحيوان لأرسطوطاليس .

(٥) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣١٧ .

أربع سنوات •

ويحكي أبو الوليد ابن رشد عن نفسه في المحنة فيقول : " أعظم ما طرأ علي في النكبة أني دخلت أنا وولدي عبد الله مسجدا بقرطبة ، وقد حانت صلاة العصر ، فثار لنا بعض السفلة العامة ، فأخرجوننا منه " (١) • ثم ان جماعة من الأعيان باشييلية شهدوا لابن رشد أنه على غير ما نسب اليه ، " فرضي المنصور عنه وعن سائر الجماعة ، وذلك في سنة ٥٩٥ هـ " (٢) ، " واستدعاه السلطان الى حاضرة مراكش ، فتوفي بها يوم الخميس التاسع من صفر سنة ٥٩٥ هـ " (٣) • وربما كان ذلك بعد أن تراجع ابن رشد عن أقواله الفلسفية ، التي تتعارض مع صحيح العقيدة الاسلامية ، وشهادة أصحابه أنه برىء مما قيل عنه •

شيوخه :

تفقه ابن رشد على أشهر فقهاء قرطبة في عصره ، فكان لذلك أثر واضح في تكوينه الفكري ، ومنهم :

١ - " أبوه أبو القاسم (٤) سنة ٥٦٣ هـ ، استظهر عليه الموطأ حفظا " (٥) •

٢ - " أبو القاسم بن بشكوال ، أخذ عنه الفقه " (٦) ، وهو " الامام ، الحافظ ، الناقد ، المجود ، محدث الأندلس ، أبو القاسم ، خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال ، ولد سنة ٤٩٤ هـ ، وصنف معجما لنفسه (لشيوخه) " (٧) • كان متسع الرواية ، عارفا بوجوهها ، حجة ، مقدما على أهل وقته ، حافظا ، حافلا ، اخباريا ، تاريخيا ، ذاكرة لأخبار الأندلس ، رحل اليه الناس ، كتب بخطه علما كثيرا ، وأسند عــــن شيوخه نيفا واربعمئة كتاب ، وعمر طويلا ، وكان موصوفا بالصلاح وسلامة الباطن ، وصحة التواضع ، وليــــن الجانب ، ألف خمسين تأليفا في أنواع مختلفة " (٨) ، " وله كتاب الصلة ، جعله ذिला على تاريخ أبيــــي

(١) - ابن رشد والرشدية ، قطعة من الذيل والتكملة للأنصارى ، ص ٤٣٨ •

(٢) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن ابيبيعة ، ٣ / ١٢٤ •

(٣) - ابن رشد والرشدية ، قطعة سيرة ابن رشد لابن الأبار ، ص ٤٣٦ •

(٤) - سبق ترجمته في أسرته ، ص ٣٠ •

(٥) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٤ •

(٦) - المصدر السابق ، ص ٢٨٤ •

(٧) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ١٣٩ •

(٨) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ١١٤ •

الوليد بن الفرزي " (١) ، وهو كثير النفع ، " قال ابو عبد الله الأبار : أما الرواة عنه فلا يحصون . وقال الحافظ أبو جعفر بن الزبير : كان يؤثر الخمول والقنوع بالبدون من العيش ، لم يتدنس بخطه (أى ولاية) تحط من قدره ، وتوفي الثامن من شهر رمضان سنة ٥٧٨ هـ ، وله أربع وثمانون سنة " (٢) .

٣ - " عبد الملك بن مسرة بن فرج اليحصبي ، من أهل قرطبة ، وأصله من شنقرية من مشرق الأندلس ، ومن مفاخرها ، يكنى أبا مروان ، أخذ عن كثير ، وأختص بالقاضي ابي الوليد بن رشد ، وتفقه معه ، وكان ممن جمع الله له الحديث والفقه مع الأدب البار ، والفضل ، والدين ، والورع ، والتواضع ، والهدى ، والصلاح ، وكان على منهج السلف المتقدم ، توفي سنة ٥٥٢ هـ " (٣) .

٤ - أبو عبد الله المازرى ، " وهو الشيخ الامام ، العلامة ، البحر المتفنن ، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي ، المازرى ، المالكي " (٤) ، ويعرف بالامام ، وهو امام أهل افريقية وما وراءها من المغرب ، وكان آخر المشتغلين - من شيوخ افريقية - بتحقيق الفقه ، ورتبة الاجتهاد ، ودقة النظر ، ودرس أصول الفقه والدين ، وتقدم في ذلك ، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ، ولا أقوم لمذهبهم ، وسمع الحديث وطالع معانيه ، واطلع على علوم كثيرة من الطب والحساب ، فكان أحد رجال الكمال في وقته في العلم ، واليه يفزع في الفتوى في الطب في بلده ، كما يفزع اليه في الفتوى في الفقه ، وكان حسن الخلق ، مليح المجلس ، وكان قلمه في العلم أبلغ من لسانه ، توفي سنة ٥٣٦ هـ " (٥) ، " بالمهدية بافريقية ، وبها ولد " (٦) ، " وعمره ثلاث وثلاثون سنة " (٧) .

٥ - أبو بكر بن سحنون .

٦ - أبو جعفر بن عبد العزيز .

٧ - أبو محمد بن رزق .

(١) - البداية والنهاية ، ابن كثير ، ١٢ / ٣١٢ .

(٢) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ١٤٠ - ١٤٢ ، بتصرف .

(٣) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ١٥٧ .

(٤) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٥) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٦) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ١١ / ٣٢ .

(٧) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ١٠٥ .

واشتغل بتعليم الطب على أبي جعفر بن هارون ، وأبي مروان بن جزيول .

فأما " أبو جعفر بن هارون الترجالي ، من أعيان أهل اشبيلية ، وكان محققا للعلوم الحكمية ، متقنا لها ، معتنيا بكتب أرسطوطاليس ، وغيره من الحكماء المتقدمين ، فاضلا في صناعة الطب ، متميزا فيها خبيرا باصولها وفروعها ، حسن المعالجة ، محمود الطريقة ، خدم لأبي يعقوب والد المنصور ، وكان من طلبه الفقيه أبي بكر بن العربي ، لازمه مدة ، واشتغل عليه بعلم الحديث . وكان أبو جعفر بن هارون يروى الحديث . . . وكان عالما بصناعة الكحل . . . وهو شيخ أبي الوليد بن رشد في التعاليم والطب " (١) .

" وكانت له صلة بأبناء زهر ، واستفاد منهم " (٢) في علم الطب .

ويظهر أن قراءاته كانت غزيرة ، فقد اطلع على علوم الأوائل (الفلسفة) كثيرا ، وعلى كتابات علماء الفلسفة في المشرق ، وشغلت جزءا كبيرا من حياته .

(١) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اميعة ، ٣ / ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) - المصدر السابق ، ٣ / ١٢٢ .

تلامذته :

- سمع منه " أبو بكر بن جهور ، وأبو محمد بن حنوط الله ، وأبو الحسن سهل بن مالك " (١) .
 " وحدث عنه الحافظ أبو الربيع الكلاعي " (٢) ، و " حدث عنه ابنه القاضي أحمد بن محمد بن رشد " (٣) ،
 " وأبو القاسم بن طيلسان " (٤) .

١ - أبو بكر بن جهور ، " أحمد بن منذر بن جهور ، اشبيلي ، أبو العباس ، وكان مقرئاً بالسبيع ،
 متقدماً في الصلاح ، موصوفاً بالزهذ ، فقيهاً على مذهب مالك ، قائماً عليه ، وكان مجلس تدريسه في نهاية
 الوقار ، كأنما على رؤوس حاضريه الطير سكينه وهيبه ، وكان مقصوداً للدعاء ، مشهوراً بالاجابة ، وألف في رواية
 ورش عن نافع تأليفاً حسناً ، توفي باشبيلية في سنة ٦١٥ هـ خمس عشرة وستمائة " (٥) .

٢ - " عبد الله بن سليمان بن داود بن عمر بن حوط الله الأنصاري الحارثي ، يكنى أبا محمد ، كان
 فقيهاً جليلاً ، أصولياً ، نحويًا ، كاتباً أديباً ، شاعراً ، متفنناً في العلوم ، ورعاً ديناً ، حافظاً ، ثباتاً ، فاضلاً ،
 وكان يدرس كتاب سيبويه ، ومستمفى أبي حامد ، ويميل الى الاجتهاد في نظره ، ويغلب طريقه الظاهرية .
 وولي قضاء اشبيلية ، وقرطبة ، ومرسيه ، وسبته ، وسلا ، وميروقة ، فتظاهر بالعدل . وكان من العلماء العاملين
 سنياً ، مجانباً لأهل البدع والأهواء . وسمع على ابن بشكوال ، وقرأ أكثر من ستين تأليفاً ، من كبار مصنفات
 واستيفاء مشيخته يطول ، توفي سنة ٦١٢ ثنتي عشرة وستمائة " (٦) .

٣ - " سليمان بن موسى بن سالم بن حسان بن سليمان ، يكنى أبا الربيع ، ويعرف بابن سالم
 الكلاعي الحميري ، كان بقية الأكابر من أهل العلم يمتع الأندلس الشرقي ، حافظاً للحديث ، مبرزاً في
 نقده ، تام المعرفة بطرقه ، ضابطاً لأحكام أسانيده ، ذاكرة لرجاله ، رياناً من الأدب ، كاتباً ، خطيباً ، بليغاً ،
 خطب بجامع بلنسية ، وأستقضى فعرف بالعدل ، وكان من أولي العزم والبسالة والاقدام ، يحضر الغزوات ،
 ويباشر بنفسه القتال ، ويبلي البلاء الحسن . آخرها الغزوة التي استشهد فيها . روى عن كثيرين ممن يطول
 ذكرهم . وله مؤلفات عديدة ، استشهد سنة ٦٢٤ هـ ، مولده سنة ٥٦٥ هـ " (٧) .

-
- (١) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٥ .
 (٢) - التكملة لوفيات النقلة ، المنذرى ، ١ / ٣٢٢ .
 (٣) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٥٣ .
 (٤) - شجرة النور الزكية ، مخلوف ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
 (٥) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٥٨ .
 (٦) - المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
 (٧) - المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

٤ - " ابنه القاضي أحمد بن محمد بن رشد ٠٠٠ (ت : ٦٢٢ هـ) " (١) . سبق ترجمته .

٥ - " أبو القاسم بن الطيلسان (٥٧٥ - ٦٤٢ هـ) : القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان ، الأوسي الأنصاري ، القرطبي ، ويعرف بابن الطيلسان (أبو القاسم) ، مقرئ ، عالم بالعربية ، محدث ، مؤرخ ، مشارك في علوم ، ولد سنة ٥٧٥ هـ أو نحوها ، وتوفي بمالقة ، في آخر ربيع الآخر ، له عدة مؤلفات " (٢) .

(١) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٥٣ .

(٢) - راجع معجم المؤلفين ، ابن كحالة ، ٨ / ١١٣ .

ثقافته :

جمع ابن رشد ثقافة عالية ، واسعة النطاق ، دلّت على حسن استيعابه ، ودقّة فهمه ، وعمق بصره ،
 " فظهر في علوم الفقه ، والطب ، والمنطق ، والعلوم الرياضية ، واللاهية " (١) .

ففي اللغة العربية :

كان مجيدا فيها ، متقنا لقواعدها ، متفننا في علومها ، بليغا ، أدبيا ، شاعرا ،
 " مع الحظ الوافر من الاعراب ، والأدب ، والحكمة ، وحكي أنه كان يحفظ شعر المتنبي ، ويكثر التمثل بهما في
 مجلسه ، ويورد ذلك أحسن ايراد " (٢) . وله مصنف في العربية " وسمه بالضروري " (٣) . وقال فـي
 وصفه الشقندي : فقيه أندلسي ، وفيلسوفها الذي لا يحتاج في نهايته الى تنبيه ، وأنشد من شعره :

ما العشق شأني ولكن لست أنكره كم حل عقدة سلواني تذكره
 من لي بفضّ جفوني عن مخبّرة الجفان
 قد أظهرت ما لست أضمره
 لولا النهي لأطلقت اللحظثانيّة
 فيمن يرد سنا الألاحظ منظره
 مالا بن شين قادته لغانيّة عشرين فنأى عنه تصمّبره
 قد كان رضوى وقارا فهو ساقيه الجين يورده والهون يصدره " (٤) .

وفي الأصول :

فقد أخذ منه حظا وافرا ، قصار من رواد هذا العلم في عصره ، ويظهر ذلك في كتبه ، بل وقد ألّف مصنفا
 في الأصول " مختصر المستمفي " (٥) للغزالي ، يدل على سعة علمه في هذا المجال .

(١) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ٢٢٨ / ٨ .

(٢) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٣٠٨ / ٢١ ، في الهامش .

(٣) - ابن رشد والرشدية ، قطعة في سيرة ابن رشد لابن الأبار ، ص ٤٣٦ .

(٤) - المغرب في حلي المغرب ، المغربي ، ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، تحت رقم ٣٩ .

(٥) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٣ / ١٨١ .

وفي الحديث :

كان من جملة العلوم التي طلبها ، فقد " سمع الحديث " (١) من شيوخه ، كابن بشكوال ، وابن مرة وغيرهم ، " وقد حدث وسمع منه أبو بكر بن جهور ، وأبو محمد بن حوط الله ، وأبو الحسن سهل بن مالمك وغيرهم " (٢) من تلامذته ، إلا أنه لم يبلغ درجة شيوخه ، وقد أشار غير واحد بأن " الدراية كانت أغلب عليه من الرواية " (٣) . والأحاديث التي ذكرها في كتبه ، وبالأذات كتاب (البداية والنهاية) تشهد له بكثرة سماعه ، وغزارة حفظه . غير أن الذهبي يرى أنه " لا ينبغي أن يروى عنه " (٤) ، وذلك بسبب اشتغاله بالفلسفة .

في الطب :

وكان أحد مشاهير الأطباء في عصره ، تميز به وبرع ، وله في الطب كتاب (الكليات) ، وقد أجاد في تأليفه . ولما ألف كتابه هذا في الأمور الكلية قصد ابن زهر ، لأن يؤلف كتابا في الأمور الجزئية ، لتكون جملة كتابيهما كتاب كامل في صناعة الطب (٥) " وكان قد اشتغل بالتعاليم وبالطب على أبي جعفر ابن هارون ، ولازمه مدة ، وأخذ عنه كثيرا من العلوم الحكيمة " (٦) . فكان يفزع الى فتواه في الطب كما يفزع الى فتوه في الفقه " (٧) . فكان يطب أمير المسلمين ، يعقوب بن عبد المؤمن ، بعد وفاة ابن الطفيل .

في الفلسفة :

أما شهرته الفلسفية فقد اتسعت شرقا وغربا ، حتى عد من أبرز فلاسفة العرب ، وهو ثالث ثلاثة اشتغلوا في هذا العلم في الأندلس ، وبرزوا فيه ، وهم : ابن باجة ، ثم ابن الطفيل ، ثم ابن رشد . وقد كان لتشجيع الموحدين لهذا النوع من العلوم أثر كبير في ظهوره في عصرهم . ويقول عنه ابن المقرئ : " أما

(١) - شذرات الذهب ، ابن العماد ، ٤ / ٣٢٠ .

(٢) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٥ .

(٣) - المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٤) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣١٠ .

(٥) - عيون الأنباء ، ابن اصبعة ، ٣ / ١٢٢ .

(٦) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اصبعة ، ٣ / ١٢٢ - ١٢٥ .

(٧) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٤ .

الفلسفة فامامها في عصرنا أبو الوليد ابن رشد القرطبي ، وله فيها تصانيف جدها لما رأى انحراف المنصور ابن عبد المؤمن عن هذا العلم ، وسجنه بسببها " (١) .

يمكن تصنيف مؤلفات ابن رشد الفلسفية الى ثلاثة أقسام ، وهي :

(١) - قسم موضوعي ، يتفرغ فيه لبسط أدلة أرسطو ، دون أن يبين فيها وجهة نظره ، أو يتطرق الى أقوال المتكلمين ، أو صلة مذهب أرسطو بمعطيات الشريعة الإسلامية " (٢) ، وهي شروحه لكتب أرسطو . يقول رينان : انه " لا يبيح لنفسه ابداء أى رأى مخالف لمعلمه ، ولكنه يعنى - من ناحية أخرى - باخبارنا أنه لا يتحمل مسؤولية المذاهب التي يعرضها ، وهو يصرح في آخر شرحه الأوسط للطبيعيات بانه لا غرض له غير التعبير عن رأى المشائين ، وذلك من غير أن يقول رأيه الخاص ، وأنه أراد أن يقتصر على عرض المذاهب الفلسفية ، كيما يمكن الحكم فيها على بصيرة من الأمر ، وكما تدحض اذا ما روى ذلك ، وكذلك تراه في آخر مقالته في (اتصال العقل المفارق للانسان) يتنصل من مسؤولية ما تشتمل عليه هذه المذاهب " (٣) .

(٢) - القسم حجاجي ، ينطوى عليه معظم ما يورده في تهافت التهافت ، وبعض شروحه لأرسطو في رده على المتكلمين " (٤) ، وفيه برزت اراؤه الفلسفية المعارضة للمتكلمين .

(٣) - " وقسم منهجي ، ينطوى عليه ما يورده في فصل المقال ، والكشف عن مناهج الأدلة " (٥) ، والذي يظهر أنهما آخر كتبه ، وفيه ما آل اليه من أفكار فلسفية ،

اعجابه بمنهج أرسطو في الفلسفة :

لا يخفى على المتتبع لكتب ابن رشد أن يلاحظ اعجابه الشديد بأرسطو ومنهجه ، وقد نقل رينان عنه بعض الأقوال المريخة في مدحه ، كأن قال : " ان الطبيعة لم تكن قد اكتملت تماما قبل ولادة أرسطو ، فلما ولد وجدت فيه تمامها البالغ ، وعادت لا تستطيع أن تمزق النظر عنه ،

(١) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ص ١٨٥ .

(٢) - قادة الفكر ٣ ، ابن رشد فيلسوف قرطبة ، ماجد فخري ص ١٨٥ .

(٣) - ابن رشد والرشدية ، رينان ، ص ٧٢ .

(٤) (٥) - قادة الفكر ٣ ، ابن رشد فيلسوف قرطبة ، ماجد فخري ، ص ١٨٥ .

فهو غاية قواها وحدّ العقل البشري " (١) .

" وغير ذلك من تصريحات ، تدل على مدى إعجابه الشديد بمذهبه . وقد حاول تنقية مذهبه مما أدخله عليه الشراح الاسكندرانيون وغيرهم من العرب ، وهو يرى عدم تفهمهم تماما لغرض أرسطو ، وقد دافع عنه في عدّة قضايا واضحة " (٢) .

توفيقه بين الدين والفلسفة :

بنى ابن رشد قاعدته الفلسفية الدينية على أساس أن " لكل علم مبادئه الخاصة التي يسلم بها ، ولا يجوز الجدل فيها ، فكلاهما حق ، والحق لا يضاد بالحق ، بل يوافقه ويشهد له " (٣) ، وكلاهما يؤديان الى حقيقة واحدة ، " وقد كان هذا هو اتجاه المدرسة الفلسفية في المغرب ، والتي تزعمها ابن باجه ، وابــــن الطفيل وابن رشد ، وهو عكس اتجاه المدرسة الفلسفية في المشرق ، والتي تزعمها ابن سينا والفارابي والكندي فقد كانت تهدف الى دمج بنية الفكر الفلسفي اليوناني في بنية الفكر الديني الاسلامي " (٤) .

ويرى " أن الشريعة دعت الناس بثلاثة طرق : (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن) (٥) .

(أ) - وذلك لأن الناس منهم من يصدق بالبرهان (أى الحكمة) ، وهم خاصة الخاصة ، أو الراسخون في العلم ، ويقصد بهم الفلاسفة ، (وهذه الفئة فقط لها حق التأويل) .

(ب) - ومنهم من يصدق بالأقوال الجدلية ، وهم دون الأولى ، وفوق الثالثة .

(ج) - ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية ، وهم جمهور الناس وعامتهم " (٦) .

وقد وقع ابن رشد - بسبب تلك الفلسفة والتأويل - في مزالق عديدة ، أهمها :

(١) - ابن رشد والرشدية ، رينان ، ص ٧١ . (٢) - ابن رشد ، رينان ، ص ٧١ .

(٣) - فصل المقال ، ابن رشد ، ص ١٥ .

(٤) - بين الدين والفلسفة ، محمديوسف ، ص ١٥ .

(٥) - سورة النمل : ١٢٥ .

(٦) - راجع فصل المقال ، ابن رشد ، ص ١٥ .

قوله بأن الله يعلم الكلّيات ولا يعلم الجزئيات ، والقول بأزلية العالم ، ونفي المعاد الجسدى ، وهي

قضايا تمس صميم العقيدة الاسلامية .

الا أنه قد تدارك نفسه ، وتراجع عنها ، ويظهر ذلك في آخر كتبه مثل : (فصل المقال) و (الكشف

عن مناهج الأدلة) .

أما قوله بأزلية العالم فقد تراجع عنه تراجعاً ضمناً حين قال : " ان كانت هذه الموجودات كلها

في علم الله قبل أن تكون ، فهي في حال كونها في علمه كما كانت فيه قبل كونها " (١) . وهذا اعتـراف

ظاهر بأنها لم تكن ، فهي ليست أزلية .

وأما قوله بعدم علم الله بالجزئيات ، فانه رجع عنه بقوله : " بل يريدون أنه تعالى بعلم غير متجانس

لعلمنا بها " (٢) . وهذا - أيضاً - اقرار بعلمه سبحانه وتعالى بالكلّيات والجزئيات ، ولكن بكيفية تخالف

كيفية علمنا ، أو معرفتنا ، وهو قول أهل السنة والجماعة .

وأما نفيه للمعاد الجسدى ، فيظهر تراجعاً حين يقول : " ان العامة لهم أن يعتقدوا بأن المعاد

والحشر سيكون روحياً وجسدياً ، أما الخواص فيرى أن يعتقدوا بأن الحشر سيكون روحياً وجسمانياً ، ولكن بصورة

تختلف عن هذه الجسمانية . ويقول بأن هذا القول يشبه قول ابن عباس " (٣) .

والذى يؤكد لنا هذا التراجع هو عفو الخليفة المنصور عنه في آخر حياته ، ودعوته الى مراكش ، والله

أعلم .

عقيدته :

ساد مذهب الأشاعرة في العقيدة ببلاد الأندلس ، وذلك لان الموحدين ساء لهم ما رأوا من تعدد المذاهب

العقائدية والفقهية في ذلك العصر ، واختلاف الناس وتفرقهم بسبب ذلك ، " فجمعوا الناس بالمغرب

على مذهب مالك في الفروع ، وعلى مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول " (٤) . غير أنهم شجعوا

(١) - الكشف عن مناهج الأدلة ، ابن رشد ، ص ٧٨ .

(٢) - فصل المقال ، ابن رشد ، ص ٣٩ .

(٣) - الكشف عن مناهج الأدلة ، ابن رشد ، ص ١٥٤ .

(٤) - الكامل ، ابن الأثير ، ٩ / ٨١ - ٨٢ .

علوم الأوائل - الفلسفة - ونظروا فيها ، " ويقول عبد الواحد بن علي أن الموحدين سموا بالمصامدة لأجل خوض المهدي بهم في علم الاعتقاد والكلام " (١) ، ولم يكن أحد قبلهم يجيز الخوض فيها •

ومن هنا دخلت النظريات الفلسفية المخالفة للتعقيدة الإسلامية الصحيحة عند من اشتغل بالفلسفة ، وقد ظهر هذا بوضوح في كتب ابن رشد الفلسفية ، فقد أثرت شروح أرسطو في فلسفة ابن رشد الخاصة ، فاعتنق نظرياته ، وحاول شرح بعض العقائد الإسلامية شرحا ينسجم وهذه النظريات ويؤدي الى نتيجة واحدة ، فأفسدت عليه عقائد إسلامية كثيرة ، كالقول بأزلية العالم ، واستحالة البعث الجسدي ، وعدم علم الله للجزئيات ، إلا أن تراجعته عن تلك الأقوال واضح في آخر كتبه الفلسفية كما أشرنا الى ذلك آنفا •

مذهبه الفقهي :

كان ابن رشد مالكيًا ، كأهل بلاده في الأندلس ، وقد ترجم له علماء المالكية في تراجمهم ، فقد ترجم له ابن فرحون في الديباج ، وغيره •

ابن رشد الفقيه :

اهتم ابن رشد بهذا العلم منذ بداية حياته ، فقد عرض الموطأ على أبيه ، وأخذ عن أبرز فقهاء عصره وتأثر بهم وبمنهجهم النقدي ، فلم يكن مقلدا محضا ، بل كان مجتهدا في المذهب ، يقارن بين أقوال الأئمة الأربعة ، ويرجح بعضها على بعض ، شأنه في ذلك شأن شيخه ابن بشكوال والمازري وابن مسرة •

" وله من التصانيف في الفقه بداية المجتهد والمقدمات " (٢) ، وهي تدل على تبحره في هذا العلم ، ومعرفته لمعاهد اجماع العلماء ومواقع خلافهم ، وأسباب ذلك الخلاف ، ويعلله ، ولم ينتهج في كتبه الفقهية منهج السرد لأقوال الأئمة فحسب ، بل كان يضم من الأقوال ما اجتمع عليه الأئمة ، وما اختلفوا فيه ، ثم يرجح أقواها دلالة عنده ، ويعلل ذلك ، " فكان أوحدي علم الفقه والخلاف " (٣) •

وقد كان له الفضل في أن " قرب مذهب مالك تقريبا لم يسبق اليه أحد " (٤) ، ولذا فقد ذكر أنه

-
- (١) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٠ / ٣٧٠ •
 - (٢) - المصدر السابق ، ٢١ / ٣٠٧ •
 - (٣) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن اميية ، ٣ / ١٢٢ •
 - (٤) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٥ / ٣٤٦ •

أحد أعلام الفقهاء في الأندلس ، فقال عنه " ابن سعيد في تذييله على رسالة ابن حزم في فضائل أهل الأندلس هل لكم في الفقه مثل عبد الملك بن حبيب ، الذي يعمل بأقواله الى الآن ، ومثل أبي الوليد الباجي ، ومثل أبي بكر ابن العربي ، ومثل أبي الوليد ابن رشد الأكبر ، ومثل أبي الوليد ابن رشد الأصغر ، نجوم الاسلام ، ومصابيح شريعة محمد صلى الله عليه وسلم " (١) .

مؤلفاته :

وهي في غاية الاتقان ، (وكثيرة نافعة) (٢) . وقد ألف في مختلف الفنون كالفقه ، والأصول ، واللغة والطب ، والفلسفة ، الا أن تأليفه الفلسفية كانت الغالبة على مؤلفاته ، وقد اتلف معظمها مع ما أحرق المنصور من كتب الفلسفة ، أما ما بقي من مؤلفاته فقد بلغت عددا ضخما ، حيث أنه " سود فيما صنف ، وقيّد وألف ، وأختصر ، نحواً من عشرة آلاف ورقة " (٣) .

وهذا دليل واضح على سعة علمه ، وقوة حفظه ، ومثابرته على طلب العلم وتحصيله . وقد أحصيت من تأليفه أسماء تسعة وخمسين كتاباً .

أما مصنّفاته فيمكن قسمتها الى خمسة أقسام :

- ١ - مصنّفات فقهية .
- ٢ - مصنّفات كلامية .
- ٣ - مصنّفات أدبية ولغوية .
- ٤ - مصنّفات وشروح طبية .
- ٥ - مصنّفات وشروح فلسفية وعلمية .

(أ) - مصنّفات الفقهية :

- ١ - "كتاب التحصيل
- ٢ - بداية المجتهد
- ٣ - كتاب المقدمات" (٤) .

- (١) - نفع الطيب ، ابن مقرئ ، ٥ / ٣٤٦ .
- (٢) - شذرات الذهب ، ابن العماد ، ٤ / ٣٢٠ .
- (٣) - الديباج ، ابن فرحون ، ص ٢٨٤ .
- (٤) - عيون الأنباء في طبقات ، ٣ / ١٢٥ .

٢ - مصنّفات كلامية وعقدية :

- ١ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتمال .
- ٢ - مقالة فيما يعتقد المشاؤون وما يعتقد المتكلمون من أهل ملتنا في كيفية وجود العالم متقارب في المعنى " (١) .
- ٣ - " مختصر كتاب المستصفى للغزالي " (٢) .
- ٤ - " كتاب مناهج الأدلة ، أو الكشف عن مناهج الأدلة " (٣) .

٣ - مصنّفه في اللغة والنحو :

- ١ - " الضروري في النحو " (٤) .

٤ - شروح ومصنّفات طبية :

- ١ - " كتاب الكليات .
- ٢ - شرح الأرجوزة المنسوبة الى ابن سينا في الطب .
- ٣ - تلخيص كتاب المزاج لجالينوس .
- ٤ - تلخيص كتاب التعرف لجالينوس .
- ٥ - تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس .
- ٦ - تلخيص كتاب العلل والأعراض لجالينوس .
- ٧ - تلخيص كتاب الحميات لجالينوس .
- ٨ - تلخيص كتاب الاسطقسات لجالينوس .
- ٩ - تلخيص أول كتاب الأدوية المفردة لجالينوس .
- ١٠ - تلخيص النصف الثاني من كتاب حيلة البرء لجالينوس .

(١) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٣٠٩ / ٢١ .

(٢) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ١٨١ / ٣ .

(٣) - هدية العارفين ، ١٠٤ / ٦ .

(٤) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٥ .

١١ - مراجعات ومباحثات بين أبي بكر بن الطفيل وابن رشد في رسمه للدواء في كتابه الموسوم
بالكليات .

١٢ - مقالة في حميات العفن .

١٣ - مسألة في نواشب الحمى .

١٤ - مقالة في الترياق " (١) .

١٥ - " مقالة في المزاج .

١٦ - تلخيص كتاب التعرف " (٢) .

٥ - شروح ومصنفات فلسفية وعلمية :

١ - " جوامع كتب أرسطوطاليس في الطبيعيات والالهيات .

٢ - شرح ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس .

٣ - شرح كتاب القياس لأرسطوطاليس .

٤ - تلخيص كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس .

٥ - تلخيص كتاب السماع الطبيعي لأرسطوطاليس .

٦ - مقالة في العقل .

٧ - مقالة في القياس .

٨ - كتاب في الفحص ، هل يمكن العقل الذي فينا ، وهو المسمى بالهيولاني ، أن يعقل الصورة

المفارقة ، أو لا يمكن ذلك .

٩ - مقالة في اتصال العقل المفارق بالانسان .

١٠ - مسألة في الزمان .

١١ - مقالة في وجود المادة الأولى ، وتبيين أن برهان أرسطو هو الحق المبين .

١٢ - مقالة في الرد على ابن سينا .

١٣ - مسائل في الحكمة .

١٤ - مقالة في حركة الفلك .

١٥ - كتاب في ما خالف أبو نصر لأرسطوطاليس .

١٦ - مقالة في وجود المادة " (٣) .

(١) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن أصيبعة ، ٣ / ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٣) - المصدر السابق ، ٢١ / ٣٠٩ .

- ١٧ - " كتاب الضروري في المنطق ، محلق به تلخيص كتب أرسطو .
- ١٨ - ملخص به تلخيص كتب أرسطوطاليس .
- ١٩ - شرح كتاب السماء والعالم لأرسطوطاليس .
- ٢٠ - تلخيص الالهيات لنيقولاوس .
- ٢١ - تلخيص كتاب الأخلاق لأرسطوطاليس .
- ٢٢ - تلخيص كتاب البرهان لأرسطوطاليس .
- ٢٣ - كتاب الحيوان (أوجوامع أجزاء الحيوان ونشوء الحيوان) .
- ٢٤ - مقالة ثانية في اتمال العقل المفازق بالانسان .
- ٢٥ - مقالة في التعريف بجهة نظر الفارابي في كتبه الموضوعة في صناعة المنطق بأيدي الناس .
- ٢٦ - تلخيص كتاب الأخلاق لأرسطوطاليس .
- ٢٧ - تلخيص كتاب التعرف لجالينوس .
- ٢٨ - كتاب في الفحص عن مسائل وقعت في العلم الالهي في كتاب الشفاء لابن سينا .
- ٢٩ - كتاب تهافت التهافت " (١) .
- ٣٠ - " رحلة ابن رشد .
- ٣١ - شرح كتاب البرهان لأرسطوطاليس .
- ٣٢ - تلخيص كتاب الكون والفساد لأرسطوطاليس " (٢) .
- ٣٣ - " علم ما بعد الطبيعة .
- ٣٤ - شرح كتاب النفس لأرسطوطاليس " (٣) .
- وغيرها كثير ، ونكتفي بما ذكر .

-
- (١) - عيون الأنبياء في طبقات الأطباء ، ابن أميعة ، ١٢٦ / ٣ .
 - (٢) - هدية العارفين ، ١٠٤ / ٢ .
 - (٣) - الأعلام ، الزركلي ، ٣١٨ / ٥ .

أثر مؤلفات ابن رشد في العالم الاسلامي :

لا نجد لابن رشد الفيلسوف أى شهرة تستحق الذكر ، وقد أُلّف الكثير من كتبه الفلسفية ، " ذلك لأن علم الفلسفة هو علم ممقوت في الأندلس ، لا يستطيع صاحبه اظهاره ، فلذلك تخفى تصانيفه " (١) .

ويصف ابن المقرئ ، شدة مقت المسلمين لهذا العلم ، فيقول : " ان لكل العلوم عندهم حظا واعتناء ، الا الفلسفة والتنجيم ، فان لهما حظا عظيما عند خواصهم ، ولا يتظاهر بهما خوف العامة ، فانه كلما قيل : (فلان يقرأ الفلسفة) ، أو (يشتغل بالتنجيم) ، أطلقت عليه العامة اسم زنديق ، فان زلّ في شبهة رجموه بالحجارة ، أو أحرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان ، أو يقتله السلطان تقريبا لقلوب العامة " (٢) .

بل ان ابن الزبير يعزو عدم بلوغ شهرة ابن رشد مبلغ كبار العلماء ، الى اشتغاله بالفلسفة ، فيقول " أخذ الناس عنه ، واعتمدوا عليه ، الى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة - يعني الفلسفة - والركون اليها ، ثم قال : فترك الناس الأخذ عنه وتكلموا فيه (٣) .

ومن هنا نرى أنه اكتسب شهرته في العالم الاسلامي من خلال كتبه الفقهية ، ولأنه لم يعن بهذا الجانب كثيرا ، ولم يولّه جلّ وقته وفكره ، فقد كان نتاجه فيه قليلا ، ولذلك لم تبلغ شهرته بين الفقهاء ذلك المبلغ .

أما سائر كتبه فقد أقبل عليها الناس ، فقد " لخص ابن خلدون كثيرا من كتب ابن رشد " (٤) .

" وترجم كتابه (الكليات) في الطب في بلاد أوروبا " (٥) .

ويعتبر كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) من أهم كتب الخلاف عند المالكية .

(١) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٣ / ١٨٥ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٢١ .

(٣) - تاريخ قضاة الأندلس ، النباهي ، ص ١١١ .

(٤) - نفح الطيب ، ابن المقرئ ، ٣ / ١٨٥ .

(٥) - شجرة النور الزكية ، مخلوف ، ص ١٤٧ .

أثر مؤلفات ابن رشد في العالم الغربي :

أما ما ترجم من مؤلفات ابن رشد الى اللغات الأخرى فهي كتبه الفلسفية ، وقد نال بها شهرة كبيرة عندهم ، وسموه بـ (الشارح الكبير) ، أو (شارح أرسطر) .

" وكان أول من اشتغل بترجمة آثار ابن رشد ، لا سيما شروحه على أرسطو ، فئة من يهود اسبانيا ، دفعها الى التوفر على دراسة ابن رشد اعجاب موسى بن ميمون به ، وتأثره في خطاه في عدد من القضايا الكبرى ، كمذهبه في العقل الهيلولاني ، وفي خلود النفس ، ومآخذه على المتكلمين لا سيما الأشاعرة منهم ، وعمله على التوفيق بين أرسطو والعقيدة السامية المنزلة . ومن أهم النقلة العبران لآثار ابن رشد الفلسفية موسى بن تيبون ، وصموئيل بن تيبون ، ويهودا بن سليمان الطليطلي ، ويعقوب بن أبا ماري ، وسليمان بن يوسف ابن أيوب ، وكانونيم بن كالونيم " (١) .

" أما الى اللاتينية فهرمان الألماني الذي ترجم شروحه على الخطابة ، والشعر ، والأخلاق ، والسياسة ، منجزا بعضها حوالي سنة ١٢٤٠ ، والبعض سنة ١٢٥٦ م " (٢) .

" أما الممنفات الحجاجية ، وهي التهافت ، فقد ترجم سنة ١٣٢٨ م ، وأما كتاب فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة فلم يلتفت اليها أحد " (٣) ، وهي التي تعبر عن منهجه وفكره ، خصوصا بعد تراجعه .

وهكذا بقي الكثير من آراء ابن رشد ، الخاصة بالمسائل الفلسفية واللاهوتية ، خافيا على اللاتين .

" ثم انقسم الفلاسفة بعد ذلك الى مدرستين ، فتكونت مدرسة الرشديين ، الذين تزعمهم سببيجردي برابانت في باريس ، في القرن الثالث عشر " (٤) . وهؤلاء أخذوا أقواله دون تحفظ ، واعتنقوا جميع أقواله ، والتي هي في الحقيقة أقوال أرسطو ، أما شرحها ابن رشد وبسطها . إلا أن السلطات الدينية تصدت لها ، كما " تصدى القديسان البرتوس الكبير ، وتوما اللاكويني ، فحرموا القضايا التي تنافي عقيدتهم ، مثل القول بقدم العالم والانسان ، وغير ذلك . وقد تضخم هذا الصراع العقائدي ، فحكيت حول ابن رشد أساطير ، ونسب اليه تأليف كتاب عنوانه (الدجالون الثلاثة) موسى ويوسع ومحمد " (٥) .

(١) - ابن رشد والرشدية ، زينان ، ص ١٨٦ .

(٢) - قادة الفكر ابن رشد فيلسوف قرطبة ، ماجد فخري ، ص ١٣٨ ، ١٤٠ . (٣) - المصدر السابق .

(٤) - فلسفة ابن رشد وأثرها على الفكر العربي ، محمود قاسم ، ص ١٥ ، ١٧ .

(٥) - فلاسفة العرب ٦ ، ابن رشد ، يوحنا قمير ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

وفاته :

توفي ابن رشد بعد خمسة وسبعين سنة ، أى في عام (٥٩٥ هـ) ، كما ذكره صاحب التكملة ، فقال : " في صفر توفي القاضي الفقيه أبو الوليد محمد ابن القاضي الفقيه أبي القاسم أحمد ابن الامام قاضي الجماعة أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، بمراكش ، ومولده سنة ٥٢٠ هـ قبل وفاة جده القاضي أبي الوليد بأشهر " (١) .

أخلاقه وثناء العلماء عليه :

تحلى ابن رشد بأخلاق الأفاضل ، الذين جمعوا بين العلم والأدب ، والفقه ، والورع ، فكان مثقالاً للعلماء في التواضع والأدب ، قدوة لطلبة العلم في الصبر ، وتحمل المشقة ، والمثابرة على طلبه .

يقول عنه ابن العماد : " تفقه وبرع وسمع الحديث وأتقن الطب وأقبل على الكلام والفلسفة ، حتى صار يضرب به المثل فيهما ، وصنف التمانيف ، مع الذكاء المفرط ، والملازمة للاشتغال ليلاً ونهاراً ، وتأليفه كثيرة نافعة ، في الفقه ، والطب ، والمنطق ، والرياضي ، والالهي " (٢) .

ويقول ابن فرحون : " لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاته ، وعلمه ، وفضله ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً ، وأخفضهم جناحاً ، وعني بالعلم من صغره الى كبره ، حتى حكى أنه لم يدع النظر ولا القراءة مذ عقل الا ليلة وفاة أبيه ، وليلة بنائه على أهله ، وأنه سوّد - فيما صنف وقيد وألف وهذب واختصر - نحواً من عشرة آلاف ورقة ، ومال الى علوم الأوائل ، وكانت له فيها الامامة دون أهل عصره ، وكان يفرغ الى فتياه في الطب ، كما يفرغ الى فتياه في الفقه ، مع الحظ الوافر من الاعراب والآداب والحكمة ، وتأنت له عند الملوك وجاهة عظيمة ، ولم يصرفها في ترفيع حال ، ولا جمع مال ، انما اقتصرها على مصالح أهل بلده خاصة ، ومنافع أهل الأندلس عامة " (٣) .

وهذا حال العالم الحقيقي الذي يبني الأجر من الله ، فلا يتعلم العلم لترفيع حال ، أو لتحصيل منال أولبولوج منصب ، وانما يبتغي به وجه الله ، وليزداد به معرفة بالله .

(١) - التكملة لوفيات النقلة ، ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٢) - شذرات الذهب ، ابن العماد ، ٤ / ٣٢٠ .

(٣) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٤-٢٨٥ .

وقال ابن ابيبيعة : " كان أوحدا في الفقه والخلاف وبرع في الطب ، وقيل كان رث البزة قسوى النفس " (١) .

ويقول عمر رضا كحالة : " عالم حكيم مشارك في الفقه والطب والمنطق ، والعلوم الرياضية والالهية ، درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، ثم أقبل على علوم الأوائل ، ومال الى علوم الحكماء " (٢) .

ويقول اليافعي : " تفقه وبرع وسمع الحديث ، وأتقن الطب ، ثم أقبل على الكلام والعلوم الفلسفية حتى صار يضرب به المثل فيها ، وصنف التمانيف ، وكان ذا ذكاء مفرط ، وملازمة للاشتغال ليلا ونهارا ، وتواليفه في الفقه والطب والمنطق والرياضي والالهي " (٣) .

(١) - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن ابيبيعة ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ٢٢٨ / ٨ .

(٣) - مرآة الجنان ، اليافعي ، ص ٤٧٩ .

دراسة عن الكتاب

- عنوان الكتاب
- نسبة الكتاب الى المؤلف
- مصادر الكتاب
- مصطلحات الكتاب
- موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها
- منهج المؤلف في الكتاب
- نظرة على الكتاب

عنوان الكتاب وأهميته :

عنوان الكتاب : (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، وهو بهذه الصياغة يوحي بسعة العلوم التي يحتويها ، لأن عدة من أراد أن يسلك طريق الاجتهاد كثيرة ، فلا بد لها من معرفة الأدلة الشرعية من كتاب وسنة واجماع وقياس ، وهي الأدلة المتفق عليها ، وبعد ذلك الأدلة التي اختلف فيها العلماء ، وما يتبع ذلك من علوم اللغة العربية ، والأصول ، وغير ذلك .

وهذا الكتاب يتعلم فيه المبتدئ في طريق الاجتهاد ما هي المسائل المتفق عليها ، وما هي المسائل المختلف فيها ، وما هي الأدلة النصية في ذلك ، وما هو سبب الخلاف بين العلماء ، وما هو الراجح ان كان واضحاً ، دون تعصب .

فاسم الكتاب له نصيب كبير من مضمونه ، فهو حقيقة بداية المجتهد ، يستطيع من يقف على هذا الكتاب ، ويسير على نفس الخطوات ، أن يمل الى الاجتهاد الموصول الى المعرفة الصادقة ، ويشير الى ذلك بقوله " بيد أن قوة هذا الكتاب أن يبلغ فيه الانسان - كما قلنا - مرتبة الاجتهاد اذا تقدم فعلم من العربية ، وعلم من أصول الفقه ، ما يكفيه في ذلك ، ولذلك رأينا أن أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه كتاب بداية المجتهد وكفاية المقتصد " (١) .

وكذلك قال في موضع آخر : " ولكن نذكر منها أشهرها ، لتكون كالقانون للمجتهد النظار " (٢) . وقال أيضاً : فان هذا الكتاب وضعناه ليبلغ به المجتهد - في هذه الصناعة - رتبة الاجتهاد ، اذا حصل ما يجب له أن يحصل قبله من القدر الكافي له في علم النحو ، واللغة ، وصناعة أصول الفقه ، ويكفي من ذلك ما هو مساو لجزم هذا الكتاب ، أو أقل ، وبهذه الرتبة يسمى فقيهاً ، لا يحفظ مسائل الفقه ، ولو بلغت في العدد أقصى ما يمكن أن يحفظه انسان ، كما نجد متفقهة زماننا يظنون أن الأفقه هو الذي حفظ مسائل أكثر ، وهؤلاء عرض لهم شبيه ما يعرض لمن ظن أن الخفاف هو الذي عنده خفاف كثيرة لا الذي يقدر على عملها ، وهو بين أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه انسان بقديم ، لا يسجد في خفافه ما يصلح لقدمه ، فيلجأ الى صانع الخفاف ضرورة ، وهو الذي يصنع لكل قدم خفاً يوافقه ، فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت " (٣) . والأولى الجمع بين الحفظ والفهم ، والله أعلم .

(١) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ١ / ٣٨٨ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢ / ١٥٥ ،

(٣) - المصدر السابق ، ٢ / ١٩٥ .

وهو كذلك نهاية المقتصد ، فمن أراد الاكتفاء وعدم الاكتثار مع الدليل ، ومعرفة الراجح من أقوال

أهل العلم ، فليس هناك أصغر حجما وأكبر نفعا من هذا الكتاب بين كتب الخلاف المشهورة .

وهذا النوع من التأليف ، الذي سار عليه المصنف رحمه الله تعالى ، نادر الوقوع ، حيث غلب على الكتاب عناية مصنفه بأسباب الاختلاف ، التي أدت الى الخلاف بين الفقهاء ، ولم يصنف في هذا الفن الا كتب معدودة ، لا يحضرني منها الا كتاب الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم ، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (توفي سنة ٥٢١هـ) ، وهذا المؤلف توفي بعد ولادة المصنف بعام واحد ، فهو معاصر له ، وكان من أهل الأندلس ، من مدينة بلنسية (١) ، وجمع من أسباب الاختلاف أربعة ، كما ذكر ذلك في كتابه الآنف الذكر ، ولعل ابن رشد استفاد منه في هذا الجانب والله أعلم .

وهناك من المصنفات في هذا العلم رسالة لشيخ الاسلام ابن تيمية ، عنوانها " رفع الملام عن الأئمة الأعلام " ، ورسالة أخرى " الانصاف في بيان أسباب الاختلاف " لولي الله الدهلوي .

ولكن المتأمل في كتاب ابن رشد ، رحمه الله تعالى ، يرى أنه فاق كل هذه الكتب في هذا الفن المهم ، وذكر أسباب الاختلاف مقترنة مع ذكر المسائل التي تحتوي على نصوص شرعية .

وأما وضع هذا الكتاب بين كتب الفقه المقارن ، فهو يختلف عنها ، حيث أن كتب الفقه المقارن فيها مناصرة للمذهب مع مقارنة بغير المذهب ، بخلاف هذا الكتاب الذي لم يشأ مصنفه رحمه الله تعالى ، أن يجعله من كتب المذهب ، كما قرر ذلك في كتابه . ولقد أكد هذا الكلام المصنف رحمه الله تعالى ، حيث قال : " وللمتأخرين في ذلك تفصيل ليس يليق بهذا الغرض ، انما هو لاثق بتفريع المذهب " (٢) ولذلك فهو كتاب محايد .

وقال أيضا : " ونحن نروم ان شاء الله ، بعد فراغنا من هذا الكتاب ، أن نضع في مذهب مالك كتابا جامعاً لأصول مذهبه ومسائله المشهورة ، التي تجرى في مذهبه مجرى الأصول للتفريع عليها " (٣) وقال أيضا (وليس قصدا تفصيل المذهب ولا تخريجه وانما الغرض الاشارة الى قواعد المسائل وأصولها) (٤)

ولقد استغرق تأليف هذا الكتاب زمنا طويلا ، كما أشار الى ذلك عند نهاية كتاب الحج بقوله : " وكان الفراغ منه يوم الأربعاء ، التاسع من جمادى الأولى ، الذي هو عام أربعة وثمانين وخمسمائة ، وهو جزء من كتاب المجتهد الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاما ، أو نحوها ، والحمد لله رب العالمين " (٥) .

(١) معجم المؤلفين ، عمر كحالة ، ١٢١ / ٦ .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ٤٥٤ / ٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٣٨٨ / ٢ .

(٤) المصدر السابق ، ١٨٧ / .

(٥) المصدر السابق ، ٣٨٠ / ١ .

وفيه اشارة الى أن اسم الكتاب تغير من المجتهد ، ثم أصبح بعد ذلك " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " .

نسبة الكتاب الى مؤلفه :

تتحقق نسبة أى كتاب الى مؤلفه بأمر ، منها :

١ - غلاف الكتاب ومقدمته ، وما يحويه الكتاب من عبارات تدل على النسبة ، وكذلك اذا أحال عليه في كتاب آخر له .

٢ - كتب التراجم .

٣ - كتب المصادر .

أولا - غلاف الكتاب ومقدمته :

أما بالنسبة لهذا الكتاب فانه كتب على صفحة الغلاف بالنص (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، تأليف الامام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي . وطبع مرات عديدة طبعات مختلفة . وقد أشار المصنف في داخل الكتاب " وقد ذهب جدى رحمة الله عليه في كتاب المقدمات " (١) وهذه اشارة - أيضا - الى نسبة الكتاب الى ابن رشد الحفيد . وأوضح من ذلك ما قاله في مكان آخر في كتابه " ولذلك رأينا أن أخصّ الأسماء بهذا الكتاب ، أن نسميه كتاب بداية المجتهد وكفاية المقتصد " (٢) . ولا فرق بين " نهاية المقتصد " و " كفاية المقتصد " في المعنى .

وكذلك قوله في مكان آخر : " وأحد من له ذلك جدى والمازني والباقي " (٣) . وقوله : " وهذا الذى كان يختاره الفقيه أبو بكر بن رزق ، شيخ جدى ، رحمة الله عليهما " (٤) .

ثانيا - كتب التراجم :

١ - ذكره ابن فرحون في الديباج ، حيث قال : " وله تأليف جلييلة الفائذة ، منها كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه ، ذكر فيه أسباب الخلاف ، وعلل وجهه ، فأفاد ، وأمتع به ، ولا يعلم في وقته أنفع منه ، ولا أحسن سياقاً " (٥) .

(١) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ٣١/١ . (٢) - المصدر السابق ، ٣٨٨/١ .

(٣) - المصدر السابق ، ١٦٠/٢ . (٤) - المصدر السابق ، ١٧٨/٢ .

(٥) - الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٨٥ .

٢- وذكره الحافظ الذهبي في السير ، فقال : " وله من التصانيف بداية المجتهد فـسـي الفقه " (١) .

٣- وذكره صاحب معجم المؤلفين مختصرا (٢) .

ثالثا - كتب المصادر :

أما كتب المصادر ، فقد أورده حاجي خليفة في كشف الظنون تحت عنوان شبيهه ، وهو (نهاية المجتهد وكفاية المقتصد ، لمحمد بن الوليد) (٣) . وكذلك ذكره صاحب هدية العارفين ، فقال : " نهاية المجتهد وكفاية المقتصد ، ويقال لغيره " (٤) .

أما من حيث اسم الكتاب فلم أر أحدا ممن كتب عن ابن رشد قال بهذا الاسم ، الا ابن اصبعة ، فقد ذكره مختصرا في كتابه عيون الأنباء (كتاب نهاية المجتهد في الفقه) (٥) .

والحجة في تسمية المصنف ، فيما أشرنا اليه في كتابه ، وهو الموافق للمعنى المناسب لاسم الكتاب ، أما من حيث قول اسماعيل باشا السابق : " ويقال لغيره " فلعله من قبيل الخطأ الوارد في كتاب حاجي خليفة السابق ، حيث ذكر محمد بن الوليد ، والمصنف هو محمد بن أحمد (أبو الوليد) والله أعلم .

مصادر الكتاب :

لقد أبان الامام ابن رشد رحمه الله تعالى في كتابه عن بعض مصادر كتابه هذا ، بل وصرح وأباح لكل من وجد خطأ في النسبة الى تلك المصادر بتعديلها واصلاحها ، وذلك غاية الأمانة والتواضع .

وتنقسم المصادر - التي سنذكرها - الى قسمين :

القسم الأول - المصادر التي صرح بها : وهي كما يلي :

- (١) - سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، ٣٠٨ / ٢١ .
- (٢) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ٣١٣ / ٨ .
- (٣) - كشف الظنون ، حاجي خليفة ، ١٩٩٠ / ٢٢ .
- (٤) - هدية العارفين ، اسماعيل باشا ، ١٠٤ / ٦ .
- (٥) - عيون الأنباء ، ابن اصبعة ، ١٢٥ / ٣ .

أولا - كتاب " الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الأقطار ، فيما تضمنه الموطأ من معاني الآثار " لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، المتوفي سنة (٤٦٣ هـ) ، وحقق منه الأستاذ علي النجدي ناصف ، المجلد الأول والثاني فيما اطلعت .

وقد صرح الامام ابن رشد - رحمه الله تعالى - بأنه استقى منه أكثر ما نسبته من المذاهب الى أصحابها فقال : " وأكثر ما عوّلت فيما نقلته من نسبة هذه المذاهب الى أربابها هو كتاب الاستذكار ، وأنا قد أبحت لمن وقع من ذلك على وهم أن يصلحه ، والله المعين والموفق " (١) .

وكثيرا ما يذكر في كتابه ، فيقول : " قال أبو عمر " ، ويقصد به ابن عبد البر ، ولم ينقل عن هذا الامام - فقط - نسبة المذاهب ، بل كثيرا ما يأخذ عنه تخريجه للحديث ، والذي كان لابن عبد البر باع كبير فيه .

وكتاب " الاستذكار " من أعظم الكتب المصنفة في علم الخلاف ، خاصة وأن مصنفه ألفه عقب تأليفه كتاب " التمهيد " ، وهو من أعظم كتب العلم ، وقد قال في مقدمته : " أما بعد .. فان جماعة من أهل العلم ، وطلبته ، والعناية به ، من اخواننا نفعهم الله وايانا بما علمنا ، سألونا في مواطن كثيرة ، مشافهة ، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبة ، أن أصرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه ، وأحذف لهم منه تكرار شواهد وطرقه ، وأحل لهم شرح المسند والمرسل ، اللذين قصدت الى شرحهما خاصة في التمهيد بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل المحابة والتابعين ، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه وأختاره من أقاويل سلف أهل بلده ، الذين هم الحجة عنده على من خالفهم ، وأذكر على كل قول رسمه وذكره فيه ما لساثر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه ، حتى يتم شرح كتاب الموطأ ، مستوعبا ، مستقصى ، بعون الله ان شاء الله " (٢) .

ثانيا - كتاب " الموطأ " ، للامام مالك ، وهو من أكثر الكتب التي أخذ منها ، خاصة الأحاديث ، كما في صفحة (١٠٢ - ٢١٩ - ٢٢٥ - ٢٣٢) من المجلد الأول ^{وغيرها} ، بل وأخذ من كلام الامام مالك رحمه الله تعالى ، كما في قوله : " فان مالكا قال في الموطأ : الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ، ليس في المفصل منها شيء " (٣) . وقال : " ولذلك قال مالك في الموطأ : السنة التي لا خلاف فيها عندنا ، أن الزكاة تجب في عشرين دينارا ، كما تجب في مائتي درهم " (٤) .

(١) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ١ / ٨٨ .

(٢) - الاستذكار ، ابن عبد البر ، ١ / ٢١ .

(٣) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٢٢٣ . (٤) - المصدر السابق ، ١ / ٢٥٦ .

في المنتقى " (١) • وذكره أيضا في موضع آخر ، حيث قال : " وحكى القاضي أبو الوليد الباجي في المنتقى " (٢) •

سادسا - كتاب " المنتخب " ، لابن لبابة • ذكره المصنف عند الحديث عن المسح على الخفين حيث قال : " وأما شرط المسح على الخفين ، فهو أن تكون الرجلان طاهرتين بطهر الوضوء ، وذلك شيء مجمع عليه ، الا خلافا شاذا ، وقد روى عن ابن القاسم عن مالك ، ذكره ابن لبابة في المنتخب " (٣) •

سابعا - أصول الفقه للمصنف (ابن رشد الحفيد رحمه الله) • وقد ذكره عند حديثه عن دليل عمل أهل المدينة ، حيث قال : " وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا ، في الكلام الفقهي ، وهو السبذي يدعى بأصول الفقه " (٤) •

ثامنا - كتاب في الفقه لابن شعبان • وقد ذكره المصنف رحمه الله تعالى عند حديثه عن الماء الذي خالطه شيء طاهر ، حيث قال : " ولظهور عدم تناول اسم الماء للماء المطبوخ مع شيء طاهر ، اتفقوا على أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك في مياه النبات المستخرجة منه ، الا ما في كتاب ابن شعبان ، ممن اجازة طهر الجمعة بماء الورد " (٥) •

وقد ذكر: الامام الذهبي في سير أعلام النبلاء أن هذا الكتاب اسمه الزاهي ، وأكثر من ذكره - أيضا - الامام الخطاب في كتابه مواهب الجليل •

تاسعا - كتاب في الفقه لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٥٠ - ٢٢٢ هـ) • وقد ذكره المصنف رحمه الله تعالى في كتاب التفليس ، عند ذكره لحديث رواه الزهري عن أبي هريرة ، قال عنه : " ذكره أبو عبيد في كتابه في الفقه ، وخرجه " ، وقال : " خرّج هذا الحديث أبو عبيد في كتابه في الفقه " (٦) •

عاشرا : كتاب " معالم السنن " لأحمد بن محمد الخطابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) (٧) وقد

(١) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد (الحفيد) ، ٢ / ١٣٨ •

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٤٠٠ •

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ٢١ •

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٠٢ •

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ٢٧ •

(٦) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٩٨ •

(٧) - معجم المؤلفين ، كحالة ، ٢ / ٦١ •

ذكره المصنف ، حيث قال : " وحكاها الخطابي في معالم السنن ، وهو شاذ " (١) .

الحادى عشر - كتاب " العتبية " لمحمد العتبي القرطبي ، توفي سنة (٢٥٤ هـ) ، كما قال :
" وقال ابن القاسم في العتبية : ان عقد ليلا لم يجزه " (٢) ، وقال : " وهو ظاهر ما وقع في
العتبية " (٣) .

الثاني عشر - كتاب " مختصر ماليش في المختصر " ، كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
بقوله : " وقال في مختصر ما ليس في المختصر أنه يلزمه اذا ناهز الاحتلام " (٤) . ولم يتضح لي اسم
مصنفه .

القسم الثاني - المصادر المستنبطة من كتابه :

أولا - كتاب " الأوسط " لابن المنذر : فكثيرا ما ينقل ويقول : " قال ابن المنذر " ، (يحكي
عن ابن المنذر) ، وينقل عنه اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة .

وقد تتبعنا عددا من المسائل التي حكاها المصنف عن ابن المنذر ، فوجدت نظائرها في كتاب
" الأوسط " لابن المنذر ، فرجحت أن يكون من مصادره ، ومما أكد لي ذلك أن كتاب الاستفكار لابن عبيد
البر ، في المجلدين المطبوعين ، لم يذكر فيه اسم ابن المنذر اطلاقا ، رغم أن هذا الكتاب أكثر المصادر
اعتمادا عند المصنف رحمه الله .

ومن شواهد هذه المسألة ما حكاها ابن المنذر من اختلاف العلماء على ستة أقوال ، كما نقلها
المصنف (٥) ، ونظيرها تماما في كتاب الأوسط للإمام ابن المنذر (٦) ، وذلك في مسألة موضع سجود السهو .

ثانيا - كتاب " المحلى " لابن حزم : وهذا الكتاب - أيضا - كثيرا ما ينقل المصنف رحمه الله

(١) - بداية المجتهد، ابن رشد، ٢، ٤٠٠ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٤٦٤ .

(٣) - المصدر السابق ، ٢ / ٥٩ .

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ٨٢ .

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ١٩٦ .

(٦) - الأوسط ، ابن المنذر ، ٣ / ٣١٦ .

أقوالاً لمصنفه ، ويقول " قال محمد بن حزم " ، ومما يرجح كذلك أن المصنف رحمه الله نقل من هذا الكتاب كثيراً ، عدم نقل الامام ابن عبد البر في " الاستذكار " عن ابن حزم الا ثلاث مسائل فقط ، في المجلدين المطبوعين ، رغم كثرة المواضع التي نقلها المصنف في كتابنا هذا ، مما يرجح اعتماده على هذا الكتاب أيضا .

ومن شواهد ذلك ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى عن الامام ابن حزم من جواز وطء المرأة اذا طهرت من الحيض بمجرد غسل فرجها بالماء ، ونظير ذلك في كتاب المحلى لابن حزم المجلد الثاني ، ص ١٧ ، والله أعلم .

ومما يدل على أنه نقل عنه قوله : " وشذ أبو محمد بن حزم ، فقال : لا يقع طلاق بصفة لم تقع بعد ، ولا بفعل لم يقع " (١) ، الى أن قال : " هذا قياس قوله عندي ، وحجته ، وإن كنت لست أذكر في هذا الوقت احتجاجة في ذلك " .

وعلى ذلك فمصادر المصنف كثيرة ، كما أشار الى ذلك بقوله : " والاحتجاجات كما لتي يحتج بها كل واحد من الفريقين في ترجيح الحديث الذي رجحه كثيرة يطول ذكرها ، وهي موجودة في كتبهم " (٢) .

مصطلحات الكتاب :

أولاً - الاتفاق والاجماع ولا خلاف :

هذه الثلاثة بمعنى واحد عند المصنف رحمه الله تعالى ، ولا فرق بينها كما قد يظن البعض ، وقد عبر عنها في أكثر المواضع بالاتفاق ، وفي الأقل بالاجماع ، وأقل منه لا خلاف . واعتماداً على الاستقراء يتبين لنا أن المصنف يطلق هذه الألفاظ ومراده واحد فيها ، والله أعلم .

وفيما يلي بعض الاستدلالات من كلام المصنف على صحة هذا المصطلح :

١ - ما جاء في باب المياه (٣) حيث ذكر اجماعاً للعلماء ، ثم اجماعاً آخر ، ثم اتفاقاً ، ثم اتفاقاً

آخر ، ثم قال عن الجميع : " فهذا ما أجمعوا عليه من هذا الباب " .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٨١ / ٢ .

(٢) - المصدر السابق ، ٤٠ / ١ .

(٣) - المصدر السابق ، ٢٣ / ١ .

فلو كان هناك خلاف بين معنى اتفقوا أو أجمعوا لما ساغ له أن يقول ذلك ، بل لقال : هذا —
أجمعوا عليه ، وما اتفقوا عليه في هذا الباب ، والله أعلم .

٢ - بل وأوضح من ذلك أنه في مسألة واحدة قال فيها مرة اتفقوا ، ثم كررها وقال أجمعوا : " واتفقوا على
أن الماء الكثير المستبخر لا تضره النجاسة التي لم تغير أحد أوصافه ، وأنه طاهر " (١) ، ثم كرر المسألة :
" ولذلك أجمع العلماء على أن الماء الكثير لا تفسده النجاسة القليلة " (٢) .

٣ - وقال أيضا : " ونحن نذكر في كل باب من هذه الأبواب الثلاثة من المسائل ما يجري مجرى
القواعد والأصول لجميع ما في هذا الباب على ما قصدنا اليه مما اتفقوا عليه ، واختلفوا فيه " (٣) . ثم ذكر تحت
هذه الأبواب المذكورة ثلاث إجماعات واتفاق ، فدل هذا على أنه لا فرق عنده بين المطلقين .

٤ - وقال المصنف رحمه الله تعالى عند حديثه على نصاب الذهب : " فمن لم يصح عنده هذا
الحديث اعتمد في ذلك على الإجماع وهو اتفاقهم على وجوبها في الأربعين (٤) . ويقول بعدها : " ولا إجماع
حتى تبلغ الأربعين " (٥) . وهذا أوضح في الدلالة على ما ذهب إليه .

٥ - وفي مكان آخر ذكر إجماعا ، ثم ذكر اتفاقا ، ثم قال : " وهذا التقسيم كله مجمع عليه " (٦) .

٦ - وكذلك في صفحة ٣٤ و ١٧٠ ، من المجلد الأول .

وكل هذه الاستدلالات تؤكد أن المصنف رحمه الله تعالى لم يجعل لكلمة الاتفاق مصطلحا غير مصطلح
الإجماع المتداول بكثرة بين الفقهاء ، فهو تارة يعبر بهذا ، وتارة بذاك .

أما الاستدلالات على أن قوله لا خلاف هو بمعنى الإجماع والاتفاق أيضا ، فهي كما يلي :

-
- (١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٢٣ .
 - (٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٦ -
 - (٣) - المصدر السابق ، ١ / ٢٨ .
 - (٤) - المصدر السابق ، ١ / ٢٥٦ .
 - (٥) - المصدر السابق ، ١ / ٢٥٨ .
 - (٦) - المصدر السابق ، ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

١ - قال المصنف رحمه الله تعالى عند حديثه على شروط صحة الصلاة : " فاتفق المسلمون على أن منها قولاً ومنها فعلاً " (١) ٠٠ ثم قال : " وأما الأقوال فهي أيضاً الأقوال التي ليست من أقاويل الصلاة وهذه أيضاً لم يختلفوا فيها " ٠

وبذلك يتبين لنا أنه لا فرق عنده بين اتفقوا ولا خلاف ، فهما بمعنى واحد ٠

٢ - وقال المصنف رحمه الله تعالى عند ذكره أدلة وجوب صوم شهر رمضان : " وأما الاجماع ، فإنه لم ينقل إلينا خلاف عن أحد من الأئمة في ذلك " (٢) ٠ وهنا أيضاً يتبين لنا أن كلمة اجماع ولا خلاف بمعنى واحد ٠

ومما سبق ذكره ، يتبين لنا أن المصنف - رحمه الله تعالى - يستخدم هذه الكلمات الثلاث ، ومراده منها واحد ، والله تعالى أعلم ٠

ثانياً - الجمهور :

صرح المصنف - رحمه الله تعالى - في كتابه بقصده من كلمة الجمهور حيث قال : " وإذا قلت الجمهور فالفقهاء الثلاثة فيهم : أعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة " (٣) ٠ وكذلك ما قاله : (والسي هذا ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحاب هؤلاء ، وهم الجمهور ٠ (٤) ٠ وهذه العبارة صريحة منه ، لكنه لم يلتزم بها ، فهناك بعض المواضع أطلق فيها لفظة الجمهور مع عدم وجود بعض من ذكر فيها ، مثل ما قاله عند ذكره الاختلاف في وطء الحائض في طهرها قبل الاغتسال : " فذهب مالك والشافعي والجمهور إلى أن ذلك لا يجوز حتى تغتسل ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن ذلك جائز إذا طهرت لأكثر أمد الحيض " (٥) ٠ فأخرج الحنفية هنا من لفظة الجمهور ، مع أنه قد ذكره منهم ٠

وفي صفحة أخرى أخرج مالك من الجمهور : " وقال الجمهور الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي وغيرهم : المدير وغير المدير حكمه واحد " (٦) ، وقد ذكر قبله الإمام مالك في قول مستقل ٠

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٨٣ ٠

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ١١٨

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ٦١ ٠

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ٧٠ ٠

(٦) - المصدر السابق ، ١ / ٢٦٩ ٠

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ٥٨ ، ٥٧ ٠

وفي مكان آخر أخرج الامام الشافعي من الجمهور حيث قال ، عند ذكره الخلاف في قول المؤذن في صلاة الصبح : الصلاة خير من النوم ، قال : " فذهب الجمهور الى أنه يقال ذلك فيها ، وقال آخرون : انسه لا يقال ، لأنه ليس من الأذان المستنون ، وبه قال الشافعي " (١) .

وعلى كل فالغالب من لفظه الجمهور ، هو ما أشار اليه المصنف رحمه الله ، كما ذكر أولا ، وقد يحدث اختلاف أحيانا بخروج أحد هؤلاء الأئمة من الجمهور ، وهذا قليل .

ثالثا - فقهاء الأمصار :

ويعني بها فقهاء العواصم الاسلامية ، المستقرين فيها ، ويخرج من هذا المصطلح المحابسة والتابعين ، بخلاف كلمة الجمهور .

ومما يدل على أن هذا المصطلح ليس اجماعا كما قديظن ، ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود " ، ثم قال : " وبه أخذ فقهاء الأمصار ، وصار قوم من التابعين الى جواز ذلك " (٢) .

ومما يدل على ذلك أيضا ما قاله المصنف رحمه الله تعالى عند حديثه عن شروط الجمعة - " وأما المختلف فيهما فهما المسافر والعبد ، والجمهور على أنه لا تجب عليهما الجمعة " (٣) ، ثم قال : " وأما الشرط الثاني ، وهو الاستيطان ، فان فقهاء الأمصار اتفقوا عليه ، لاتفاقهم على أن الجمعة لا تجب على المسافر " (٤) .

وقال : " وأما وقت الزكاة ، فان جمهور الفقهاء يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحول " ، ثم قال : " وهذا مجمع عليه عند فقهاء الأمصار ، وليس فيه في الصدر الأول خلاف ، الا ماروى عن ابن عباس ومعاوية " (٥) .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ ، ١٠٦ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ١٢٨ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٥٧ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٥٩ .

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ٢٧٠ .

ويؤكد أن الصحابة ليسوا من فقهاء الأمصار مآقاله : " اختلفوا في عدد التكبير - يعني في صلاة الجنآزة - في المدر الأول اختلفا كثيرا من ثلاث الى سبع ، أعني الصحابة رضي الله عنهم ، ولكن فقهاء الأمصار على أن التكبير في الجنآزة أربع ، الا ابن أبي ليلى وجابر بن زيد " (١) .

وكذلك قوله : " أما من فقهاء الأمصار فمالك والشافعي وجمهور أهل المدينة وأبو ثور وجماعة ، وأما من الصحابة فعلي وعمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو موسى الأشعري " (٢) .

وبهذا يتبين أن مصطلح فقهاء الأمصار لا يعني الإجماع بحال ، وإنما هو أقرب الى معنى الجمهور ، الا أنه يفارقه في عدم دخول الصحابة والتابعين فيه ، والأئمة الأربعة داخلون فيه غالبا ، والله أعلم .

رابعاً - القاضي :

فيقصد به في هذا الكتاب المصنف نفسه ، وهو من ادخال النسخ . وما يدل على أن هذه الكلمة يقصد بها المصنف رحمه الله ما يلي :

١ - ماجأ في المقدمة : " قال القاضي رضي الله عنه : واذ قد ذكرنا بالجملة هذه الأشياء ، فلنشرع بما قصدنا له ، مستعينين بالله ، ولنبدأ من ذلك بكتاب الطهارة على عاداتهم " (٣) .

ويستفاد من هذا الكلام : أن كلمة القاضي إنما يراد بها المصنف .

٢ - قوله : " قال القاضي : وقد ذهب جدى رحمة الله عليه في كتاب المقدمات .. " (٤) . وهذا أوضح في المراد من كلمة (القاضي) .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٢٣٤ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢ / ٨٩ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ٦ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ٣١ .

٣ - وكذلك قوله : " قال القاضي : وقصدنا في هذا الكتاب انما هو ذكر المسائل المسموعة ، أو ماله

تعلق قريب بالسمع " (١) .

وكل ذلك وغيره كثير ، يدل على أن المراد من هذه الكلمة المصنف نفسه رحمه الله تعالى ، مع ملاحظة أنه لا تكتب هذه الكلمة الا في المواضع التي قد يشتبه فيها كلام المصنف بكلام غيره من الأئمة ، وشواهد كثيرة جدا ، والله أعلم .

خامسا - الثابت :

وقد صرح بمراده اذا أطلق على الحديث أنه ثابت ، حيث قال رحمه الله تعالى : " ومتى قلت ثابت فانما أعني ما أخرجه البخاري أو مسلم ، أو ما اجتمعا عليه " (٢) .

سادسا - أبو عمر :

يعني به أبا عمر ابــــــن عبد البر ، ففي الغالب يقول (قال أبو عمر) ، وأحيانا يصرح باسمه فيقول : (قال أبو عمر بن عبد البر) . والشواهد على ذلك كثيرة لا حاجة لسردها .

سابعا - الكوفيون :

ويقصد بهم المصنف رحمه الله تعالى الحنفية ، كما قال : " وأختار أهل الكوفة ، أبو حنيفة وغيره " (٣) .

والكوفيون ليسوا بالضرورة الحنفية فقط ، فلفظ الكوفيون يشمل الأحناف أولا ، وغيرهم ثانيا ، من أمثال الثوري ، وغيره من الذين سكنوا الكوفة ، كما ذكر ذلك بقوله : " فذهب أهل الكوفة ، أبو حنيفة ، وسفيان الثوري ، وسائر فقهاءهم " (٤) .

وقد يطلق على الأحناف أهل العراق ، بدلا من الكوفيين كما في صفحة ١٤٥ ، ٢٥٦ .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ١٤٦ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٤٧ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٣٠ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٣٣ .

وعموما فان المصنف كثيرا ما يستخدم أسماء الأمصار للإشارة الى المذاهب ، ولعل سبب ذلك بعده عن العواصم الإسلامية وحواضرهم مثل ذلك البصريون ، والشاميون ، والحجازيون ، والمصريون ، والمدنيون ، والمكيون ، وقد ذكر ذلك حتى لأتباع مالك أيضا ، والله أعلم .

ثامنا - الكلام الفقهي :

وقد ذكره في مواضع عديدة ، ومراده من ذلك علم أصول الفقه ، من ذلك قوله : " وقد اختلف أهل الكلام الفقهي ، هل يقضى بالمطلق على المقيّد ، أو بالمقيّد على المطلق " (١) . وهذه من مسائل علم الأصول .

وأوضح من ذلك قوله : " وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي ، وهو الذي يدعى بأصول الفقه " (٢) .

تاسعا - المذهب :

ويقصد به مذهب الامام مالك رحمه الله تعالى ، وقد أشار الى ذلك بشواهد كثيرة ، منها صفحة ٦٧ ، ٦٨ ، ٣٢٦ ، من المجلد الأول ، و صفحة ٤٤٥ من المجلد نفسه .

والشواهد على ذلك كثيرة ، لا حاجة لسردها .

موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها :

احتوى هذا الكتاب على جميع أبواب الفقه ، ابتداء بكتاب الطهارة ، وانتهاء بكتاب الأقضية ، ولقد اتبع المصنف رحمه الله تعالى طريقة الفقهاء في ذلك كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب حيث قال :

" ولنبدأ من ذلك بكتاب الطهارة على عادتهم " (٣) . وقال كذلك في تقسيم الجملة الثالثة من كتاب الصلاة : " فاذا أريد أن يكون القول في هذه مناعيا وجاريا على نظام ، فيجب أن يقال أولا فيما تشترك فيه

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٧١ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ١٠٢ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ٦ .

هذه كلها ، ثم يقال فيما يخص واحدة منها ، أو يقال في واحد واحد منها ، وهو الأسهل ، وإن كان هذا النوع من التعليم يعرض منه تكرار ما ، وهو الذي سلكه الفقهاء ، ونحن نتبعهم في ذلك " (١) .

وقال - كذلك - في كتاب الملاة الثاني : " والملاة على الميت نذكرها على حدة ، في باب أحكام الميت ، على ما جرت به عادة الفقهاء ، وهو الذي يترجمونه بكتاب الجنائز " (٢) .

ومن هذه العبارات ، يتبين لنا أن الممنف ما جاء بترتيب جديد للأبواب ، وإنما هو متبع في ذلك للفقهاء .

هذا من جانب العناوين الرئيسية كالكتب والأبواب ، أما المسائل المذكورة في كتابه فاكتفى بنوع من المسائل نص عليه في المقدمة ، حيث قال : " وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع ، أو تتعلق بالمنطوق تعلقاً قريباً " . وكرر هذا التنبيه عدة مرات في ثنايا الكتاب ، منها على سبيل المثال : " وفي النية مسائل ليس لها تعلق بالمنطوق به في الشرع رأينا تركها ، اذ كان غرضنا على القصد الأول إنما هو الكلام في المسائل التي تتعلق بالمنطوق به من الشرع " (٣) . وقال : " وقصدنا من هذه المسائل إنما هو الأصول الضابطة للشرعية لا احكام الفروع ، لأن ذلك غير منحصر " ، وقال : " وفروع هذا الكتاب كثيرة ، وليس قصدنا التفريع في هذا الكتاب " (٥) ، وقال : " لكن هذا كله ليس يليق بهذا المختصر " (٦) .

وقال : " وذلك أن قصدنا في هذا الكتاب - كما قلنا غير مرة - إنما هو أن نثبت المسائل المنطوق بها في الشرع ، المتفق عليها ، والمختلف فيها ، ونذكر من المسائل المسكوت عنها ، التي شهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار ، فإن معرفة هذين المنفين من المسائل هي التي تجرى للمجتهد مجرى الأصول في المسكوت عنها ، وفي النوازل التي لم يشتهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار ، سواء نقل فيها مذهب عن واحد منهم أو لم ينقل " (٧) .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ،

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٠٠ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٢١ .

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٠٢ .

(٥) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٢٩ .

(٦) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٩٠ .

(٧) - المصدر السابق ، ٢ / ٣٨٧ .

ولذلك أصبح حجم الكتاب صغيرا بالقياس على كتب الخلاف ، التي تجمع مسائل (الفقه المنصوص عليها ، وغير المنصوص عليها .

ومجموع المسائل المتفق عليها في الجزء المطلوب مني دراسته (٢٠٠) مسألة تقريبا ، والمسائل المختلف فيها (٤٧٧) مسألة ، وهي لا توافق عدد المسائل الفقهية المذكورة في كتب الفقهاء ، ويشير المصنف الى أن هذه المسائل تمثل نوعا واحدا من أنواع المواضيع ، حيث قال : " قال القاضي رضي الله عنه : وينبغي أن تعلم أن الأحكام الشرعية تنقسم قسمين : قسم يقضي به الحكام ، وجل ما ذكرناه في هذا الكتاب هو داخل في هذا القسم ، وقسم لا يقضي به الحكام ، وهذا أكثره هو داخل في المندوب اليه ، وهذا الجنس من الأحكام هو مثل رد السلام ، وتشميت العاطس ، وغير ذلك مما يذكره الفقهاء في أواخر كتبهم التي يعرفونها بالجوامع . ونحن قد رأينا أن نذكر أيضا من هذا الجنس المشهور منه ان شاء الله تعالى " (١) .

وعلى كل فهذه المسائل التي أشار اليها المصنف لم توجد بالكتاب ، وانما وضع لها مقدمة موجودة بآخر الكتاب ، عقب الكلام السابق ذكره .

ومما يدل على كمال الكتاب ما قاله : " كمل كتاب الأقضية ، وبكماله كمل جميع الديوان ، والحمد لله كثيرا على ذلك كما هو أهله " (٢) .

سار المصنف رحمه الله تعالى في ترتيب كتابه على نمط فريد في الموضوعات الفرعية ، ولقد بدا ظاهرا تأثر المصنف بعلم الفلسفة والمنطق ، وظهر ذلك في تقسيمه للكتاب الى أبواب ، والأبواب الى أجناس ، أو جمل ، ثم مسائل .

فالكتاب يحتوى على جمل ، والجمل تحتوى على أبواب ، والأبواب على فصول ، والفصول على مسائل . وقد تكون المسائل في الأبواب مباشرة ، وقد تكون الأبواب في الكتب مباشرة .

فإذا ذكر الكتاب فاما أن يذكر الجمل التي في هذا الكتاب قبل أن يبدأ بتفصيلها ، واما أن يذكر الأبواب ، ان لم تكن هناك جمل ، ويعددتها قبل أن يشرع بالتفصيل .

وهذه الطريقة تعطي القارىء تصورا سريعا وموجزا لمحتويات الكتب والأبواب ، ويساعد على حفظها

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٢ / ٤٧٥ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢ / ٤٧٦ .

واستيعابها •

وقد يقسم الفصول بعد ذلك الى أقسام ، اذا احتاج الى ذلك ، كما قال : " القسم الأول من الفصل الأول من الباب الأول من الجملة الثانية " (١) • وهذا واضح في اهتمامه بالتقسيم العقلي ، والمعين على استيعاب الموضوع •

والجملة بمعنى الجنس كما صرح بذلك بقوله : " ينحصر بالجملة في أربعة أجناس ، أعني : أربع جمل " (٢) •

وغالبا ما يجعل عناوين المسائل والفصول على شكل أسئلة ، ليسهل فهمها واستيعابها ، والشواهد على ذلك كثيرة منها () ويتعلق بهذا الباب فصول أربعة ، منها في حكم الغسل ، ومنها فيمن يجب غسله من الموتى ، ومن يجوز أن يغسل ، وما حكم الغاسل ، ومنها في صفة الغسل (٣) • وقد يبدى رأيه في ترتيب الأبواب والكتب ، كما قال : " والقول في القسامة هو داخل فيما تثبت به الدماء ، وهو في الحقيقة جزء من كتاب الأقضية ، ولكن ذكرناه هنا على عادتهم " (٤) ، وفيه إشارة إلى التزامه بآراء الفقهاء في ذلك • وكما قال أيضا : " وهذه المسألة أحق بكتاب الوصايا " (٥) •

ويشير في مكان آخر الى أن تقسيم الأبواب قد يكون سببه اختلاف الفقهاء ، فبناء على الاختلاف يقسم الأبواب ، حيث قال : " ففي هذا الكتاب ، بحسب اختلاف فقهاء الأمصار ، بابان " (٦) •

وقد يكون سببه كما ذكر " اذ كان المطلوب في هذا الباب انما هو العدل ، فلنبدأ من النظر في القاتل ، ثم في القتل ، ثم في المقتول " (٧) •

ولقد سار في ترتيب الكتب على طريقة المالكية ، من ذكر العبادات ، ثم المناكحات ، ثم المعاملات ثم الجنايات ، كما جاء في قوله : " وقد تجدهم يفعلون الأمرين جميعا ، كما فعل مالك في الموطأ ، فانه

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٩٢ •

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٨٨ • (٣) - المصدر السابق ، ١ / ٢٢٦ •

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ٤٣٢ •

(٥) - المصدر السابق ، ٢ / ٣٩٠ •

(٦) - المصدر السابق ، ٢ / ٢١٣ •

(٧) - المصدر السابق ، ٢ / ٣٩٥ •

ساق فيه الأقضية من كل كتاب " (١) • وفيه إشارة الى أنه قريب من ترتيب الموطأ ، والله أعلم •

منهج المؤلف في الكتاب :

عادة ما يبدأ المؤلفون بنقدمة بين يدي الكتاب ، يبينون فيها الغرض من تأليف الكتاب ومنهجهم فيه ، وتقسيمهم لموضوعاته ، وخطتهم التي اعتمدها في تصديهم لمباحثه ، ومصادرههم •• ، الى غير ذلك مما يتعلق بالكتاب •

ولكن المصنف - رحمه الله - اكتفى بمقدمة ذكر فيها غرضه من هذا الكتاب ، ثم أشار الى منهجه إشارة وجيزة ، فقال رحمه الله تعالى : " بسم الله الرحمن الرحيم ، أما بعد حمد الله بجميع محامده والصلاة والسلام على محمد رسوله وآله وأصحابه ، فان غرضي من هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها ، بأدلتها ، والتنبيه على نكت الخلاف فيها ، ما يجرى مجرى الأصول والقواعد ، لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع ، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع ، أو تتعلق بالمنطوق به تعلقا قريبا ، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها ، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الاسلاميين ، من لدن الصحابة رضي الله عنهم الى أن فشا التقليد " (٢) •

ثم أفاض بعد ذلك في الحديث عن بعض ما يتعلق بعلم الأصول ، مما ينبغي معرفته للمجتهد ويستعين به الطالب في فهم هذا الكتاب ، وهي بايجاز :

١ - أصناف الطرق التي تتلقى منها الأحكام الشرعية •

٢ - أصناف الأحكام الشرعية •

٣ - أصناف الأسباب التي أوجبت الاختلاف •

وتحدث عن ذلك في ثلاث صفحات ونصف ، ولم يشر الى تقسيمه لموضوعاته ، ولا خطته ، ولا مصادره ، ولا مصطلحاته ، وشرع مباشرة في كتاب الطهارة •

ولما كان من الضروري معرفة منهج المصنف رحمه الله تعالى من خلال استعراض موضوعات كتابه

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٢ / ٤٣٢ •

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢ •

واستقراؤها • وضحت هذا المنهج في العناصر التالية :

أولا - يفتح المصنف رحمه الله تعالى الأبواب غالبا بذكر الدليل في ذلك الباب ، وقد يعبر عنه أحيانا بالأصل ، فيجعل الدليل من القرآن الكريم ، ثم من السنة ، ثم من اجماع العلماء ، كل ذلك ان وجد •

ومن أمثلة ذلك ما جاء في الباب الأول من كتاب الوضوء ، حيث قال : " فأما الدليل على وجوبها ، فالكتاب ، والسنة ، والاجماع • أما الكتاب فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ٠٠) ، وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) ، وأما الاجماع فانه لم ينقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف " (١) •

وكذلك من الأمثلة ما قاله في الباب الثاني أيضا : " والأصل في هذا الباب قوله تعالى : (اذا جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ٠٠) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ) " (٢) •

وكقوله : " كتاب الايلاء : والأصل في هذا الباب قوله تعالى : (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) " (٣) •

وهذا الافتتاح بهذه الأدلة لم يكن في كل المواضع ، ولكن في بعضها فقط • وفي بعض المواضع يبدأ الكتاب بالتعريف ثم يضرب المثال ، كقوله : " كتاب الجعل : والجعل هو الاجارة على منفعة مظلّسون حصلها ، مثل مشاركة الطبيب على البرء " (٤) •

ثانيا - يعقب بعد ذلك أو يبتدىء بذكر ما اتفق عليه العلماء ، أو أجمعوا عليه ، ونذكر أن يوجد باب أو فصل الا وفيه اتفاق ، حتى أن المصنف يتكلف ذلك أحيانا ويذكر اتفاقا مجملا كما قال " اتفق العلماء على أن غسل الوجه - بالجملة - من فرائض الوضوء " (٥) • وقال : " أجمعوا على التوقيت واختلفوا فيه " (٦) ، وأيضا : " اتفق أهل العلم على ذلك اتفاقا مجملا " (٧) •

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٧ • لتخريج الحديث والآية راجع ص ٩٣ •

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٣٣ • (٦) - المصدر السابق ، ١ / ٢٢١ •

(٣) - المصدر السابق ، ٢ / ٩٩ • (٧) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٦٦ •

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ٢٣٥ •

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ١١ •

وقد يذكر اتفاقا في مسائل تقسيمه مثل قوله : " اتفق المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان طهارة من الحدث ، وطهارة من الخبث ، واتفقوا على أن الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء وغسل وبديل منهما وهو التيمم " (١) .

وقد يذكر اتفاقا بديهيًا ، كما في : " وقد اتفقوا على أن الوقت - يعني وقت العشاء - يخرج لما بعد طلوع الفجر " (٢) مع أن العلماء مختلفون في هذه المسألة ، ولكنه مع ذلك أوجد لهم المصنف رحمه الله تعالى موضعا يتفقون فيه جميعا .

ومثله ما ذكره المصنف : " وأما وقت الأذان ، فاتفق الجميع على أنه لا يؤذن للملاة قبل وقتها " (٣) .

وقد يستثني أحدا ممن شذ عن هذا الاتفاق ، أما بلفظ (وشذ) ، وأما بلفظ (إلا ماروي) ، وهي صيغة تضعيف على كل حال .

ثالثا - ثم يذكر المصنف - بعد ذكر ما اتفقوا وأجمعوا عليه - ما اختلفوا فيه ، وله فيها ثلاث طرق :

- أما أن يذكر من اختلف فيه بأسمائهم ومذاهبهم مباشرة . راجع (٥٩ / ١) .
- وأما أن يذكرهم بصفة المجهول (قوم) ، ثم يعود وينسب كل قول لم صاحبه . راجع (٩ / ١) .
- وأما أن يذكرهم بصفة المجهول (قوم) ، ولا ينسب بعد ذلك . راجع (١٠٩ / ١) .

وكل هذه الطرق ذكرها في كتابه

ولا بد أن نسجل هنا أن المصنف رغم أنه مالكي المذهب ، إلا أنه لم ينتصر لمذهب مالك ، ولم يعتبر كتابه مصدرا فيه . ولقد نص على ذلك بقوله : " وليس قصدنا تفصيل المذهب ولا تخريجه ، وإنما الغرض الإشارة الى قواعد المسائل وأصولها " (٤) .

وكذلك قوله : " قال القاضي : وإن أنسا الله في العمر فسنمخ كتابا في الفروع على مذهب مالك

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٧ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٩٧ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٠٧ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٨٧ .

ابن أنس ، مرتبا ترتيبا صناعيا ، اذ كان المذهب المعمول به في هذه الجزيرة ، التي هي جزيرة الأندلس ، حتى يكون به القارىء مجتهدا في مذهب مالك ، لأن احصاء جميع الروايات عندي شيء ينقطع العمر دونه (١)

ومما يزيد الكتاب قيمة علمية أنه لا يكتفي بذكر اختلاف الفقهاء المشهورين ، بل يذكر قبلهم من المحابة والتابعين ، والسلف المالح ، ما يعطي الكتاب أصالة ، ويذكر كذلك مذهب الظاهرية ، وأهل الحديث ، وأصحاب المذاهب المندثرة ، من كبار المجتهدين ، كسفيان الثوري ، والطبري ، والأوزاعي ، وغيرهم .

وليس بغريب أن تراه أحيانا وخاصة في المجلد الثاني يذكر بعض تفريعات مذهب المالكية ، وذلك رغم أنه لا يقصد لذلك ، ولكن كثرة اطلاعه عليها ساقه الى ذلك . ولا بد من تسجيل ملاحظة مهمة وهي أنه استغرق في تأليف الكتاب أكثر من عشرين عاما ، لما نقل عنه في الكتاب ، ولا شك أن المنهج في أول كتابه يختلف عن آخر الكتاب . فهو في أول الكتاب قليلا ما يذكر المذهب المالكي ، ويفعله ، ولكن في آخره تجد أنه يفصل بشكل أكبر ، ولا شك أن مرور الزمان يغير ، ولعل وراء ذلك سببا آخر ، والله أعلم .

أما موقفه من الامام أحمد بن حنبل ، فنراه لم يذكره ضمن الجمهور ، الذين نص عليهم ، وهم : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وقد بلغ عدد المسائل المختلف فيها (٤٧٧) مسألة ، ذكر الامام أحمد بن حنبل في (٦٠) مسألة . ونراه يذكر الامام أحمد بن حنبل كواحد من علماء الحديث تارة ، كما صرح بذلك حين قال : " ولكن ذهب قوم من أهل الحديث ، أحمد ، واسحاق ، وطائفة غيرهم " (٢) . وقال في موضع آخر : " والصلاة على القبر ثابتة باتفاق من أصحاب الحديث ، قال أحمد بن حنبل : رويت الصلاة على القبر عن النبي عليه الصلاة والسلام من طرق ستة كلها حسان ، وزاد بعض المحدثين ثلاثة طرق ، فذلك تسع " (٣) .

وهذا لا يمنع أن يعتبره أيضا من الفقهاء ، كما ذكر ذلك في مواضع كثيرة ، كما أشرت سابقا .

ومن تلك المواضع ما قاله المصنف رحمه الله تعالى : " وبه قال علي ، وابن عمر وجابر ، وعائشة من الصحابة ، ومالك والشافعي والثوري وأحمد واسحاق وأبو ثور وغيرهم من فقهاء الأمصار " (٤) .

فالمصنف يعتبر الامام أحمد بن حنبل رحمة الله عليهم من علماء الحديث ، زيادة على أنه من فقهاء الأمصار ، وذلك لا اشكال فيه . ونعذر المصنف رحمه الله في عدم جعل مذهب أحمد بن حنبل داخلا في

(١) بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٢ / ٤٤٣ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٤٠ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ٢٣٩ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ٢٤٥ .

الجمهور ، فلعله لعدم انتشار ذلك المذهب ، وشهرته في تلك البلدان الأندلسية ، والله أعلم .

رابعا - ثم بعد ذلك الخلاف يذكر أسباب اختلاف العلماء مجملة في مسألة من المسائل ، كما يذكر الأدلة التي سببت الاختلاف ، ثم يعود مرة أخرى الى تفصيل أسباب الاختلاف ، لكل قول من الأقوال المختلفة .

ولقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن أسباب الاختلاف تتنوع الى ستة أنواع ، كما ذكر ذلك في مقدمته ، فقال : " وأما أسباب الاختلاف بالجنس فستة :

أحدها - تردد الألفاظ بين هذه الطرق الأربع ، أعني : بين أن يكون اللفظ عاما يراد به الخاص ، أو خاصا يراد به العام ، أو عاما يراد به العام ، أو خاصا يراد به الخاص ، أو أن يكون له دليل خطاب ، أو لا يكون .

والثاني - الاشتراك الذي في الألفاظ ، وذلك أما في اللفظ المفرد ، كلفظ القرء الذي يطلق على الطهر لا على الحيض ، وكذلك لفظ الأمر هل يحمل على الوجوب أو الندب ، ولفظ النهي هل يحمل على التحريم أو الكراهية .

وأما في اللفظ المركب مثل قوله تعالى : (الا الذين تابوا) ، فانه يحتمل أن يعود على الفاسق فقط ، ويحتمل أن يعود على الفاسق والشاهد ، فتكون التوبة رافعة للفسق ، ومجيزة شهادة القاذف .

والثالث - اختلاف الاعراب .

والرابع - تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة ، أو حمله على نوع من أنواع المجاز ، التي هي : اما الحذف ، واما الزيادة ، واما التقديم ، واما التأخير ، واما ترده على الحقيقة والاستعارة .

والخامس - اطلاق اللفظ تارة ، وتقييده تارة ، مثل اطلاق الرقبة في العتق تارة ، وتقييدها بالايمان تارة

والسادس - التعارض في الشئيين في جميع أصناف الألفاظ ، التي يتلقى منها الشرع الأحكام بعضها مع بعض ، وكذلك التعارض الذي يأتي في الأفعال ، أو في الاقرارات ، أو تعارض القياسات أنفسها ، أو التعارض الذي يتركب من هذه الأصناف الثلاثة ، أعني معارضة القول للفعل ، أو للاقرار ، أو للقياس ، ومعارضة الفعل للاقرار ، أو للقياس ، ومعارضة الاقرار للقياس " (١) .

ونضيف أمثلة على كل نوع من هذه الأنواع ، مختارة من هذا الكتاب :

فأما المثال على النوع الأخير ، وهو أكثر أسباب الاختلاف ، فنذكر لها اختلاف العلماء حول موضوع مس الذكر ، فان سبب الاختلاف فيه كما ذكر المصنف هو تعارض الآثار (١) .

وأما المثال على النوع الخامس ، فهو اختلاف العلماء في قليل دم الحيوان غير البحرى وكثيره ، فسبب الخلاف كما ذكره المصنف (٢) هو في القضاء بالمقيد على المطلق ، وبالمطلق على المقيد .

وأما المثال على النوع الرابع ، فهو اختلاف العلماء حول القبلة ، هل الفرض فيها العين ، أم الجهة ؟ فسبب الخلاف فيها كما ذكره المصنف (٣) أنه هل في الآية المذكورة محذوف ويقدر الكلام ، أو أن الكلام محمول على الحقيقة .

وأما المثال على النوع الثالث ، فهو اختلاف العلماء في نوعية طهارة الرجلين ، هل هي الغسل أو المسح ؟ وسبب الخلاف كما ذكره المصنف (٤) هو اختلافهم في القراءة بالنصب أو بالخفض في كلمة (أرجلكم) .

وأما المثال على النوع الثاني ، فهو اختلاف العلماء في ادخال المرافق مع الذراعين في الوضوء ، فسبب الخلاف كما ذكره المصنف (٥) هو الاشتراك في حرف (الى) هل بمعنى النائية أو المعية .

وأما المثال على النوع الأول ، فاختلاف العلماء في قول سمع الله لمن حمده بين الامام والمأموم ، فسبب الخلاف كما ذكره المصنف (٦) من باب دليل الخطاب .

وقد أفاد المصنف رحمه عند كلامه على سبب الاختلاف افادات عظيمة ، وأصبحت سمة من سمات الكتاب المهمة ، وضمن حديثه عن أسباب الاختلاف ، يتحدث عن الأدلة النقلية أو العقلية ، وصحتها وقوتها وضعفها ،

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ١ / ٣٩ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٨٠ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١١١ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٥ .

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ١١ .

(٦) - المصدر السابق ، ١ / ١٥١ .

وغير ذلك مما هو شاهد على أهمية هذا الكتاب العلمية ، وقد يذكر في المسألة الواحدة أكثر من سبب اختلاف ، والشواهد على ذلك كثيرة .

خامسا - ومع ما سبق ذكره فإننا نرى المصنف رحمه الله تعالى يترك كثيرا من المسائل دون ترجيح . وهذا لا يقدح فيه وفي علمه ولكن فعل ذلك طلبا للاختصار ، كما صرح بذلك عقب ذكره للمسألة ذكر فيها سبب الخلاف والترجيح ، فقال : " فهذا ما ظهر لنا في هذه المسألة ، وسبب اختلاف الناس فيها ، وترجيح أقوالهم فيها ، ولوددنا لو أننا سلطنا في كل مسألة هذا المسلك ولكن رأينا أن هذا يقتضي طولاً ، وربما عاق الزمان عنه ، وأن الأحوط هو أن نؤم الغرض الأول الذي قصدناه ، فان يسر الله تعالى فيه ، وكان لنا انفساح من العمر فسيتم هذا الغرض " (١) .

ولكن هذا لم يمنع من أن يرجح قولاً على آخر ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

١ - " وأولى المذاهب عندي وأحسنها طريقة في الجمع هو أن يحمل حديث أبي هريرة وما في معناه ، على الكراهية ، وحديث أبي سعيد وأنس على الجواز " (٢) .

٢ - " والمسألة اجتهدية محضة يعسر أن يوجد فيها ترجيح ، ولعل الأرجح أن يستثنى من طهارة آسار الحيوان الكلب والخنزير والمشرک لصحة الآثار الواردة " (٣) .

٣ - وفي مكان آخر رجح قول الجمهور على خلافه ، فقال : " فذهب الجمهور الى ترجيح هـ هذه الأحاديث ، على حديث عمار الثابت من جهة عمْد القياس لها ، أعني من جهة قياس التيمم على الوضوء ، وهو بعينه حملهم على أن عدلوا بلفظ اسم اليد على الكف ، الذي هو فيه أظهر الى الكف والساعد ، ومن زعم أنه ينطلق عليهما بالسواء ، وأنه ليس في أحدهما أظهر منه في الثاني فقد أخطأ ، ولذلك ما نقول ان الصواب هو أن يعتقد أن الفرض انما هو الكفان فقط ، فان كان أظهر فيجب المصير الى الأخذ بالآثر الثابت ، فأما أن يطلب القياس - ههنا - على الأثر فلا معنى له " (٤) . وقال في مكان آخر : " والذي رضيهِ الحدّاق أن الآية مجملة في ذلك " (٥) .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٢٧ / ١ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢٦ / ١ .

(٣) - المصدر السابق ، ٣١ / ١ .

(٤) - المصدر السابق ، ٦٩ / ١ .

(٥) - المصدر السابق ، ٩٠ / ١ .

وغالبا ما يترك المسألة دون ترجيح ، أو يؤيد القولين معا ، كما في قوله : " والمسألة كما نرى

محتملة " ، ثم قال : " وفي مثل هذه الحال يسوغ أن يقال كل مجتهد مصيب " (١) .

وأحيانا يكتفي بتضعيف بعض الأقوال ، ونذكر لها بعض الأمثلة التالية :

من ذلك ما قاله : " وأما من شبهها بالزوجة الأمة فضعيف ، وأضعف منه من شبهها بعدة الحررة

المطلقة " (٢) . وكذلك ضعف قولاً فقال : " وفيه ضعف لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل " (٣) .

وأحيانا يذكر فائدة الخلاف ، كقوله : " وفائدة هذا الاختلاف في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد

وبعد مغيب الشمس ، هل تجب عليه أم لا تجب " (٤) . وكذلك قوله : " وفائدة الخلاف تأخر طواف الافاضة

الى آخر الشهر " (٥) .

وأحيانا وبعد الانتهاء من المسألة يعود ويذكر المسائل المماثلة ، كمراجعة للعناوين الرئيسية ،

كما بين ذلك في قوله : " فهذه هي مشهورات المسائل التي في هذا الباب ، وهي بالجملة واقعة في أربعة

مواضع .. " (٦) .

وأحيانا يقدم سبب الاختلاف على ذكر من اختلفوا (٧) .

(١) - بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ١ / ٥٨ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢ / ٩٧ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٩٠ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ٢٨٢ .

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ٣٢٥ .

(٦) - المصدر السابق ، ١ / ٥٦ .

(٧) - المصدر السابق ، ١ / ٢٢ .

نظرة على الكتاب

أولا - اشتماله على خصائص ومزايا :

- ١ - عنايته بالنصوص الشرعية ، وتقديمه لها على كل ما سواها من الأدلة ، يدل عليها ما يلي :
- أ - قوله : " فأما أن يغلب القياس ههنا على الأثر فلا معنى له " (١) .
- ب - قوله : " فان ثبت الحديث وجب طلب الدليل من موضع آخر " (٢) .
- ج - وقوله : " لكن المهم أن الأثر إذا كان نصا ثابتا فالواجب أن يغلب على القياس " (٣) .
- د - وقوله : " لكن إذا صح الحديث وجب أن تستثنى الصلاة من بين سائر القرب " (٤) .

٢ - عنايته بتخريج الأحاديث :

وغالبا ما يعتمد في تخريج الأحاديث وتصحيحها على الامام ابن عبد البر ، كما بين ذلك بقوله " وكلا الحديثين لا يثبت عند أهل الحديث ، حكى ذلك أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله وهو من أهل هذا الشأن " (٥) .

ولكن ليس معنى هذا أن المصنف لا يتعقبه ، بل ثبت أنه تعقبه كما قال : " ولا أدري كيف قال أبو عمر فيها أنها وردت من طرق ضعيفة " (٦) .

-
- (١) - بداية المجتهد ، ابن رشد (الحفيد) ، ١ / ٦٩ .
 - (٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٠٩ .
 - (٣) - المصدر السابق ، ١ / ٤٦٣ .
 - (٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٥٠ .
 - (٥) - المصدر السابق ، ٢ / ٣٩٣ .
 - (٦) - المصدر السابق ، ١ / ٢١٢ .

٢ - انصافه وعدم تعصبه لمذهبه ، فقد كان منصفاً للحق دون أن يتعصب لمذهب والشواهد على ذلك كثيرة منها :

أ - قوله في رده على المالكية : " وعلى ذلك فلا حجة لأولئك في قولها فيصلي فيه ، بل فيه حجة لأبي حنيفة في أن النجاسة تزال بغير الماء " (١) • ويقصد بهم المالكية •

ب - وقوله عن المالكية وغيرهم : " وهذا كله تخبط ، وشيء غير مفهوم " (٢) •

ج - وقال : " حتى زعمت المالكية أنه اجماع الصحابة ، ولا معنى لقولهم " (٣) • وقال أيضا عن مالك : " وسوى مالك في ذلك كله ، حتى لقد قال : ان ماتت لا يرثها ، وترثه هي ان مات ، وهذا مخالف للأصول جدا " (٤) •

د - وقال : " وأما من استثنى من ذلك صلاة المغرب فقط فانه خصص العموم بقياس الشئبـه وهو مالك رحمه الله ، وذلك أنه زعم أن صلاة المغرب وتر ٠٠٠٠ الى أن قال ٠٠٠ وهذا القياس فيه ضعف " (٥)

هـ - وقوله : " وأما مالك فليس له سند من السماع " (٦) •

و - وقال : " وهذا ثابت في كتاب الصدقة ، فلا معنى للمنازعة فيه ، ولعل مالكا لم يبلغه الحديث " (٧) •

والشواهد على انصافه وعدم تعصبه للمذهب

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد (الحفيد) ، ١ / ٨٢ •

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ١٢٥ •

(٣) - المصدر السابق ، ٢ / ٨٣ •

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ٣٨٣ •

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ١٤٣ •

(٦) - المصدر السابق ، ١ / ١٥٣ •

(٧) - المصدر السابق ، ١ / ١٨٤ •

٣ - ومن مميزاته - أيضا - أنه يفسر كلامه ان وَجَدَ فيه غموضا ، فكثيرا ما يقول : (أعني) ، والشواهد على ذلك كثيرة جدا ، منها قوله : " ولم يختلفوا أن ذلك شرط في جميع الملوات ، الا في صلاة الجنازة ، وفي السجود ، أعني سجود التلاوة " (١) . ومثله ص ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٧٣ من المجلد الأول . أو ينبه على مسألة تحتاج الى مزيد نظر ، فيقول : " فتأمل ، فانه بيّن بنفسه " (٢) . وهذا كثير أيضا .

٤ - ومن مميزاته أنه لا يحب التكرار للمسائل ، كما صرح بذلك بقوله : " وقد تقدم هذا من قولنا ، ولا معنى لتكرير الشيء الواحد مرات كثيرة " (٣) .

٥ - تواضعه وأدبه واعتذاره ، فكثيرا ما ينسب العلم الى الله تعالى ، خاصة بعد الترجيح ، أو تضعيف قول لأحد العلماء ، فيقول : والله أعلم . والشواهد على ذلك كثيرة ، منها قوله : " فخلاهما في هذه المسألة انما ينبني والله أعلم على اختلافهم في تلك الأولى ، فتأمل فانه بيّن والله أعلم " (٤) . ومن شواهد تواضعه قوله : " وأنا قد أبحث لمن وقع من ذلك على وهم لي أن يصلحه " (٥) . ومن شواهد ورعه قوله : " ولولا أنه لا يجوز احداث قول لم يتقدم اليه أحد في المشهور ، وان كانت المسألة فيها خلاف ، لقليل ان ما ينتن منها ويستقذر بخلاف ما لا ينتن ويستقذر " (٦) .

ومن تواضعه - كذلك - قوله : " فاني لست أدري أين وقعت الآثار الواردة في ذلك ، ولعلها في غير الكتب المشهورة عندنا " (٧) ، وقوله : " فلنفوض أمثال هذه المصالح الى العلماء بحكمة الشرائع الفضلاء ، الذين لا يتهمون بالحكم بها " (٨) .

٦ - ومن مميزاته حرصه واحتياطه ، فاذا شك في مسألة قال : فيما أحسب ، أو فيما أظن ، أو فيما يغلب على ظني . وهذا شاهد على احتياطه وتورعه ، والشواهد على ذلك كثيرة ، منها قوله : " ولا خلاف ، فيما أحسب ، عندهم أن الحاض تبني " (٩) .

٧ - أمانته العلمية : فهو ينسب الأقوال الى أصحابها ، فيقول : قال أبو عمر ، وقال ابن المنذر ، وقال ابن حزم ، الى غير ذلك ، وتأكيد في صفحة (٨٨) أنه نقل أكثر الأقوال من كتاب " الاستذكار " ، ورغبته في اصلاح ما وقع من خطأ دليل واضح على ذلك أيضا .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد (الحفيد) ، ١ / ٤١ .

(٢) - المصدر السابق ، ٢ / ٤٠٨ . (٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٣٤ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ١٠٠ . (٥) - المصدر السابق ، ١ / ٨٨ .

(٦) - المصدر السابق ، ١ / ٨١ . (٧) - المصدر السابق ، ١ / ٤٧٠ .

(٨) - المصدر السابق ، ٢ / ٤٦ . (٩) - المصدر السابق ، ١ / ٣١٨ .

٨ - اطلّعه على الطب ، وأقوال الأطباء ، كما ذكر ذلك في قوله : " وبذلك أمكن أن يكون حمل على حمل ، على ما حكاه بقراط وجالينوس ، وسائر الأطباء " (١) . وقال في مكان آخر : " قال القاضي : وإذا قيل هذا في الغريق ، فهو أولى في كثير من المرضى ، مثل الذين يمييهم اطباق في العروق ، وغير ذلك ، مما هو معروف عند الأطباء " (٢) .

٩ - اطلّعه على علم اللغة العربية وفروعها ، كما أشار الى ذلك بقوله : " وذلك ظاهر من استقراء كلام العرب ، ولذلك أنقسم النحويون فيها قسمين ، فقال نحاة البصرة : ليس تقتضي نسقا ولا ترتيبا ، وإنما تقتضي الجمع فقط ، وقال الكوفيون : بل تقتضي النسق والترتيب " (٣) . وقوله : " وذلك موجود في كلام العرب ، في مثل قول الشاعر :

وكان سيان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السرح " (٤) .

وقال : " فينبغي أن يتأمل هذا في كلام العرب ، فان وجدت العرب تفعل هذا ، أعني تتجاوز في موطن ما ، فتدبل بما على شيء معين ، فليسغ هذا التأويل ، والا فلا وجه له " (٥) .

١٠ - طلبه للاجتهاد ، ونفرتة من التقليد ، ومما يدل على ذلك قوله : " قال القاضي وقد كانت وقعت هذه المسألة بقرطبة ، حياة جدى رحمه الله ، فأفتى أهل زمانه بالرواية المشهورة ، وهو أن لا ينتظر الصغير ، فأفتى هو رحمه الله بانتظاره على القياس ، فشنع أهل زمانه ذلك عليه ، لما كانوا عليه من شدة التقليد ، حتى أضطر أن يضع في ذلك قولاً ينتصر فيه لهذا المذهب وهو موجود بأيدي الناس " (٦) .

وقال في مكان آخر : " ويشبه أن يكون من تدرب في هذه المسائل ، وفهم أصول الأسباب التي أوجبت خلاف الفقهاء فيها ، أن يقول ما يجب في نازلة من النوازل ، أعني أن يكون الجواب فيها على مذهب فقيه من فقهاء الأمصار ، أعني في المسألة الواحدة بعينها ، ويعلم حيث خالف ذلك الفقيه أصله ، وحيث لم يخالف ، وذلك اذا نقل عنه في ذلك فتوى ، فأما اذا لم ينقل عنه في ذلك فتوى ، أو لم يبلغ ذلك الناظر في هذه الأصول ، فيمكنه أن يأتي بالجواب بحسب أصول الفقيه الذي يفتي على مذهبه ، وبحسب الحق

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد (الحفيد) ، ٢ / ٥٣ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٢٦ .

(٣) - المصدر السابق ، ١ / ١٧ .

(٤) - المصدر السابق ، ١ / ٦٤ .

(٥) - المصدر السابق ، ١ / ١٢٨ .

(٦) - المصدر السابق ، ٢ / ٤٠٢ .

الذى يؤديه اليه اجتهاده " (١) .

١١ - ويفسر الكلمات التي لها معان شرعية ، والشواهد على ذلك كثيرة ، منها قوله : " وحـد الكراهية عندى هو ما تعافه النفس ، وترى أنه ماء خبيث " (٢) ، وقوله : " واسم الخلع والفدية والمصلح والمباراة كلها توول الى معنى واحد ، وهو بذل المرأة العوض على طلاقها .. " (٣) .

ثانيا - المآخذ على الكتاب :

منها على سبيل الاشارة :

١ - خلو الكتاب من المقدمة التي يتعرف القارىء من خلالها على منهج المؤلف وخطته ، وتقسيمه ، ومصادره ، ومصطلحاته .. الى غير ذلك .

٢ - عدم ذكره لكافة المسائل ، بل اكتفاؤه بالمسائل المشهورة ، والتي تتعلق بالمنطوق ، أو القرينة منه ، على حد قوله ، أو كما يقول ما تتعلق بالأصول .

٣ - عدم ذكره أسباب الخلاف في بعض المسائل واكتفاؤه بالخلاف فيها ، كما في مسائل البيوع . غالباً .

٤ - أحياناً لا ينسب الأقوال الى أصحابها ، ويكتفي بقول : (وقال قوم) .

٥ - ذكره لاتفاقات مجملة وبديهيّة ، ومن باب الأولى لا حاجة لذكرها لظهورها وبيانها .

٦ - ترتيبه للكتب والأبواب والفصول والجميل وغير ذلك ، متعجب لمن أراد الوصول الى مسألة من المسائل ، وذلك يعود الى تأثره بالفلسفة والمنطق ، وهذا ظاهر في كتابه ، كما أشار الى ذلك بقوله : " وبالجمله ، فالنظر في هذا القسم منطوب بالقوة في الجزء الأول " (٤) .

(١) - بداية المجتهد ، ابن رشد (الحفيد) ، ٢ / ٣٨٧ .

(٢) - المصدر السابق ، ١ / ٢٦ .

(٣) - المصدر السابق ، ٢ / ٦٦ .

(٤) - المصدر السابق ، ٢ / ١٧٢ .

• وفي هذا اشارة الى تأثره بعلم الفلسفة ، فكلمة (القوة) من عبارات المنطقة •

٧ - تفصيله في مذهب المالكية ، بما لا حاجة له في كتاب خلافي ، كما هو في المجلد الثاني من

الكتاب اجمالاً •

٨ - اعتماده على الذاكرة في تسجيل الفروع ، كما اشار الى ذلك بقوله : " وفروع هذا الباب كثيرة

لكن الذي حضر منها الآن في الذكر هو ما ذكرناه " (١) •

=====

الكتاب والفتاوى

باب الطهارة

باب الصلاة

باب الزكاة

باب الصيام

بَابُ الطَّهَارَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول :

باب الطهارة (١)

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : (الطهارة من الحدث)

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : (في نوعي الطهارة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان : طهارة من الحدث (٢) ، وطهارة من الخبث (٣) " ٠ ص ٧ ٠

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها *

(١) - الطهارة لغة : (الطهارة بضم نقيض النجاسة ، كالطهارة ، والتطهر : التنزه والكف عن الاثم " ٠ ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (طهر) ٠

وامصطلاحاً : عرفها ابن عرفة بقوله : صفة حكمية ، توجب لموصوفها استباحة الصلاة به ، أو فيسه ، أو له ، فالأوليان من حيث ، والأخيرة من حدث " ٠ مواهب الجليل ، الخطاب ، ٤٣ / ١ ٠

(٢) - الحدث لغة : " الحديث : نقيض القديم ، يقال : أخذني ما قدم وحدث ، والحديث : الخبر ، والحدث : كون شيء لم يكن " ٠ الصحاح ، الجوهري ، مادة : (حدث) ٠

وامصطلاحاً : " صفة حكمية ، توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له ، وقد يطلق على نفس المنع ، ويطلق على الخارج من السبيلين " ٠ الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٢ / ١ ٠ مواهب الجليل ، الخطاب ، ٤٤ / ١ ٠

(٣) - الخبث لغة : " الخبيث ضد الطيب من الرزق ، والولد ، والناس ، وأخبثان : الرجيع والبول " ٠ لسان العرب ، ابن منظور ، مادة : (خبث)

وامصطلاحاً : " الخبث : أي عين النجاسة " ٠ الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٣ / ١ ٠ وبهذا يتبين أن وجه الخلاف : أن الحدث وصف ، أما الخبث فهو عين النجاسة ٠ وطهارة الحدث تكون بالوضوء أو الغسل ،

وطهارة الخبث تكون بإزالة النجاسة بالماء ، أو بالاستجمار .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٣ / ٧ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٣ . فتح القدير ، ابن الهمام ،
١ / ٩ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٨ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣ . رد المحتار ، ابن
عابدين ، ١ / ٨٣ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٩ .

المالكية :

المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٤٢ . القوانين الفقهية ، ابن جزى ، ص ١٨ . مواهب الجليل ،
الخطاب ، ١ / ٤٤ . شرح الزرقاني ، الزرقاني ، ١ / ٤ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٢ . حاشية
الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣١ . جواهر الإكليل ، الآبي ، ١ / ٣٦ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٧ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٧ . نهاية
المحتاج ، الرملي ، ١ / ٥٩ - ٦٠ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٦ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ،
١ / ٦٣ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢ .
الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٢٠ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٠ .

المسألة الثانية : (في أصناف الطهارة من الحدث)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ، وغسل ، وبدل منهما وهو التيمم (١) ، وذلك لتضمن ذلك آية الوضوء (٢) الواردة في ذلك " ص ٧ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - تعريف الوضوء والغسل والتيمم سنتعرض له في أبوابها .

(٢) - آية الوضوء المشار اليها هي قوله تعالى : " يا أيها الذين امنوا ، اذا قمتم الى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ، وان كنتم جنباً فاطهروا ، وان كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء ، فتييمموا صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون " المائدة : ٦ .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٧ بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٣ البناية ، العيني ،

١ / ٨٠ البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ١٤١ رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٨٤ اللباب ،

الغنيمي ، ١ / ٥ مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ١ / ٩ .

المالكية : المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٤٢ القوانين الفقهية ، ابن جزى ، ص ١٨ مواهب

الجليل ، الخطاب ، ١ / ٤٥ و ١٨٠ و ٣٢٥ بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ١١ .

الشافعية : مختصر المزني ، المزني ، ص ٢ المذهب ، الشيرازى ، ١ / ٢٧ الوسيط ، الغزالي ،

١ / ٣٦٠ روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ٧٢ و ٩٢ مغني المحتاج ، الشربيني ،

١ / ١٧ نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٦١ .

الحنابلة : الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٢٣١ المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٣٩ و ٢٠٥

الانصاف ، المرदाوى ، ١ / ٢٠ و ٢٥ و ٢٦٣ الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٥٠ الروض المربيع ،

البيهوتي ، ص ١٦ .

الفصل الثاني : (في الوضوء) (١)

ويشتمل على تسع مسائل :

المسألة الأولى : (في وجوب الوضوء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فأما الدليل على وجوبها ، أى طهارة الوضوء ، فالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) الآية (٢) ، فإنه اتفق المسلمون على أن امتثال هذا الخطاب واجب على كل من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها ، وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول) (٣) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ) (٤) ، وهذان الحديثان ثابتان عند أئمة النقل ، وأما الاجماع فإنه لم ينقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف ، ولو كان هناك خلاف لنقل ، إذ العادات تقتضي ذلك " ص ٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف إليها (*) .

(١) - الوضوء لغة : " وضأ : الوضوء الحسن والنظافة ، والوضوء الفعل " . ترتيباً القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة (وضأ) .

وإصطلاحاً : " طهارة مائية ، تشتمل على : غسل الوجه ، واليدين ، والرجلين ، ومسح الرأس " . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ١٣٠ .

(٢) - المائدة : ٦ .

(٣) - هذا الحديث رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة : باب وجوب الطهارة للصلاة ، ١ / ٢٠٤ .

(٤) - هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه . أخرجه الامام البخاري في صحيحه ، في كتاب الوضوء : باب لا تقبل صلاة بغير طهور ، ١ / ٤٦ . وأخرجه الامام مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة : باب وجوب الطهارة للصلاة ، ١ / ٢٠٤ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٥٠٦ - المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٥٠٥ تحفة

الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٧٠٧ الهداية ، الميرغاني ، ١ / ١٢٠ الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٧٠٧ شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٠٠ مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٩٠ .

-
-
- = المالكية : أصول الفتيان ، الخشني ، ص ٥٠ . التفسير ، ابن الجلاب ،
 ١٩٠ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٢ . المنتقى ، الباجي ،
 ٣٥ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجدل) ، ٤٥ / ١ . حاشية ، العدوي ،
 العدوي ، ١١١ / ١ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١٢ / ١ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٣٠ و ٣٢ . فتح
 الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٣٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ١٥٣ - ١٥٤ . شرقاوي
 على التحفة ، الشرقاوي ، ١ / ١٨٦ .
- الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . العدة ، المقدسي ، ص ٣٨ .
 المسائل ، أبويعل ، ١ / ٧١ . كشف القناع ، البهوتي ،
 ١ / ٨٣ - ٨٤ . شرح منتهى الإرادات ، البهوتي ، ١ / ١١ .

المسألة الثانية : (في من يجب عليه الوضوء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما من تجب عليه فهو البالغ (١) العاقل ، وذلك أيضا ثابت بالسنة والاجماع . أما السنة فقولوه عليه الصلاة والسلام : (رفع القلم عن ثلاث ٠٠٠ فذكر الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفريق) (٢) ، وأما الاجماع فانه لم ينقل في ذلك خلاف " ص ٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - البالغ لغة : " بلغ الشيء ، بلوغا وبلاغا : وصل الشيء ، وانتهى ، وبلغ الغلام : احتلم ، كأنه بلغ وقت الكتابة عليه والتكليف " . لسان العرب ، ابن منظور ، مادة : (بلغ) .

وامصطلاحا : " هو قوة تحدث في الصغير ، يخرج بها من حال الطفولية الى حال الرجولية والعقل " الثمر الداني ، ص ٢٥٤ .

(٢) - هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة ، وأصحها ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . أخرجه أحمد في مسنده ، في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ١ / ١١٨ . وأخرجه الترمذي في سننه ، في كتاب الحدود : باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، ٤ / ٣٢ ، وقال : " حديث حسن غريب من هذا الوجه " . وأخرجه الحاكم في مستدركه ، في كتاب الحدود : باب ذكر من رفع القلم عنهم ، ٤ / ٣٨٩ . وقال : " صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي في التلخيص .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٩ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٥٥ . البناية ، العيني ، ١ / ١٧٤ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٦٦ . حاشية الطحطاوي ، الطحطاوي ، ص ٤٠ .

المالكية : المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٤ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ١٨٢ . حاشية العدوي ، العدوي ، ١ / ١١١ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٢ . بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ١٢ . الشافعية : فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٣٠ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ٣٠ . الجمل على شـرح المنهج ، الجمل ، ١ / ١٠١ . الشرقاوي على التحرير ، الشرقاوي ، ١ / ٦٤ - ٦٥ . الباجوري على الغزني ، الباجوري ، ١ / ٤٧ .

الحنابلة : المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ١١٨ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٣ .

المسألة الثالثة : (في وقت وجوب الوضوء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما وجوبه عند دخول الوقت على المحدث فلا خلاف فيه ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم إلى الصلاة ٠٠٠) الآية (١) ، فأوجب الله تعالى الوضوء عند القيام إلى الصلاة ، ومن شروط (٢) الصلاة دخول الوقت " ص ٨ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لحدود الأوقات ، لأنها موضع خلاف كما سيأتي (*) .

(١) - المائدة : ٦ .

(٢) - الشرط : " الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه ، كالطهارة للصلاة " . أنيس الفقهاء ، القنوي ، ص ٨٤ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٣٢ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ٥ / ١ . الهداية ،

الميرغنائي ، ٤٣ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٧ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٨٦ / ١ .

المالكية : الرسالة ، أبو زيد القيرواني ، ص ٨٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٠ . المقدمات ، ابن

رشد (الجد) ، ص ٤٣ و ٤٩ . القوانين الفقهية ، ابن جزى ، ص ١٨ . مواهب الجليل ،

الخطاب ، ١٨٢ / ١ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ١١١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١٢ / ١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ١٥ و ١٧ . الوسيط ، الغزالي ،

٢ / ٦٣٩ - ٦٤٠ . الاقناع ، الشربيني ، ١٣ / ١ . الجمل على شرح المنهج ،

الجمل ، ١ / ١٠١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ١١٥ .

الحنابلة : الكافي ، ابن قدامة ، ٤٨ / ١ . العدة ، المقدسي ، ص ٦٣ . الفروع ،

ابن مفلح (الجد) ، ١ / ١٥٧ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٢٩ . شرح

منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٤ .

المسألة الرابعة : (في اشتراط النية في العبادات)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اختلف علماء الأمصار ، هل النية شرط في صحة الوضوء أم لا ؟؟ ، بعد اتفاقهم على اشتراط النية في العبادات ، لقوله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) (١) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : (انما الأعمال بالنيات ٠٠) الحديث المشهور (٢) " ٠ ص ٨

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - البيئة : ٥ ٠

(٢) - هذا الحديث رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٠ أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الوحي ،

١ / ٢ ٠ وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الامارة : باب قوله صلى الله عليه وسلم : " انما

الأعمال بالنيات " ، ٣ / ١٥١٥ ٠

(*) - الحنفية : بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٩ ٠ الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٩ ٠ تبیین

الخصائق ، الزيلعي ، ١ / ٥٥ ٠ البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٥ - ٢٦ ٠ شرح فتح القدير ،

ابن الهمام ، ١ / ٢٧ و ٢٩ ٠ رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ١٠٦ ٠ مجمع الأنهر ، داماد

أفندي ، ١ / ١٥ ٠

المالكية : المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٤١ - ٤٢ ٠ القوانين الفقهية ،

ابن جزى ، ص ١٩ ٠ مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٢٣٠ ٠

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٧ ٠ الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٦٠ ٠ روضة الطالبين ،

النووي ، ١ / ٤٧ ٠ مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٧ ٠ نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ١٥٧ ٠ يجيرمي

على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ١١٧ - ١١٨ ٠

الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٣ ٠ الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٣ ٠ العدة ، المقدسي ، ص ٣٧

الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ١٣٨ ٠ المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ١١٧ ٠ شرح

منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٧ ٠

المسألة الخامسة : (في فرضية غسل الوجه بالجملة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن يغسل الوجه بالجملة من فرائض الوضوء ، لقوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم) (١) " ص ١١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لحدود الوجه ، لأنها موضع خلاف كما ذكر المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - المائدة : ٦ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٦ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٨ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٣ / ١ . الهداية ، الميرغنانسي ، ١٢ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٧ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٣ / ١ . العناية ، البairتي ، ١٢ / ١ . مراقبي الفسلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١٠ / ١ .
 المالكية : الرسالة ، أبو زيد القيرواني ، ص ٩٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٢ . المنتقى ، الباجي ، ٣٥ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجيد) ، ص ٥٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ١٩ . مواهب الجليل ، الخطيب ، ١٨٣ / ١ . بلغة السالك ، الصاوي ، ٤١ / ١ .
 الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٢٥ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٣ . المهذب ، الشيرازي ، ٣٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٦٦ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٥١ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٥٠ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٦٦ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١٢٦ / ١ .
 الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ٢٧ / ١ . العدة ، المقدسي ، ص ٣٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجيد) ، ١١ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ١٤٤ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١١٣ / ١ .

المسألة السادسة : (في فرضية غسل اليدين والذراعين)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن يغسل
اليدين والذراعين (١) من فروض الوضوء ، لقوله تعالى :
(وأيديكم إلى المرافق) (٢) " . ص ١١ .

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لادخال المرافق ، لأنها موضع
خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الذراع : " الذراع من الإنسان من المرفق إلى طرف الأصابع " .
المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (الذراع) .

(٢) - المائدة : ٦ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٦ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ،
٩ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٤ / ١ . الهداية ، الميرغنانسي ،
١٢ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٣ / ١ . البناية ، العيني ، ٩٢ / ١ .
مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١ . اللباب ، الغنيمي ، ٧ / ١ . مجمع
الأنهر ، داماد أفندي ، ١٠ / ١ .

المالكية : الرسالة ، أبو زيد ، ص ٩٥ . الكافي ، ابن عبد البر ،
ص ٢٢ . المنتقى ، الباجي ، ٣٦ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٥٣ . القوانين ،
ابن جزى ، ص ١٩ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١٩١ / ١ . مواهب الجليل ،
الخطاب ، ١٩١ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٢٥ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٣ . المهذب ،
الشيрази ، ٣٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٦٨ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ،
٥٢ / ١ . مثني المحتاج ، الشربيني ، ٥٢ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٧١ / ١ .
بجيري على الخطيب ، البجيرمي ، ١٣١ / ١ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . الهداية ، الكلواني ، ص ١٤ ، الكافي ،
ابن قدامة ، ٢٧ / ١ . العدة ، المقدسي ، ص ٣٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجسد) ،
١١ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١١٣ / ١ و ١٢٥ .

المسألة السابعة : (في فرضية مسح الرأس)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن مسح (١)
الرأس من فروض الوضوء " . ص ١٢ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ،
تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها دون التعرض للمقصدار المجزئ منها ،
لأنها موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - المسح : " المسح امرار اليد على الشيء ، يقال مسح رأسه بالماء ،
أو بالدهن ، يمسحه مسحاً " المغرب ، المطرزي ، مادة : (مسح) ،

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٦ . المبسوط ، السرخسي ،
١ / ٨ . بدائع المنائع ، الكاساني ، ١ / ٤ . الهداية ، الميرغاني ، ١ / ١٢ . تحفة
الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٩ . تبين الحقائق ، الزيلعلي ، ١ / ٣ . البناية ، العيني ،
١ / ١٠٤ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ١٤ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١ . الفتاوى
الهندية ، النظام ، ١ / ٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١٠ .

المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ١٩٠ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ٩٦ . الكافي ،
ابن عبد البر ، ص ٢٢ . المنتقى الباجي ، ١ / ٣٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٥٣ .
القوانين ، ابن جزى ، ص ١٩ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٢٠٢ . بلغة السالك ،
الصاوي ، ١ / ٤٢ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٣ . المهذب ،
الشيرازی ، ١ / ٣١ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٧٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٥٣ .
نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ١٧٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٥٣ . بجيرمي على
الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ١٣٤ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ١٤ . مسائل الامام
أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ٩٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٩ . العدة ، المقدسي ، ص ٣٦ . المحرر
في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٧ . المبدع ، ابن
مفلح (الحفيد) ، ١ / ١١٣ .

المسألة الثامنة : (في تكرار الوضوء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن الواجب من طهارة الأعضاء المغسولة هو مرة واحدة إذا أسبغ (١) ، وأن الاثنتين والثلاث مندوب اليهما ، لما صح أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، وتوضأ مرتين مرتين ، وتوضأ ثلاثا ثلاثا (٢) ، ولأن الأمر ليس يقتضي إلا الفعل مرة مرة ، أعني الأمر الوارد في الغسل في آية الوضوء (٣) " ص ١٣ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة مانسببه المصنف اليها (*) ، إلا مانسب الى الامام مالك ، من أنه كان لا يرى التوقيت ، وهذه رواية ابن القاسم عنه (٤) ، ولكن خالفه فقهاء المذهب في ذلك ، كما في الهامش .

(١) - أسبغ : " أسبغت الوضوء : أى عمدت الأعضاء وتممتها " . لغته الفقه ، النووي ، ص ١٤ .

(٢) - أما حديث الوضوء مرة مرة ، فرواه ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة) ، أخرجه البخارى في صحيحه ، في كتاب الوضوء : باب الوضوء مرة مرة ، ١ / ٥١ . وأما حديث الوضوء مرتين مرتين ، فرواه عبد الله بن زيد (أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين) ، أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب الوضوء : باب الوضوء مرتين مرتين ، ١ / ٥١ . وأما حديث الوضوء ثلاثا ثلاثا ، فرواه عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أنه دعا بآناء ، فأفرغ على كفيه ثلاث مرات ، فغسلهما ، ثم أدخل يمينه في الإناء ، فمضمض ، واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه الى المرفقين ثلاث مرات ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ثلاث مرات الى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين ، لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه " ، أخرجه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ ، في كتاب الوضوء : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، ١ / ٥١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة : باب صفة الوضوء وكماله ، ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٣) - اشارة الى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ، وان كنتم جنبا فاطهروا ، وان كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء ، فتييموا ماعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم ، لعلكم تشكرون) المائدة : ٦ .

(٤) - المدونة ، مالك ، ١ / ٢ .

- (*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٧ ، مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ١٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٣ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٢ . الهداية ، الميرغواني ، ١ / ١٣ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٧ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٣ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٣ . الفتاوى الهندية ، نظام الدين ، ١ / ٧ . اللباب ، الغنيمي ، ١ / ١٠ .
- المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ١٩٠ . الكافي ، ابن عسید البر ، ص ٢١ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٣٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجسد) ، ص ٥٦ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٢٦١ . مواهب الجلیل ، الحطاب ، ١ / ٢٦٠ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ١٠١ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٣٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٣ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٣٣ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٨٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٥٩ . فتح الجواد ، الهيثمی ، ١ / ٤١ - ٤٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٥٩ .
- بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ١٥٠ .
- الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٥ . مسائل الامام أحمد ، أبو داود ، ص ٦ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤ . العدة ، المقدسي ، ص ٣٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجسد) ، ١ / ١٥١ . كشف القناع ، البهوتي ، ١ / ١٠٦ .

المسألة التاسعة : (في أن الرجلين من أعضاء الوضوء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء " . ص ١٥ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لادخال الكعابين فيهما ، أولنوع الطهارة ، لان ذلك موضع خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ٥ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١١ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٥ / ١ . مختصر القدوري ، القدوري ، ٦ / ١ . الهداية ، الميرغناني ، ١٢ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٣ / ١ . البناية ، العيني ، ١٠٤ / ١ . مجسم الأنهر ، داماد أفندي ، ١٠ / ١ .

المالكية : الرسالة ، أبوزيد ، ص ٩٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٢ . المنتقى ، الباجي ، ٣٩ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٩ - ١٢٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ١٩ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢١١ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٢٧ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٣ . المذهب الشيرازي ، ٣٢ / ١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ١٦ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٧٣ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٥٤ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٧٥ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١٣٦ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٩٤ / ١ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٤ . العمدة ، ابن قدامة ، ص ٦ . العمدة ، المقدسي ، ص ٣٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٢ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١٥١ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١١٣ / ١ و ١٢٩ .

الفصل الثالث : (في المياه)

ويشتمل على تسع مسائل :

المسألة الأولى : (في طهارة المياه بأنواعها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع العلماء على أن جميع أنواع المياه طاهرة في نفسها ، مطهرة لغيرها (١) ، إلا ماء البحر ، فإن فيه خلافاً في المصدر الأول شاذاً (٢) ، وهم محجوجون بتناول اسم الماء المطلق (٣) له ، وبالأثر الذي خرّجه مالك ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام في البحر : (هو الطهور ماؤه ، الحليل ميتته) (٤) ، وهو وإن كان حديثاً مختلفاً في صحته (٥) ، فظاهر الشرع يعضده " ص ٢٣ .

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، يتبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - يقصد به الطهور ، وهو لغة : " الطهر - بالضم - نقيض النجاسة ، والطهور المصدر واسم

ما يتطهر فيه ، أو الطاهر المطهر " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (طهر) .

وامتلاحاً : " عرفه ابن عرفة : بأن الماء الطهور هو ما بقي بمصفى أصل خلقته ، غير مخرج من نبات

ولا حيوان ، ولا مخالط بغيره " . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٤٣ .

(٢) - الخلاف المذكور في المصدر الأول شذ فيه عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ،

وذلك بكراهية الوضوء بماء البحر ، كما ذكر ذلك ابن عبد البر في (الاستذكار) ، ١ / ٢٠٢ .

(٣) - الماء المطلق مرادف للطهور . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٤٥ .

(٤) - هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه . أخرجه الإمام مالك في

الموطأ ، في كتاب الطهارة ، باب الطهور للوضوء ، ١ / ٢٢ .

وقال الشيخ الغماري : (وعن مالك رواه الشافعي ، ومحمد بن الحسن في

الموطأ له ، ومن طريق مالك - أيضاً - رواه ابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ،

والبخاري في التاريخ الكبير ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن

خزيمة ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وغيرهم) .

الهداية ، الغماري ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

وقال عنه الترمذي في جامعه : (هذا حديث حسن صحيح) ، ١ / ١٠١ .

(٥) - يشير بهذه العبارة إلى قول ابن عبد البر أن فيه مجهولاً ، كما ذكر ذلك في التمهيد .

.....

الا أن ابن عبد البر قال بعد ذلك : " وهو عندي صحيح ، لأن العلماء تلقوه بالقبول له ، والعمل به " . التمهيد لابن عبد البر ، ٢١٧ / ١٦ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٨ . المبسوط ، السرخسي ،

١ / ٥٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٦٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ،

١ / ٨٣ . الهداية ، الميرغنانسي ، ١ / ١٧ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٦٠ .

البحر الرائق ، ابن نجيم ، . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٢ - ٣ . رد

المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ١٨٠ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٢٧ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٠٤ . الرسالة ، أبوزيد ،

ص ٨٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٥٥ . المقدمات ، ابن

رشيد (الجسد) ، ص ٥٦ - ٥٧ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٥ ، مختصر خليل ، خليل ، ص ٩ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٣ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٩ . الاقناع ،

الماوردي ، ص ١٩ ، المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٣ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٢٩٩ . روضة

الطالبين ، النووي ، ١ / ٧ . مفني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٧ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ١ / ٥ . مختصر الخرقسي ،

الخرقي ، ص ١١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١١ . المحرر ،

ابن تيمية (الجد) ، ١ / . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٧٢ . المبدع ، ايمن

مفلح (الحفيد) ، ١ / ٣٤ . الاقناع ، الحجياوي ، ١ / ٣ .

المسألة الثانية : (في ما لا يسلب الماء طهارته)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك أجمعوا على أن كل ما يغير الماء ، مما لا ينفك عنه غالبا ، أنه لا يسلبه صفة الطهارة والتطهير ، الا خلافا شاذا روى في الماء الآجن (١) عن ابن سيرين (٢) ، وهو أيضا محجوج بتناول اسم الماء المطلق له (٣) " . ص ٢٣ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يتبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الآجن : (ماء اجن وأجن ، وقد أجن أجونا ، وأجن وأجنا ، اذا تغير طعمه ولونه ، غير أنه مشروب ، وقيل تغيرت رائحته من القدم ، وقيل غشيه الطحالب والورق) . المغرب ، المطرزي ، ص ٢١ .

(٢) - ابن سيرين : (محمد بن سيرين ، أبوبكر ، مولى أنس بن مالك . وأصل سيرين من جرجاريا ، قال أنس بن سيرين : ولد أخي لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، وولدت بعده بنته . سمع محمد أباً هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وابن عمر ، وطائفة ، وكان فقيها ، اماما ، غزير العلم ، ثقة ، علامة في التعبير ، رأسا في الورع ، وأمه صفية مولاة لابي بكر الصديق رضي الله عنه . قال مورق العجلي : ما رأيت أحدا أفقه في ورعه ، ولا ورع في فقهه من ابن سيرين . وقال أبو عوانة : رأيت ابن سيرين ، فما رآه أحد الا ذكر الله تعالى . وقال يونس : كان ابن سيرين صاحب ضحك ومزاج . توفي محمد بعد الحسن بمائة يوم ، في شوال ، سنة عشر ومائة ، وهو أثبت من الحسن رحمة الله عليهما) . تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، ١ / ٧٧ - ٧٨ .

(٣) - رواه عنه الامام عبد الرزاق في مصنفه ، باب في الوضوء بالماء الآجن ، ١ / ٤٦ .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ١٥ - ١٦ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٦٧ - ٦٨ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٥ . الهداية ، الميرغناني ، ١ / ١٨ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٩ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٦٧ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٢١ .

المالكية : الكفاية ، أبو الحسن ، ١ / ١٣٨ . المنتقى الباجي ، ١ / ٥٥ . القوانين ، ابن جزى ص ٢٥ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٩ . حاشية العدوي ، الصعدي ، ١ / ١٣٨ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٣٦ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣٦ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٠ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٥ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ . الوجيز الغزالي ، ١ / ٥ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٠ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١ / ٦٨ - ٦٩ . نهاية المحتاج ، الرطبي ، ١ / ٦٧ - ٦٨ . الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، أبو داود ، ص ٨ . المسائل ، أبي يعلى ، ١ / ٥٩ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١١ .

المربع ، البهوتي ، ص ١٧ .

المسألة الثالثة : (في الماء الذي لا تجوز به الطهارة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وتففقوا على أن الماء الذي غيرت النجاسة
أما طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، أو أكثر من واحد من هذه الأوصاف ، أنه لا
يجوز به الوضوء ، ولا الطهور (١) " ص ٢٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها

محة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - يقصد بالطهور الغسل ، كما هي عادة كثير من المالكية في ذلك .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ١٦ . المبسوط ، السرخسي ،

١ / ٥٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٥٥ . الهداية ، الميرغناني ، ١ / ١٨ .

الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١٤ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢١ . البناءة ،

العيني ، ١ / ٣١٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٧٤ . شرح فتح

القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٦١ . اللباب ، الغنيمي ، ١ / ٢٠ . مجمع الأنهر ،

داماد أفندي ، ١ / ٢٨ .

المالكية : أصول الفتاوى ، الخشني ، ص ٤٨ . الرسالة ، أبوزيد ،

ص ٨٨ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٥٥ . المقدمات ،

ابن رشد (الجد) ، ص ٥٧ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٥ . حاشية

الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣٨ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٤ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٩ . الاقتناع

الماوردي ، ص ٢٠ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٥ . الوسيط ، الغزالي ،

١ / ٣٢٢ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٣ . مغني المحتاج ، الشربيني ،

١ / ٢٦ . الباجوري على الغزني ، الباجوري ، ١ / ٣٥ . قليوبي وعميرة ،

قليوبي ، ١ / ٢١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ١ / ٢ . الهداية ، الكلوزاني ،

ص ١٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١١ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٣ - ٢٤ . المبسوط ،

ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٥٢ . الاقتناع ، الحجاوي ، ١ / ٨ . كشف القناع ،

البهوتي ، ١ / ٣٨ .

المسألة الرابعة : (في الماء الكثير الذي لا تضره النجاسة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن الماء الكثير المستبحر (١) لا تضره النجاسة ، التي لم تغير أحد أوصافه ، وأنه طاهر " . ص ٢٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لححد الكثير ، لأنه موضع خلاف ، ذكره المصنف بعد ذكره هذه المسألة (*) .

(١) - أي كالبخرف في كثرته .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ١٦ . تحفة الفقهاء ،

السمرقندي ، ٥٥ / ٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٦٨ / ١ . مراقبي

الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٤ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٧٤ / ١ - ٧٥ .

المالكية : الرسالة ، القيرواني ، ص ٨٨ . الكافي ، ابن عبد

البر ، ٥٧ / ١ . المنتقى ، الباجي ، ٥٦ / ١ و ٥٨ . المقدمات ، ابن رشد

(الجسد) ، ص ٥٨ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٥ . مختصر خليل ،

خليل ، ص ٩ . الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٥ / ١ . حاشية الدسوقي ،

الدسوقي ، ٣٥ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٤ / ١ . مختصر المزني ، المزني ،

ص ٩ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٠ . المهذب ، الشيرازي ، ١٥ / ١ . الوسيط ،

الغزالي ، ٣٣١ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٣ . روضة الطالبين ،

النووي ، ١١٢ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٢١ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ٣ / ١ . المسائل ، أبو

يعلى ، ٦١ / ١ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١١ . الهداية ، الكلوثاني ،

ص ١٠ - ١١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١١ . المحرر ، ابن تيمية

(الجسد) ، ٢ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٥٤ / ١ . الاقناع ،

الحجاوي ، ٨ / ١ .

المسألة الخامسة : (في المقدار المطهر لقطرة البول)

قال المصنف رحمه الله : " ولهذا أجمعوا على أن مقدار ما يتوضأ به يطهر قطرة البول الواقعة في الثوب ، أو البدن " . ص ٢٦ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، ولم أر أحدا ذكر مقدار ما يتطهر به كحد للتطهير ، سوى ابن رشد (الجيد) في المقدمات ، ٥٨ / ١ ، دون التعرض لعكس هذه المسألة ، فهو موضوع خلاف ، ذكره المصنف عقيب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ٨٢ / ١ . تحفة الفقهاء ،

السمرقندي ، ٧٤ - ٧٥ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٤ / ١ . البناية ،

العيني ، ٧٥ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٢١ / ١ . مجمع

الأنهر ، داماد أفندي ، ٥٨ / ١ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٨ . المقدمات ، ابن رشد

(الجيد) ، ٥٨ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٨ . مواهب الجليل ،

الخطاب ، ٨٦ / ١ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٢ . المهذب ، الشيرازي ،

٧٤ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٦ . فتح الجواد ، الهيتمي ،

٢٣ / ١ . الاقناع ، الشرييني ، ٧٧ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ٢٧ / ١ . الهداية ،

الكلوذاني ، ص ٢١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٩ . المحرر ، ابن تيمية

(الجيد) ، ٤ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ٢٥٩ / ١ . الاقناع

الحجاوي ، ٥٨ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٩٧ / ١ .

المسألة السادسة : (في الماء الذي خالطه زعفران أو غيره)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " الماء الذي خالطه زعفران أو غيره من الأشياء الطاهرة ، التي تنفك عنه غالبا متى غيرت أحد أوصافه ، فانه طاهر عند جميع العلماء " ص ٢٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لهل هو مطهر أو غير مطهر ، للاختلاف الوارد ذكره بعد هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ١٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٦٧ . بدائع الصنائع ، الكاساني ١ / ١٧ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٨ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٦٥ . البناية ، العيني ، ١ / ٣٠٣ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٢٨ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٥٨ - ٥٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجند) ، ص ٧ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٥ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٥٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٧ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٥ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٠٦ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٧٠ . الجمل على شرح المنهج ، الجمل ، ١ / ٣٦ . قليوبي وعميرة ، قليوبي ، ١ / ٢٠ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٥ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٤ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٥٥ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٤ .

المسألة السابعة : (في الطهارة بالماء المطبوخ :فيه شيء طاهر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولظهور عدم تناول اسم الماء للماء المطبوخ (١) مع شيء طاهر ، اتفقوا على أنه لا يجوز الوضوء به " . ص ٢٧ .

تحرير المسألة : بالوجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة هذا الاتفاق (*) .

(١) - المطبوخ : " طيخت اللحم طبخا ، من باب قتل ، اذا أنضجته بمرق ، قاله الأزهري . ويكون الطبخ في غير اللحم ، يقال : خبزته جيدة الطبخ ، وأجره جيدة الطبخ " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة الطبخ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، البغرناني ، ١٧ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٦٧ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٧ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ١٨ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١٩ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٦٥ / ١ . البناية ، العيني ، ٣٠٣ / ١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٢٨ / ١ . المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٥ . المنتقى ، الباجي ، ٥٨ / ١ - ٥٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٧ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٢٥ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٥٦ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٧ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ١٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٠٦ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١٩ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٧٠ / ١ . الجمل على شرح المنهج ، الجمل ، ٣٦ / ١ . قايوس وعميرة ، قايوبي ، ٢٠ / ١ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ٥ / ١ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٤ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤١ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٥ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٤ / ١ .

المسألة الثامنة : (في الماء المستخرج من النباتات)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك (١) في مياه النباتات المستخرجة منه ، الا ما في كتاب (٢)

ابن شعبان (٣) ، من اجازة طهر الجمعة بماء الورد " ص ٢٧ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - معطوف على اتفقوا ، أى وكذلك اتفقوا .

(٢) - كتاب اسمه " الزاهي " ، وهو في الفقه ، ذكره الامام الحطاب في " مواهب الجليل " ، ١ / ٤٩ .

(٣) - ابن شعبان هو : " محمد أبو اسحق بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة بن داود بن سليمان بن أيوب بن الحيق بن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، صاحب رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، ويعرف بابن القرطبي ، كان من أراس فقهاء المالكية بمصر في وقته ، وأحفظهم لمذهب مالك ، مع التفنن في سائر العلوم ، من الخبر ، والتاريخ ، والأدب ، الى التدوين ، والورع . . . وكان يلحن ولم يكن له بصير بالعربية ، مع غزارة علمه ، وكان واسع الرواية ، كثير الحديث ، مليح التأليف ، شيخ الفتوى ، حافظ البلد ، واليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر . وأما كتبه ففيها غرائب من قول مالك ، وأقوال شاذة عن قوم لم يشتهروا بصحته ، ليست مما رواه ثقات أصحابه واستقر من مذهبه ، وألف كتاب الزاهي الشيعاني في المشهور في الفقه ، وكتابا في أحكام القرآن ، وكتابا في مناقب مالك ، وكتاب الرواة عن مالك . . الخ . وتوفي يوم السبت لأربع عشرة بقية من جمادى الأولى ، سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ودفن يوم الأحد ، وقد جاوز سنه ثمانين سنة " . الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٤٨ .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ١٥ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٦٦ . بدائع المنافع ،

الكاساني ، ١ / ١٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٧ . كنز الدقائق النسفي ، ص ٧ . تبیین الحقائق ،

الزيلعي ، ١ / ١٩ . الفتاوى الهندية ، النظام ، ١ / ٢١ .

المالكية : أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٤٧ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٤٣ . مواهب الجليل ،

الحطاب ، ١ / ٤٦ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ١٣٩ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣٤ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٣ / ١ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٢٠ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٤ . الوجيز

الغزالي ، ١ / ١٠ . كفاية الأخيار ، الحميني ، ١ / ٥ . تحفة المنهاج ، الهيتمي ، ١ / ٦٩ . نهاية

المحتاج ، الرملي ، ١ / ٦٣ - ٦٤ . قليوبي وعميرة ، قليوبي ، ١ / ٢٦ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ١ / ٥ . مسائل الامام أحمد ، عبد الله ، ١ / ٢٢ . الكافي ،

ابن قدامة ، ١ / ٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٧٩ . المبدع ، ابن مفلح الحفيد ، ١ / ٤٢ .

كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٠ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٤ .

المسألة التاسعة : (في الآسار)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على طهارة أسار (١) المسلمين ،
وبهيمة الأنعام (٢) " . ص ٢٨ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
صحة مانسبه المصنف اليها (*) .

- (١) - الآسار : (الآسار ، على أفعال ، جمع سؤر ، وهو بقية الماء الذي يبقياها الشارب في الاناء ، وفي
الحوض ، ثم استعير لبقية الطعام وغيره) المغرب ، المطرزي ، مادة (الآسار) ،
(٢) - بهيمة الأنعام : (سميت البهيمة بذلك لانها لا تتكلم ، والأنعام : الابل والبقر والغنم) . المطلع ،
البعلي ، ص ١٢٣ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ،
ص ١٦ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٤٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٥٣ . الهداية
المرغيناني ، ١ / ٢٣ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٦٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ،
١ / ١٢٦ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٤ - ٥ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٢٢٢ . مجمع
الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٤٢٩ .

المالكية : المدونة ، الامام مالك ، ١ / ١٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٨ ، المنتقى ،
الباجي ، ١ / ٦٢ - ٦٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٥ - ٢٦ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٥١ .
مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٥١ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٣٤ - ٣٥ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٦ . فتح الجواد ، الهيثمي ،
١ / ٢٠ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ٢٤ - ٢٥ . الباجوري على الغزني ، الباجوري ، ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .
الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ١٣ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ١ / ٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٢٥٥ . شرح منتهى
الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٠٣ .

الفصل الرابع : (في نواقض (١) الوضوء)

ويشتمل على مسألة واحدة :

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا في هذا الباب على انتقاض الوضوء من البول ، والغائط ، والريح ، والمذى ، والودى (٢) ، لصحة الآثار (٣) الواردة في ذلك ، اذا كان خروجها على وجه الصحة " ص ٣٤ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبيين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - نواقض الوضوء : (انتقضت الطهارة : بطلت) • المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (نقضت) •

(٢) - أ - الغائط : (الغائط هنا : المراد به العذرة ، وهو في الأصل المطمئن من الأرض ، كانوا يتناوبون

للحاجة فكنوا به ، عن نفس الحدث الخارج كراهة لذكره باسمه الصريح) المطلع ، البعلبي ، ص ٢٤

ب - المذى : (وأما المذى : فأبيض رقيق ، لزج ، يخرج عند شهوة ، لا بشهوة ولا دفع ، ولا يعقبه

فتور ، وربما لا يحس بخروجه ، ويشترك فيه الرجل والمرأة) لغة الفقه ، النووى ، ص ٣٩ •

ج - الودى : (والودى ماء أبيض ، ثخين ، كدر ، لا رائحة له ، يخرج عقب البول اذا كانت الطبيعية

مستمكة ، وعند حمل شيء ثقيل) لغة الفقه ، النووى ، ص ٣٩ •

(٣) - الآثار الواردة : (أ) - أما في البول والغائط ، فحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه ، أنه قال : (كنا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ، الا من جنابة ، ولكن من

غائط وبول ونوم) الحديث • أخرجه الامام أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، في مسند صفوان بن

عسال المرادى رضي الله عنه ، ٢٣٩/٤ • وأخرجه الامام الترمذى في جامعه ، في أبواب الطهارة :

باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، ١٥٩/١ - ١٦٠ • ثم قال : " هذا حديث حسن صحيح •

قال محمد بن اسماعيل - يعني البخارى - أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال

المرادى " • وأخرجه الامام النسائي في سننه ، في كتاب الطهارة : باب التوقيت في المسح على

الخفين للمسافر ، ٨٣/١ - ٨٤ • وأخرجه الامام ابن ماجة في سننه ، في كتاب الطهارة : باب الوضوء

من النوم ، ١٦١/١ • وأخرجه الامام البيهقي في سننه ، في كتاب الطهارة : باب التوقيت في المسح

على الخفين ، ٢٧٦/١ • وأخرجه الامام الدارقطني في سننه ، في كتاب الطهارة : باب الرخصة في

المسح على الخفين ، ١٩٦/١ - ١٩٧ • قال الشيخ الغمارى : " وأخرجه أبو داود الطيالسي ، وابن

أبي شيبة ، والشافعي ، والبخارى في التاريخ الكبير ، والدولابي في الكنى ، وابن المقرئ في

الأربعين ، والطحاوى في معاني الآثار ، والطبراني في الصغير ، وأبو نعيم في الحلية ، وصححه

أيضا الخطابي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، باخراجهما له في الصحيح " • الهداية

الغمارى ، ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ •

(ب) - وأما في الريح ، فأصح حديث فيه حديث عباد بن تميم عن عمه أنه شكى الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم الرجل الذى يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال : " لا ينقض

- = -أولا ينصرف -حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " . أخرجه البخارى في صحيحه . بهذا اللفظ ، في كتاب الوضوء : باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، ٤٦/١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث ٠٠ الخ ، ٢٧٦/١ .
- (ج) -وأما المذى فأصح حديث فيه حديث علي رضي الله عنه ، قال : كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال : " فيه الوضوء " . أخرجه البخارى في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الوضوء : باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين من القبل والدبر ، ٥٥/١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب المذى ، ٢٤٧/١ .
- (د) -وأما الودى فأفضل حديث فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : " هو المنى والمذى والودى ، فأما المذى والودى فإنه يغسل ذكره ويتوضأ ، وأما المنى ففيه الغسل " . أخرجه عبيد الرزاق في مصنفه ، في كتاب الطهارة : باب المذى ، ١٥٩/١ . وأخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ، في كتاب الطهارة : باب الرجل يخرج من ذكره المذى كيف يفعل ، ٤٧/١ .
- (*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ١٨ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١١/١ . المسوط ، السرخسي ، ٧٦/١ و ٨٣ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ١٧/٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١٤/١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ٧/١ . فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٣٨/١ . البناية ، العيني ، ١٩٤/١ و ١٩٦ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٣٤/١ - ١٣٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ١٧/١ .
- المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٤٤/١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢١ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢٩٠/١ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢٩١/١ . الشرح الصغير ، الدردير ، ٥٢/١ . بلغة السالك ، الماوى ، ٥٢/١ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١٧/١ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٣ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٢٤ . المهذب ، الشيرازي ، ٣٨/١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٣٩/٢ . روضة الطالبين ، النووى ، ٧٢/١ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ٥٠/١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٣٢/١ .
- الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ٨/١ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ١٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٦ . العدة ، المقدسي ، ص ٤٤ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١٧٤/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١٥٥/١ . الاقناع ، الحجاوى ، ٣٦/١ .

الفصل الخامس : (في اشتراط الطهارة في الصلاة)

ويشتمل على مسألة واحدة :

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والأصل في هذا الباب قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ، اذا قمتم الى الصلاة ٠٠) (١) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول) (٢) ٠ فاتفق المسلمون على أن الطهارة شرط من شروط الصلاة لمكان هذا " ٠ ص ٤١ ٠

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) دون التعرض لنوع الشرط ، هل هو للوجوب ؟ أو للصحة ؟ ، فان ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة ٠

(١) - المائدة : ٦ ٠

(٢) - سبق تخريجه ، راجع صفحة (٩٣) ٠

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ٧٢/١ ٠ تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٩٥/٢ ٠ الهداية ، المرغيناني ، ٤٣/١ ٠ شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٠/١ ٠ تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٧٧/١ ٠ الفتاوى الهندية ، نظام ، ٥٨/١ ٠ اللباب ، الغنيمي ، ٦١/١ ٠ مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٧٩/١ ٠

المالكية : القوانين ، ابن جزى ، ص ٣٨ ٠ التاج والاكلیل ، المواق ، ٤٦٩/١ ٠ مواهب الجليل ، الخطاب ، ٤٦٩/١ ٠ مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٥ ٠ الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٢٠٠ ٠ الثمر الداني ، الآبي ، ص ٣١ ٠

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٦ ٠ المهذب ، الشيرازي ، ٨٧/١ ٠ الوسيط ، الغزالي ، ٦٣٩/٢ ٠ غاية الاختصار ، أبو شجاع ، ص ٨ ٠ روضة الطالبين ، النووي ، ٢٧/١ ٠ تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١٢٠/٢ ٠ مغني المحتاج الشربيني ، ١٨٨/١ ٠ نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٤/٢ ٠

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١٤٥/١ ٠ الهداية ، الكلوزانسي ، ص ٢٩ ٠ المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ و ٢٦ ٠ الاقناع ، المقدسي ، ٨١/١ ٠ المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٣٥/١ ٠ الانصاف ، المرداوي ، ٤٨٣/١ ٠ كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٨٨/١ ٠

الفصل السادس : (في الغسل) (١)

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (على من يجب الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فأما على من تجب فعلى كل من لزمته الملة (٢) ، ولا خلاف في ذلك " . ص ٤٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - الغسل لغة : " غسل الشيء يغسله غسلا وغسلا ، وقيل الغسل المصدر من غسلت ، المشتمل بالضم الاسم من الاغتسال ، والغسل تمام غسل الجسد كله " . لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (غسل) . واصطلاحا : " ايصال الماء الى جميع ظاهر الجسد ، بنية استباحة الصلاة ، مع ذلك " . الفواكه الدواني ، ١٧١/١ .

(٢) - من لزمته الملة : وهو المسلم البالغ ، كما ذكر ذلك ابن رشد في كتاب الصلاة ، ص ٩٠ .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢٦/٢ . تبين الحقائق الزيلعي ، ١٩/١ .

البنية ، العيني ، ٨٢/١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٦٥/١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٩ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٦/١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٩/١ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ٣٦/١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣ . المنتقى ،

الباجي ، ٩٨/١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٠٩/١ . القوانين ، ابن جزي ، ص ١٨ .

حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٣١/١ . بلغة السالك ، الصاوي ، ٦٢/١ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ٤٩/١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٨١/١ . تحفة

المحتاج ، الهيتمي ، ٢٥٨/١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١٩٦/١ . حاشية الشرقاوي ،

الشرقاوي ، ٢٥٨/١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١١٣/١ - ١١٤ . المسائل ، أبو

يعلى ، ٨٨ / ١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٨ . الكافي ، ابن قدامة ، ٥٧/١ . المبدع ، ابن مفلح

(الحفيد) ، ١٢٨/١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٤٣/١ . شرح منتهى

الارادات ، البهوتي ، ٧٦/١ .

المسألة الثانية : (في وجوب الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك لا خلاف في وجوبها (١) ، ودلائل ذلك هي دلائل الوضوء بعينها (٢) " . ص ٤٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الضمير في وجوبها عائد الى طهارة الغسل .

(٢) - سبق ذكرها ، راجع صفحة (٩٣) .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٧/٢ . مراقبي الفساد ،

الشرنبلالي ، ص ١٨ . البناية ، العيني ، ٨٤/١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ،

٤٧/١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٥١/١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٢١/١ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ٣٣/١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣ و ١٤ . المنتقى

الباجي ، ١٦/١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ٤٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٢ .

مواهب الجليل ، الخطاب ، ٣٠٥/١ . بلغة السالك ، الصاوي ، ٦١/١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٣٦/١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٧ . المهذب ،

الشيرازي ، ٥١/١ . الوجيز ، الغزالي ، ١٧/١ . روضة الطالبين ، النووي ،

٥٤/١ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ٥٨/١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١٩٦ / ١ .

حاشية الشرواني ، الشرواني ، ٢٥٧ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ١١٢ و ١١٥ . المسائل ،

أبو يعلى ، ٨٧ / ١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٨ . المقنع ، ابن قدامة ،

ص ١٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٧ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيدة) ،

٢٠١ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٤٢ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٧٤ / ١ .

المسألة الثالثة : (في أكمل صفات الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولذلك أجمع العلماء على أن صفة الطهارة الواردة من حديث ميمونة (١) ، وعائشة (٢) ، هي أكمل صفاتها ، وأن ما ورد في حديث أم سلمة (٣) من ذلك ، فهو من أركانها الواجبة " . ص ٤٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - حديث ميمونة رضي الله عنها قالت : (توفياً رسول الله صلى الله عليه وسلم غير رجلية ، وغسل فرجه ، وما أصابه من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجلية فغسلها ، هذه غسله من الجنابة " أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الغسل : باب الوضوء قبل الغسل ، ١/٢٢٠ وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب صفة غسل الجنابة ، ١/٢٥٣ .

(٢) - حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء ، فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب الماء على رأسه ثلاث غرف بيديه ، ثم يفيض الماء على جلده كله) . أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الغسل : باب الوضوء قبل الغسل ، ١/٢٢٠ وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض : باب صفة غسل الجنابة ، ١/٢٥٤ .

(٣) - حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : (قلت : يا رسول الله ، اني امرأة أشد ضفر رأسي ، فأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا ، انما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء) . أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب حكم صفائر المغتسلة ، ١/٢٥٩ .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١/٤٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١/١٦٠ . تبين الحقائق الزيلعي ، ١/١٤٠ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١/٤٩٠ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٩ - ٢٠ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ١/٣٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٤ . المنتقى ، الباجي ، ١/٩٣ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١/٥٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١/٤٠ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٥ . الوسيط ، الغزالي ، ١/٤٢٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ١/٨٧ - ٨٨ . تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الهيتمي ، ١/٢٧٨ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١/٧٠ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١/١١٤ . العدة ، المقدسي ، ص ٤٧ - ٤٨ . الفروع ، ابن مفلح الجد ، ١/٢٠٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١/١٩٤ ، الروض المربع ، البهوتي ، ٤٣ -

المسألة الرابعة : (في حكم الوضوء في الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأن الوضوء في أول الطهر ليس من شرط الطهر ، الا خلافا شاذاً روى عن الشافعي (١) " ص ٤٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - هذا القول المروى عن الشافعي قبت عكسه ، حيث قال الشافعي في مختصر المزني : " وفي أمره الجنب المتيمم ، اذا وجد الماء ، اغتسل ، ولم يأمره بوضوء ، دليل على أن الوضوء ليس يفرض ، قال : وان ترك الوضوء للجنب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، فقد أساء ، ويجزئه " ص ٥ .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٤٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٦ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٤ .
 البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٤٩ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٩ - ٢٠ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٣٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٤ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٩٣ . البيان والتحصيل ،
 ابن رشد (الجد) ، ١ / ٥٠ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٤٠ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٥ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩ . روضة
 الطالبين ، النووي ، ١ / ٨٧ - ٨٨ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١ / ٢٢٨ . مغني المحتاج ، الشربيني ،
 ١ / ٧٠ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ١١٤ . العدة ، المقدسي ، ص ٤٧ - ٤٨ . الفروع ، ابن مفلح
 (الجد) ، ١ / ٢٠٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ١٩٤ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ٤٣ - ٤٤ .

المسألة الخامسة : (في موجبات الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على وجوب هذه الطهارة من حدثين ، أحدهما خروج
المني على وجه الصحة ، في النوم ، أو في اليقظة ، من ذكر كان أو أنثى ، إلا ما روى عن النخعي من أنه كان
لا يرى على المرأة غسلا من الاحتلام (٢) . وإنما اتفق الجمهور على مساواة المرأة في الاحتلام ، لحديث أم
سلمة (٣) الثابت ، أنها قالت : يارسول الله ، المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل ، هل عليها
غسل ؟ قال : نعم ، إذا رأت الماء (٤) " . ص ٤٦ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - النخعي : " ابراهيم النخعي ، الامام الحافظ ، فقيه العراق ، أبو عمران ، ابراهيم بن قيس بن الأسود
ابن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع ، النخعي ، اليماني ، ثم الكوفي ، أحد
الأعلام ، وهوابن مليكة ، أخت الأسودين يزيد ، ولم تجد له سماعا من الصحابة المتأخرين ، الذين كانوا
معه بالكوفة ، كاليراء ، وأبي جحيفة ، وعمرو بن حريث ، وقد دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي ،
ولم يثبت له منها سماع ، وأهل الصنعة يعدون ابراهيم من التابعين ، ولكنه ليس من كبارهم ،
وكان بصيرا بعلم ابن مسعود ، واسع الرواية ، فقيه النفس ، كبير الشأن ، كثير المحاسن ، رحمه الله ،
وكان مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما ، وكان رجلا صالحا ، فقيها ، متوقيا ، وهو مختلف من
الحجاج . وقال سعيد بن جبير : أتستفتوني وفيكم ابراهيم . حدثت هنيذة ، امرأة ابراهيم ، أن
ابراهيم كان يصوم يوما ويفطر يوما . وعن شعيب بن الحبحاب ، قال : كنت فيمن دفن ابراهيم
النخعي ليلا سابع سبعة ، أو تاسع تسعة ، فقال الشعبي : أدفنتم صاحبكم ؟ قلت : نعم ، قال :
أما انه ما ترك أحدا أعلم منه ، وأفقه منه ، قلت : ولا الحسن ؟ ولا ابن سيرين ؟ قال : نعم ،
ولا من أهل البصرة ، ولا من أهل الكوفة ، ولا من أهل الحجاز . مات سنة ست وتسعين رحمه الله " .
سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٤ / ٥٢٠ - ٥٢٩ .

(٢) - رواه عنه الامام ابن أبي شيبة في مصنفه ، باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، ٩ / ٨٠ .

(٣) - هذا الحديث ليس لأم سلمة ، وإنما هو لأم سليم ، وإنما روته أم سلمة عنها .

وأم سليم : " بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية ، وهي أم أنس خادم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، اشتهرت بكنتيتها ، تزوجت مالك بن النضر في الجاهلية ، فولدت أنسا
في الجاهلية ، وأسلمت مع السابقين الى الاسلام من الأنصار ، فغضب مالك ، وخرج الى الشام ،
فمات بها ، فتزوجت أبا طلحة ، وروت عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث " .
الاصابة ، ابن حجر ، ٤ / ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٤) - هذا الحديث روته أم سليم رضي الله عنها . أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الغسل :

- = باب اذا احتلمت المرأة ، ٧٩/١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب في وجوب
الغسل على المرأة بخروج المنى منها ، ٢٥١/١ .
- (*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١٦/١ . تحفة الفقهاء ،
السمرقندي ، ٢٦/٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١٦/١ . كنز الدقائق ،
النسفي ، ص ٦ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١٥/١ - ١٦ . البناية ،
العيني ، ٢٦٥/١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٨ . الفتاوى
الهندية ، نظام ، ١٤/١ .
- المالكية : المدونة ، مالك ، ٣٥/١ . الرسالة ، أبوزيد ،
ص ٨٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣ . المنتقى ، الباجي ،
١٠٥/١ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٢٣ . بلغة السالك ، الصاوي ، ٦١/١ .
جواهر الاكلیل ، الآبي ، ٢١/١ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٣٦/١ . المهذب ، الشيرازي ، ٤٨/١ .
الوسيط ، الخزالي ، ٤٢٤-٤٢٦/١ . روضة الطالبين ، النووي ،
٨٤/١ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١٨/١ . تحفة المحتاج ،
الهيتمي ، ٢٦٢ و ٢٦٧ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٧٠/١ . نهاية
المحتاج ، الرملي ، ٢١٤/١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢٠١/١ .
- الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١١٢/١ . الهداية ،
الكلوذاني ، ص ١٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٧ . الفروع ، ابن مفلح
(الجسد) ، ١٩٧/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١٧٧-١٧٨ . العروض
المربع ، البيهوتي ، ص ٤١ .

المسألة السادسة : (في تابع موجبات الغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما الحدث الثاني ، الذي اتفقوا أيضا عليه ، فهو دم الحيض (١) ، أعني اذا انقطع ، وذلك أيضا لقوله تعالى : (ويسألونك عن المحيض ٠٠٠) الآية (٢) ، ولتعليمه - صلى الله عليه وسلم - الغسل من المحيض لعائشة ، وغيرها من النساء (٣) " ٠ ص ٤٦ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) .

(١) - الحيض لغة : " حاضت المرأة حيضا ومحيفا ومحاضا فهي حائض وحائضه من حوائض وحيض ، سال دمها " ٠ ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة (ح ي ض) .
 واصطلاحا : " قال ابن عرفة : الحيض دم يلقيه رحم معتادة حملها ، دون ولادة " ٠ التاج والاكلیل ، المواق ، ٣٦٧/١ .

(٢) - " ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله " ، ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين " ٠ البقرة : ٢٢٢ .

(٣) - اشارة الى حديث عائشة رضي الله عنها ، أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، قال : " خذي فرصة من مسك ، فتطهري بها " ، قالت : كيف أتطهري ؟ قال : " تطهري بها " ، قالت : كيف ؟؟ قال : " سبحان الله " ، فاجتذبتها الي ، فقلت : تتبعي بها أثر الدم .

أخرج به البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الحيض : باب ذلك المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض ٠٠٠ البخ ، ٨٥ / ١ - ٨٦ .
 وأخرج به مسلم في صحيحه ، بلفظه ، في كتاب الحيض : باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك ، ٢٦٠ / ١ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٤٤ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ١٧ / ١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١٧ / ١ . البناية ، العيني ، ٢٧٨ / ١ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ٢١ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٦٠ / ١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٩ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٦ / ١ .

-
- = المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٣٢ - ٣٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١١٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجيد) ، ١ / ٩٥ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٢٣ . التاج والاكليـل ، المواق ، ١ / ٣٠٩ . مواهب الجليل ، الخطـاب ، ١ / ٣٠٩ .
- الشافعية : الاقنـاع ، الماوردي ، ص ٢٧ . المذهب ، الشـيرازي ، ١ / ٤٨ . الوجـيز ، النـزالي ، ١ / ١٧ . غاية الاختـمار ، أبـو شـجاع ، ص ٤ . روضة الطـالـبين ، النـووي ، ١ / ٨١ . فتح الوهـاب الأنـصـاري ، ١ / ١٨ . تحفة المحتـاج ، الهـيـتمي ، ١ / ٢٥٨ . مغني المحتـاج ، الشـريـني ، ١ / ٦٩ . نهاية المحتـاج ، الرـمـلي ، ١ / ٢١١ .
- الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابن هـانـي ، ١ / ٣٣ . المسائل أبـو يـعـلى ، ١ / ٨٨ . الهداية ، الكلـوذاني ، ص ١٨ . المقنـع ، ابن قـدامـة ، ١ / ١٨٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجـد) ، ١ / ١٧ . الفروع ، ابن مـفـلـح (الجـد) ، ١ / ٢٠٠ . الانصاف ، المـرداوي ، ١ / ٢٣٨ . الاقنـاع ، الحـجاوي ، ١ / ٤٥ . منتهى الارادات ، ابن النـجار ، ١ / ٢٨ . البروض المـريـع ، البهـوتي ، ص ٤٢ .

المسألة السابعة : (في الحد من مجاورة الختانيين (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وقع الاجتماع على أن مجاورة (٢) الختانيين
توجب الحد " ص ٤٧ .

.....
تحرير المسألة : هذه المسألة ذكرها المصنف هنا في معرض ذكره أدلة الجمهور
القائلين بوجوب الطهر من التقاء الختانيين ، أنزل أم لم ينزل . وبالرجوع إلى
مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

- (١) - الختان : " الختان موضع القطع من الذكر والأنثى ، والتقاؤهما كناية عن الايللاج
لطيفة " . المغرب ، المطرزي ، مادة (ختنت)
(٢) - كناية عن الالتقاء والايلاج .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٦٣ . الهداية ،

المرغيناني ، ١٠٠ / ٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ٣٣٤ / ١ .

المالكية : الكافي ، ابن عبيد البر ، ص ٥٧١ . القوانيـن ، ابن

جزى ، ص ٢٣٢ . التاج والاكليـل ، المواق ، ٢٩٠ / ٦ . مواهب

الجليل ، الخطاب ، ٢٩٠ / ٦ .

الشافعية : متن الغاية ، أبوشجاع ، ص ٣٨ . المهـذب ،

الشيرازي ، ٢٤٢ / ٢ . الوجيز ، الغزالي ، ١٦٧ / ٢ . روضة الطالبين ،

النووي ، ٨٦ / ١٠ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١٥٦ / ٢ . مغني المحتاج ،

الشربيني ، ١٤٥ / ٤ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤٢٢ / ٧ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١١٣ . العمدة ، ابن

قدامة ، ص ١٣١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٥٢ / ٢ . الاقنـاع ،

الحجاوي ، ٢٥٠ / ٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٣٤٢ / ٣ . دليـل

الطالب ، ابن يوسف ، ص ٢٥٣ . هداية الراغب ، النجدي ، ص ٥٣٠ .

الفصل السابع : (في الدماء الخارجة من الرحم)

ويشتمل على خمس مسائل :

المسألة الأولى : (في أنواع الدماء الخارجة من الرحم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق المسلمون على أن الدماء التي تخرج من الرحم ثلاثة : دم حيض ، وهو الخارج على جهة المصلحة ، ودم استحاضة (١) ، وهو الخارج على جهة المرض ، وأنه غير دم الحيض ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (إنما ذلك عرق ، وليس بالحيضة) (٢) ، ودم نفاس (٣) وهو الخارج مع الولد " . ص ٤٩ - ٥٠ .

.....
تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن ثلاث اتفاقات ، جمعها المصنف مع بعضها هنا ، وذكرها الفقهاء كذلك في أكثر كتبهم . وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - الاستحاضة لغة : " من يسيل دمها ، لا من الحيض ، بل من عرق العاذل " .

ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (ح ي ض) .

وإسقاطا : " هو خارج من المرأة ، زيادة على أيام عاداتها

أو استظهارها " . الفواكه الدواني ، النفاوي ، ص ١٣٢ .

(٢) - هذا الحديث رواه عائشة رضي الله عنها ، قالت : قالت فاطمة بنت أبي

حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، اني لا أطهر

أفأدع الصلاة ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما ذلك

عرق ، وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب

قدرها ، فأغسلي عنك الدم ، وصلي " . متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الحيض : باب الاستحاضة ،

١ / ٨٤ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب

المستحاضة وغسلها وصلاتها ، ١ / ٢٦٢ .

(٣) - النفاس لغة : " ولادة المرأة إذا وضعت ، فهي نفساء ، ونسوة نفاس ،

وقد نفست المرأة بالكسر نفاسا ونفاساة " . المحاج

الجوهري ، مادة : (نف س) .

وإسقاطا : " قال ابن عرفة : النفاس دم القاء حمل " . مواهب

.....

= الجليل ، الخطاب ، ٣٧٥ / ١ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٤٢ / ١ و ٤٧ . بدائع

الصنائع ، الكاساني ، ٣٩ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٢٦ / ١ . تبیین

الحقائق ، الزيلعي ، ٥٤ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٩٠ / ١ .

الفتاوى الهندية ، نظام ، ٣٦ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢٨٣ / ١ . مراقبي

الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٢٧ .

المالكية : الرسالة ، القيرواني ، ص ٨٦ . الكافي ، ابن عبد البر ،

ص ٣١ . المنقى ، الباجي ، ١١٩ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجسد) ،

٨٧ / ١ . كفاية الطالب ، أيوالحسن ، ١١٧ / ١ . حاشية العدوي ، العدوي ،

١١٧ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١٦٧ / ١ . جواهر الاكلیل ،

الآبي ، ٣٠ / ١ .

الشافعية : المذهب ، الشيرازي ، ٦٨ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ،

١٣٧ / ١ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ٢٦ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ،

٣٨٣ / ١ . الاقناع ، الشربيني الخطيب ، ٢٩٧ / ١ . بجيرمي علي

الخطيب ، البجيرمي ، ٢٩٧ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١٦٦ / ١ .

الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢٣ - ٢٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ٧٢ / ١ و ٨٣ و ٨٥ .

المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢٥٨ / ١ . الاقناع ، الحجواي ، ٦٣ / ١ .

منتهى الارادات ، النجار ، ٤٤ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ٥٤ .

المسألة الثانية : (في أقل الطهر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " قيل سبعة عشر يوما ، وهو أقصى ما انعقد عليه الاجماع فيما أحسب " . ص ٥٠ .

.....

تحرير المسألة : هذا الاتفاق من باب الأولى ، لأن الفقهاء في الحقيقة مختلفون في أقل فترة الطهر ، فمنهم من يقول خمسة عشر يوما ، وهم الجمهور ، أما الامام مالك فروى عنه عشرة أيام ، وثمانية أيام ، وخمسة عشر يوما ، وقيل تسعة عشر يوما ، لا كما قال المصنف ، وهو هذا القول مروى عن يحيى بن أكثم ، ذكره أبو عمر في الاستذكار (١) . وعليه فإن من قال أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، فإن قوله داخل في تسعة عشر يوما من باب أولى ، وكذلك من قال عشرة أيام ، أو ثمانية أيام ، فكلها داخل في تسعة عشر يوما من باب أولى ، فيصبح تسعة عشر يوما متفق عليه بين الجميع في أقل فترة الطهر ، والله أعلم . وبإلرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - الاستذكار ، ابن عبد البر ، ٥٧ / ٢ - ٥٨ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٤٥ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٤٠ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٢ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٢٩ / ١ . البناية ، العيني ، ٦٥٨ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٠٨ / ١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٢٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٣٧ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢٨٥ / ١ .

المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٠٦ / ١ . الكافي ، ابن عسبد البر ، ص ٣١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٨٨ / ١ . القوانين ، ابن جزی ، ص ٣٢ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ٣٠ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٨ . المذهب الشيرازی ، ٦٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٧٠ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٣٤ / ١ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ٢٦ / ١ . مغني المحتاج ، الشسربريني ، ١٠٩ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٣١١ / ١ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢٣ . المقنع ، ابن قدامية ، ص ٢٠ - ٢١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢٦٧ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢٧١ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣٥٨ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٦٥ / ١ . السروض المربع ، البهوتي ، ص ٥٣ .

المسألة الثالثة : (في الاستحاضة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا بالجملة على أن الدم إذا تمادى أكثر من مدة أكثر الحيفض أنه استحاضة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت لفاطمة بنت حبيش (١) : (فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم ، وصلي) (٢) . والمتجاوزة لأمد أكثر أيام الحيض قد ذهب عنها قدرها ضرورة " . ص ٥١ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها ، دون التعرض لأكثر مدة الحيض ، لأنه موضع خلاف ذكره المصنف قبل هذه المسألة (*) .

- (١) - اسمها : " فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عيد العزى ، القرشية الأسدية " .
أسد الغابة ، ابن الأثير ، ٢١٨/٦ .
- (٢) - سبق تخريج الحديث ، صفحة (١٢٤) .
- (*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٣٤/٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٠ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٣ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٥٥/١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٢٦/١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٢٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٣٧ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢٨٥ / ١ .
- المالكية : المدونة ، مالك ، ٥٤ / ١ . التفرغ ، ابن الجلاب ، ٢٠٧ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ٨٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣١ . المقدمات ، ابن رشد (الجذ) ، ٨٧ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣١ .
- الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٨ . المذهب ، الشيرازي ، ٦٢ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٧٧ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٣٧ / ١ . مثنوي المحتاج ، الخطيب ، ١٠٨ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٣٠١ / ١ .
- الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١٥٢ / ١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٣ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢١ . العدة ، المقدسي ، ص ٥٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجذ) ، ٢٦٨ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٦٦ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ٥٥ .

المسألة الرابعة : (في الدم المصاحب للطلق)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " إلا أن يصيبها (١) الطلق (٢) ، فانهم أجمعوا على أنه دم نفاس وأن حكمه حكم الحيض في منعه الصلاة ، وغير ذلك من أحكامه " ص ٥٣ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض للدم الذي تراه الحامل من غير طلق ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف قبل هذه المسألة .

(١) - الضمير في " يصيبها " يعود على الحامل .

(٢) - الطلق : " وطلقت المرأة طلقاً من مطلوقة ، اذا أخذها المخاض ، وهو وجع الولادة " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (طلق) .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٤٧ - ٤٨ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٤٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٣ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٦٧ . البناية ، العيني ، ١ / ٦٩١ - ٦٩٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢١٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٣٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٢٨٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٥٥ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٥٩ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٠٨ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٢٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣١ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٣٧٥ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٧٥ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ١ / ٣٢ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٦٨ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٥١١ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٣١ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٧٤ - ١٧٥ . كفاية الأخيار ، الحصني ، ١ / ٤٦ . فتح الجواد ، الهيثمسي ، ١ / ٨٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١١٨ . قليوبي وعميرة ، قليوبي ، ١ / ١٠٩ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ١٦ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٨٥ . العدة ، المقدسي ، ص ٥٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٨٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٢٥٨ . الانصاف ، المرداوى ، ١ / ٣٨٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٦٣ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ٥٧ .

المسألة الخامسة : (في ما يمنع منه الحيض)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق المسلمون على أن الحيض يمنع أربعة أشياء : أحدها فعل الصلاة ووجوبها ، أعني أنه ليس يجب على الحائض قضاؤها بخلاف الصوم ، والثاني أنه يمنع فعل الصوم لقضاءه ، وذلك لحديث عائشة الثابت ، أنها قالت : (كنا نوْمِرُ بقضاء الصوم ، ولا نوْمِرُ بقضاء الصلاة) (١) ، وإنما قال بوجوب القضاء عليها طائفة من الخوارج ، والثالث فيما أحسب الطوائف ، لحديث عائشة الثابت ، حين أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفعل كل ما يفعل الحاج ، غير الطواف بالبيت (٢) ، والرابع الجماع في الفرج ، لقوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في المحيض الآية (٣) " ص ٥٦ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن أربع اتفاقات ، جمعها المصنف باتفاق واحد ، لأنها تحت موضوع واحد . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - حديث عائشة رضي الله عنها ، عندما سألتها معاذة فقالت : ما بال الحائض تقضي الصوم ، ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت عائشة أحرورية أنت ؟ قلت : لست بحرورية ، ولكني أسأل ، قالت عائشة : كان يميننا ذلك ، فنوْمِرُ بقضاء الصوم ، ولا نوْمِرُ بقضاء الصلاة .
 أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الحيض : باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ، ١ / ٢٦٥ .

وأخرجه الامام البخاري بمعناه ، ولم يذكر فيه قضاء الصوم ، في كتاب الحيض ، باب لا تقضي الحائض الصلاة ، ١ / ٨٨ .

(٢) - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، لا نذكر الا الحج ، فلما جئنا سرف طمعت ، فدخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : لوددت والله أنني لم أحج العام ، قال : لعلك نفست ، قلت : نعم ، قال : فان ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فافعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري .
 أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت ، ١ / ٨٣ - ٨٤ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحج : باب بيان وجوه الاحرام ، ٢ / ٨٧٣ .

(٣) - (ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، ان الله يحب التوابين ، ويحب المتطهرين) .

- (*) - الحنفية : بدائع المنافع ، الكاساني ، ٤٤ / ١ . الهداية ،
 المرغيناني ، ٣١ / ١ . الاختيار ، ابن مسعود ، ٢٧ / ١ . كنز الدقائق ،
 النسفي ، ص ١٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٩٣ / ١ . مراقبي
 الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٢٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٣٨ / ١ .
 رد المحتار ، ابن عسايد ، ٢٨٣ / ١ .
 المالكية : التفرع ، ابن الجلاب ، ٢٠٦ / ١ . الكافي ، ابن عسبد
 البر ، ص ٣١ . المنتقى ، الباجي ، ١١٧ / ١ . المقدمات ، ابن رشد
 (الجد) ، ٩٦ / ١ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٣١ . جواهر الاكليل ،
 الآبي ، ٣١ / ١ .
 الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٥٩ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٨ - ٢٩ . المهذب
 الشيرازي ، ٤٩ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٧٢ / ١ . غاية الاختصار ،
 أبوشجاع ، ص ٦ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٣٥ / ١ . مغنني
 المحتاج ، الشيريني ، ١٠٩ / ١ .
 الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١٦٠ / ١ - ١٦١
 الهداية ، الكلواني ، ص ٢٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ٧٢ / ١ . العدة ، المقدسي ،
 ص ٥٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢٦٠ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
 ٢٥٩ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٦٣ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ،
 ص ٥٤ . هداية الراغب ، النجدي ، ص ٨٨ .

الفصل الثامن : (في التيمم (١))

ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : (في بدلية التيمم عن الوضوء والغسل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن هذه الطهارة هي بدل من الطهارة الصغرى ، واختلفوا في الكبرى (٢) ، فروى عن عمر وابن مسعود (أنهما كانا لا يريانها بدلا من الكبرى) (٣) ، وكان علي وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلا من الكبرى ، وبه قال عامة الفقهاء " . ص ٦٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة مانسبه المصنف اليها (*) .

(١) - التيمم لغة : " يمتنه قصده ، وتيممته تقدمته ، وتيممت الصعيد للصلاة ، وأصله التعمد

والتوخي " . الصحاح ، الجوهري ، مادة : (يمم) . واصطلاحا : " طهارة ترايبية

تشتمل على مسح الوجه واليدين ضرورية " . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٢٥ .

(٢) - المقصود بالصغرى الوضوء ، والكبرى الغسل .

(٣) - رواه عنهم ابن أبي شيبه في مصنفه باب (من قال لا يتيمم حتى يجد الماء) ، ١ / ١٤٥ .

(٤) - منهم : عمار ، وعمران بن حصين ، وأبوذر ، وحذيفة ، وعلي ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . رواه عنهم

ابن أبي شيبه في مصنفه ، باب (الرجل يجنب وليس يقدر على الماء) ، ١ / ١٤٤ .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، ص ١٥ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١١١ - ١١٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ،

٢ / ٤٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٤٤ - ٤٥ . البناية ، العيني ، ١ / ٤٧٩ . فتاوى قاضي خان ،

الفرغاني ، ١ / ٥٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ١٤١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٤٠ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٤٦ . الرسالة ، القيرواني ، ص ١٠٤ . الكافي ، ١ / بن عبد البر ،

ص ٢٩ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١١٢ . البيان والتحصيل ، ابن رشد الجد ، ١ / ١٧٤ . المقدمات ، ابن رشد

(الجد) ، ١ / ٨٠ . القوانين ، ١ / بن جزى ، ص ٣٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٤٥ و ٤٨ و ٤٩ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٦ . الاقناع ، الماوردي

ص ٣١ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٥١ . المنهاج ، النووي ، ص ٦ . فتح الجواد ، الهيتمي ،

١ / ٩٣ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٨٧ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ١ / ٢٣٩ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، أبوداود السجستاني ، ص ١٦ . مختصر الخرقى ، الخرقسي ، ص ١٤ .

المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٨ . العدة المقدسي ، ص ٥١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١ - ٢٢ .

الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٢٠٩ - ٢٢٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٢١٧ . الاقناع ،

الحجاوى ، ١ / ٥٠ .

المسألة الثانية : (في من يجوز لهم التيمم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما من تجوز له هذه الطهارة ، فأجمع العلماء ، أنها تجوز لاثنيين :

للمريض وللمسافر اذا عدا الماء " ص ٦٥ - ٦٦ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، ضمهما المصنف في اتفاق واحد ، لا شتراكهما في الحكم ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الاربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض للمريض الذي يخاف استعمال الماء ، أو المسافر الذي يخاف الوصول الى الماء ، لان ذلك موضع خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١١٢ / ١ - ١١٣ . بدائع الصنائع ،

الكاساني ، ٤٧ / ١ - ٤٨ . الهداية ، المرغيناني ، ٢٥ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ،

شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٠٧ / ١ - ١٠٩ . البناية ، العيني ،

٤٨٠ / ١ - ٤٨٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٢٧ / ١ - ٢٨ . مجمع

الأنهر ، داماد أفندي ، ٣٧ / ١ - ٣٨ .

المالكية : المدونة ، مالك بن أنس الأصبحي ، ٤٦ / ١ . الكافي ، ابن عبد

البر ، ص ٢٧ - المنتقى ، الباجي ، ١٠٩ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد

(الجد) ، ٤٥ / ١ و ٧٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٧٧ / ١ . القوانين ،

ابن جزى ، ص ٢٩ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٣٢٦ / ١ . مواهب الجليل

الخطاب ، ٣٢٦ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٤٥ / ١ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٦ . المهذب

الشيرازي ، ٥١ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٣١ / ١ - ٤٤٠ . روضة الطالبين ،

النووي ، ٩٢ / ١ - ١٠٣ . الاقناع ، الشربيني ، ٢٤١ / ١ - ٢٤٥ . مغني

المحتاج ، الشربيني ، ٨٧ / ١ - ٩٢ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٤١ / ١ - ٢٤٥ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١٢٨ / ١ و ١٣٠ و ١٣٥ و

١٣٨ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٤ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢١ .

المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٢ / ١ . الفروع ،

ابن مفلح (الجد) ، ٢٠٩ / ١ . المبعد ، ابن مفلح (الحفيد) ،

٢٠٥ / ١ - ٢٠٩ . الاقناع ، الحجواي ، ٥٠ / ١ - ٥١ . هداية

الراغب ، النجدي ، ص ٧٢ .

المسألة الثالثة : (بـم يكون التيمم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على جوازها (١) بتسرباب الحـرث (٢)
الطيب " ص ٧١ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الاربعة ،
تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الضمير يعود على طهارة التيمم .

(٢) - الحرث : " موضع النبت " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (حرث)

(*) الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٠ . مختصر القدورى ، القدورى ،
٣١ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ١٠٨ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ،
٤٠ / ٢ - ٤١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٥٣ / ١ . الهداية ، المرغيناني ،
٢٥ / ١ - ٢٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١١٢ / ١ . تبين الحقائق ،
الزيلعي ، ٣٨ / ١ - ٣٩ . البناءية ، العيني ، ٥٠٥ / ١ . مجـمع
الأنهر ، داماد أفندى ، ٣٩ / ١ .

المالكية : الموطأ ، مالك بن أنس الأصبحي ، ٥٧ / ١ . التفریع ، ابن
الجلاب ، ٢٠٢ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٠٢ . الكافي ، ابن عبد البر ،
ص ٢٩ . المنتقى ، الباجي ، ١١٦ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجسد) ،
٧٨ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجـد) ، ١٥٨ / ١ . القـوانين ،
ابن جزى ، ص ٣٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٥٠ / ١ . الاقناع ، المـاوردى ، ص ٣١
التبيينه ، الشيرازي ، ص ٢٠ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٤٣ / ١ . غاية الاختصار ،
أبوشجاع ، ص ٥ . المنهاج ، النووى ، ص ٧ . مغني المحتـاج ،
الشربيني ، ٩٦ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٤٨ / ١ .

الحنابلة : مختصر الخرقى ، ص ١٤ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٤
المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٨ . العدة ، المقدسي ، ص ٥١ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ٢٢ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجـد) ، ٢٢٣ / ١ . المبدع ، ابن مفلح
(الحفيد) ، ٢١٩ / ١ . الاقناع ، الحجاوى ، ٥٤ / ١ .

المسألة الرابعة : (في نواقض التيمم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما نواقض هذه الطهارة ، فانهم اتفقوا على أنه ينقضها ما ينقض الأصل ، الذي هو الوضوء ، أو الطهر " . ص ٧٢ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لارادة ملالة مفروضة أخرى ، غير التي تيمم لها ، وكذلك هل ينقضها وجود الماء ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١١٠ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ٤٤ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٥٦ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٢٦ / ١ . البناية ، العيني ، ٥٢٢ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٥٢ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٢٩ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٤١ / ١ .

المالكية : أصول الفتيا ، الخشنى ، ص ٥١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٨٤ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣٠ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢١ . الشرح الصغير ، الدردير ، ٧٥ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١٥٨ / ١ . بلغة السالك ، الصاوى ، ٧٥ / ١ .

الشافعية : مختصر المزني ، المزني ، ص ٦ . المذهب ، الشيرازي ، ٥٧ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٥ . روضة الطالبين ، النووي ، ١١٥ / ١ . الاقناع ، الشرييني ، ٢٥٧ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٥٧ / ١ .

الحنابلة : المسائل ، أبويعلى ، ٩١ / ١ . مسائل الامام أحمد ، ابنه عبدالله ، ١٦٣ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ١٩ . العدة ، المقدسي ، ص ٥٢ . الفسروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢٣١ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢٢٦ / ١ . الاقناع ، الحجاوى ، ٥٦ / ١ .

الفصل التاسع : (في النجاسة (١))

ويشتمل على خمس عشرة مسألة ::

المسألة الأولى : (في الأمر بإزالة النجاسة) :

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والأصل في هذا الباب اما من الكتاب ، فقوله تعالى : (وثيابك فطهر) (٢) ، واما من السنة ، فأثار كثيرة ثابتة ، منها قوله عليه الصلاة والسلام : (من توضأ فليستنثر ، ومن استجمر فليوتر) (٣) ، ومنها (أمره صلى الله عليه وسلم بغسل دم الحيض من الثوب) (٤) ، و (أمره صلى الله عليه وسلم بصب ذنوب من ماء على بول الاعرابي) (٥) ، وقوله عليه الصلاة والسلام في صاحبي القبر : (انهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول) (٦) . واتفق العلماء ، لمكان هذه المسموعات ، على أن إزالة النجاسة مأمور بها في الشع " ص ٧٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسيه المصنف اليها ، دون التعرض فيما اذا كان الأمر للوجوب ، أم للندب ، فهو موضوع خلاف ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق (*) .

(١) - النجاسة لغة : " النجس ، بكسر فسكون ، ضد الطاهر ، وقد نجس ثوبه ، كسمع وكرم ، نجسا ونجاسة . وقال الراغب : النجاسة ضربان ، ضرب يدرك بالحاسة ، وضرب يدرك بالبصيرة " . تاج العروس ، الزيدى ، مادة (ن ج س) .

و اصطلاحا : " عرفها ابن عرفة بصفة حكيمية ، توجب لموصوفها منع استحالة الصلاة به أو فيه " .

مواهب الجليل ، الخطاب ، ٤٣ / ١ .

(٢) - المدثر : ٤ .

(٣) - هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه . أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الوضوء : باب الاستنثار في الوضوء ، ٥٢ / ١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة : باب الايتار في الاستنثار والاستجمار ، ٢١٢ / ١ .

(٤) - اشارة الى الحديث الذي روته أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ، قالت : سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، رأيت احدا اذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة ، كيف تصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا أصاب ثوب احدا من الدم من الحيضة فلتقرمه ، ثم لتنضحه بماء ، ثم لتصل فيه . أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الحيض ، باب غسل دم الحيض ، ٨٤ / ١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة :

= باب نجاسة الدم وكيفية غسله ، ٢٤٠ / ١ .

(٥) - اشارة الى الحديث الذى رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، قال : قام أعرابي ، فبال في المسجد ، فتناولوه الناس ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : دعوه ، وهريقوا على بوله سجلا من ماء ، أو ذنوبا من ماء ، فانما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين . أخرجه البخارى في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الوضوء : باب صب الماء على البول في المسجد ، ٦٥ / ١ . أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة : باب وجوب غسل البول وغيره ، ٢٣٦ / ١ .

(٦) - هذا الحديث رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبرين ، فقال : أما انهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان يمشي بين الناس بالنميمة ، وكان الآخر لا يستنزه من البول . أخرجه مسلم في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الطهارة : باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، ٢٤١ / ١ . وأخرجه البخارى في صحيحه ، بلفظ (يستتر) في كتاب الوضوء : باب من الكبائر أن لا يستتر من بولسه ، ٦٤ / ١ .

(*) - الحنفية : الميسوط ، السرخسي ، ٦٠ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٦٠ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٤ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٢٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٦٨ / ١ . ردالمحتار ، ابن عابدين ، ٣٠٩ / ١ . اللباب ، الغنيمي ، ٤٩ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٥٨ / ١ . المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١٩٨ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ٨٨ / ١ . الكافي ابن عبد البر ، ص ١٧ . المنتقى ، الباجي ، ٤١ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٤٢ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ٤١ / ١ - ٤٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٧ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ٨٨ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٤٦ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٥ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٧٣ / ١ . مغني المحتاج ، الخطيب ، ١٨٨ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٧٤ / ١ . الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢١ - ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ٣٦ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣٦٤ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٨٦ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٩٥ / ١ .

المسألة الثانية : (في العفو عن يسير بعض النجاسات)

(١)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وما أجمعوا عليه من العفو عن اليسير في بعض النجاسات " . ص ٧٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ،
 دون التعرض لحد اليسير ، فهو موضع خلاف أشار اليه المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - المقصود ببعض النجاسات ما يشق التحرز منه غالباً ، مثل الدم والقيح ، والله أعلم .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٦٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٦٤ .
 بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٧١ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٥ . شرح
 فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٧٧ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٧٣ . العناية ،
 البابرتي ، ١ / ١٧٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٣١٦ . مجمع الأنهر ،
 دمامد أفندي ، ١ / ٥٨ .

المالكية : المدونة ، مالك بن أنس الأصبحي ، ١ / ٢٢ . الكافي ، ابن عبد
 البر ، ص ١٨ و ٦٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٤٣ . البيان والتحصيل ، ابن رشد
 (الجد) ، ١ / ٢٢٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٨ . التاج والاكليد ، المـ
 ١ / ١٤٢ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ١٤٢ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٢ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٨٨ .
 الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٤١ . روضة الطالبين ، النسـووي ، ١ / ٢١ .
 الاقناع ، الشربيني ، ١ / ٢٨٤ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٩٢ .
 العدة ، المقدسي ، ص ٦٨ . المبدع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٥٣ . الانصاف .
 المرداوي ، ١ / ٣٢٥ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٦٠ . منتهى الارادات ، ابـ
 النجار ، ١ / ٤٣ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ١٩٢ . هداية
 الراغب ، النجدي ، ص ٨٥ .

المسألة الثالثة : (في أعيان النجاسات)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما أنواع النجاسات ، فإن العلماء اتفقوا — أعيانها على أربعة : ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس بمائي ، وعلى لحم الخنزير ، بأي سبب أتفق أن تذهب حياته ، وعلى الدم نفسه من الحيوان الذي ليس بمائي ، انفصل من الحي ، أو الميت ، إذا كان مسفوحا ، أعني كثيرا ، وعلى بول ابن آدم ورجيعه (١) " ص ٧٦ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن أربع اتفاقات ، جمعها المصنف في اتفاق واحد ، لأنها جميعها أعيان . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*)

- (١) - رجيعه : " الرجيع : الروث والعذرة ، فعيل ، بمعنى فاعل ، لأنه رجع عن حاله الأولى ، بعد أن كان طعاما ، أو علفا " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (رجع) .
- (*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٤٩ / ٢ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٦٠ و ٦٢ - ٦٣ و ٦٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمسّام ، ١ / ١٧٨ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٦ و ١٩ . العناية ، البابرتي ، ١٧٨٩١ .
- مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣٠ و ٣٣ . رد المحتار ، ابن عابدين . ١ / ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٣١٩ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٣٢ و ٣٤ و ٦٢ .
- المالكية : المدونة الكبرى ، مالك بن أنس الأصبحي ، ١ / ٢٢ و ٩١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٨ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجدة) ، ١ / ٣٤ و ٤١ و ١١٦ .
- القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٧ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٤٨ - ٤٩ و ٥١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٤٨ و ٥١ .
- الشافعية : الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ و ٣١٤ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٦ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٢٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٣ و ١٦ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١ / ٢٩٠ - ٢٩٦ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٧٨ - ٧٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٢٣٧ - ٢٤١ .
- الحنابلة : الهداية ، الكلوزانسي ، ص ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٨٦ - ٨٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجدة) ، ١ / ٤ و ٦ و ٧ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٤٢ . كشاف القناع ، ١ / ٥٤ و ١٨١ و ١٩٠ . هداية الراغب ، النجدي ، ص ٨٦ .

المسألة الرابعة : (فيما أستثني من الميتة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " الا ما وقع الاتفاق على أنه ليس بميتة ، مثل دود الخمل ، وما يتولد في المطعومات " . ص ٧٦ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، ص ١٦ . بدائع المنافع ،
الكاساني ، ١ / ٦٣ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٩ . اللباب ،
الغنيمي ، ١ / ١٩ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٦ . المقدمات ، ابن
رشد (الجرد) ، ١ / ٦٣ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٤٨ .
بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ١٩ .

الشافعية : الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣١١ . روضة الطالبين ،
النووي ، ١ / ١٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٧٨ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ،
ص ٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجرد) ، ١ / ٦ . الاقناع ، الحجاوي ،
١ / ٩٢ . كشف القناع ، البهوتي ، ١ / ٥٧ . هداية
الراغب ، النجدي ، ص ٦ .

المسألة الخامسة : (في عمل التزكية (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ظاهر الكتاب يقتضي أن الميتة والدم نوعان من أنواع المحرمات أحدها تعمل فيه التزكية وهي الميتة ، وذلك في الحيوان المباح الأكل باتفاق " . ص ٧٧ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة ذكرها المصنف في معرض ذكره لأدلة الامام الشافعي ، القائل بالتسوية بين ميتة ذوات الدم والتي لا دم لها في النجاسة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - التزكية لغة : " والتزكية الذيح " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة (ذك و) .

وامصلاحا : " ذكر الجزولي عن قول صاحب الرسالة : والذكاة قطع الحلقوم والأوداج " مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢٠٨/٣ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٩٥ - ٢٩٩ . مختصر القدوري ، القدوري ، ٢٣١/٣ . الهداية ، المرغيناني ، ٦٢/٢ . الاختيار ، ابن مودود ، ٩/٥ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ٢١٨-٢١٩ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٧٩ - ١٨٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٣٢١ - ٣٢٠/١ .

القوانين ، ابن جزى ، ص ١٢١ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢٠٧/٣ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢٠٨/٣ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ٣٣٤/١ . الوجيز ، الغزالي ، ٢٠٦/٢ . الغاية ، ابوشجاع ، ص ٤٢ .

فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١٨٤/٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ٤٧٧/١ . دليل الطالب ، مرعي ،

ابن يوسف ، ص ٢٦٥ . هداية الراغب ، النجدي ، ص ٥٤٢ . شرح منتهى الارادات ، البيهوتي ،

٤٠٤/٣ .

المسألة السادسة : (في أجزاء الميتة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن اللحم من أجزاء الميتة ميتة " . ص ٧٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لميتة الآدمي ، وحيوان البحر ، لوقوع الخلاف فيها على ما ذكره المصنف قبل هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٥١ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٦٣ / ١ . البناية ، العيني ، ٣٧٦ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٤٦ / ١ . رد المحتار ، ابين عابدين ، ٢٠٦ / ١ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٨٨ . القوانين الفقهية ، ابن جزي ، ص ٢٧ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١٠٠ / ١ . شرح السزرقاني ، الزرقاني ، ٢٩ / ١ . الشرح الكبير ، الدريير ، ٥٣ / ١ . الشافعية : المذهب ، الشيرازي ، ٣٣٤ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٦ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٨٢ / ٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٤٥ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٩٩ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني الخطيب ، ٧٨ / ١ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١٦ / ١ . زاد المستقنع ،

المقدسي ، ص ٦ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٧٤-٧٥ . الانصاف ، المرداوي ، ٩٢ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٥٥ / ١ .

المسألة السابعة: (في ما فصل من البهيمة الحية)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " الجميع اتفقوا على أن ما قطع من البهيمة وهي حية أنه ميتة ،
لورود ذلك في الحديث ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : (ما قطع من البهيمة وهي حية
فهو ميتة (١) " ص ٧٨ .

.....
تحرير المسألة : ذكر المصنف هذا الاتفاق في معرض استدلاله على أن التغذية والنمو ليسا هما
الحياة ، التي يطلق على عدمها اسم الميتة . والرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة
مانسبه المصنف اليها ، دون التعرض للشعر ، الذي اذا قطع من الحي فانه طاهر باتفاق ، كما
سنرى في المسألة التالية (*) .

(١) - هذا الحديث رواه أبو واقد الليثي رضي الله عنه ، قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ،
وسها ناس يعمدون على اليات الغنم ، وأسنة الابل ، فيجبونها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة) . أخرجه أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، في مسند (حديث
أبي واقد الليثي رضي الله عنه) ، ٥ / ٢١٨ . وأخرجه أبو داود في سننه مختصرا ، في كتاب الوصايا ،
باب في ميد قطع منه قطعة ، ٣ / ١١١ . وأخرجه الترمذ في جامعه ، في كتاب الأطعمة : باب ما
قطع من الحي فهو ميت ، ٤ / ٧٤ ، وقال : " وهذا حديث حسن غريب " . وأخرجه الحاكم في
مستدركه ، في كتاب الذبائح ، ٤ / ٢٣٩ ، وقال : " هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه " ،
ووافقه الذهبي في التلخيص . وأخرجه غير ما ذكر : (الدارمي ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي ،
الهداية ، الغماري ، ٢ / ٧٣ .

(*) - الحنفية : بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٦٣ . البناية ، العيني ، ١ / ٣٧٨ . ردالمحتار ،
ابن عابدين ، ١ / ٢٠٧ .

المالكية : القوانين الفقهية ، ابن جزى ، ص ٢٧ . مختصر خليل ، ابن اسحق ، ص ١١ . التاج
والاكيليل ، المواق ، ١ / ١٠٠ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ١٠٠ . الشرح الصغير ، الدردير ،
١ / ٢١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٥٤ . جواهر الاكيليل ، الآبي ، ١ / ٩ .

الشافعية : الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٣١٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٥ . تحفة
المحتاج ، الهيثمي ، ١ / ٢٩٩ . مغني المحتاج ، الشربيني الخطيب ، ١ / ٨٠ . نهاية المحتاج ،
الرملي ، ١ / ٢٤٥ . حاشية الشرواني ، ١ / ٢٩٩ .

الحنابلة : الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٤٨١ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٨ . المبدع ، ابن
مفلح (الحفيد) ، ١ / ٧٦ . زاد المستقنع ، الحجاوي ، ص ٦ . الاقناع ، الحجاري ،
١ / ١٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ص ٢٨ .

المسألة الثامنة : (في الشعر اذا فصل من الحي)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن الشعر اذا قطع من الحي أنه طاهر " . ص ٧٨

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ،
 والحنفية لم ينصوا على ذلك ، وانما يستفاد ذلك من كلامهم (*) .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٥٢ / ٢ . كنز الدقائق ،
 النسفي ، ص ٨ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٦٣ / ١ . تبين الحقائق ،
 الزيلعي ، ٢٦ / ١ . البناية ، العيني ، ٣٧٧ / ١ . مراقي الفسلاح ،
 الشرنبلالي ، ص ٣٣ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٢٤ / ١ . مجمع
 الأنهر ، داماد أفندي ، ٣٢ / ١ .

المالكية : المدونة الكبرى ، مالك بن أنس الأصبحي ، ٩١ / ١ . البيان
 والتحميل ، ابن رشد (الجد) ، ١٠٢ / ١ . القوانين الفقهية ، ابن جزي ،
 ص ٢٧ . مختصر خليل ، ابن اسحق ، ص ١٠ . التتاج والاكلیل ، المواق
 ٨٩ / ١ . مواهب الجليل ، الخطّاب ، ٨٩ / ١ . بلغة السالك ،
 الماوى ، ٢١ / ١ .

الشافعية : التنبيه ، الشيرازي ، ص ٢٣ . المهذب ، الشيرازي ،
 ٢٢ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٥٤ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ،
 ١٥ / ١ . مغني المحتاج ، الخطيب ، ٨١ / ١ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٢ . العمدة ، ابن قدامة ،
 ص ٥ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٨ . زاد المستقنع ، المقدسي ، ص ٦ .
 المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٦ / ١ . المبدع ، ابن مفلح
 (الحفيد) ، ٧٦ / ١ . الاقناع ، الحجّاوى ، ١٤ / ١ . شرح منتهى
 الارادات ، البهوتي ، ٢٨ / ١ .

المسألة التاسعة : (في إباحة العنبر والمسك)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ... اتفاقهم على إباحة العنبر ، وهو عند أكثر الناس فضلة من فضلات حيوان البحر ، وكذلك المسك ، وهو فضلة دم الحيوان ، الذي يوجب المسك فيه فيما يذكر " ص ٨١ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف إليها (*) .

(*) - الحنفية : مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣٣ حاشية الطحطاوى ، الطحطاوى ، ص ١١٣ . حاشية ابن عابدين ، ابن عابدين ، ٢٠٩ / ١ .

المالكية : القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٧ . مختصر خليل ، ابن اسحق ، ص ١١ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٩٧ / ١ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٩٦ / ١ - ٩٧ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٥٢ / ١ . بلغة السالك ، المصاوى ، ٢٠ / ١ .

الشافعية : الوسيط ، الخزالي ، ٣٢١ / ١ . الوجيز ، الخزالي ، ٧ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٦ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٩٣ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٧٩ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٤١ / ١ .

الحنابلة : الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ٢٤٩ / ١ . الانصاف المرادوى ، ٣٢٨ / ١ . الاقناع ، الحجواوى ، ٦٢ / ١ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ٤٣ / ١ . كشف القناع ، البهوتي ، ٥٧ / ١ .

-
- =
- بدائع المنائع ، الكاساني ، ٧٩ / ١ • الهداية ، المرغيناني ،
 ٣٤ / ١ • الاختيار ، ابن مودود ، ٤٥ / ١ • شرح فتح القدير ، ابن الهممام ،
 ١٦٩ / ١ • البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٢٠ • مراقي الفسلاح ،
 الشرنبلالي ، ص ٣٩ • الفتاوى الهندية ، نظام ، ٥٨ / ١ • ردالمحتار ، ابن
 عابدين ، ٢٠٢ / ١ • مجمع الأنهر دامت أمدان ، ٥٨ / ١ •
 المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١٩٨ / ١ • الرسالة ،
 القيرواني ، ص ٨٧ • الكافي ، ابن عبد السير ، ص ١٧ و ١٩ • القوانين ، ابن جزي ،
 ص ٢٨ • التاج والاكلييل ، المواق ، ١ / ١٣٠ • مواهب الجليل ، الحطاب ،
 ١ / ١٣١ • حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ١٣٦ • كفاية الطالب ، أبو الحسن ، ١ / ١٣٦ •
 الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٦ - ٣٧ • التنبيه ، الشيرازي ،
 ص ٢٨ • المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٨٨ • الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٤٣ • روضة
 الطالبين ، النووي ، ١٩ / ٢٧٣ • مغني المحتاج ، الخطيب ، ١ / ١٨٨ •
 الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢١ - ٢٢ • الكافي ، ابن
 قدامة ، ١ / ١٠٧ - ١٠٩ • العدة ، المقدسي ، ص ٦٨ • الفروع ، ابن
 مفلح (الجد) ، ١ / ٣٦٤ • الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٣١٣ و ٣١٥ و ٣٢٢ • الاقناع ،
 الحجواي ، ١ / ٩٥ •

المسألة الحادية عشر : (في إزالة النجاسة بالماء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما الشيء الذي به تزال فان المسلمون اتفقوا على أن الماء الطاهر المطهر يزيلها من هذه الثلاثة (١) المحال " ص ٨٣ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(*) - يعني البدن والثوب والمكان .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٥٠ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٦٦ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٨٣ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٤ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧٠ . تبیین الحقائق ، ٧٠ / ١ . البناية ، العيني ، ٧٠٩ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٤٦ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٣٠٩ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٥٨ / ١ . المالكية : المدونة الكبرى ، مالك بن أنس الأصبحي ، ٢٣ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١٩٩ / ١ . الرسالة ، القيرواني ، ص ٨٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٥ . مقدمات ابن رشد ، ابن رشد (الجد) ، ٣٣٨ / ٢ . القسوانيين ، ابن جزي ، ص ٢٨ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٢ . المذهب ، الشيرازي ، ١٣ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٢٩٧ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٨ / ١ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١٢ / ١ . الاقناع ، الشربيني ، ٧٧ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٦٠ / ١ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٣ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢١ . الكافي ، ابن قدامة ، ٣ / ١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢ / ١ . العدة ، المقدسي ، ص ٢٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٨ / ١ - ٣٩ . منتهى الارادات ، النجار ، ٤٠ / ١ .

المسألة الثانية عشر : (في استعمال الحجارة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا أيضا على أن الحجارة
تزيلها من المخرجين " . ص ٨٣ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين
منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ١٨ . مختصر القسـدورى،

القسـدورى ، ٥٢ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٨ / ١ . الاختيار ، ابن
مودود ، ٣٦ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٦ . شرح فتح القدير ،
ابن الهمام ، ١٨٨ / ١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٨ . الفـسـتـاوى
الهندية ، نظام ، ٤٨ / ١ .

المالكـية : المدونة الكبرى ، مالك بن أنس الأمـيـي ، ٨ / ١ . التفریع،
ابن الجلاب ، ٢١١ / ١ . الرسالة ، القيرواني ، ص ٩٢ . الكافي ، ابن
عبدالبر ، ص ١٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجـد) ، ٦٠ / ١ . القوانين،
ابن جزى ، ص ٢٩ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردى ، ص ٢٥ . التنبيه ، الشـيـرازى ، ص ١٨
المهذب ، الشـيـرازى ، ٤٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٣٩٩ / ١ . غايـة
الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٣ . روضة الطالبين ، النـووى ، ٦٨ / ١ .
تحفة المحتاج ، الهيـثمـي ، ١٧٤ / ١ . مغني المحتاج ، الشـريـني ، ٤٣ / ١ .

الحنابـلـية : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١١٠ / ١ . مختصر
الخرقي ، الخـرقـي ، ص ١٣ . الهداية ، الكلـوذاني ، ص ١٢ . الكافي ، ابن
قدامة ، ٥٣ / ١ . المحرر ، ابن تيمية (الجـد) ، ١٠ / ١ . الانصاف ،
المرداوى ، ١٠٩ / ١ . زاد المستقنع ، الحجاوى ، ص ٧ . الاقناع ، الحجاوى ،
١٧ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٦٨ / ١ .

المسألة الثالثة عشر : (في صفات ازالة النجاسة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما الصفة التي بها تزول ، فاتفق العلماء على أنها غسل ، ومسح ، ونضح (١) ، لورود ذلك في الشرع وثبوته في الآثار " . ص ٨٥ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسيه المصنف اليها . وقد حمل الحنفية النضح على الغسل الخفيف ، كما ذكر ذلك الامام ظفر في اعلاء السنن ، ٢٩٢ / ١ (*) .

(١) - النضح لثمة : " الرش ، نضحت البيت أنضحه بالكسر ، والنضح أيضا الشرب دون الرى ، تقول نضح عطشه ينضحه ، وينضح الرجل عن نفسه اذا دفع عنها بحجه " .
 الصحاح ، الجوهري ، مادة (نضح) .

واصطلاحا : " قال القابس : رش موضع الشك بيده رشوة واحدة وان لم يعمله " .
 مواهب الجليل ، الخطاب ، ١٦٧ / ١٠ .
 (٢) - أ - أما الغسل فتقدم تخريج الحديث ص (١٤٦) .
 ب - وأما المسح فتقدم تخريج الحديث ص (١١٣) .
 ج - وأما النضح فتقدم تخريج الحديث ص (١٤٦) .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ٥١ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٢٥ - ٣٤ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٣٥ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٥ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ٧٠ / ١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣٢ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٣١٤ - ٣١٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٥٨ - ٥٩ / ١ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ٢٣ - ٢٤ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٠١ / ١ . المنتقى ، الباجي ، ٤٤ - ٤٥ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ٢٠٤ / ١ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٢٨ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٢ . المهذب ، الشيرازي ، ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ . الوجيز ، الغزالي ، ٩ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣١ - ٣٠ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣٢١ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٤٢ / ١ و ٢٥٧ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢١ - ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة . ٩٠ - ٩١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٦٤ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣٠٩ / ١ و ٣٢٣ . الاقناع ، الحجواوي ، ٥٩ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٩٧ / ١ - ٩٨ .

المسألة الرابعة عشر : (في الغسل والمسح)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن الغسل عام لجميع النجاسات ، ولجميع محال النجاسات ، وأن المسح بالأحجار يجوز في المخرجين ، ويجوز في الخفين والتعلين من العشب اليابس " . ص ٨٥ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لعدد الغسل ، فهو موضع خلاف كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٥-١٦ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٤١ و ٤٨ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، .

المالكية : المسائل الفقهية ، القيرواني ، ص ٩٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٨ . القسوانين ، ابن جزى ، ص ٢٨ . جواهر الاكليـل ، الآبي ، ١ / ١٢-١٣ و ١٩ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٢٥ و ٣٢ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٣٦ و ٧٤-٧٥ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ٥-٦ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٢٣ و ٤٥ . مني المحتاج ، الخطيب ، ١ / ٤٥ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٣ و ١٥ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٢ و ١٥ و ٢٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٩٠ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٢١٨ .

المسألة الخامسة عشر : (في ذيل المرأة الطويل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك ذيل المرأة الطويل ، اتفقوا على أن طهارته هي على ظاهر حديث أم سلمة (١) من العشب اليابس " . ص ٨٥ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب إليه المصنف اليها (*) ، إلا أن الحنابلة لديهم قول آخر بوجوب الغسل فيه . وذكر العشب اليابس تحريزا من غير اليابس ، فهو موضع خلاف ، كما ذكره بعد ذلك .

(١) - الحديث الذي روته أم سلمة رضي الله عنها ، أن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سألت أم سلمة

زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : أتني امرأة أطيل ذيلي ، وأمشي في المكان القذر ، قالت أم سلمة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يطهره ما بعده " .

أخرجه مالك في موطئه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الطهارة : باب ما لا يجب منه الوضوء ، ١ / ٢٤ . وأخرجه

أحمد في مسنده ، في مسند السيدة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ٦ / ٢٩٠ . وأخرجه أبو

داود في سننه ، في كتاب الطهارة باب في الأذى يصبب الذيل ، ١ / ١٠٤ . وأخرجه الترمذي في

جامعه ، في كتاب الطهارة : باب ما جاء في الوضوء من الموطأ ، ١ / ٢٦٦ . وقال : (وهو صحيح) .

وأخرجه ابن ماجه في سننه ، في كتاب الطهارة : باب الأرض يطهر بعضها بعضا ، ١ / ١٧٧ .

(*) - الحنفية : بدائع المنائع ، الكاساني ، ١ / ٨٣ و ٨٧ . تبين الحقائق ،

الزيلعي ، ١ / ٦٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٣٣ و ١٣٨ . حاشية

ابن عابدين ، ابن عابدين ، ١ / ٢٨٤ .

المالكية : الرسالة الفقهية ، القيرواني ، ص ١٠٥ . الكافي ، ابن عبد البر ،

ص ١٨ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٨ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ٦٤ و ٧٨ و ٨٢ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٧٥ . مثني المحتاج ،

الشربيني ، ١ / ٨٠ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ١٠ و ١٦ و ١٩ .

الحنابلة : الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٢ . المقنع ، ابن قدامة ،

ص ٢٠ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٢١٨ .

بَابُ الصَّلَاةِ

الباب الثاني : (في الصلاة (١))

وفيه الفصول التالية :

الفصل الأول : (في وجوب الصلاة)

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : (في وجوبها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما وجوبها فبيّن من الكتاب والسنة والاجماع ، وشهرة ذلك تغني عن تكلف القول فيه " ص ٨٩ .

.....
 تحرير المسألة : مع أن المصنف لم يذكر اللفظ من الاتفاق والاجماع ، لكنه أشار اليه كدليل بعد الكتاب والسنة ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الصلاة لغة : " والملاة الدعاء ، والرحمة ، والاستغفار ، وحسن الثناء من الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم " ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة (ص ل و) .

وامصطلاحاً : " هي أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير ، مختتمة بالتسليم ، مع النية ، بشرائط مخصوصة " مواهب الجليل ، الخطاب ، ٣٧٧ / ١ .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١٤١ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٩٥ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٩١ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٩١ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد ، أفندي ، ٦٨ / ١ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٦ . المقدمات ، ابن رشد (الجيد) . ص ٩٩ و ١٠٢ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجيد) ، ٣٢٣ / ١ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ٧٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٥٤١ / ٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣٦٠ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣٣٤ / ١ .

الحنابلة : العدة ، المقدسي ، ص ٥٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٣٥ / ١ . الاقناع الحجاوي ، ٧٢ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ٥٩ . شرح منتهى

الارادات ، البهوتي ، ١١٨ / ١ .

المسألة الثانية : (على من تجب الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما على من تجب ، فعلى المسلم البالغ ولا خلاف في ذلك " ص ٩٠

.....
 تحرير المسألة : يتبين لنا ، من مراجعة هذه المسألة ، اتفاق الأئمة عليها ، إلا ما نسب (١) الى الامام أحمد بن حنبل ، وتبعه بعض الحنابلة وغيرهم ، من أن الصلاة تجب قيل البلوغ ، عند سن العاشرة ، لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر " (٢) ، وهذا الحديث فيه عقوبة ، والعقوبة لا تكون الا على واجب ، ولكن الامام ابن قدامة ، صاحب المغني ، أجاب على ما نسب الى الامام أحمد ، بقوله : (ولعل الامام أحمد رحمه الله أمر بذلك على طريق الاحتياط) (١) ، وأجاب كذلك على أن العقوبة هنا (للتأديب المشروع في حق الصبي ، لتمرينه على الصلاة ، كي يألفها ، ويعتادها ، ولا يتركها عند البلوغ ، وليست واجبة عليه) (١) ، وإضافة الى ذلك فان الكتب المعتمدة في المذهب قد رجّحت سن البلوغ . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) .

(١) - المغني ، ابن قدامة ، ١ / ٦٤٧ .

(٢) - أخرجه أبو داود بهذا اللفظ ، في سننه ، في باب (متى يؤمر الغلام بالصبي) ، ١ / ١٣٣ . وأخرجه الترمذي في جامعه ، بلفظه ، باب (متى يؤمر الصبي بالصلاة) ، ١ / ٢٥٩ ، ثم قال : (حديث حسن صحيح) . وأخرجه الحاكم - ايضاً - في مستدركه ، بلفظه ، ١ / ٢٥٨ ، وقال : (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه) ، ووافقه الذهبي .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٩٥ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٨٦ . مراقي الفلاح ،

الشرنبلالي ، ص ٣٤ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٣٥٢ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٧٩ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٦ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١٠٥ . القوانين ،

ابن جزي ، ص ٤٨ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٤٦٩ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ،

الدسوقي ، ١ / ٢٠١ . بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ٩٥ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧١ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٧٥ و ٧٩ . الوسيط ،

الغزالي ، ٢ / ٥٤١ و ٥٤٤ و ٥٤٩ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٩ . مغني المحتاج ، الخطيب ،

١ / ١٣٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٣٦٠ .

الحنابلة : مختصر الخرق ، الخرق ، ص ٣٠ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٥ . المقنع ، ابن قدامة ،

ص ٢٢ . العدة ، المقدسي ، ص ٥٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٢٩٩ . الانصاف ،

المرداوي ، ١ / ٣٨٩ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٧٣ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١١٨ .

الفصل الثاني : (في الأوقات (١))

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (في اشتراط الوقت للصلوات الخمس)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والأصل في هذا الباب قوله تعالى : (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) (٢) . اتفق المسلمون على أن للصلاة أوقاتا خمساً ، هي شرط في صحة الصلاة ، وأن منها أوقات فضيلة ، وأوقات توسعة " ص ٩٢ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، ولكن ذكرناهما مقترنتين لانهما جاءتا كذلك في أكثر كتب الفقهاء ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لحدود أوقات الفضيلة والتوسعة ، ففي ذلك خلاف ، ذكره المصنف عقب ذكره لهذه المسألة ، وكذلك التسمية بوقت الفضيلة والتوسعة تسمية المالكية ، وتختلف من مذهب لآخر من حيث التسمية (*) .

(١) - الأوقات : " الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما ، وكل شيء قدّرت له حيناً فقد وقّته توقّيته " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (الوقت) .

(٢) - النساء : ١٠٣ .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٤١ - ١٤٥ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٩٥ - ٩٦ بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٨٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٩١ - ١٩٨ . مراقبي الفلاح الشرنبلالي ، ص ٣٤ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٣٥٧ - ٣٦٦ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٦٩ - ٧٢ .

المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٢٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ص ١٠٥ - ١٠٨ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٣٢٣ . القوانين ، ابن جـزى ، ص ٣٤ - ٣٨ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ . حاشية العدوى ، العـدوى ، ١ / ٢١٠ . كفاية الطالب ، أبو الحسن ، ١ / ٢١٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧١ . مختصر المزني ، المزني ، ص ١١ . المهـذب الشيرازي ، ١ / ٧٩ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٤٤' - ٥٤٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٨٣ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٢١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٣٦١ . بجيرمي الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ٣٣٦ و ٣٥٢ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ١٧٤ . مختصر الخرقى ، ص ١٧ . الهداية الكلوزاني ، ص ٢٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . العدة ، المقدسي ، ص ٦٣ . المبدع ، ابن مفلح الحفيد ، ١ / ٣٣٥ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٨٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٣٢ .

المسألة الثانية : (في أول وقت الظهر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن أول وقت الظهر ، الذي لا تجوز قبله ، هو الزوال (١) إلا خلافا شاذاً عن ابن عباس (٢) رضي الله عنهما " ص ٩٢ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لوقت صلاة الجمعة ، ففيها الخلاف الذي ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الزوال لغة : " الزوال : الذهاب والاستحالة ، وزال النهار : ارتفع ، وزالت الشمس زوالاً وزوولاً بلا همز وزئلاً وزولاناً : مالت عن كبد السماء " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوى ، مادة (زول) .
 واصطلاحاً : " زوال الشمس : أى ميلها عن وسط السماء ، ويعرف ذلك بزيادة الظل ، لأن الظل في أول النهار يكون ممتداً ، فان مالت الشمس الى جهة المغرب أخذ الظل بالزيادة ، وذلك بعد الزوال " . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٨٣ .

(٢) - هذا القول الشاذ لم أجد فيما بين يدي من المصنفات وغيرها من نسبته الى ابن عباس رضي الله عنهما ولعله وهم من المصنف ، حيث أن الامام ابن عبد البر قال : " وفي هذا الحديث دليل على أن وقت الصلاة من فرائضها ، وأنها لا تجزى قبل وقتها ، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء ، الا شىء روى عن أبي موسى الأشعري وعن بعض التابعين ، وقد اتفق الاجماع على خلافه ، فلم نر لذكره وجهاً لأنسه لا يصح عندي عنهم " . وقد صح عن أبي موسى خلافه بما يوافق الجماعة فصار اتفاقاً " .
 التمهيد ، ابن عبد البر ، ٧٠ / ٨ . الاستذكار ، ابن عبد البر ، ٣٦ / ١ . ولم أجده في المحلى أيضاً .
 (*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٧٢ .

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٣ .

مختصر القُدوري ، القُدوري ، ١ / ٥٥ .

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٤٢ .

الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٨ .

تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٧٩ .

شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٩٣ .

البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٤٥ .

المالكية :

المدونة الكبرى ، مالك ، ١ / ٦٠ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢١٩ .

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٤ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٣ .

المقدمات ، ابن رشد (الجذ) ، ص ١٠٥ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٣٤ .

.....
 = مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٨٢ .

الشافعية :

الام ، الشافعي ، ١ / ٧٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٤ . المذهب ، الشيـرازي ، ١ / ٧٧ .

الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٤٤ . روضة الطالبين ، النـووي ، ١ / ١٨٠ .

نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٣٦٢ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ١٧٨ . مختصر الخرقي ،

الخرقي ، ص ١٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٦ . المقنع ، ابن قدامة ،

ص ٢٤ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٨ . الفروع ، ابن مفلح ،

(الجد) ، ١ / ٢٩٨ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٢٩ . كشـاف

القناع ، البهوتي ، ١ / ٢٤٩ .

المسألة الثالثة : (في أول وقت العشاء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " لا خلاف بينهم أنه قد ثبت في حديث بريدة (١) ، وحديث امامة جبريل (٢) ، أنه صلى العشاء في اليوم الأول حين غاب الشفق (٣) " ٠ ص ٩٦ ٠

.....
 تحرير المسألة : هذا الاتفاق اجمالي ، لانهم متفقون على أن أول وقت العشاء يكون بغياب الشفق ، لوروده في حديث بريدة ، وامامة جبريل ، ولكنهم في حقيقة الواقع مختلفون لاختلافهم في الشفق ٠ وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسيه المصنف اليها (*) ٠

(١) - الحديث الذي رواه بريدة بن الحميم رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة ، فقال له : صل معنا هذين - يعني اليومين - ، فلما زالت الشمس أمر بلالاً ، فأذن ، ثم أمره ، فأقام الظهر ، ثم أمره ، فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره ، فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره ، فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره ، فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما كان اليوم الثاني ، أمره ، فأبرد بالظهر ، فأبرد بها ، فأنعم أن يبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة ، آخرها فوق الذي كان ، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يارسول الله ، قال : وقت صلاتكم بين ما رأيتم ٠

أخرجه مسلم ، بهذا اللفظ ، في صحيحه ، في باب أوقات الصلوات الخمس ، ٤٢٨ / ١ ٠

(٢) - حديث امامة جبريل ، رواه جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، أو قال : صار ظله مثله ، ثم جاءه المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلى حين وجبت الشمس ، ثم جاءه العشاء ، فقال : قم فصله ، فصلى حين غاب الشفق ، ثم جاءه الفجر ، فقال : قم فصله ، فصلى حين برق الفجر ، أو قال حين سطع الفجر ، ثم جاءه من الند للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه للعصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم جاءه للمغرب ، المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ثم جاءه للعشاء ، العشاء حين ذهب نصف الليل ، أو قال : ثلث الليل ، فصلى العشاء ، ثم جاءه للفجر حين أسفر جداً ، فقال : قم فصله ، فصلى الفجر ، ثم قال : ما بين هذين وقت ٠

أخرجه أحمد في مسنده بهذا اللفظ ، في مسند جابر بن عبد الله ، ٣ / ٣٣٠ ٠ وأخرجه الترمذي في

جامعه ، في باب : ما جاء في مواقيت الصلاة ، ١ / ٢٨١ ، وقال : " هذا حديث حسن صحيح غريب ، وقال

محمد - يعني البخاري - أصح شيء ، في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ٠

وأخرجه النسائي في سننه ، في آخر وقت العصر ، ١ / ٢٥٥ ٠ وأخرجه الدارقطني في سننه ، في باب

-
- = امامة جبرائيل ، ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ • وأخرجه البيهقي في سننه ، في باب وقت المغرب ، ١ / ٣٦٨ •
- وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، في باب : مواقيت الصلاة ، ٣ / ٢٣ • وأخرجه الحاكم في مستدركه ، في كتاب الصلاة ، ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، وقال : " هذا حديث صحيح مشهور ، من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي في التلخيص •
- (٣) - الشفق لغة : " الحمرة من غروب الشمس الى وقت العشاء الآخرة ، فاذا ذهب قيل : غاب الشفق ، حكاه الخليل • وقال الفراء : سمعت بعض العرب عليه ثوب كالشفق ، وكان أحمرًا " • المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (شفق) •
- واصطلاحاً : " والشفق هو الحمرة الباقية في جهة المغرب ، من بقايا شعاع الشمس ، من ضوئها ، كالقضبان ، فاذا لم يبق من ناحية المغرب صفرة ، ولا حمرة ، فقد وجب ، أى دخل الوقت المذكور للعشاء ، ولا ينظر الى البياض الباقي في المغرب خلافاً لابن حنيفة " • الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ١٩٧ •
- (*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٧٣ • مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٣ • مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ٥٧ • المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٤٥ • تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١٠١ • شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٩٦ • الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٩ • تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٨١ •
- المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٦ • التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢١٩ • الكافي ابن عبد البر ، ص ٣٥ • المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٥ • المقدمات ، ابن رشد (الجَد) ، ص ١٠٦ • التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٣٩٦ •
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧٤ • مختصر المزني ، المزني ، ص ١١ • الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٤ • المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٧٨ • الوجيز ، الغزالي ، ص ٣٣ • نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٣٦٩ • بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ٣٤٤ •
- الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ١ / ١٨٢ • الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٦ • المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ • المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجَد) ، ١ / ٢٨ • المبدع ، ابن مفلح ، ١ / ٣٤٥ • الانصاف ، المرداوى ، ١ / ٤٣٥ • الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٨٣ • كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٢٥٤ •

المسألة الرابعة : (في آخر وقت العشاء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وقد اتفقوا على أن الوقت يخرج لما بعد طلوع الفجر " . ص ٩٧ .

.....

تحرير المسألة : بالنظر في هذه المسألة ، يتبين لنا من كلام المصنف ، قبل ذكره هذا الاتفاق ، أنه وقع الخلاف في آخر وقت العشاء إلى ثلاثة أقوال : الأول إلى نصف الليل ، والثاني إلى ثلث الليل ، والثالث إلى طلوع الفجر ، ولكن بالنظر إلى هذه الثلاثة ، فإننا نستطيع أن نجعل بينها في موضع واحد ، كما ذكر المصنف ، فالذين قالوا بأن آخر وقت العشاء نصف الليل لا يختلفون أن بعد طلوع الفجر خارج الوقت ، وكذلك الذين قالوا إلى ثلث الليل لا يختلفون أن بعد طلوع الفجر خارج الوقت ، والذين قالوا إلى طلوع الفجر لا يختلفون أن بعد طلوع الفجر خارج الوقت ، وهذا من باب الأولى ، فأصبح بإمكاننا أن نقول : أن الوقت يخرج لما بعد طلوع الفجر ، وأن هذا القدر متفق عليه بين الأئمة . وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة يتبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

.....

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٣ . مختصر القُدوري ، القُدوري ، ٥٧ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ١٤٥ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٠٢ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٣٩ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٩٧ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٤٦ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٣٦١ / ١ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٢٠ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٥ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١٠٦ . التاج والاكلييل ، المواق ، ٤٠٦ / ١ . مواهب الجليل ، الخطاط ، ٤٠٦ / ١ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٤ . المهذب ، الشيرازي ، ٧٨ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ص ٣٣ . المنهاج ، النووي ، ص ٨ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣٧٠ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٣٤٥ / ١ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٧ . الهداية ، الكلوذاني ، ص ٢٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٨ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٤٦ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٤٣٦ / ١ . زاد المستقنع ، الحجاوي ، ص ٢١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٥٤ / ١ .

المسألة الخامسة : (في أول وآخر وقت الصبح)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن أول وقت المبح طلوع الفجر الصادق (١) ، وآخره طلوع الشمس ، إلا ما روى عن ابن القاسم (٢) ، وعن بعض أصحاب الشافعي (٣) ، من (أن آخر وقتها الاسفار (٤)) (٥) " ص ٩٧ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعتهما المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لوقفت الاختيار ، لأنه موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الفجر الصادق في اللغة : " والفجر اثنان ، الأول الكاذب ، وهو المستطيل ، ويبدو أسود . معترضاً ، والثاني الصادق ، وهو المستطير ، ويبدو ساطعاً ، يملأ الأفق بياضه ، وهو عمود الصبح ، ويطلع بعدما يغيب الأول " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (فجر) .
وامصطلاحاً : " الفجر الصادق ، المنتشر يمينا وشمالا حتى يعم الأفق ، واحترز بالصادق من طلوع الفجر الكاذب ، ويسمى المحليف ، بكسر اللام ، المستطيل الذي لا ينتشر ، ويرتفع الى جهة السماء دقيقاً ، يشبه بياض باطن ذنب الذئب الأسود ، في أن كلابياض يسير في شيء مظلم محيط به يكون في فصل الشتاء ، ثم يغيب ويطلع الفجر الصادق بعده ، وينتهي مختار الصبح " .
 منح الجليل ، عlish ، ١ / ١٨١ .

(٢) - ابن القاسم : " عبد الرحمن بن القاسم ، العتقي ، يكنى أبا عبد الله ، وهو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة . قال ابن الحارث : وهو منسوب الى العبيد الذين نزلوا من الطائف الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعلهم أحرارا ، وخرّج عنه البخاري في صحيحه ، وذكر ابن القاسم لمالك ، فقال عافاه الله ، مثله كمثل جراب مملوء مسكا . وقال الدارقطني : وهو من كبار المصريين وفقهائهم ، رجل صالح ، مقل ، صابر ، متقن ، حسن الخط . وقال النسائي : ابن القاسم ثقة ، رجل صالح ، سبحان الله ما أحسن حديثه ، وأصح عنه مالك ، ليس يختلف في كلمه ، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم . وجمع ابن القاسم بين الفقه والورع ، وصحب مالكا عشرين سنة ، وتفقه به وينظرائه ، وكان ابن القاسم لا يقبل جوائز السلطان ، وكان يقول : ليس في قرب الولاة ، ولا في الدنو منهم خير . قال ابن سحنون : وتوفي ابن القاسم بمصر في سنة احدى وتسعين ومائة ، وهو ابرهن ثلاث وستين سنة " . الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ١٤٧ .

(٣) - ومنهم الاصطخري ، كما ذكر ذلك الامام النووي في المجموع ، ٣ / ٤٣ . ولكن المذهب على خلافه .
والاصطخري : " الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى ، أبو سعيد الاصطخري ، شيخ الشافعية في بغداد ، ومحتسبها ، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب ، وكان ورعا ، زاهدا . قال أبو اسحق

- = المروزي : لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن يدرس عليه الابن سريج وأبو سعيد الاصطخري ، ولقي قضاء قم وحسبة بغداد ، وله معنفات مفيدة ، توفي في ربيع الآخر ، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وقد جاوز الثمانين " . طبقات الشافعية ، ابن قاضي شهبة ، ١ / ١٠٩ .
- (٤) - الاسفار لغة : " وسفر المصحح يسفر : أضاء وأشرق " . ترتيب القاموس المحيط ، السـزاوي ، مادة (س ف ر) .
- وامصلاحا : " والاسفار الأعلى هو الذي يتراءى فيه الوجوه ، في محل لا سقف فيه ولا غطاء ، ويراعى في ذلك البصر المتوسط ، حينئذ يكون الوقت الضروري للمصحح " . الثمر الداني ، الأبي ، ص ٧٦ .
- (٥) - هذا القول ليس من رأى ابن القاسم ، بل هو روايته عن مالك ، وكذلك رواه عن مالك ابن عبد الحكم ، كما ذكر ذلك ابن عبد البر في الاستذكار ، ١ / ٤٦ .
- (*) - الحنيفة : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٣ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٥٥ . فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٧٢ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٤١ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ١٢٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٨ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ١٩٢ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٧٩ .
- المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢١٩ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١٠٦ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٣٩٩ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٧٤ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٧٨ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٤٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٨٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٣٧١ .
- الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٧ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٢٥ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٨ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٣٨ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٣٥ .

المسألة السادسة : (أصحاب أوقات الضرورة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما هذه الأوقات ، أعني أوقات الضرورة ، فاتفقوا على أنها لأربع : للحائض تطهر في هذه الأوقات ، أو تحيض في هذه الأوقات وهي لم تصل ، والمسافر يذكر الصلاة في هذه الأوقات وهو حاضر ، أو الحاضر يذكرها فيها وهو مسافر ، والصبي يبلغ فيها ، والكافر يسلم " ص ١٠٠

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن أربع اتفاقات ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض للصلوات التي لها أوقات ضرورة ، وكذلك لحدود هذه الأوقات ، لأنه موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

- (*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٤ . المبسوط ، السرخسي ، ١٤٥ / ١ و ٢٣٧ ، ١٤ / ٢ - ١٥ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٣٣ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٩٦ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٣٥٦ - ٣٦٤ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٧٤ و ١٦٤ .
- المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٩٢ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٢٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٥ - ٢٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣٤ - ٣٥ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ . شرح الزرقاني ، الزرقاني ، ١ / ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ .
- الشافعية : مختصر المزني ، المزني ، ص ١١ و ٢٤ - ٢٥ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٨٠ و ١٤٥ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٥٤ و ٧٢٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٨٦ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٣٠ - ١٣١ .
- بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ٣٦٢ .
- الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٧ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٣٥٠ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٤٢ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٢٥٩ .

المسألة السابعة : (فيما تملّيه الحائض في وقت الضرورة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن المرأة إذا طهرت في هذه الأوقات انما تجب عليها الصلاة التي طهرت في وقتها " ص ١٠٠ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .
 دون التعرض للصلاة المجموعة اليها ، لأنها موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٤ . الميسوط ، السرخسي ، ١٥/٢ . بدائع الصنائع ،
 الكاساني ، ٩٦/١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٠٥/١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٥ . المنتقى ، الباجي ، ٢٥/١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد
 (الجد) ، ٥٢٣/١ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ٣٤/١ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ١١ . المهذب ، الشيرازي ، ٨٠/١ . المنهاج ، النووي ،
 ص ٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٥٤/١ - ١٥٥ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبدالله ، ٨٧/١ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٧ . المحرر ،
 ابن تيمية (الجد) ، ٢٩/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٥٤/١ .

المسألة الثامنة : (في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن ثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها : وهي وقت طلوع الشمس ، ووقت غروبها ، ومن لدن تملي صلاة المصباح حتى تطلع الشمس " . ص ١٠١

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن ثلاثة اتفاقات جمعها المصنف في اتفاق واحد ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لنوع الصلاة ، من حيث الفرضية والنفلية ، التي تملئ في هذه الأوقات ، لأنها موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق (*) .

- (*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٤ . فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٧٤ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٥٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٠٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٤٠ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ١٨ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٤٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٠٣ .
- المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٦ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٣٦٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣٦ . مواهب الجليل ، الحطاب ، ١ / ٤١٦ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ١ / ٣٤ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ١٤٧ . المهذب ، الشافعية ، ١ / ١٣٠ . الوسيط ، الخزالي ، ٢ / ٥٥٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٩٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٢٨ .
- الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٥ . الفروع ، ابن مفلح (الجذ) ، ١ / ٥٧٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٢٠٧ . زاد المستقنع ، الحجواي ، ص ٣٠ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

الفصل الثالث : (فسي الأذان (١))

وفيه مسألة واحدة ، وهي : (في وقت الأذان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما وقت الأذان ، فاتفق الجميع على أنه لا يؤذن للصلاة قبل وقتها " ص ١٠١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها محنة ما
 نسبه المصنف اليها ، دون التعرض للأذان وقت الصبح ، لانه موضع خلاف ، ذكره
 المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الأذان لغة : " الأذان الاعلام ، وأذان الصلاة معروف " . الصـحاح ،
 الجوهري ، مادة : (أذن) .

وامـطـلـاحـا : " واشتهر في الشرع بالاعلام بأوقات الصلاة " . مواهب الجليل الحطاب ، ٤٢١/١ .
 (*) - الحنـفـيـة : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٥ . مختصر القـدـوري ،
 القـدـوري ، ٦٠ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ١٣٤ / ١ . بدائع المنافع ،
 الكاساني ، ١٥٤ / ١ . البناية ، العيني ، ٤٨ / ٢ . البحر الرائق ،
 ابن نجيم ، ٢٦٢ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمـام ، ٢٢١ / ١ .
 رد المحتار ، ابن عابدين ، ٣٨٥ / ١ .

المالـكـيـة : المدونة ، مالك ، ٦٤ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ،
 ٢٢١ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٧ . المنتقى ، الباجي ، ١٣ / ١ .
 مواهب الجليل ، الحطاب ، ٤٢٨ / ١ .

الشافعيـة : الأم ، الشافعي ، ٨٣ / ١ . الاقناع ، المـاـورـدي ، ص ٣٥
 المـهـذب ، الشـيـرازي ، ٨٢ / ١ . الوسيط ، الخـزـالي ، ٥٤٩ / ٢ . روضة
 الطالـبـين ، النـووي ، ٢٠٢ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤١٩ / ١ .

الحنـابـلـيـة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢٠٠ / ١ . مختصر
 الخـرقي ، الخـرقي ، ص ١٨ . الهداية ، الكلـوذاني ، ص ٢٧ . المقنع ، ابن
 قـدـامة ، ص ٢٣ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجـد) ، ٣٨ / ١ . المبدع ،
 ابن مـفـلـح (الحفيد) ، ٣٢٤ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٢٩ / ١ .

الفصل الرابع : (في القبلة (١))

ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : (في اشتراط التوجه للبيت)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة ، لقوله تعالى : (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) (٢) . أما إذا أبصر البيت فالفرض عندهم هو التوجه الى عين البيت ، ولا خلاف في ذلك " ص ١١١ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - القبلة لغة : " والقبلة التي يملئ نحوها ، ويقال أيضا : ماله قبلة ولا دبره ، اذا لم يهتد الى جهة أمره ، وما لكلامه قبله ، أى : جهة ، ومن أين قبلتك ، أى من أين جهتك " . الصحاح ، الجوهري ، مادة (قبل) واصطلاحا : " القبلة ، أى : جهة الكعبة " . الثمر الداني ، الآبي ، ص ١٥٧ .

(٢) - البقرة : ١٥٠ .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٥-٢٦ . مختصر القدورى ، القدورى ،

١ / ٦٣ . فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٦٩ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١١٩ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١١٧ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٤٥ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٠٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٨ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ١ / ٤٧٠ و ٥٠٧ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ . بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ١٠٧ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ٤٣ .

الشافعية : الأم الشافعي ، ١ / ٩٣ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٩٧ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٣٧ - ٣٨ . روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ٢٠٩ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٤٢ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١ / ٤٠٤ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٩ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٣١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٦ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجسد) ، ١ / ٤٩ - ٥٠ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤٠٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٣ و ٨ .

زاد المستقنع ، الحجاوى ، ص ٢٣ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٠١ .

المسألة الثانية : (في توجه الصف الطويل خارج الكعبة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفاق المسلمين على الصف الطويل خارج الكعبة ، يدل على أن الفرض ليس هو العين ، أعني إذا لم تكن الكعبة مبصرة " . ص ١١١ .

.....
 تحرير المسألة : مسألة الصف الطويل متفق عليها ، ولكن الاستدلال بها على أن الغرض ليس هو العين استدلال لأحد الفريقين المختلفين ، هل الغرض هو العين ؟ أم الجهة إذا غابت الكعبة عن الابصار ؟ وليس هذا محل اتفاق . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، علما بأن الحنفية لم ينصوا على مسألة الصف الطويل ، ولكن يستفاد هذا من كلامهم ، كما قال صاحب الهداية : " ومن كان غائبا فرضه اصابة جهتها " .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١١٩ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٤٥ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٣٥ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٨٥ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤٢٨ / ١ . المالكية : المدونة ، مالك ، ٩٢ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٦١ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٨ . شرح الزرقاني ، الزرقاني ، ٨٥ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٢٢٣ / ١ . بلغة السبالك ، الماوي ، ١٠٨ / ١ . الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ٩٨ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ص ٣٨ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٤٠٦ / ١ . الحنابلة : مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ١٩ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤٠٤ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٩ / ٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٦٢ / ١ .

المسألة الثالثة : (في فرضية الاصابة في الوقت)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن الفرض فيه هو الاصابة ، وأنه اذا انكشف للمكلف أنه صلى قبل الوقت أعاد أبدأ ، الا خلافا شاذاً في ذلك عن ابن عباس (١) ، وعن الشعبي (٢) ومما روى عن مالك : (من أن المسافر اذا جهل وصلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ، ثم أنكشف له أنه صلاها قبل غيبوبة الشفق ، أنه قد مضت صلاته) (٣) " . ص ١١٢ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة في فعل الأوقات ، ولكن المصنف ذكرها هنا في معرض قياسه اصابة الجهة على اصابة الوقت ، للشبه بينهما في أن هذاميقات وقت ، وهذاميقات جهة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - سبق ذكره ص (١٥٧) .

(٢) - الشعبي : هو " عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كيار - وذو كيار : قيل من أقبال اليمن - ، الامام ، علامة العصر ، أبو عمر الهمداني ، ثم الشعبي ، وكانت أمه من سبي جلولاء ، مولده في امرة عمربن الخطاب ، لست سنين خلت منها . قلت : رأى علياً رضي الله عنه ، وصلى خلفه وسمع من عدة من كبراء الصحابة . وعن أبي بكر الهذلي ، قال لبي ابن سيرين : الزم الشعبي ، فلقد رأيته يستفتي ، واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون . وقال ابن عيينة : علماء الناس ثلاثة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه . مات الشعبي سنة أربع ومائة . زاد ابن مجالد : وقد بلغ ثنتين وثمانين سنة " . سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٩٤/٤ .

(٣) - هذا القول عن مالك لا تعارض فيه مع الاجماع المذكور ، لأن قول مالك بجواز صلاة العشاء قبل مغيب الشفق ، انما هو لسبب عذر ، وهو السفر . وقد ذكر ذلك بـ ابن رشد (الجرد) في كتابه " المقدمات " ١٠٦/١ وهذا القول منسوب للامام مالك في " المدونة " ، ١١٥/١ .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١٤٩/١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٩٦/١ . رد

-
- = المختار ، ابن عابدين ، ٣٦٤/١ و ٣٧٠ . مجمع الأنهر ، داماد
أفندي ، ٨٦/١ .
- المالكية : المقدمات ، ابن رشد (الجيد) ، ١١١/١ . مواهب
الجليل ، الخطاب ، ٤٠٥/١ . شرح الزرقاني ، الزقاني ، ١٤٤/١ .
حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١٨١/١ . بلغة السالك ، المصاوي ،
٨٥/١ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ٣٣/١ .
- الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٧١/١ . منهاج الطالبين ، النووي ،
ص ٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣٨/١ . بجيرمي علي
الخطيب ، البجيرمي ، ٣٥٦/١ .
- الحنابلة : المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . المحرر في الفقه ، ابن
تيمية (الجيد) ، ٨٤/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٥٢-٣٥١/١ .
الانصاف ، المرداوي ، ٤٤٠/١ . زاد المسئتنع ، الحجاوي ، ص ٢١ .
كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٥٧/١ .

المسألة الرابعة : (في استحباب السترة في الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفق العلماء بأجمعهم على استحباب السترة (١) بين المصلي والقبلة اذا صلى منفردا كان أو اماما ، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : (اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل) (٢) " . ص ١١٣ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
محة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - السترة لغة : " والستارة (بالكسر) : ما يستر به من شيء ، كائنا ما كان ، كالسترة (بالضم) " . تاج العروس ، الزبيدي ، مادة : (س ت ر) .

وامصلاحا : " ظاهر ثابت ، غير مشغل ، في غلظ رمح ، وطول ذراع ، لا دابة ، وحجر واحد ، خط ، وأجنبية ، وفي المحرم قولان " . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٩ .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصلاة : باب سترة المصلي ، ٣٥٨ / ١ ، بلفظ : (اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ، ولا يبالي من مر وراء ذلك) .

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ١٩٠ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي

١٤٢ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٦٣ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٥٤ / ١ .
البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٧ / ٢ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١٢٢ / ١ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ١٠٨ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ،

٢٢٩ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٥ . المنتقى ، الباجي ، ٢٧٨ / ١ . البيان

والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ٢٥٣ / ١ و ٤٧٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٢ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي

٦٥٨ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٩٤ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ،

٢٠٠ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٨٣ / ٢ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ٦٦ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ،

ص ٣١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٧٠ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ١٠٣ / ١ .

زاد المستقنع ، الحجواوي ، ص ٢٦ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٢٠٢ / ١ .

الفصل الخامس : (في ستر العورة (١))

ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : (في فرضية ستر العورة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق " ص ١١٥ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها ، دون التعرض لحدود العورة ، لأنه موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - العورة لغة : " والعورة الخلل في الثغر وغيره ، وكل مكن للستر والسواة ، وكل أمر

يستحيا منه " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (ع و ر) .

واصطلاحاً : " وهي - أى العورة - من رجل وأمة ، وان بشائبة وحرمة مع امرأة ، ما بين

سرة وركبة ، ومع أجنبي غير الوجه والكفين " . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٦ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٦١ . المبسوط ، السرخسي ،

١ / ١٨٦ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٩٥ . الهداية ، المرغيناني ،

١ / ٤٣ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٤٥ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ،

١ / ٢٢٤ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٦٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤٠١ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٤٠ . الكافي ، ابن عابد

البر ، ص ٦٣ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٤٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ،

ص ١١٥ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٢١١ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٧ . التنبيه ، الشيرازي ،

ص ٢٨ . الوسيط ، الخزالي ، ٢ / ٦٥٠ . روضة الطالبين ، النووي ،

١ / ٢٨٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٨٤ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٢ . الهداية ، الكلواني

ص ٢٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . المبدع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٣٥٩ .

الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٤٧ . الاقناع ، الحجـ ، ١ / ٨٧ .

شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٤٠ .

المسألة الثانية : (في من لم يجد مايستر عورته)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " من لم يجد ما به يستر عورته ولم يختلف في أنه يصلي " ص ١١٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لحد العورة ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف قبل هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٦١ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٨٦ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٩٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٤٣ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٤٥ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٢٤ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٦٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤٠١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٤٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٣ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٤٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٥ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٢١١ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٧ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٢٨ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٥٠ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٨٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٨٤ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٢٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٤ . المبدع ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٣٥٩ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٤٧ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٨٧ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٤٠ .

المسألة الثالثة : (في هيئات اللباس المنهي عنها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والنهي الوارد (١) عن هيئات بعض الملابس في الصلاة ، وذلك أنهم اتفقوا - فيما أحسب - على أن الهيئات من اللباس ، التي نهى عن الصلاة فيها ، مثل اشتمال الصماء (٢) ، وهو أن يحتبي (٣) الرجل في ثوب واحد ، ليس على عاتقه (٤) منه شيء ، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وسائر ما ورد في ذلك أن ذلك كله سد ذريعة ألا تنكشف عورته ، ولا أعلم أن أحدا قال لا تجوز صلاة على إحدى هذه الهيئات ان لم تنكشف عورته " ص ١١٥

تحرير المسألة : ذكر المصنف في هذه المسألة اتفاقين ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) . وقد نصوا جميعا على أن النهي الوارد إنما يراد به الكراهة ، ودون التعرض لتعريف اشتمال الصماء الذي هو موضع خلاف ، والا فان التناقلة يرون أن ستر أحد العاتقين في صلاة الفرض شرط لصحة الصلاة مع القدرة عليه .

(١) - اشارة الى الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، أنه قال :

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتمال الصماء ، وأن يحتبي الرجل

في ثوب واحد ، ليس على فرجه منه شيء) .

أخرج به البخاري في صحيحه ، في كتاب الصلاة : باب ما يستتر

من العورة ، ١ / ١٠٢ . وأخرج به مسلم في صحيحه من رواية جابر

بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ، في كتاب اللباس والزينة : باب النهي عن

اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ، ٣ / ١٦٦١ .

(٢) - اشتمال الصماء لغة : " واشتمال الصماء أن يرد الكساء من قبل يمينه على

يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى

وعاتقه الأيمن ، فيغطيها جميعا " . ترتيب القاموس المحيط ،

الزواوي ، مادة (ص م م) .

وامطلاحا : " قال ابن عرفة : اشتمال الصماء أن يشتمل بثوب

يلقيه على منكبيه ، مخرجا يده اليسرى من تحته والازار عليه " .

التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٥٠٣ .

(٣) - يحتبي لغة : " واحتبي الرجل : جمع ظهره وساقيه بثوب ، أو غيره ، وقد

يحتبي بيديه " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (ح با) .

وامطلاحا : " قال ابن عرفة : الاحتباء : ادارة الجالس بظهره وركبتيه

الى صدره ثوبه معتمدا عليه " . التاج والاكلیل ، المواق ، ١ / ٥٠٣ .

- (٤) - عاتقه : " يقال لما بين المنكب والعنق (عاتق) ، وهو موضع السرءاء ، ويذكر ويؤنث ، والجمع عواتق " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (عتق) ، ص ٣٩٢ .
- (*) - الحنفية : بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢١٩ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٦١ / ١ . البناية على الهداية ، العيني ، ٤٥٧ / ٢ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٦٥ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٠٦ / ١ .
- المالكية : المنتقى ، الباجي ، ٢٤٨ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ٣١٢ / ١ . القوانين الفقهية ، ابن جزي ، ص ٤١ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٧ .
- الشافعية : المذهب ، الشيرازي ، ٩٥ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٨٩ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١٨٧ / ١ .
- الحنابلة : المسائل الفقهية ، أبويعلی ، ١٥٨ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٥ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ٧٧ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣٤٢ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٧٥ / ١ .
- الانصاف ، المرداوي ، ٤٧٢ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٤٧ / ١ .

المسألة الرابعة : (في جواز الصلاة في الثوب الواحد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أنه يجزىء الرجل من اللباس في الصلاة الثوب الواحد ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سئل : أيملني الرجل في الثوب الواحد ؟ فقال : (أولكلكم ثوبان ؟؟) (١) " . ص ١١٥ .

تحرير المسألة : وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) . مع ملاحظة أن الحنابلة يرون ستر أحد العاتقين في صلاة الفريضة مع القدرة عليه .

(١) - هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أولكلكم ثوبان ؟؟) .

أخرج البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الصلاة : باب الصلاة في ثوب واحد ملتحفاً به ، ١٠٠ / ١ . وأخرج مسلم في صحيحه ، بنفس اللفظ ، في كتاب الصلاة : باب الصلاة في ثوب واحد ، ٣٦٧ / ١ .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٤٦ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٥١ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٤٥ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ٩٥ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٥٨ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد افندي ، ٨٠ / ١ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٤٠ / ١ . الرسالة ، أبو زيد القيرواني ، ص ١٢٩ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٣ . المنتقى ، الباجي ، ٢٤٧ / ١ . القوانين الفقهية ، ابن جزي ، ص ٤٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٨٩ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ٩٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٥٢ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٨٩ / ١ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢١٤ / ١ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٥ . المبذع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٦٥ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٤٥٤ / ١ . زاد المستقنع ، الحجاوي ، ص ٢٢ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٦٧ / ١ .

الفصل السادس : (في مواضع الصلاة)

وفيه مسألة واحدة ، وهي : (في الصلاة على الأرض)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على الصلاة على الأرض " ص ١١٨

.....

تحرير المسألة : ويرجع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لما يطرأ على الأرض من نجاسة وغير ذلك ، لانها موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٥٥ / ٢ . — راقبي

الفتح ، الشرنبلالي ، ص ٤٤ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٣٨١ / ١ .

المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٦٦ / ١ . الرسالة ، أبو

زيد القيرواني ، ص ١٣٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٥ . المنتقى ، الباجي ،

٢٦٩ / ١ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ٣٠١ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٩٢ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ٩١ / ١ .

مغني المحتاج ، الشربيني ، ٤٧٣ / ١ .

الحنابلة : المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١٥٦ / ١ . المقنع ، ابن

قدامة ، ص ٢٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣٧٨ / ١ . الانصاف ،

المرداوي ، ٤٨٤ / ١ . شرح منتهى الإرادات ، البهوتي ، ١٥٥ / ١ .

الفصل السابع : (في التروك)

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : (في التروك المشترطة في الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما التروك المشترطة في الصلاة ، فقد اتفق المسلمون على أن منها قولاً ، ومنها فعلاً . فأما الأفعال ، فجميع الأفعال المباحة التي ليست من أفعال الصلاة ، الا قتل العقرب والحية في الصلاة ، فانهم اختلفوا في ذلك لمعارضة الأثر في ذلك للقياس . وأما الأقوال ، فهي أيضا الأقوال التي ليست من أقاويل الصلاة ، وهذه أيضا لم يختلفوا أنها تفسد الصلاة عمداً ، لقوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) (١) ، ولما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام : (ان الله يحدث من أمره ما يشاء ، ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة) (٢) ، وهو حديث ابن مسعود ، وحديث زيد بن أرقم ، أنه قال : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، وحديث معاوية بن الحكم السلمي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ان صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، انما هو التسبيح ، والتهليل ، والتحميد ، وقراءة القرآن) (٣) " . ص ١١٩ .

.....
تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين جمعتهما المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسيه المصنف اليها ، دون التعرض لما اذا تكلم ساهياً ، وما اذا تكلم عامداً لا صلاح الصلاة ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - البقرة : ٢٣٨ .

(٢) - الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، اذ كنا بمكة ، قبل أن نأتي أرض الحبشة ، فلما قدمنا من أرض الحبشة ، أتينا ، فسلمنا عليه ، فلم يرد ، فأخذني ما قرب وما بعد حتى قضوا الصلاة ، فسألته ، فقال : (ان الله عز وجل يحدث في أمره ما يشاء ، وانه قد أحدث من أمره أن لا نتكلم في الصلاة) . أخرجه أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، في مسند عبد الله بن مسعود ، ١ / ٣٧٧ . وأخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب الصلاة : باب رد السلام في الصلاة ، ١ / ٢٤٣ ، الحديث رقم (٩٢٤) . وأخرجه النسائي في سننه ، في كتاب السهو : باب الكلام في الصلاة ، ٣ / ١٩ . وأخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب الصلاة : باب ما لا يجوز من الكلام في الصلاة ، ٢ / ٢٤٨ .

وبلفظ آخر للبخاري ومسلم :

= عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو في الصلاة ، فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي ، سلمنا عليه ، فلم يرد علينا ، وقال : (ان في الصلاة شغلا) .

أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الصلاة : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، ٧٨ / ٢ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، بلفظه ، في كتاب المساجد : باب تحريم الكلام في الصلاة ، ٣٨٢ / ١ .

والحديث الذي رواه زيد بن أرقم رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الصلاة : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، ٧٩ / ٢ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب تحريم الكلام في الصلاة ، ٣٨٣ / ١ .

(٣) - والحديث الذي رواه معاوية بن الحكم رضي الله عنه ، قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكل أمياه ، ما شأنكم تنظرون الي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني لكي أسكت ، سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبأبي هو وأمي ، ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه ، فوالله ما كهرني ، ولا ضربني ، ولا شتمني ، قال : (ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، انما هو التسبيح ، والتكبير ، وقراءة القرآن) .

رواه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب تحريم الكلام في الصلاة ، ٣٨١ / ١ .

(*) - الحنفية : بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢٣٣-٢٤٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٦١-٦٥ شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٣٤٤ و ٣٥٦ و ٣٦٤ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢ و ١٩ و ٢٠ و ٣٠ .

الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٩٨ و ١٠٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١١٧ و ١٢٠ و ١٢١ .

المالكية : أصول الفتاوى الخشني ، ص ٦٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٦ . مقدمات ابن رشد ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٦ . القوانين ، ابن جزى ، ٣٨-٣٩ . بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ١٢٤ و ١٢٧ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢٣ و ١٢٥ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٤٨-٤٩ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٩٤ و ١٩٨ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٧١ و ٧٥ .

الحنابلة : المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١ / ١٣٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٠ و ٣٢ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٧٢ و ٧٥ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٧٧ و ٤٨٧ .

المباعد ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤٨٣-٤٨٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٢٩ و ١٣٨ و ١٣٩ . كشف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

المسألة الثانية : (في جواز الفعل الخفيف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا - فيما أحسب -
على جواز الفعل الخفيف " . ص ١١٩ .

.....
تحرير المسألة : وبالجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ،
تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لقدر الفعل
الخفيف ، لأن ذلك موضع خلاف (*) .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٤٥ / ٢ . الهداية
المرغيناني ، ٦١ / ١ - ٦٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٩ / ٢ .
الفتاوى الهندية ، نظام ، ٥٩ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٦٢٥ / ١ .
المالكية : الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٦ . البيان والتحصيل ،
ابن رشد (الجد) ، ٣٣٧ / ١ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٣٩ .
الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١٢٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ،
٦٥٧ / ٢ . مغني المحتاج ، الشرييني ، ١٩٩ / ١ .
الحنابلة : المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٠ . العدة ، المقدسي ،
ص ٨٤ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٧٧ / ١ . المبذع ، ابن مفلح
(الحفيد) ، ٤٨٤ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ١٢٩ / ٢ . شرح منتهى
الارادات ، البهوتي ، ٢٠١ / ١ .

الفصل الثامن : (في النية (١))

وفيه مسألة واحدة وهي : (في اشتراط النية لصحة الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما النية ، فاتفق العلماء على كونها شرطاً في صحة الصلاة ، لكون الصلاة هي رأس العبادات التي وردت في الشرع لغير مصلحة معقولة (٢) : أعني من المصالح المحسوسة " . ص ١٢٠ .

.....
تحرير المسألة : سبق أن ذكرنا اتفاق العلماء على أن النية شرط في العبادات في أوائل هذه المسائل ، وهنا يختصر المصنف كلامه ويعلل اشتراط النية لصحة الصلاة ، لكون الصلاة رأس العبادات . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - النية : " خمت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور " .

المصباح المنير ، الفيومي . مادة (نويته) .

(٢) - يقصد المصنف بقوله : " لغير مصلحة معقولة " : أى لغير حكمة وعلّة محسوسة ، بل

الحكمة والعلّة من مشروعيّتها التعبد والأجر والثواب ، والتقرب الى الله ، وكل ذلك مصالح غير محسوسة ، أو معقولة .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٦٣ . المبسوط ، السرخسي ، ١٢٤ / ٢

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٢٤ / ٢ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٤٧ . البنائية ، العيني ،

٢ / ٧٩ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٧٥ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤١٤ - ٤٣٧ .

مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٨٠ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٤٣ . الكافي ، ابن عبد البر ،

ص ٤٤ - ٤٥ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٠ . القوانين ، ابن جـزى ،

ص ٣٨ و ٤٢ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٨ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٩٩ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٨ . المذهب ،

الشيрази ، ١ / ١٠١ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٩٢ . روضة الطالبين ، النووي ،

١ / ٢٢٣ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٣ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، ص ١٩ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٣٢ . المقنع ، ابن

قدامة ، ص ٢٧ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٥٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد)

١ / ٣٩٠ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤١٥ . الانصاف المرادوي ، ٢ / ١٩ . كشاف القناع ،

اليهوتي ، ١ / ٣١٣ .

الفصل التاسع : (في أقوال الصلاة)

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : (في وجوب قراءة القرآن في الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أنه لا تجوز صلاة بغير قراءة ، لا عمداً ، ولا سهواً ، إلا شيئاً روى عن عمر رضي الله عنه ، أنه صلى ، فنسي القراءة ، فقليل له في ذلك ، فقال كيف كان الركوع والسجود ؟ فقليل : حسن ، فقال : لا بأس إذا (١) ، وهو حديث غريب عندهم ، أدخله مالك في موطئه في بعض الروايات (٢) ، والا شيئاً روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه لا يقرأ في صلاة السر ، وأنه قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوات وسكت في أخرى ، فنقرأ فيما قرأ ، ونسكت فيما سكت (٣) ، وسئل : هل في الظهر والعصر قراءة ؟ فقال : لا (٤) " ص ١٢٥-١٢٦

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما

نسبه المصنف إليها ، من غير التعرض للقراءة الواجبة في الصلاة ، ومنها سورة الفاتحة ، وفي أي ركعات الصلاة ، وفيما يحمله الإمام عن المأمومين ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف قبل هذه المسألة وبعدها في الأصل (*) .

(١) - الحديث الذي روى عمر رضي الله عنه ، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ، في كتاب الصلاة : باب (من قال تسقط القراءة عن نسي ، ومن قال لا تسقط) ، ٢ / ٣٨١ ، من رواية أبي سلمة ، بهذا اللفظ ، ومن رواية الشعبي وإبراهيم النخعي وغيرهما ، بأن عمر أعاد الصلاة بعدها ، ثم قنصل البيهقي : " وهذا الروايات عن إبراهيم والشعبي مرسل ، كما قال الشافعي ، ورواية أبي سلمة وإن كانت مرسل ، فهو أصح المراسيل ، وحديثه بالمدينة في موضع الواقعة ، كما قال الشافعي ، لا ينكره أحد ، إلا أن حديث الشعبي قد أسند من وجه آخر ، والاعادة أشبه بالسنة في وجوب القراءة ، وأنها لا تسقط بالنسيان ، كسائر الأركان " ، ثم قال البيهقي : " وهذا وإن صح - يعني رواية أبي سلمة وأشباهها - فمحمول على ترك الجهر وقراءة السورة ، بدليل ما مضى من الأخبار المسندة في إيجاب القراءة " .

(٢) - لم أجده في نسخ الموطأ بين يدي ، وقد أشار إليه ابن عبد البر ، فقال : " وهذا حديث منكر وقد نكره مالك في الموطأ ، وهو عند بعض رواة ، وليس عند يحيى وطائفة معه ، لأنه رماه مالك ممن كتبه بآخره ، وقال : ليس عليه العمل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) . قال أبو عمر : وقد روى عن عمر أنه أعاد تلك الصلاة ، وهو

- = الصحيح عنه " . الاستذكار ، ابن عبد البر ، ٢ / ١٤٣ .
- (٣) - الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر ، وسكت فيما أمر ، (وما كان ربك نسيا) ، (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) .
- أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأذان : باب الجهر بقراءة صلاة الصبح ، ١ / ١٩٦ .
- (٤) - جواب ابن عباس رضي الله عنهما على سؤال السائل ، أخرجه أبو داود في سننه كاملا في كتاب الصلاة : باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر ، ١ / ٢١٤ . وأخرجه النسائي في سننه كاملا ، في كتاب الخيل : باب التشديد في حمل الحمير على الخيل ، ٦ / ٢٢٤ . وأخرجه الترمذي في جامعه مختصرا ، في كتاب الجهاد : باب ما جاء في كراهة أن تنزى الحمر على الخسيل ، ٤ / ٢٠٦ ، وقال : (هذا حديث حسن صحيح) .
- (*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٠ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٦٥ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٨ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١١٠ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٤٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٤٠ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٢٣ . مجمع الأنهر ، داماد أفسندي ، ١ / ٨٧ . المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٦٨ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٤٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٤ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٣٨ .
- الشافعية : الأم الشافعي ، ١ / ١٠٧ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٣٣ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ١٠ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ١٦ .
- الحنابلة : مسائل الإمام أحمد ، أبو داود ، ص ٣٢ . المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١ / ١١٧ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٣ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣١ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٦٨ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤١٤ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ١١٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١١٧ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٣٦ .

المسألة الثانية : (في جواز الثناء على الله في الركوع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك اختلفوا في الركوع ، بعد اتفاقهم على جواز الثناء على الله (١) " . ص ١٢٩ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - الثناء : " بالفتح والمد ، يقال : أثنت عليه خيرا ، وبخير ، وأثنت عليه شرا ، وبشر ، لأنه بمعنى وصفته ، هكذانص عليه جماعة " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (التنيه) ،

(*) - الحنفية : المبسوط ، السرخسي ، ٢١ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢١٨ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١١٥ / ١ . البنساية ، العيني ، ١٨٠ / ١ . مجمع الأنهر ، دامادافندي ، ٩٠ / ١ .

المالكية : الرسالة ، ابو زيد ، ص ١١٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٣ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٥٣٨ / ١ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١١١ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ١١٠ / ١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٣١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤٤٩ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٦٢ / ٢ .

الحنابلة : مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٠ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجيد) ، ٦١ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ٤٣١ / ١ . الانصاف ، المرداوى ، ٦٠ / ٢ - ٦١ . الاقناع الحجاوى ، ١٢٠ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٣٩٠ / ١ .

الفصل العاشر : (في أفعال الصلاة)

ويشتمل على ست مسائل :

المسألة الأولى : (في فرضية الركوع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكانت عندهم الركعة فرقا بإجماع " . ص ١٣٦ .

.....
تحرير المسألة : هذه المسألة ذكرها المصنف في معرض تمثيله وقياسه
الجلسة الوسطى على الركوع . وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين
منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٦ . المبسوط ، السرخسي ،

١٩ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٠٥ / ١ . الهداية ، المرغيناني ،

٤٦ / ١ . العناية ، البابرتي ، ٢٤٠ / ١ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ،

٦٩ / ١ . مراقي الفلاح الشرنبلالي ، ص ٤٦ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٤٣ / ١ . الكافي ، ابن عبد

البر ، ص ٤١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٠ . مختصر خليل ،

خليل ، ص ٢٨ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٥١٩ / ١ . حاشية

الدسوقي ، الدسوقي ، ٢٣٩ / ١ .

الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١٠٧ / ١ . الوجيز ، الغزالي ،

٤٣ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٥ / ٢ . الاقناع ، الشربيني ، ١١٦ / ١ .

نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤٩٦ / ١ .

الحنابلة : مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٩ . المقنع ، ابن

قدامة ، ص ٣١ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ٦١ / ١ .

الاقناع ، الحجأوى ، ١٣٢ / ١ . شرح منتهى

الارادات ، البيهوتي ، ٢٠٤ / ١ .

المسألة الثانية : (في هيئة الجلوس المستحسنة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وثبت عنه عليه الصلاة والسلام (أنه كان يضع كفيه اليمنى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى ، ويشير بأصبعه) (١) ، واتفق العلماء على أن هذه الهيئة من هيئة الجلوس المستحسنة في الصلاة " . ص ١٣٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) ، علما بأن فقهاء المذاهب يشيرون بوضع اليد على الفخذ ،

ونشر الأصابع الى أن تبلغ الركبة .

(١) - الحديث المشار اليه رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب صفة الجلوس في الصلاة ، ٤٠٨ / ١ .

(*) - الحنفية : مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٧ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ٧٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١٢٨ . البناية ، العيني ، ١ / ٢٢٨ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٣٢٣ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤٧٧ . مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ١ / ١٠٠ . المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ٧٤ - ٧٥ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٢٨ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٢ . الكافي ، ابن عبيد البر ، ص ٤٢ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٦٤ - ١٦٥ . القوانين ، ابن جـزى ، ص ٤٦ . بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ١٢٠ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ١١٦ . الاقناع ، المـاوردى ، ص ٣٩ . المذهب ، الشيرازى ، ١ / ١١١ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ١٠٤ . تحفة المنهاج ، الهيتمي ، ٢ / ٨٠ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٧١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٦٤ .

الحنابلة : مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٩ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٦٥ . الفروع . ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٣٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ١٨٩ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٧٥ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ١٢٢ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٥٦ .

المسألة الثالثة : (في السجود على سبعة أعضاء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على أن السجود (١) يكون على سبعة أعضاء : الوجه ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء) (٢) " . ص ١٣٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لاجزاء الوجه التي يسجد عليها ، فهي موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق ، ودون التعرض للمفروض منها والمسنون .

(١) - السجود لثمة : " سجد خضع " وقال :

بجمع تفضل البلق في حجراته ترى الأكم فيها سجدا للحوافر

ومنه سجود الصلاة " . الصحاح ، الجوهري ، مادة (سجد) .

وامتلاحا : " وقال ابن عرفة في حد السجود : والسجود مس الأرض ، أو ما اتصل بها من سطح محل المصلي - كالسرير - بالجبهة والأنف " . مواهب الجليل ، ١ / ٥٢٠ .

(٢) - الحديث المشار اليه رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعرا ، ولا ثوبا : الجبهة ، واليدين ، والركبتين والرجلين " . أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الأذان : باب السجود على سبعة أعظم ، ١ / ٢٠٦ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصلاة : باب أعضاء السجود ١ / ٣٥٤ .

(*) - الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٣٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٥٠ .

الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٥٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ . البحر

الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٣١٧ - ٣١٨ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٤٣ . رد المحتار ،

ابن عابدين ، ١ / ٤٤٧ و ٥٠٢ .

المالكية : الرسالة ، أبوزيد ، ص ١١٧ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٥ . مختصر

خليل ، ص ٢٩ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٢٣٤ . بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ١١٧ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ١١٣ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٩ . المهذب ،

الشيرازي ، ١ / ١٠٩ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٢٤ . نهاية المحتاج ، الرملي ،

١ / ٥١٥ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٣٠ .

الحنابلة : المسائل ، أبويعلى ، ١ / ١٢٥ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٠ . الكافي ،

ابن قدامة ، ١ / ١٣٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٦٣ . الفروع ، ابن مفلح (الجد)

١ / ٤٣٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٢١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٥٠ .

المسألة الرابعة : (فيما يصدق عليه اسم الجبهة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولم يختلفوا أن من سجد على

جبهته وأنفه ، فقد سجد على وجهه " ص ١٣٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
 صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لحكم من سجد على احدهما ، فان ذلك
 موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٣٤ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٥٠ .
 الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٥٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ،
 ١ / ٢٦٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢١٧ . مراقي الفلاح ،
 الشرنبلالي ، ص ٤٣ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤٤٧ .

المالكية :

الرسالة ، أيوزيد ، ص ١١٧ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٤٥ . مختصر
 خليل ، خليل ، ص ٢٩ . حاشية العدوي ، العدوي ، ١ / ٢٣٤ .
 بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ١١٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١١٣ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٣٩ . المهذب ،
 الشيرازي ، ١ / ١٠٩ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٢٤ . نهاية
 المحتاج ، الرملي ، ١ / ٥١٥ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٣٠ .

الحنابلة :

المسائل ، أبو يعلى ، ١ / ١٢٥ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٠ .
 الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ١٣٧ . المحرر رر في الفقه ، ابن تيمية
 (الجـد) ، ١ / ٦٣ . الفروع ، ابن مفلح (الجـد) ، ١ / ٤٣٤ .
 الاقناع ، الحجـاوي ، ١ / ١٢١ . كشف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٥٠ .

المسألة الخامسة : (في كراهية الاقعاء في الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق العلماء على كراهية الاقعاء (١) في الصلاة ، لما جاء في الحديث من النهي (أن يقعي الرجل في صلاته كما يقعي الكلب) (٢) " . ص ١٣٩ .

.....
تحرير المسألة : وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) ، دون التعرض للخلاف فيما يدل عليه الاقعاء ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق .

(١) - الاقعاء لغة : " الملاق الرجل اليتيم بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويتساند على ظهره " . الصحاح ، الجوهري ، مادة (قعا) .

وأصل طلاحا : " أن يلصق اليتيم بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويضع يديه على الأرض ، كما يقعي الكلب " . الثمر الداني الآبي ، ص ١٠١ .

(٢) - الحديث المشار إليه ورد عن جماعة من الصحابة ، أفضلها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث ، ونهاني عن ثلاث ، أمرني بركعتي الضحى كل يوم ، والوتر قبل النوم ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ونهاني عن نقرة كنقرة الديك ، واقعاء كاقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب . أخرجه أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، في مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، ٣١١ / ٢ . وأخرجه البيهقي ، بلفظه ، في سننه ، في كتاب الصلاة : باب الاقعاء المكروه في الصلاة ، ١٢٠ / ٤ .

وقال الشيخ الغماري : " وحديث أبي هريرة ببسنده صحيح البتة ، خلافا لمن قال أنه لم يصح في النهي عن الاقعاء حديث " . الهداية الغماري ، ١٥٧ / ٣ .

وعلق الحاكم على حديث سمرة رضي الله عنه في النهي عن الاقعاء ، فقال : " هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي . أخرجه الحاكم في مستدركه ، في كتاب الصلاة : باب النهي عن الاقعاء فسي الصلاة ، ٢٧٢ / ١ .

(*) - الحنفية :

=

مختصر القُدوري ، القُدوري ، ٨٤ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاسساني ،
 ٢١٥ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٦٤ / ١ . شرح فتح القدير ،
 ابن الهمام ، ٣٥٧ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٣٢ .
 تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١٦٣ / ١ . رد المحتار ، ابن عايدین ،
 ٦٤٣ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد ، أفندي ، ١٢٣ / ١ .

المالكية :

القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٠ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٣١ .
 التاج والاكلیل ، المواق ، ٥٥٠ / ١ . مواهب الجليل ، الخطاب ،
 ٥٥٠ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٢٥٤ / ١ . بلغة السالك ،
 الصاوي ، ١٢٣ / ١ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ٥٤ / ١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١١٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٠٣ / ٢ .
 الوجيز ، الغزالي ، ٤١ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٣٥ / ١ .
 بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٨٧ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢٦٣ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ،
 ص ٣٠ . المحرر ، ابن تيمية (الجيد) ، ٧٧ / ١ . الفروع ، ابن مفلح
 (الجيد) ، ٤٨٣ / ١ . المبسود ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤٧٧ / ١ . الانصاف ،
 المرداوي ، ٩١ / ٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٢٧ / ١ . شرح منتهى
 الارادات ، البهوتي ، ١٩٦ / ١ .

المسألة السادسة : (في صور بعض الهيئات المنهي عنها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولا خلاف بينهم أن هذه (١) الهيئة ليست من
هيئات الصلاة " . ص ١٣٩ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ،
تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الخمر يعود الى ما قال المصنف قبل ذلك ، وهو جلوس الرجل على
اليتيه في الصلاة ، ناصبا فخذه مثل اقعاء الكلب والسبع ، ص ١٣٩ .

(*) - الحنفية :

- مختصر القدوري ، القدوري ، ٨٤ / ١ . بدائع المنائع ، الكاساني ، ٢١٥ / ١
الهداية ، المرغيناني ، ٦٤ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٥٧ / ١ . كنز
الدقائق ، النسفي ، ص ٣٢ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١٦٣ / ١ . رد المحتار ،
ابن عابدين ، ٦٤٣ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١٢٣ / ١ .

المالكية :

القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٠ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٣١ . التاج والاكلیل،
المواق ، ٥٥٠ / ١ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٥٥٠ / ١ . بلغة السالك ،
الصاوي ، ١٢٣ / ١ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ٥٤ / ١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١١٠ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٠٣ / ٢ . روضة
الطالبين ، النووي ، ٢٣٥ / ١ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٨٧ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢٦٣ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٠ .
المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٧٧ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٨٣ / ١ .
الانصاف ، المرداوي ، ٩١ / ٢ . الاقناع ، الحجباوي ، ١٢٧ / ١ . شرح
منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٩٦ / ١ .

الفصل الحادى عشر : في أحكام صلاة الجماعة

ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : (في أحكام اجابة نداء الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما أولئك فزعموا أنه يمكن أن يحمل حديث الأعمى على نداء يوم الجمعة ، اذ ذلك هو النداء الذى يجب على من سمعه الاتيان اليه باتفاق " ص ١٤٢ .

.....
 تحرير المسألة : ذكر المصنف هذه المسألة في معرض رد الجمهور ، القائلين بأن صلاة الجماعة سنة ، أو فرض كفاية ، على أدلة الظاهرية ، القائلين بأنها فرض عين على كل مكلف ، وهذا الاتفاق من باب الأولى ، لأن العلماء متفقين كما في المسألة القادمة ، على أن الاتيان الى صلاة الجمعة واجب على كل من كان في المصر ، وان لم يسمع النداء . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ١٧٤ . مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٤ . مختصر القسـدورى ، القدورى ، ١ / ١٠٩ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١٥٩ . الهداية المرغيناني ، ١ / ٨٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٤٣ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١٦٢ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ١٥٨ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ١٥٨ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٣٧٢ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣٧٢ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٥١ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٦١ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٣٤ . كفاية الأخيار ، الحماني ، ١ / ٩٠ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢ / ٤٠٤ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ١٩٧ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ١٥٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٧ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢١٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢ / ٨٧ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٣٦٥ . كشف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٢٠ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٩٠ .

المسألة الثانية : (على من تجب صلاة الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " مع أن الاتيان الى صلاة الجمعة واجب على كل من كان فـي مصر (١) ، وان لم يسمع النداء ، ولا أعرف في ذلك خلافا " . ص ١٤٢ .

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف رحمه الله تعالى هذه المسألة في هذا الباب ، مع أنها ليست منه ، في معرض رده على من زعم أن حديث أبي هريرة (٢) رضي الله عنه يحمل على نداء يوم الجمعة ، فقال : " وأما أولئك فزعموا أنه يمكن أن يحمل حديث الأعمى على نداء يوم الجمعة ، اذ ذلك هو النداء الذي يجب على من سمعه الاتيان اليه باتفاق ، وهذا فيه بعد والله أعلم " . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يتبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - مصر : " واحد أنصار ٠٠٠ وفلان مصر الأمصار ، كما يقال مدّن المدن " . المصـحاح ، الجوهري ، مادة : (مصر) .

(٢) - الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، قال : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ، انه ليس لي فائد يقودني الى المسجد ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته ، فرّخص له ، فلما ولى دعاه ، فقال : " هل تسمع النداء " ، فقال : نعم ، فقال : " فأجب ") .

أخرجـه مسلم في صحيحه ، بلفظه ، في كتاب المساجد : باب اتيان المسجد على من سمع النداء ، ١ / ٤٥٢ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٧٤ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٤ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٠٩ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٥٩ . الهداية ، المـرغيناني ، ١ / ٨٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٤٣ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجـد) ، ص ١٦٢ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ١٥٨ . التاج والاكلیل ، المـواق ، ٢ / ١٥٨ .

.....
 = الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٧٢ / ١ . حاشية الدسوقي ،

الدسوقي ، ٣٧٢ / ١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١٥١ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٦١ / ١ . روضة

الطالبين ، النووي ، ٣٤ / ٢ . كفاية الأخيار ، الحصني ، ٩٠ / ١ .

تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٤٠٤ / ٢ . فتح الجواد ، الهيتمي ،

١٩٧ / ١ . الاقناع ، الشربيني ، ١٥٢ / ١ .

الحنابلة :

مختصر الخرق ، الخرق ، ص ٢٧ . الكافي ، ابن قدامة ،

٢١٣ / ١ . المحرر ، ابن تيمية (الجسد) ، ١٤٢ / ١ . الفروع ، ابن

مفلح (الجسد) ، ٨٧ / ٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٣٦٥ / ٢ . كشاف

القناع ، البهوتي ، ٢٠ / ٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٢٩٠ / ١ .

المسألة الثالثة: (في إعادة صلاة من دخل المسجد وقد صلى)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وإنما اتفقوا على إيجاب إعادة الصلاة عليه (١) بالجملة ، لحديث بشر بن محمد ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ، حين دخل المسجد ولم يصل معه : (مالك لم تصل مع الناس ، ألسنت برجل مسلم ؟) ، قال : بلى ، يا رسول الله ، ولكنني صليت في أهلي ، فقال عليه الصلاة والسلام : (إذا جئت فصل مع الناس ، وإن كنت قد صليت) (٢) " . ص ١٤٢ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض للملوات التي يعيدها ، فهي موضع خلاف كما ذكرها المصنف عقب هذه المسألة ، وأشار هنا في المسألة الى ذلك بقوله " بالجملة " احترازاً من الخلاف في الملوات التي يعيدها (*) .

- (١) - الضمير هنا يعود على من دخل المسجد وقد صلى منفرداً .
- (٢) - الحديث الذي رواه بشر بن محمد عن أبيه رضي الله عنه المشهور باليسر : أخرجه مالك في موطئه ، في كتاب صلاة الجماعة : باب إعادة الصلاة مع الامام ، ١ / ١٣٢ .
- وأخرجه النسائي في سننه ، في كتاب الامامة : باب إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل لنفسه ، ٢ / ١١٢ .
- وأخرجه الدارقطني في سننه ، في كتاب الصلاة : باب تكرار الصلاة ، ١ / ٤١٤ .
- وأخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب الصلاة : باب الرجل يصل وحده ثم يدرك الجماعة ، ١٢ / ٣٠٠ .
- وأخرجه الحاكم في مستدركه على الصحيحين ، في كتاب الصلاة : باب الصلاة مع الجماعة لمن صلى وحده ، ١ / ٢٤٤ . وقال : (هذا حديث صحيح) ، ووافقه الذهبي في التلخيص .
- وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الاحسان بترتيب ابن حبان) ، في كتاب الصلاة : باب ذكر الأمر لمن صلى في بيته أو رحله ثم حضر مسجداً الجماعة أن يصلي معهم ثانياً ، ٤ / ٦٠ .

= كلهم من حديث بسريين محجن عن أبيه ، ولم يذكر في أحدهم
بشريين محمد هذا ، ولعله تمحيص ، والله أعلم .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٨٩ / ١ . بدائع المنافع ، الكاساني ،
١٥٦ / ١ . الاختيار ، ابن مودود ، ٦٠ / ١ . العناية ، البياض ،
٣٢٥ / ١ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ٩٧ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن
الهام ، ٣٢٥ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٥٥٢ / ١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٨٧ / ١ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦٢ . التفریع ،
ابن الجلاب ، ٢٦٢ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٧ . الكافي ، ابن
عبد البر ، ص ٥٠ . المنتقى ، الباجي ، ٢٣٢ / ١ . القنوانين ، ابن
جوزي ، ص ٤٨ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١٥٣ / ١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١٣٤ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٩٦ / ٢ . روضة
الطالبين ، النووي ، ٣٤٣ / ١ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ٦٠ / ١ .
نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٤٩ / ٢ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ١١١ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ص ٤٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٦ . المحرر ،
ابن تيمية (الجذ) ، ٩٦ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
٤٥ / ٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٢١٧ / ٢ . الاقناع ، الحجج ،
١٦٠ / ١ . كشف القناع ، البهوتي ، ٤٥٨ / ١ .

المسألة الرابعة : (في سنة وقوف المرأة من الامام)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما أن سنة المرأة أن تقف خلف الرجل ، أو الرجال ، وإن كان هنالك رجل سوى الامام ، أو خلف الامام أم كانت وحدها ، فلا أعلم في ذلك خلافا ، لثبوت ذلك من حديث أنس الذي أخرجه البخاري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ملئ به وبأمة وخالته ، قال : فأقامني عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا (١) ، والذي أخرجه عنه أيضا مالك ، أنه قال : فصفت أنا واليتيم وراءه عليه الصلاة والسلام ، والعجوز من ورائنا (٢) " ص ١٤٨ - ١٤٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - هذا الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأذان : باب صلاة النساء خلف الرجال ، ٢٢٠/١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب جواز الجماعة في النافلة ، ٤٥٨/١ .

(٢) - وهذا الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه أيضا ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأذان : باب وضوء الصبيان ، ٢١٧/١ . وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد : باب جواز الجماعة فسي النافلة ، ٤٥٧/١ .

(*) - الحنفية : بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٥٩/١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣١١/١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٥٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٨٩/١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٥٦٩/١ .

المالكية : التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٦٠/١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٧ . المنتقى ، الباجي ، ١٣٢/١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١١٧/١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٩ . الشافعية : المذهب ، الشيرازي ، ١٣٤/١ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ١٨ . مغنسي المحتاج ، الشربيني ، ٢٤٧/١ . نهاية المحتاج الرملي ، ١٩٣/٢ - ١٩٥ . بجيرمي علي الخطيب ، بجيرمي ، ١١٨/٢ .

الحنابلة : الكافي ابن قدامة ، ١٢٧/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤٢٧/١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣٩/٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ١١٢/١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٣٢٨/١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١٧٢/١ .

الفصل الثاني عشر : (في أحكام المأمومين)

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : (في الترغيب في الصف الأول وتراص الصفوف وتسويتها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع العلماء على أن الصف الأول مرغّب فيه ، وكذلك تراص (١) الصفوف ، وتسويتها ، لثبوت الأمر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) " ص ١٤٩ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين جمهما المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - " رصّ الشيء ، ورصمه : ألزق بعضه ببعض ، لئلا يكون فيه خلل ، ومنه تراصوا في الصف إذا انضموا وتلاصقوا " المغرب ، المطرزي ، مادة (رص) .

(٢) - إشارة إلى أحاديث كثيرة في الباب ، منها :-

أ - الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، وفيه : وقال صلى الله عليه وسلم : (لويعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا ، لاستهموا عليه ، ولويعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولويعلمون ما في العتمة والصبح ، لأتوهما ولو حبو) ، متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب بدء الأذان : باب فضل التهجير إلى الظهر ، ١ / ١٦٧ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصلاة : باب تسوية الصفوف ، ١ / ٣٢٥ .

ب - والحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه ، قال : أقيمت الصلاة ، فاقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه ، فقال : (أقيموا صفوفكم ، وتراصوا فاني أراكم من وراء ظهري) .

أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الأذان : باب اقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ، ١ / ١٨٤ .

ج - والحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه - أيضا - ، عن النبي صلى الله عليه

.....
 = وسلم ، قال : (سووا صفوفكم ، فان تسوية الصفوف من اقامة الصلاة) .
 أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الأذان : باب اقامة الصف
 من تمام الصلاة ، ١ / ١٨٤ .

(*) - الحنفية :

بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٥٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ،
 ١ / ٣١١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٥٨ . الفتاوى الهنديّة
 نظام ، ١ / ٨٩ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٥٦٩ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٦٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٧ .
 المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٣٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١١٧ . القوانين ،
 ابن جزى ، ص ٤٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٣٤ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ١٨ .
 فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٦٥ . مغني المحتاج ، الشربيني ،
 ١ / ٢٤٧ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ١٩٣ - ١٩٥ .

الحنابلة :

الكافي ابن قدامة ، ١ / ١٢٧ . الشرح الكبير ، المقدسي ، ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .
 المبذع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤٢٧ . الانصاف ، المرداوي ،
 ٢ / ٣٩ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١١٢ . كشاف القناع ، البهوتي ،
 ١ / ٣٢٨ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٧٢ .

المسألة الثانية : (في متابعة المأموم للامام)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمع العلماء على أنه يجب على المأموم أن يتبع الامام ، في جميع أقواله وأفعاله " . ص ١٥٠ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، ودون التعرض لمتابعته في قوله : سمع الله لمن حمده ، وفي جلوسه اذا صلى جالسا لمرض ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية : شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٢٦ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١١٥ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٩٠ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤٧٠ / ١ .
 المالكية : المدونة ، مالك ، ٨١ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٢٨ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٨ . المنتقى ، الباجي ، ١٧١ / ١ .
 القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٩ . بلغة السالك ، الماوى ، ١٦٢ / ١ .
 الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، ١٣٥ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٧٠٥ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٦٩ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٢٥٥ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٢٠ / ٢ .
 الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٣٧٤ / ٢ - ٣٧٦ . المسائل الفقهية ، أبويعلی ، ١٦٩ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٦ .
 الشرح الكبير ، المقدسي ، ١٤ / ٢ . المحرر ، ابن تيمية .
 (الجيد) ، ١٠٢ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ٥٩٢ / ١ .
 الانصاف ، المرداوى ، ٢٣٥ / ٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ١٤١ / ١ .
 كشاف القناع ، البهوتي ، ٤٦٤ / ١ .

المسألة الثالثة : (في قول سمع الله لمن حمده والرد للمنفرد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولا خلاف في المنفرد: أعني أنه يقولهما جميعا " . ص ١٥١ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

تبيين الحقائق ، الزيلعي ، ١١٥/١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٢٦/١ . الفتاوى

الهندية ، نظام ، ٩٠/١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤٧٠/١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٨١/١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٨ . المنتقى ، الباجي ، ١٧١/١ .

القوانين ، ابن جزى ، ص ٤٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١٣٥/١ . الوسيط ، الخزالي ، ٧٠٥/٢ . مثنى المحتاج ، الشربيني ،

٢٥٥/١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٢٠/٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبدالله ، ٣٧٤/٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٦ . الفروع ، ابن

مفلح (الجد) ، ٥٩٢/١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٤١/١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٤٦٤/١ .

المسألة الرابعة : (في صلاة القاعد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنه ليس للصحيح أن يصلي فرضاً قاعداً ، إذا كان منفرداً ، أو اماماً ، لقوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) (١) " . ص ١٥٢ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض لما إذا كان مأموماً ، فإن ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - البقرة : ٢٣٨ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٤ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٢١٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٥٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٠٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٧٧ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٠٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٩٢ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٤٢ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٤٤٦ .

المالكية :

أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦١ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٦٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٢ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٤٢ . القسوانين ، ابن جزي ، ص ٣٨ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٣١ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١١٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٨٠ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٤١ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٠٢ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٣٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٤٦٥ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ٦ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٣٥٠ . العدة ، المقدسي ، ص ٧٣ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤٩٤ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ١١١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٣٢ . كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٣٨٥ .

المسألة الخامسة : (في ما يحمله الامام عن المأموم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أنه لا يحمل الامام عن المأموم شيئاً من فرائض الصلاة " . ص ١٥٤ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض للقراءة ، فان فيها الخلاف ، كما ذكره المصنف عقبه . هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٨٠ / ١ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٦ و ٢٩ .
مختصر القدوري ، القدوري ، ٦٥ / ١ - ٧٤ . المبسوط ، السرخسي ، ١٠ / ١ .
تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٢٣ / ٢ و ١٣٩ . الهداية ، المرغيناني ، ٥٢٤٦ / ١ .
شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٣٨ / ١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٢٦ / ١ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٢٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجيد) ، ص ١١٤ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٤٥ و ٤٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١٣٧ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٥٧ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٦٩ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٢٥٧ / ١ .
نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٢٦ / ٢ و ٢٣٠ . بجيرمي علي الخطيب ، البجيرمي ، ١٣٩ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد . النيسابوري ، ٥١ / ١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٦ .
المحرر ، ابن تيمية .
(الجيد) ، ٩٨ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٥١ / ٢ . الانصاف ،
المرداوي ، ٢٢٧ / ٢ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ١٠٩ .

المسألة السادسة : (في صلاة المأمومين خلف من أحدث)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أنه إذا طرأ عليه الحدث في الصلاة ، ففقط ، أن صلاة المأمومين ليست تفسد " . ص ١٥٦ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ،
تبيين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) . وللحنابلة قول آخر - وهو الصحيح عن المذهب -
بأنها تفسده ، وقد رجح هذا القول عند الحنابلة أبو بكر بن عبد العزيز ، وذكر أن عليه أكثر الأصحاب . راجع
كتب الحنابلة التي في الحاشية .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٦٩ و ١٧٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ،
١ / ٢٢٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٥٩ . شرح فتح القدير ، ابن
الهمام ، ١ / ٣٢٩ . العناية على الهداية ، البابرتي ، ١ / ٣٢٩ . البناية على
الهداية ، العيني ، ٢ / ٣٧٠ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٩٣ .
مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١١٣ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٣٥ . أصول الفتاوى ، الخشني ، ص ٦٤ . الكافي ، ابن
عبد البر ، ص ٤٨ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٩٠ . القنوانين ، ابن
جزي ، ص ٤٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٣ . الشرح الصغير ،
الدريزر ، ١ / ١٦٦ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٣٥ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٣٨ . الوجيز
الغزالي ، ١ / ٥٨ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، النيسابوري ، ١ / ٤٨ و ٧٤ . المسائل الفقهية ،
أبو يعلى ، ١ / ١٤١ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجدد) ،
١ / ٩٧ و ١٠٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجدد) ، ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ . الانصاف
المرداوي ، ٢ / ٣٢ - ٣٣ . الاقناع ، الحجواوي ، ١ / ١٠٩ .

الفصل الثالث عشر : (في أحكام الجمعة)

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (في شروط وجوب الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما على من تجب ، فعلى من وجدت فيه شروط وجوب الصلاة المتقدمة (١) ، ووجد فيها زائدا عليها أربعة شروط : اثنان باتفاق ، واثنان مختلف فيهما ، أما المتفق عليها فالذكورة والصحة ، فلا تجب على امرأة ولا على مريض باتفاق ، ولكن ان حضروا ، كانوا من أهل الجمعة " . ص ١٥٧ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - وهي : الاسلام والبلوغ ، وهما متفق عليهما ، (راجع ما ذكره المصنف ص ٩٠ من الأصل) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٦ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١٦١ . الهداية ، الرغيناني ، ١ / ٨٣ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٥١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٥٣ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢ / ١٤٧ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٠ و ٢٣٢ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٦٣ . القوانين ابن جزى ، ص ٥٥ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٧٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٨٩ . المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٥٢ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧٦١ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٣٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٢٧٦ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٢٨٤ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ١٦٣ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٧ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٤٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٨٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٩٥ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٣٧٠ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ١٧٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٩١ .

المسألة الثانية : (في شروط الصحة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما شروط الجمعة ، فاتفقوا على أنها شروط الصلاة (١) المفروضة بعينها ، أعني الثمانية المتقدمة " . ص ١٥٧ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض للوقت والأذان ، فهما موضع خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - وهي : القبلة ، ستر العورة ، الطهارة من النجس ، طهارة المكان ، التروك ، النية ، وكذلك الوقت والأذان . راجع ما ذكره المصنف في صفحة (٩١) من الأصل .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٥٨ . الهداية ، المرغيناني ١ / ٨٢ - ٨٣ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢١٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٢ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٠١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٤٤ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٦٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٥ . الشرح الصغير الدردير ، ١ / ١٧٧ . بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ١٧٧ .

الشافعية :

الأم الشافعي ، ١ / ١٩٤ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٥٤ - ١٥٥ . الوسيط ، الخزالي ، ٢ / ٧٦١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٧٤ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٢٩٥ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ١٦٢ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٤٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٨٧ - ٨٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ١٤١ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣٦٥ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٨٩ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٢٢ .

المسألة الثالثة : (في اشتراط الجماعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما شروط الوجوب والصحة المختصة ليوم الجمعة ، فاتفق الكل على أن من شرطها الجماعة " . ص ١٥٨ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لمق دارها ، ففيه خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٥ . الميسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢٤ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ١٦٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٣ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٣١ . البناية ، العيني ، ٢ / ٨١١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٥٠ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٤٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٥٦ . مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ١ / ١٦٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٤٣ . أصول الفتيا ، الخشنى ، ص ٦٤ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٠ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٩٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٦٤ . القوانين ، ابن جـزى ، ص ٥٦ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٩٠ . المذهب ، الشيرازى ، ١ / ١٥٤ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧٤١ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ١٠ .

المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٠٤ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ١٧٠ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٤٠٢ . المسائل الفقهية ، أبويعلى ، ١ / ١٨٢ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٧ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٤٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٩٩ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ١٥١ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٣٧٨ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ١٥٨ . شرح منتهى الارادات ، البيهوتى ، ١ / ٢٩٤ .

المسألة الرابعة : (في أركان الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق المسلمون على أنها (١) خطبة وركعتان بعد الخطبة " .
ص ١٦٠ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين
منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - الضمير في " أنها " يعود على أركان الجمعة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٢٤ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٦٢ . بدائع الصنائع ،
الكاساني ، ١ / ٢٦٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٣ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٨٢ .
شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٨ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ٢٨ . رد المحتار ، ابن
عابدين ، ٢ / ١٤٧ . مجمع الأنهر داماد أفندي ، ١ / ١٦٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٤٧ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦٤ . التفریع ، ابن الجسلاّب ،
١ / ٢٣٠ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المنتقى ، الباجي
١ / ١٩٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٦٥ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٥٦ . مختصر
خليل ، خليل ، ص ٤٦ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٧٨ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٩٩ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٠ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٤٤ .
الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧٥٠ . المنهاج ، النووي ، ص ٢٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ،
١ / ٢٨٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣١١ . بجيرمي على الخطيب ، ٢ / ١٧٥ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ص ٥٧ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٧ . الكافي ، ابن
قدامة ، ١ / ٢١٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٤٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ،
٢ / ١٠٩ . المبدع ، ابن مفلح ، (الحفيد) ، ٢ / ١٥٧ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣٨٦ .
الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٩٣ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٣١ .

المسألة الخامسة : (في حكم الانصات في خطبة الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فمنهم من رأى أن الانصات واجب على كل حال ، وأنه حكم لازم من أحكام الخطبة ، وهم : الجمهور ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وجميع فقهاء الأئمة " ص ١٦١ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) دون التعرض للخلاف الذي ذكره المصنف عقب هذه المسألة ، فيما يستثنى من الكلام أثناء الخطبة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٤٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٦٢ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ٢٦٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٣ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٨٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٨ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ٢٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٤٧ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١٦٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٤٧ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦٤ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٠ . الرسالة أبو زيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ١٩٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٦٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٦ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٦ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٧٨ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٩٩ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٠ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٤٤ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧٥٠ . المنهاج ، النووي ، ص ٢٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٢٨٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣١١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ١٧٥ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، أبو داود ، ص ٥٧ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٧ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢١٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٤٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ١٠٩ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ١٥٧ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣٨٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٩٣ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٣١ .

المسألة السادسة : (في عدم اشتراط غسل الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولا خلاف - فيما أعلم - أنه (١) ليس شرطاً في صحة الصلاة " ص ١٦٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الاربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - الضمير يعود على غسل يوم الجمعة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، الرخسي ، ٢١/٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢٥٨/١ . الهداية ، المرغيناني ، ٨٢/١ - ٨٣ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٢/٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٤٤/١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٣٠/١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٦٦ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٥ . بلغة السالك ، الصاوي ، ١٧٧/١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٩٤ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ١٥٤/١ . الوسيط ، الغزالي ، ٧٦١/٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣/٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٩٥/٢ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٤٢/١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٨٧/٢ - ٨٨ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٨٩/١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٢/٢ .

المسألة السابعة : (في آداب الجمعة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وآداب الجمعة ثلاث : التطيب ، والسواك ، واللباس الحسن ، ولا خلاف فيه ، لورود الآثار بذلك (١) " . ص ١٦٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - أكملها الحديث الذي رواه ابن السباغ مرسلا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع : (ان هذا اليوم جعله الله عيدا ، فاغتسلوا ، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه ، وعليكم بالسواك) .

أخرجه الامام مالك في موطئه ، مرسلا ، في كتاب الطهارة : باب ما جاء في السواك ، ٦٥/١ . وأخرجه ابن ماجه في سننه ، موصولا ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، في كتاب اقامة الصلاة : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، ٣٤٩ / ١ .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢٤/٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٦٢/٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢٦٢/١ . الهداية ، المرغيناني ، ٨٣/١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٨/٢ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٤٧/٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٤٧/١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٠ . المنتقى ، الباجي ، ١٩٨/١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٦٥/١ .

الشافعية :

الأُم ، الشافعي ، ١٩٩/١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٤٤ . الوسيط ، الغزالي ، ٧٥٠/٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣١١/٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ص ٥٧ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٧ . الكافي ، ابن قدامة ، ٢١٩/١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٠٩/٢ . الاقناع ، الحجواوى ، ١٩٣/١ .

كشاف القناع ، البهوتي ، ٣١/٢ .

الفصل الرابع عشر : (في صلاة السفر (١))

ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : (في قصر الصلاة للمسافر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والسفر له تأثير في القصر (٢) باتفاق ، وفي الجمع باختلاف ، أما القصر فإنه اتفق العلماء على جواز قصر الصلاة للمسافر ، الا قول شاذ ، وهو قول عائشة (٣) رضي الله عنها ، وهو أن القصر لا يجوز الا للخائف ، لقوله تعالى : (ان خفتم أن يقتلكم الذين كفروا) (٤) ، وقالوا ان النبي عليه الصلاة والسلام انما قصر لأنه كان خائفا " . ص ١٦٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لحكم القصر ، ومسافة القصر ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - السَفَر : " بفتحين ، وهو قطع المسافة يقال : ذلك خرج للارتحال ، أولقصد موضع فـ فوق مسافة العدوى " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (سفر) .

(٢) - القَصْر لغة : " والقصر : خلاف المد ، واختلاط الظلام ، والحبس ، والخطب الجزل ، والمنزل " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (ق ص ر) .
واصطلاحا : " قصر رباعية ، فيصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين ، يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة ، ويجهر في الركعتين معافي العشاء " . مواهب الجليل ، الحطّاب . ١٤٥ / ٢ .

(٣) - قول عائشة رضي الله عنها المشار اليه ، أخرجه ابن جرير الطبري ، في تفسيره " جامع البيان " ، ١٥٥ / ٥ ، عند تفسيره لقوله تعالى : (واذا ضربتم في الأرض ، فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ، ان خفتم أن يقتلكم الذين كفروا ، ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا) النساء : ١٠١ .

عن عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، قال : سمعت أبي يقول : سمعت عائشة تقول في السفر : أتموا صلاتكم ، فقالوا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتين ، فقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في حرب ، وكان يخاف ، هل تخافون أنتم .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، باب من كان يقصر الصلاة ، ٢٠٤ / ٢ .

(٤) - النساء : ١٠١ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٦٤ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٣ . المبسوط ،
السرخسي ، ١ / ٢٣٥ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٩١ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٠ .
كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٤١ - ٤٢ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٠٩ . شرح فتح
القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٥ . العناية ، البابر تي ، ٢ / ٥ . رد المحتار ، ابن
عابدين ، ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١١٢ . أصول الفتيا ، الحشني ، ص ٦٢ . التفريع ، ابن الجلاب ،
١ / ٢٥٨ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٩ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٧ . المنتقى ،
الباجي ، ١ / ٢٦١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٥٢ . القوانين ، ابن
جزى ، ص ٥٨ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٧٩ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٤٢ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧١٥ .
منهاج الطالبين ، النووي ، ص ١٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٣٨٠ . فتح الوهاب ،
الأنصاري ، ١ / ٦٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٢٤٧ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانئ ، ١ / ٨١ . المسائل الفقهية ، أبي يعلى ، ١ / ١٧٧ . مختصر
الخرقي ، الخرقى ، ص ٢٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٩ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ١ / ١٢٩ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ،
٢ / ٥٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ١٥ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣١٤ .
الاقتناع ، الحجّـاوى ، ١ / ١٧٨ . كشف القناع ، البهوتي ،
١ / ٢٧٤ .

المسألة الثانية : (في مدة اقامة السفر المبيحة للقصر اذا عاقه عائق)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنه ان كانت الاقامة مدة ، لا يرتفع فيها عنه اسم السفر ، بحسب رأى واحد منهم في تلك المدة ، وعاقه عائق عن السفر ، أنه يقصر أبدا ، وان أقام ما شاء الله " . ص ١٧٠ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(*) الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢٣٧ / ١ . بدائع المنائع ، الكاساني ، ٩٧ / ١ . الهداية ، المرغيناني
 ٨١ / ١ . العناية ، الباهرتي ، ١٠ / ٢ . البناية ، العيني ، ٧٦٠ / ٢ . الفتاوى
 الهندية ، نظام ، ١٣٩ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٢٦ / ٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١١٦ / ١ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٥٩ . التفريع ، ابن الجلاب ،
 ٢٥٩ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٧ . المنتقى ، الباجي ، ٢٦٤ / ١ . القوانين ، ابن
 جزى ، ص ٥٩ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١١٦ / ١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٨٦ / ١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٤١ . الوسيط ، الغزالي ، ٧١٧ / ٢ ،
 روضة الطالبين ، النووي ، ٣٨٤ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٥٥ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٧ . المتفنع ، ابن قدامة ، ص ٣٩ . المحرر ، ابن تيمية
 (الجذ) ، ١٣٣ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجذ) ، ٦٤ / ٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٣٣٠ / ٢ .
 الاقناع ، الحجاوى ، ١٨٢ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٢٧٩ / ١ .

المسألة الثالثة : (في جواز الجمع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر ، في وقت الظهر ، بعرفة سنة ، وبين المغرب والعشاء ، بالمزدلفة أيضا ، في وقت العشاء ، سنة أيضا " . ص ١٧٠ .

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعهما المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٣ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٤٠٤ و ٤٠٦ و ٤٠٧ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧٧ - ٧٨ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٤١ - ٤٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٣٣٦ و ٣٤٠ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٣٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٥٠٤ و ٥١١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢ / ١٥٨ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٤٢ . المنتقى ، الباجي ، ٣ / ٣٧ - ٣٨ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٢١٢ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٣٠٢ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٢٠ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٤٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٩٦ - ٤٩٨ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢ / ١٥٦ و ١٥٩ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٧٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ٥٠٧ و ٥١٠ . المبدع ، بياض مفلح (الحفيد) ، ٣ / ٢٣٠ و ٢٣٥ . الانصاف ، المرداوى ، ٤ / ٢٨ و ٣١ . زاد المسـتـتـقـنـع ، الحجاوى ، ص ٥٩ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٢ / ٥٧ و ٥٩ .

المسألة الرابعة : (في عدم جواز الجمع في الحضر لغير عذر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " انعقد الاجتماع أنه لا يجوز هذا في الحضر (١) لغير عذر ، أعني أن تملئ الصلاتان معا في وقت احدهما " . ص ١٧١ .

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف هذا الاتفاق في معرض ذكره أدلة أحد الفريقين المختلفين في جواز الجمع . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لأنواع الأعذار المبيحة للجمع ، فهي موضع خلاف ، ذكره المصنف مع هذه المسألة ، والجمع بعذر موضع خلاف .

(١) - الحَضَر : " والحَضَر - بفتح الحاء - خلاف البدوى ، والنسبة اليه حَضَرِيٌّ ، على لفظه ، وحَضَرَ أقام بالحضر ، والحَضَارَةُ - بفتح الحاء وكسرهما - سكون الحضر " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (حضرت) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٣ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٤٩ . الهداية
المرغيناني ، ١ / ٧٠ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ٤١ . البنائة ، العيني ، ٢ / ٦٠١ . مراقي
الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٩٢ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١٤٣ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١١٠ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦٦ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٢ .
المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٣٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٧٦ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٤٦ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٧٢٧ .
روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٣٩٥ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ . نهاية
المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، أبو داود ، ص ٧٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٩ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ١ / ١٣٤ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٦٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد)
١١٧ - ١١٨ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ . الاقناع ، الحجباوى ، ١ / ١٨٣ .
شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

الفصل الخامس عشر : (في صلاة المريض)

ويشتمل على مسألة واحدة :

وهو : (في ما يسقط عن المريض من أركان الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع العلماء على أن المريض مخاطب بأداء الصلاة ، وأنه يسقط عنه فرض القيام ، إذا لم يستطعه ، ويصلي جالسا ، وكذلك يسقط عنه فرض الركوع والسجود ، إذا لم يستطعهما ، أو أحدهما ، ويوميء (١) مكانهما " . ص ١٧٨ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن ثلاث اتفاقات ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض للأعذار المجيزة للجلوس ، وهيئات الجلوس ، وهيئات الذي لا يقدر على الجلوس والقيام ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - يوميء : " أو مأت اليه ايماء " : أشرت اليه بحاجب ، أو يد ، أو غير ذلك " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (أو مأت) .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٧١ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٢١٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٨٩ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٧٧ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٠٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٤٥٧ . العناية ، البابرتي ، ١ / ٤٥٧ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١١٢ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ . المالكية : المدونة مالك ، ١ / ٧٧ - ٧٨ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٦٤ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٣٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٢ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٤٢ . القوانين ابن جزى ، ص ٤٣ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٢٩ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ١ / ٨٠ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٤١ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٥٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١ / ٤٦٥ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ . المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١ / ١٧٩ - ١٨٠ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٥ . الكافي ، ابن قدامة ، ص ٢٠٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٢٤ و ١٢٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٤٥ - ٤٦ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٩٩ - ١٠٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٣٠٥ و ٣٠٧ . الاقناع الحجاوى ، ١ / ١٧٦ - ١٧٧ . كشف القناع ، البهوتي ، ١ / ٤٩٨ - ٤٩٩ .

المسألة الأولى : (في إعادة من صلى بغير طهارة أو بغير القبلة أو بغير مسائل عارضة)

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعهما المصنف في مسألة واحدة • وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسيه المصنف اليها (*) • والحنابلة يرون أن من اجتهد وصلى ، فبان له الخطأ بعد فراغه ، أنه ليس عليه الاعادة •

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ١٦٩ و ٢١٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١١٤ و ١١٧ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢٣٤-٢٣٥ . العناية ، البابرتي ، ١ / ٢٣٤-٢٣٥ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٢٨٦ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٦٣-١٠٣ .

المدونة ، مالك ، ١ / ٩٢ . أصول الفتيا الخشني ، ص ٤٨ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٣٢ .
الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١١٢ . القــــــــــــوانين
ابن حزي ، ص ٣٩ و ٤١ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٥ و ٢٧ .

الأم ، الشافعي ، ١/ ٥٥ و ٩٣ . المذهب ، الشيرازي ، ١/ ٩٧ و ١٢٣ . التنبيه ، الشيرازي ،
ص ٢٨ - ٢٩ . الوسيط ، الغزالي ، ٢/ ٥٧٨ و ٦٣٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١/ ٢١٢ - ٢٧١ .
نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢/ ٥ و ١٤ .

العدة ، المقدسي ، ص ٦٣ . الفروع ، ابن مفلح (الجذ) ، ١ / ٣٦٤ و ٣٨٠ . الميدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٣٣٤ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ١٨ - ٢٠ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٨١ . كشاف القناع ، البهوتى ، ١ / ٢٤٨ و ٣٠٢ .

المسألة الثانية : (في قطع الصلاة بالحدث)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن الحدث يقطع الصلاة " . ص ١٧٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما بعد قطع الصلاة من الاعادة من أولها ، أم البناء على ما قدمي من الصلاة ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٢ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٦٩ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢١٩ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٤٥ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٣٢٩ . البناية ، العيني ، ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١ / ٣٦٧ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٤٢ و ١٠١ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٦٥ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٤٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٣٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢٣ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٣٥ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٤٦ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٣٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٧١ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٣٣٤ . المسائل الفقهية ، أبويعلى ، ١ / ١٣٩ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٠١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٧٥ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٣٢ .

المسألة الثالثة : (في حكم الفعل الكثير)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك اذا فعل فيها فعلا كثيرا لم يجز البناء ، لا في الحدث ، ولا في الرعاف " ص ١٢٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٤٥ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٦١ - ٦٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ١٩ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٥٩ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٦٢٥ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٦ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٣٣٧ . القوانين ، ابــــــن جزى ، ص ٣٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢٥ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٥٧ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ١٩٩ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٠ . العدة ، المقدسي ، ص ٨٤ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٧٧ . المبدع ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٤٨٤ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ١٢٩ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٠١ .

المسألة الرابعة : (في قطع الصلاة بالضحك)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن الضحك يقطع الصلاة " . ص ١٨٠ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها ، دون التعرض للتبسم ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*)

(*) الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٧٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٣٧ . بدائع
الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٣٧ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٤٨ . شرح فتح
القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٣٣٩ . العناية ، البابر تي ، ١ / ٣٣٩ . البناية
العيني ، ٢ / ٣٦٩ و ٣٩٧ .

المالكيسة :

المدونة ، مالك ، ٩٨/١ . التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٦٠/١ . الرسالة ، أبوزید ، ص ١٣٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٦ . القوانين ، ابن جزی ، ص ٣٩ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٩٠ . نهاية الحنايعة : المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٧ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٣٣١ • المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٢ •
المحرر ، ابن تيمية (الجَد) ، ١ / ٧٢ • الفروع ، ابن مفلح (الجَد) ،
١ / ٤٩٠ • الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ١٣٨ • الاقناع ، الحجاوى ،
١ / ١٣٩ • شرح منتهى الارادات ، البهوتى ، ١ / ٢١٤ •

الفصل السابع عشر : (في القضاء (١))

ويشتمل على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : (في وجوب القضاء على الناسي والنائم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فاتفق المسلمون على أنه يجب على الناسي والنائم ، واختلفوا في العائد والمغمى عليه ، وانما اتفق المسلمون على وجوب القضاء على الناسي والنائم لثبوت قوله عليه الصلاة والسلام وفعله ، وأعني بقوله عليه الصلاة والسلام : (رفع القلم عن ثلاث) ، فذكر النائم (٢) ، وقوله : (اذا نام أحدكم عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) (٣) ، وما روى أنه نام عن الصلاة حتى خرج وقتها ، فقضاها (٤) " . ص ١٨٢ .

.....
 تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - القضاء لغة : " القضاء : الحكم ، وقد يكون بمعنى الفراغ ، وقد يكون بمعنى الإجراء والانهاء . تقول : قضيت ديني ، وقد يكون بمعنى المنع والتقدير " . المصباح ، الجوهرى ، مادة : (قضى) .
واصطلاحاً : " صلاة فائتة ، أى فات وقتها ، والذمة معمورة بها مطلقاً عن التقييد بكونه في غير وقت منع ، نفل أو كراهة ، فيقضى وقت طلع الشمس ، ووقت غروبها ، وخطبة الجمعة ، وبكونه في حضر ، أو سفر ، أو في صحة ، أو مرض ، ويكون محققاً ، أو مظنوناً " . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ٥٨ / ١ .

(٢) - تقدم تخريج الحديث ، ص ٩٥ .

(٣) - اشارة الى الحديث الذى رواه أنس رضي الله عنه ، المتفق عليه .

أخرجه البخارى في صحيحه ، في كتاب المواقيت : باب من نسي الصلاة ٠٠٠ ، ١٥٥ / ١ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب قضاء الصلاة الفائتة ، ٤٧٧ / ١ .

(٤) - اشارة الى الحديث الذى رواه أبو قتادة رضي الله عنه الطويل ، وفيه هذا الجزء .

أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب قضاء الصلاة الفائتة ، ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢٣١ / ١ . بدائع الصنائع الكاساني ، ١٣١ / ١ .

-
-
- = شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٢٢ / ١ . البناية ، العيني ، ٦٢٣ / ٢ . البحر
 الرائق ، ابن نجيم ، ٧٩ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٢١ / ١ .
- المالكية :
- المدونة ، مالك ، ١١٢ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٥٤ / ١ . الرسالة ،
 أبوزيد ، ص ١٣١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٥٣ . المقدمات ، ابن رشد
 (الجـد) ، ١٤٧ / ١ . القـوانين ، ابن جـزى ، ص ٥٠ . مختصر خليل ،
 خليل ، ص ٣٢ .
- الشافعية :
- التنبية ، الشيرازي ، ص ٢٦ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٤٢٩ / ١ . نهاية
 المحتاج ، الرملي ، ٣٨١ / ١ .
- الحنابلة :
- مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ص ٤٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
 ٣٥٥ / ١ . الانصاف ، المرداوي ، ٤٤٢ - ٤٤٣ . الاقناع ، الحجـساوي ،
 ٨٥ / ١ . شرح منتهى الارادات ، اليهودي ، ١٣٩ / ١ .

المسألة الثانية : (في وجوب الترتيب في أجزاء الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقهم على وجوب الترتيب في أجزاء الصلاة ، وعلى أن موضع تكبيرة الاحرام هو افتتاح الصلاة " . ص ١٨٩ .

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف رحمه الله تعالى هذه المسألة تدليلاً لقول من قال : أن ما أدرك المأموم من الصلاة ، ان تأخر عن امامه بركعة أو غيرها ، هو أول صلاته ، وليس آخر صلاته . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٨٥ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ٣٥ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٦٣ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٤٦ / ١ . شرح فتح القدير ، ابْن_الْهِمَام ، ٢٣٩ / ١ . العناية ، البابرّي ، ٢٣٩ / ١ . ملتنقى الأبحر ، الحسلبّي ، ٧٠ / ١ . الباب ، الغنيمي ، ٦٦ / ١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٣٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١١٠ / ١ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٢٩ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٥٢٣ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٢٣١ / ١ . جواهر الاكلیل (الآبي) ، ٤٩ / ١ .

الشافعية :

التنبیه ، الشيرازي ، ص ٣٣ . الوسيط ، الخزالي ، ٥٩٢ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٠٠ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١٣ / ٢ . الاقناعات ، الشربيني ، ١١٩ / ١ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ١٢٧ / ١ و ١٤٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٦٩ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٦٥ / ١ . المبذع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤٢٧ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٣٣٠ / ١ .

المسألة الثالثة : (في قضاء الأركان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما حكم القضاء لبعض الصلاة الذي يكون للامام والمنفرد ، من قبل النسيان ، فانهم اتفقوا على أن ما كان ركناً فهو يقضى ، أعني فريضة ، وأنه ليس يجزىء منه إلا الاتيان به " . ص ١٩٠ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لمثل من نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، سجدة من كل ركعة ، فهي موضع خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١٨٩ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢١٣ / ٢ .
البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٩٨ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٢٢ / ١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٦٩ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٠ . القوانين الفقهية ، ابن جزي ، ص ٥٤ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١٢٧ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٦٦٣ / ٢ . روضة
الطالبين ، النووي ، ٢٩٨ / ١ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ١٤ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٢ . المحرر ، ابن تيمية (الجيد) ،
٨٣ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجيد) ، ٤٦٢ / ١ . الانصاف ، المرداوي ،
١٣٩ / ٢ - ١٤٠ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٣٢ / ١ . كشاف القناع ،
البهوتي ، ٣٨٥ / ١ .

الفصل الثامن عشر : (في سجود السهو)

ويشتمل على خمس مسائل :

المسألة الأولى : (في الأقوال والأفعال التي يسجد لها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن السجود يكون عن سنن الصلاة دون الفرائض ، ودون الرغائب (١) ، فالرغائب لا شيء عندهم فيها ، أعني إذا سها عنها في الصلاة ، ما لم يكن أكثر من رغبة واحدة ، مثل ما يروى مالك : (أنه لا يجب سجود من نسيان تكبيرة واحدة ، ويجب من أكثر من واحدة) (٢) . وأما الفرائض فلا يجزىء عنها إلا الاتيان بها وجبرها ، إذا كان السهو عنها مما لا يوجب إعادة الصلاة بأسرها على ما تقدم فيما يوجب إعادة وما يوجب القضاء ، أعني من ترك بعض أركان الصلاة . وأما سجود السهو للزيادة فإنه يقع عند الزيادة في الفرائض والسنن جميعا ، فهذه الجملة لا اختلاف بينهم فيها " ص ١٩٤ .

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن ثلاث اتفاقات ، جمعها المصنف في مسألة واحدة ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، ويتبين لنا أيضا من كلام المصنف بعد هذه المسألة ، أن السنة التي ذكرها في هذه المسألة يقصد بها عند الحنابلة الواجبات ، أو السنن المؤكدة ، وعند المالكية التي يَأْثُم المكلف بتركها ، وأن الرغبة التي ذكرها أيضا يقصد بها عند الحنابلة السنة ، وعند المالكية المستحب ، أو المندوب اليه ، فالأول لا اشكال فيه ، لأن السنن عند المالكية يجب لها السجود ، لأنها بمثابة الواجب عند الحنابلة ، والواجب عند الحنابلة يجب له السجود أيضا . أما الثانية وهي الرغائب عند المالكية ، أو السنن عند الحنابلة ، فهم متفقون على أنه لا سجود عليها ، ومختلفون لو كان أكثر من رغبة ، فإنها عند المالكية يسجد لها ، وعند الحنابلة لا فرق ان قلّت السنن أو كثرت ، والله أعلم . بناء على ذلك ، فإنه ما نسبته اليهم من الاتفاق صحيح .

(١) - الرغائب لغة : والرغبة العطاء الكثير ، والجمع الرغائب . قال الشاعر : * والى الذى يعطي الرغائب

فارغى * . الصحاح ، الجوهري ، مادة (رغب) .

واصطلاحا : " ما رغب الشرع فيه وحده ، ولم يظهره في جماعة " . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ٧٣ .

(٢) - المدونة الكبرى ، مالك ، ١ / ١٢٩ .

(*) - الحنفية :

بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ١٦٠ - ١٦١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ١٩٣ . شرح فتح القدير ،

ابن الهمام ، ١ / ٤٣٨ . العناية ، البابرتي ، ١ / ٤٣٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٢٦ .

المالكية :

-
-
- = المدونة ، مالك ، ٦٩ / ١ . التفریع ، ابن الجبلا ، ٢٤٣ / ١ .
 الرسالة ، أبوزید ، ص ١٢٩ . الكافي ، ابن عبد البکر ، ص ٥٦ .
 المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١١٧ / ١ . القوانين ، ابن جزی ، ص ٥١ - ٥٢ . مواهب
 الجلیل ، الخطاب ، ١٥ / ١ - ١٦ . التاج والاکلیل ، المواق ، ١٤ / ١ .
 الشافعية :
-
- الأم ، الشافعي ، ١٣٢ / ١ . المهذب ، الشيرازی ، ١٢٨ / ١ . الوسيط ، الغزالي ،
 ٥٩٢ / ٢ - ٦٦٣ . روضة الطالبین ، النووی ، ٢٩٨ / ١ . تحفة المحتاج ،
 الهيتمي ، ١٦٩ / ٢ .
 الحنابلة :
-
- المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣١ . المحرر ، ابن تیمیة (الجد) ، ٦٨ / ١ و
 ٦٩ و ٨١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٦٧ / ١ . الانصاف ، المرداوی ،
 ١١٩ / ٢ و ١٢١ و ١٢٢ . الاقناع ، الحجاوی ، ١٣٤ / ١ - ١٣٦ . کشاف
 القناع ، البهوتي ، ٣٨٥ / ١ .

المسألة الثانية : (في ترك السنن)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك تجدهم قد اتفقوا ، ما خلا أهل الظاهر (١) ، على أن تارك السنن المتكررة بالجملة آثم ، مثل ما لو ترك انسان الوتر أو ركعتي الفجر دائماً ، كان مفسقاً آثماً " ص ١٩٥ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين

منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - انظر : المحلى ، ابن حزم ، ٢ / ٢٢٦ .

(*) - الحنفية :

بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٦١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٣٨٣ . الفتاوى

الهندية ، نظام ، ١ / ١٢٦ .

المالكية :

المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١١٩ - ١٢٠ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٧٥ . مواهب

الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٧٥ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٣١٢ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢٥ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٢٠٥ . نهائية

المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٦٩ .

الحنابلة :

الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٤٣٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٣ . الانصاف

المرداوي ، ٢ / ١٧٩ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٤٦ . كشف القناع ،

البهوتي ، ١ / ٤٢٢ .

المسألة الثالثة : (في سجود السهو على الامام والمنفرد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن سجود السهو سنة المنفرد والامام " . ص ١٩٧ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض للمأموم ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة ، مع ملاحظة أن مقصود المصنف من سنة المنفرد أى الواجب ، أو السنة المؤكدة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٢٢٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢١٥ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٠٠ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٢٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٥٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٤٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٢ . جواهر الاكساليل ، الآبى ١ / ٦٨ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ١٣٢ . المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٢٩ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٦٧٣ . روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ٣١١ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ١٣٥ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٣ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٨٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١ / ٥٢٤ . الانصاف ، المرادوى ، ٢ / ١٤٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ١٣٧ . شرح منتهى الارادات ، البهوتى ، ١ / ٢١٩ .

المسألة الرابعة : (في متابعة المأموم امامه اذا سها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أنَّ الامام اذا سها أنَّ المأموم يتبعه في سجود السهو ، وان لم يتبعه في سهوه " . ص ١٩٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لوقت سجود المأموم اذا فاتته مع الامام بعض الصلاة وعلى الامام سجود سهو ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٠ . المبسوط ، السرخسي ، ٢١٨ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٦٣ / ١ . الهداية ، المرغيناني ، ٧٥ / ١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١٩١ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٤٢ / ١ . البنسائية ، العيني ، ٦٦٢ / ٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٢٦ / ١ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٦٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٨ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٥٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٤٤ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٣٢ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ١٢٩ / ١ . الوسيط ، الفزالي ، ٦٧٣ / ٢ . روضة الطالبين ، ٣١٢ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ١٧٩ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٣ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٨٤ / ١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٥٢٥ / ١ . الانصاف ، المرداوى ، ١٥١ / ٢ . الاقناع ، الحجواوى ، ١٤٢ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٤٠٧ / ١ .

الفصل التاسع عشر : (فيما عدا فروض الأعيان)

ويشتمل على أربع عشرة مسألة :

المسألة الأولى : (في وقت الوتر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن وقته (١) من بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر ، لوورد ذلك من طرق شتى عنه عليه الصلاة والسلام ومن أثبت ما في ذلك ما خرجه مسلم عن أبي نضرة العوفي ، أن أباسعيد أخبرهم أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الوتر ، فقال : (الوتر قبل المصبح) (٢) " ص ٢٠٢ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - الضمير في وقته يعود على الوتر .

(٢) - أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المسافرين : باب صلاة الليل مثنى ، ١ / ٥٢٠ .

(*) - الحنفية : مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٥٨ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٠٣ .

الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٣٩ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١١١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٥ .

المالكية : الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٢٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٥ . المنتقى ،

الباجي ، ١ / ٢٢٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦١ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٢٦٠ .

جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ٧٤ .

الشافعية : الاقناع ، الماوردي ، ص ٤٣ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١١٩ . الوجيز ،

الغزالي ، ١ / ٥٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٣٢٩ . نهاية المحتاج ،

الرملي ، ٢ / ١١٤ .

الحنابلة : الكافي ، ابن قدامة ، ص ١٥٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ،

١ / ٥٣٩ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ١٦٧ . الاقناع ، الحجّاوي ، ١ / ١٤٤ .

شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

المسألة الثانية : (في حكم صلاة المفروضة على الراحلة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما الحنفية فلمكان اتفاقهم معهم على هذه المقدمة ، وهو أن كل صلاة مفروضة لا تصلى على الراحلة " ص ٢٠٤ .

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف هذه المسألة في معرض خلافهم مع الجمهور على صلاة الوتر على الراحلة حيث توجهت . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٥٥ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ٤٤ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١ / ٣٨١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٦٦ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٣٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٦٥ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٢٦٩ . البيان والتحصيل ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٣٠١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٩٢ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٩١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٧٣ .

الحنابلة :

المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١ / ١٥٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٢٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٣٧٨ . الانصاف ، المرداوي ، ١ / ٤٨٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ١٥٥ .

المسألة الثالثة : (في ركعتي الفجر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أنّ ركعتي الفجر سنة، لمعاهدته (١) عليه الصلاة والسلام على فعلها أكثر منه على سائر النوافل (٢) ، والتبرغيب فيها (٣) ، ولأنه قضاها بعد طلوع الشمس حين نام عن الصلاة (٤) " ص ٢٠٥ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - لمعاهدته : " تَعَهَّدْتُ الشَّيْءَ " ترددت اليه وأصلحته ، وحقيقته تجديده العهد به " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (عهد) .

(٢) - اشارة الى الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها ، قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدّ منه تعاهدا على ركعتي الفجر .

أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب التهجد : باب تعاهد ركعتي الفجر ، ٧٣ / ٢ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المسافرين : باب استحباب ركعتي الفجر ٥٠١ / ١ .

(٣) - اشارة الى احاديث كثيرة منها الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) .

أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المسافرين : باب استحباب ركعتي الفجر ، ٥٠١ / ١ .

(٤) - اشارة الى الحديث الذي رواه أبو قتادة رضي الله عنه ، وفيه : قال : ثم أذن بلال بالصلاة ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى الغداة فصنع كما كان يمنع كلّ يوم ... الحديث .

أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المساجد : باب قضاء الصلاة الفائتة ، ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٦٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٨٤ .

= شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٨٣ / ١ ، البناية ، العيني ، ٥٢٧ / ٢ ، البحر
الرائق ، ابن نجيم ، ٤٧ / ٢ ، الفتاوى الهندية ، نظام ، ١١٢ / ١ ،
رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢١ / ٢ ،

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١١٨ / ١ ، التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٦٨ / ١ ، الكافي ، ابن
عبد البر ، ص ٧٣ ، المنتقى الباجي ، ٢٢٦ / ١ ، المقدمات ، ابن رشد
(الجد) ، ١٢٠ / ١ ، القوانين ، ابن جزی ، ص ٦١ ، مختصر خليل ،
خليل ، ص ٣٨ ، منح الجليل ، عlish ، ٣٤٦ / ١ ، الثمر السداني ،
الآبي ، ص ١٢٢ ،

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٢١ ، الاقناع ، الماوردي ، ص ٤٣ ، المذهب ،
الشيرازي ، ١١٨ / ١ ، الوسيط ، الخزالي ، ٦٨٣ / ٢ ، روضة الطالبين ، النووي ،
٣٣٤ / ١ ، تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٢٠ / ٢ ،

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٣٢٤ / ٢ ، الكافي ، ابن قدامة ، ١٤٨ / ١ ،
الفرع ، ابن مفلح (الجد) ، ٥٣٧ / ١ ، المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
١٤ / ٢ ، الانصاف ، المرداوي ، ١٧٦ / ٢ ، الاقناع ، الحجاوي ، ١٤٦ / ١ ،
كشاف القناع ، البهوتي ، ٤٢٢ / ١ ، الروض المربع ، البهوتي ، ص ١٠٢ ،

المسألة الرابعة : (في قيام رمضان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنّ قيام شهر رمضان مرغّب فيه أكثر من سائر الشهور ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) (١) ، وأنّ التراويح (٢) التي جمع عليها عمر بن الخطاب الناس مرغّب فيها (٣) " . ص ٢١٠ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - هذا الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه .

أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الصوم : باب فضل من قام رمضان ، ٣ / ٥٨ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب المسافرين : باب الترغيب في قيام رمضان ، ١ / ٥٢٣ .

(٢) - التراويح لغة : " التراويح جمع ترويح ، وأصلها المصدر ، وعن أبي سعيد : سميت الترويح لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات " .
المغرب ، المطرزي ، مادة : (الرياح) .

وامطلاحاً : " أي قيام رمضان ، سمي تراويح لأنهم كانوا يطيلون القيام فيه ، فيقرأ القارئ بالمئين ، يصلون تسليمتين ، ثم يجلسون للاستراحة ، وليقض من سبقه الامام ، وهكذا " . منح الجليل ،
عليش ، ١ / ٣٤٢ .

(٣) - اشارة الى حديث عبد الرحمن بن عبد القاري ، قال : خرجت مع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد ، فاذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل ، فيصلي بمصلاته الرهط ، فقال عمر : اني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى ، والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون .

أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الصوم : باب فضل من قام رمضان ، ٣ / ٥٨ .

(*) - الحنفية :

.....
 = فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ٢٣٢/١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢٨٨/١
 الهداية ، المرغيناني ، ٧٠/١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمّام ، ٤٠٦/١ - ٤٠٧ .
 العناية ، البابرّي ، ٤٠٦/١ - ٤٠٧ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٦٦/٢ .
 الفتاوى الهندية ، نظام ، ١١٦/١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٦٨/١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٢ . الكافي ،
 ابن عبد البر ، ص ٧٤ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٧٠/٢ . مواهب
 الجليل ، الخطّاب ، ٧٠/٢ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٢٠ - ٢١ . المهذب ، الشيرازي ، ١١٩/١ . الوسيط
 الغزالي ٦٩١/٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٣٢/١ . تحفة المحتاج ،
 الهيتمي ، ٢٤٠/٢ . الاقناع ، الشربيني ، ١٠٠/١ . نهاية المحتاج ،
 الرملي ، ١٢٥/٢ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٤ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٩٠/١ .
 الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٥٤٦/١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
 ١٧/٢ . الانصاف ، المرداوي ، ١٨٠ - ١٨١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٤٧/١ .
 كشاف القناع ، البهوتي ، ٤٢٥/١ .

المسألة الخامسة : (في صلاة كسوف (١) الشمس)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن صلاة كسوف الشمس سنة ، وأنها في جماعة " . ص ٢١٠ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لمسألة صلاة الكسوف ، لأنها موضع خلاف ، كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الكسوف لغة : " والشمس والقمر كسوبا : احتجبا كانكسفا والله تعالى اياهما : حجبهما . والأحسن في القمر خسف ، وفي الشمس كسفت " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ، مادة : (ك س ف) .

وامطلاحا : " الكسوف عبارة عن ظلمة أحد النيرين ، الشمس والقمر ، أو بعضهما " . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٢٠٠ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٩ . الكتاب ، القدوري ، ١ / ١١٩ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٧٤-٧٥ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ٢٨٠ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٨ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٤٧ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٢٨ . البناية ، العيني ، ٢ / ٨٩٧ . ملتي الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٢٠ . ردالمحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٨١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٥١ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٥ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٤٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٢٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٠ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٢٠٠ . مواهب الجليل ، الخطيب ، ٢ / ١٩٩ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٤٠١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ١ / ٤٠١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٤٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٦٨ . الوسيط ، الغزالي ، ١ / ٧٩٥ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٨٣ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٥٦ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، ص ٣٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٣٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٧١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ١٥١ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٤٤٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٠٣ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣١١ .

المسألة السادسة : (في الاستسقاء (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع العلماء على أن الخروج الى الاستسقاء ، والبروز (٢) عن المصر ، والدعاء الى الله تعالى ، والتضرع اليه في نزول المطر ، سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم " . ص ٢١٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض للخلاف الوارد في صلاة الاستسقاء ، كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى عقب هذا الاتفاق .

(١) - الاستسقاء لغة : " استسقى منه : طلب سقيا " . ترتيب القاموس المحيط ، السسزاوى ، مادة : (س ق ي) .

واصطلاحا : " طلب السقي من الله تعالى ، لحظ نزل بهم ، أو بدوا بهم " . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ٣٢٦ / ١ .

(٢) - البروز : " برز الشيء بروزا من باب قعد : ظهر " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (برز) . (*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٣٩ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١٢٠ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ٧٦ / ٢ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢٨٢ / ١ . الهداية ، الميرغناني ، ٨٨ / ١ . البناية ، العيني ، ٩١٣ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٦٨ / ٢ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٨٤ / ٢ . المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٥٣ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٣٩ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤٨ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٠ . المنتقى ، الباجي ، ٣٣١ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٢٠ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٠ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٠ . منح الجليل ، عيش ، ٤٧٤ / ١ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١٠٥ / ١ .

الشافعية :

ألم ، الشافعي ، ٢٤٩ / ١ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٥٥ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٤٧ . الوسيط ، الغزالي ، ٧٩٩ / ٢ . روضة الطالبين ، النووى ، ٩٠ / ٢ - ٩١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٦٥ / ٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤١٣ / ٢ .

الحنابلة : مختصر الخرقى ، ص ٣٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٧٥ - ١٧٦ . الشرح الكبير ، المقدسي ، ٢٨٣ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢٠١ - ٢٠٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٤٥١ / ٢ - ٤٥٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٠٦ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٦٧ - ٦٦ / ٢ .

المسألة السابعة : (في استقبال القبلة والدعاء واقفا عند الاستسقاء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن من سننها أن يستقبل الامام القبلة واقفا ، ويدعو ، ويحول رداءه ، رافعا يديه ، على ما جاء من الآثار (١) " . ص ٢١٦ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) دون التعرض لكيفية تحويل الرداء ، ووقته ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف رحمه الله تعالى عقب هذه المسألة ، والا مانسب الى الامام أبي حنيفة ، من أنه كان لا يرى تحويل الرداء عند الدعاء . قال الامام الكاساني في ذكر حجة الامام : " ولأبي حنيفة ما روى أنه عليه السلام استسقى يوم الجمعة ، ولم يقلب الرداء ، ولأن هذا دعاء فلا معنى لتغيير الثوب فيه كما في سائر الأدعية ، وما روى أنه قلب الرداء محتمل ، يحتمل أنه تغير عليه فأصلحه ، فظن الراوى أنه قلب ، أو يحتمل أنه عرف من طريق الوحي أن الحال ينقلب من الجذب الى الخصب متى قلب الرداء ، بطريق التفاؤل ، ففعل ، وهذا لا يوجد في حق غيره " (٢) .

أما الحديث الذى ذكره الكاساني حجة لأبي حنيفة ، فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر ، عند ذكره لحديث أنس رضي الله عنه ، بقوله : " قوله باب ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة ، انما عبر عنه بلفظ (قيل) مع صحة الخبر ، لأن الذى قال في الحديث (ولم يذكر أنه حوّل رداءه) يحتمل أن يكون هو الراوى عن أنس ، أو من دونه ، فلأجل هذا التردد لم يجزم بالحكم ، وأيضا فسكوت الراوى عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع " (٣) .

ونص الحديث : عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن رجلا شكا الى النبي صلى الله عليه وسلم هلاك المال ، وجهد العيال ، فدعا الله يستسقى ، ولم يذكر أنه حول رداءه ، ولا استقبال القبلة . (٤)

وأحاديث قلب الرداء أكثر وأشهر ، واتفق البخارى ومسلم على حديث عبيد بن تميم ، وسيرد بعد قليل ، وحديث عبد الله بن زيد .

وحتى لو صحنا معنى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بعدم تحويل الرداء لما كان هناك تعارض ، لأن الأحاديث الصحيحة المتفق عليها في صلاة الاستسقاء في المصلى ، وأما ما في حديث أنس فهو في خطبة الجمعة ، والى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله : " وأما تقييده بقوله (يوم الجمعة) فليبين أن قوله في ما مضى : (باب تحويل الرداء في الاستسقاء) أى الذى يقام في المصلى " (٥) .

وبذلك يتبين لنا أن هذا الحديث لا دلالة له على محل النزاع .

وأما ما استدل به الكاساني لأبي حنيفة رحمهم الله تعالى من أن " هذا دعاء ، فلا معنى لتغيير الثوب فيه ، كما في سائر الأدعية ... الخ " (٦) ، فرد عليه بما ذكره العيني : " قيل في كلام المصنف نظر من وجهين . الأول : أنه تعليل في مقابلة النص ، وهو غير جائز . والثاني : أنه كان ينبغى أن يتأسى بالنبي صلى الله عليه وسلم ان كان فعله تفاؤلا " (٥) .

وعموما ، فان صاحبي أبي حنيفة ، وسائر الحنفية ، على خلاف قول أبي حنيفة . وقال ابن

عابدين في حاشيته : " أنه عليه الفتوى " أنظر الهامش •

(١) - الأحاديث كثيرة في ذلك ، وأشهرها الحديث الذي رواه عباد بن تميم رضي الله عنه ، عن عمه ، قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقي ، قال : فحوّل الى الناس ظهره ، واستقبل القبلة يدعوه ، ثم حوّل رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين ، جهر فيهما بالقراءة •
أخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الاستسقاء : باب الجهر في القراءة في الاستسقاء ، ٣٨ / ٢ •

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الاستسقاء : باب صلاة الاستسقاء ، ٦١١ / ٢ •

(٢) - بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢٨٣ / ١ •

(٣) - فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، ٥٠٩ / ٢ •

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه فـ في

الاستسقاء يوم الجمعة ، ٣٧ / ٢ •

(٥) - البناءة ، العيني ، ٢٢١ / ٢ •

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٩ • مختصر القدوري ، القدوري ، ١٢١ / ١ • المبسوط ،
السرخسي ، ٧٧ / ٢ • تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٨٦ / ٢ • بدائع المنافع ، الكاساني ،
٢٨٣ / ١ • الهداية ، المرغيناني ، ٨٩ / ١ • البناءة ، العيني ، ٢٢١ / ٢ • البحر الرائق ،
ابن نجيم ، ١٦٨ / ٢ • الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٥٤ / ١ • رد المحتار ،
ابن عابدين ، ١٨٤ / ٢ •

المالكية :

المردونة ، مالك ، ١٥٣ / ١ • التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٣٩ / ١ •
الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤٨ • الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨١ • القوانين ، ابن
جزى ، ص ٦٠ • مختصر خليل ، خليل ، ص ٥١ • التاج والاكلیل ، المواق ،
٢٠٧ / ٢ • مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢٠٧ / ٢ •

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢٥١ / ١ • الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٦ • المذهب ، الشيرازي ،
١٧٢ / ١ • الوسيط ، الغزالي ، ٨٠٠ / ٢ • روضة الطالبين ، النووي ،
٩٣ / ٢ • تحفة المحتاج ، الهيتمي ،

٢٩ / ٢ • الاقناع ، الشريبي ، ١٦٧ / ١ •

الحنابلة :

-
-
- = مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٥ .
 المحرر ، ابن تيمية (الجيد) ، ١ / ١٨٠ . الفروع ، ابن مفلح
 (الجيد) ، ٢ / ١٦٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩ . الاقناع ،
 الحجاوى ، ١ / ٢٠٨ . كشاف القناع ، البهوتى ، ٢ / ٧١ .

المسألة الثالثة: (في غسل وأذان وإقامة صلاة العيدين (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع العلماء على استحسان الغسل لصلاة العيدين ، وأنهما بلا أذان ، ولا إقامة ، لثبوت ذلك عن رسل الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، إلا ما أحدث من ذلك معاوية ، في أصح الأقاويل (٣) ، قاله أبو عمر (٤) " . ص ٢١٧ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

- (١) - يعني عيد الفطر وعيد الأضحى ، والعيد : " مشتق من عيد ، اذا جمع ، وانما سمي عيدا باعتياد الناس به كل حين ، ومعاودتهم اياه " . أنيس الفقهاء ، القنوى ، ص ١١٨ .
- (٢) - يقصد بالثبوت عدم ثبوت الأذان والاقامة ، لا ثبوت استحسان الغسل ، فليس فيه حديث مرفوع صحيح ، والأحاديث الواردة فيه مروية عن ابن عباس ، وعن الفاكه بن سعد ، وعن أبي رافع ، وأسانيد الثلاثة ضعيفة ، ذكره الحافظ ابن حجر في " تلخيص الحبير " ، ٨٧ / ٢ .
- وفيه حديث موقوف صحيح ، أخرجه مالك في موطئه ، في كتاب العيدين : باب العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والاقامة ، ١٧٧ / ١ ، وصححه الحافظ ابن القيم في " زاد المعاد " ، فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في العيدين ، ٤٤٢ / ١ .
- وهو : عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو الى المصلى . أما ثبوت الاذان والاقامة لما رواه ابن عباس وجابر بن عبد الله قال لا لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى . أخرجه البخاري ، في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب العيدين : باب المشي والركوب الى العيد بغير أذان ولا إقامة ، ٢٢ - ٢٣ .

- وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب صلاة العيدين : باب صلاة العيدين ، ٦٠٤ / ٢ .
- (٣) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، في (من قال : ليس في العيدين أذان ولا إقامة) ، ٤٩١ / ١ .
- عن ابن المسيب قال : (أول من أحدث الأذان في العيدين معاوية) .
- وصححه الحافظ ابن حجر ، في فتح الباري ، في كتاب العيدين : باب المشي والركوب الى العيد بغير أذان ولا إقامة ، ٤٥٣ / ٢ .

- (٤) - يعني ابن عبد البر . ولكن هذا الباب لم أجده في أجزاء التمهيد والاستذكار بين يدي والله أعلم .
- وأبو عمر هو : (يوسف بن عمر بن عبد البر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، النمري ، الحافظ ، شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة ماثورة ، نسبه من النمريين قاسط في ربيعة ، من أهل قرطبة . قال القاضي أبو الوليد الباجي : لم يكن مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث ، وألف في الموطأ كتباً مفيدة ، منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ،

= رتبه على أسماء شيوخ مالك ، على حروف المعجم ، وهو كتاب لم يتقدمه أحد الى مثله ، وهو سبعون جزءاً . وكان أبو عمر ابن عبد البر موفقاً في التأليف معانا عليه ، ونفع الله بتأليفه ، فكان مع تقدمه في علم الأثر ، وتبصره بالفقه ، ومعاني الحديث ، له بسطة كبيرة في علم النسب . وفارق قرطبة ، وجال في غرب الأندلس مدة ، ثم تحول الى شرق الأندلس ، وسكن دانية من بلادها ، وبلنسية ، وشاطبة ، وفي أوقات مختلفة ، وتولى قضاء الاشبونة ، وشتيرين . وتوفي ، هو والخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الحافظ في سنة واحدة . وكان من أهل الأدب البار ، والبلاغة ، وله رسائل وشعر جيد ، ومن شعره :

لا تكثرنّ تأملا واحبس عليك عنان طرفك
فلربما أرسـلته فرماك في ميدان حتفك

وتوفي بشاطبة ، في ربيع الآخر ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، رحمه الله تعالى " .
الديباج المذهب ، ص ٣٥٧ - ٣٥٩ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٧ . المبسوط ، السرخسي ، ١ / ١٣٤ . تحفة الفقهاء ،
السمرقندي ، ١١٣ / ٢ و ١٧٠ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٥ . كثر الدقائق ، النسفي ، ص ٤٥ .
تبيين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٢٤ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١ / ٢١٠ . العناية ،
البابرتي ، ١ / ٢١٠ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٧٥ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٥٤ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٢١ و ٢٣٤ . الرسالة ، أبوزيد ،
ص ١٤٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٧ - ٧٨ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٣١٥ . القوانين ،
ابن جزى ، ص ٥٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٩ . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣١٧ و ٣٢١ .
مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ١٩١ . منح الجليل ، عlish ، ١ / ٤٦٠ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٨٢ و ٢٣١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٣ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٦٤ .
١٦٥ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٥٦٦ و ٧٨٦ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٩٦ و ٢ / ٧٥ .
منهاج الطلاب ، الأنصاري ، ص ٢١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٤٧ . بجيرمي على الخطيب
البجيرمي ، ١ / ٢٢٢ .

الحنابلة : مختصر الخرقى ، ص ٢٨ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ . المحرر ،

ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٣٩ . الفروع ، ابن مفلح الجد ، ١ / ٣٢٦ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
١ / ٣١١ و ٢ / ١٧٩ . الانصاف المرداوى ، ١ / ٤٠٦ و ٢ / ٤٢١ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٠٠ و ٧٦ .

كشاف القناع ، البهوتي ، ١ / ٢٣٣ و ٢ / ٥١ .

المسألة التاسعة: (في تقديم خطبة العيدين على الصلاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وكذلك أجمعوا على أن السنة فيها تقديم الصلاة على الخطبة ، لثبوت ذلك أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ، إلا ما روى عن عثمان بن عفان أنه أخر الصلاة وقدم الخطبة ، لئلا يفترق الناس قبل الخطبة (٢) " . ص ٢١٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - اشارة الى أحاديث كثيرة عن ابن عمر وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأنس ، والبراء ابن عازب ، وأبي سعيد الخدري ، رضي الله عنهم ، وكلها متفق عليها .
ورواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، يصلون العيدين قبل الخطبة .
أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب صلاة العيدين : باب صلاة العيدين ، ٢ / ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٥ .
وأخرجه البخاري في صحيحه ، بهذا اللفظ ، باب في العيدين (باب الخطبة بعد العيد) ، ٢ / ٢٣ .

(٢) - ما روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أخرجه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، كتاب العيدين : باب المشي والركوب الى العيد بغير أذان ولا إقامة ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

قال : " روى ابن المنذر باسناد صحيح الى الحسن البصري ، قال : أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم (يعني على العادة) فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أي صار يخطب قبل الصلاة " .
وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، في (باب أول من خطب ثم صلى) ، ٣ / ٢٨٤ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٢ . الميسوط ، السرخسي ، ٢ / ٣٧ .
تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٦٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٧٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ٨٦ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٤٦ .
شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٤٧ . البنباية ، العيني ، ٢ / ٨٧٥ .
البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٦٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٥٥ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٣٤ . الرسالة ،
أبو زيد ، ص ١٤٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٨ . المنتقى ، الباجي ،
١ / ٣١٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٩ - ٥٠ .
الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٨٩ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ١٠٣ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٣٥ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٣ . المهذب ، الشيرازي ،
١ / ١٦٦ . الوسيط ، الخزالي ، ٢ / ٧٨٩ . منهاج الطالبين ، النووي ،
ص ٢٤ . كفاية الأخيار ، الحصني ، ١ / ٩٥ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٨٣ .
الاقناع ، الشربيني ، ١ / ١٦١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٩١ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانسي ، ١ / ٩٤ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٨ .
المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٦٢ - ١٦٣ .
الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ١٤١ . المبسوط ، ابن مفلح (الحفيد) ،
٢ / ١٨٣ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٤٢٩ . الاقناع ، الحجواوي ، ١ / ٢٠١ .
شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٠٧ .

المسألة العاشرة : (في توقيت القراءة في العيدين)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا أيضا على أنه لا يؤقَّت (١) فـ في القراءة في العيدين " . ص ٢١٧ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما استحبه البعض ، لورود الخلاف في ذلك ، كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - يؤقَّت : " وقَّت الله الصلاة توقيتنا ، من باب وعد ، حدّد لها وقتا ، ثم قيل لكل شيء محدود موقوت وموقَّت " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (الوقت) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، القرغاني ، ١٨٥/١ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١١٦/١ . المبسوط ، السرخسي ، ٤٠/٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢٧٢/١ . الهداية ، المرغيناني ، ٨٦/١ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١٣١/١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٣/٢ . العناية ، البابرتي ، ٤٣/٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٥٥/١ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٤٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٨ . المنتقى ، الباجي ، ٣١٨/١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٥٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٩ . التاج والاكلیل ، المواق ، ١٩٥/٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢٣٧/١ - ٢٣٨ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ٧٢/٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٣١١/١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣٩١/٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٤٤٠/٢ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٢٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٦٣/١ . الفروع ، ابن مفلح (الجـد) ، ١٤٠/٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١٨٦/٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٤٢٨/٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٠١/١ . كشف القناع ، البهوتي ، ٥٥/٢ .

المسألة الحادية عشر : (في وقت صلاة العيد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن وقتها من شروق الشمس الى الزوال " . ص ٢١٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لمن لم يأتهم علم بأنه العيد الا بعد الزوال ، ففيها الخلاف ، كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ١٦٦ / ٢ . المبسوط ، السرخسي ، ٣٩ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٨٥ / ١ - ٨٦ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٤٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٢ / ٢ . البناية ، العيني ، ٨٦٢ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٦٠ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٥١ / ١ . ردالمحتار ، ابن عابدين ، ١٧١ / ٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٥٤ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٨ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٥٩ . المنتقى ، الباجي ، ٣٢١ / ١ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٩ . الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٩٦ / ١ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٣٩٦ / ١ . منح الجليل ، عليش ، ٤٥٩ / ١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢٣٢ / ١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١٦٤ / ١ . الوسيط ، الغزالي ، ٧٨٤ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٧٠ / ٢ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٤٠ / ٣ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ٢٣١ / ١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١٦١ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١٣٨ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١٧٨ / ٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٤٢١ / ٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ٢٠٠ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٣٠٥ / ١ .

المسألة الثانية عشر : (في التكبير في عيد الأضحى)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا - أيضا - على التكبير في أدبار الصلوات في أيام الحج " . ص ٢٢١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض لتوقيت ذلك ففيه الخلاف ، كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٥ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٣٨ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١١٨ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٤٣ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ١٧٣ . الهداية ، الميرغثاني ، ١ / ٨٧ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ١ / ٧٨ - ٧٩ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٦٠ . حاشية العدوي ، العدوي ، ١ / ٣٤٩ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ١٠٤ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٤ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٦٨ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٧٠ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٨٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٩٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٩ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٣٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٦٨ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ١٤٦ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٤٣٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٠٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣١٠ .

المسألة الثالثة عشر : (في توقيت التكبير في عيد الأضحى)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " لأنهم كلهم أجمعوا على التوقيت " . ص ٢٢١ .

.....
 تحرير المسألة : هذا الاتفاق اجمالي ، لانهم مختلفون في التوقيت مع اجماعهم عليه بالجملة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما اختلفوا فيه من التوقيت ، كما ذكره المصنف مع هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٥ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٨ . مختصر
 القدوري ، القدوري ، ١ / ١١٨ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٤٣ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ،
 ٢ / ١٧٤ . الهداية ، الميرغناني ، ١ / ٨٧ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٤٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٨-٧٩ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٦٠
 حاشية العدوي ، العدوي ، ١ / ٣٤٩ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ١٠٤ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٦٨ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٧٠ .
 روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٨٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٩٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٩ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٣٦ . المحرر ، ابن تيمية
 (الجذ) ، ١ / ١٦٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجذ) ، ١ / ١٤٧ . الانصاف ، المرداوي ،
 ٢ / ٤٣٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٠٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣١٠ .

المسألة الرابعة عشر : (في بعض مستحبات العيدين)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه يستحب أن يفطر في عيد الفطر قبل الغدو الى المصلى ، وأن لا يفطر يوم الأضحى الا بعد الانصراف من الصلاة ، وأنه يستحب أن يرجع من غير الطريق التي مشى عليها ، لثبوت ذلك من فعله (١) عليه الصلاة والسلام " . ص ٢٢٢ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن ثلاث اتفاقات ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - أ - أما ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من استحباب أن يفطر في عيد الفطر قبل الغدو الى المصلى ، وأن لا يفطر يوم الأضحى الا بعد الانصراف من الصلاة ، فهذا اشارة الى الحديث الذي رواه بريدة الأسلمي رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ، ولا يأكل يوم الأضحى حتى يرجع فيأكل من أضحيته .

أخرجه الامام أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، من مسند بريدة الأسلمي ، ٣٥٣ / ٥ .
وأخرجه الترمذى في جامعه ، في (أبواب العيدين) ، باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، ٤٢٦ / ٢ .
وأخرجه ابن ماجة في سننه ، في كتاب الصيام ، باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، ٥٥٨ / ٢ .
وأخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب صلاة العيدين ، باب يترك الأكل يوم النحر حتى يرجع ، ٢٨٣ / ٣ .

وأخرجه الدارقطني في سننه ، في كتاب العيدين ، ٤٥ / ٢ ، وقال أبو الطيب في ذيله على الدارقطني : " وصححه ابن القطان " .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه " الاحسان بترتيب ابن حبان " ، في باب العيدين ، (ذكر ما يستحب للمرء أن يطعم يوم الفطر قبل الخروج ، ويؤخر ذلك يوم النحر الى انصرافه من المصلى) ، ٢٠٦ / ٤ .

وأخرجه الحاكم في مستدركه ، في كتاب (صلاة العيدين) ، ٢٩٤ / ١ ، وقال : " هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي في " التلخيص " .

ب - وأما ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الاستحباب أن يرجع من غير الطريق التي مشى عليها ، اشارة الى الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله الأنصارى رضي الله عنهما ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق .

أخرجه البخارى في صحيحه ، في (باب العيدين) ، في باب من خالف الطريق اذا رجع يوم العيد ، ٢٩ / ٢ .

(*) - الحنفية :

= مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٢٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ١٧٠ / ٢ . بدائع
 المنائع ، الكاساني ، ٢٧٩ / ١ . الهداية ، الميرغنانى ، ٨٥ / ١ . تبیین الحقائق ،
 الزيلعي ، ٢٢٤ - ٢٢٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٠ / ٢ . العناية ، البايروتي ،
 ٤٠ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٥٠ / ١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ١٦٨ / ٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٥٤ - ١٥٥ . التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٣٤ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ،
 ص ١٤٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٧ . المنتقى ، الباجي ، ٣١٨ / ١ . القوانين ، ابن
 جزى ، ص ٥٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٤٩ . التاج والاکلیل ، المواق ، ٢٩٤ / ٢ . مواهب
 الجليل ، الخطاب ، ٢٩٤ / ٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢٣٣ / ١ . المهذب ، الشيرازي ، ١٦٤ / ١ - ١٦٥ . منهاج الطالبين ،
 النووي ، ص ٢٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ٧٧ - ٧٦ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٨ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٣ . المحرر ، ابن تيمية
 (الجد) ، ١٦١ - ١٦٣ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١٣٨ - ١٣٩ . الانصاف ،
 المرداوى ، ٤٢١ - ٤٢٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٠٠ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ١٣٥
 - ١٣٦ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٥١ - ٥٢ .

الفصل العشرون : (في سجود التلاوة)

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : (في الأمر بسجود التلاوة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمع المسلمون على أن الأخبار الواردة في السجود (١) عند تلاوة القرآن هي بمعنى الأمر ، وذلك في أكثر المواضع " . ص ٢٢٣ .

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الاتفاق في معرض استدلاله لأبي حنيفة ، وهو القائل بأن صيغة الخبر الوارد في السجود ، عند تلاوة القرآن ، هي بمعنى الأمر في أكثر المواضع ، وهي تسعة أجمع العلماء عليها ، وهي كما قال الحنفية : " وجدنا السجدة التي أجمع عليها جاءت بصيغة الخبر ، وهي : سجدة الأعراف ، والنحل ، والرعد ، والاسراء ، ومريم ، وأول الحج ، والفرقان ، والنمل ، والم تنزيل (١) " .

البداية ، ص ٢٢٤ .

أما بقية المواضع التي لم يجمع عليها العلماء ، والتي جاءت بصيغة الخبر ففي موضعين : احدهما في ص ، والثانية في الانشقاق (٢) .

وأما التي جاءت بصيغة الأمر ، فلسنا بمدد الحديث عنها ، وعلى كل فهي ثلاث مواضع : في النجم ، وفي ثاني الحج ، وفي اقرأ باسم ربك (٣) .

إذا ، مراد المصنف من الاجماع هو الاجماع على المواضع التسعة ، وهي أكثر مواضع صيغة الخبر . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض هل الأمر هنا للوجوب ، أو للنسب ، للخلاف فيه ، كما ذكره المصنف قبل هذه المسألة (٤) .

(١) - السجدة التي جاءت بصيغة الخبر - المجمع عليها - هي :

أ - في سورة الأعراف ، الآية (٢٠٦) : " ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه وله يسجدون " .

ب - في سورة النحل ، الآيات (٤٨ - ٤٩ - ٥٠) : " أولم يروا الى ما خلق الله من شيء ، يتفيسوا ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا ، وهم داخرون * ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة ، والملائكة ، وهم لا يستكبرون * يخافون ربهم من فوقهم ، ويفعلون ما يؤمرون " .

ج - في سورة الرعد ، الآية (١٥) : " ولله يسجد من في السموات والأرض ، طوعا وكرها ، وظلالهم ، بالغدو والآصال " .

د - في سورة الاسراء ، الآيات (١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩) : " قل آمنوا به ، أو لا تؤمنوا ، ان الذين

= أوتوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا * ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا * ويخرون للأذقان يبكون ، ويزيدهم خشوعا " .

هـ - في سورة مريم ، الآية (٥٨) : " أولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين ، من ذريسة آدم ، ومن حملنا مع نوح ، ومن ذرية ابراهيم ، واسرائيل ، ومن هدينا ، واجتبينا ، اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا " .

و - في أول سورة الحج ، الآية (١٨) : " ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض ، والشمس ، والقمر ، والنجوم ، والجبال ، والشجر ، والدواب ، وكثير من الناس ، وكثير حق عليه العذاب ، ومن يهن فما له من الله من مكرم ، ان الله يفعل ما يشاء " .

ز - في سورة الفرقان ، الآية (٦٠) : " واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن ، أنسجد لما تأمرنا ، وزادهم نفورا " .

ح - في سورة النمل ، الآيتين (٢٥ - ٢٦) : " ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ، ويعلم ما تخفون ، وما تعلنون * الله لا اله الا هو رب العرش العظيم " .

ط - في سورة الم - السجدة - ، الآية (١٥) : " انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا ، وسبحوا بحمد ربهم ، وهم لا يستكبرون " .

وهي - جميعها - التي جرى عليها الاتفاق بين الفقهاء .

(٢) - أما الموضوعان بصيغة الخبر المختلف فيهما فهما :

١ - في سورة ص ، الآية (٢٤) : " قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ، وان كثيرا ممن الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض ، الا الذين امنوا وعملوا الصالحات ، وقليل ما هم ، وظن داود أنما فتناه ، فاستغفر ربه ، وخر راكعا وأناب " .

٢ - في سورة الانشقاق ، الآية (٢١) : " واذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون " .

(٣) - أما المواضيع الثلاثة بصيغة الأمر فهي :

١ - في ثاني الحج ، الآية (٧٧) : " يا أيها الذين آمنوا ، اركعوا ، واسجدوا ، واعبدوا ربكم ، وافعلوا الخير ، لعلكم تفلحون " .

٢ - في سورة النجم ، الآية (٦٢) : " فاسجدوا لله ، واعبدوا " .

٣ - في سورة اقرأ ، الآية (١٩) : " كلا ، لا تطعه ، واسجد ، واقترب " .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٠٢ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٦ . تحفة الفقهاء ،

السمرقندي ، ٢ / ٢٣٥ . الهداية ، الميرغناني ، ١ / ٧٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٣٢

رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

= المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٦-٧٧ . المنتقى ، الباجي ،
 ١ / ٣٥٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٢ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٣١٩ . جواهر
 الاكليل ، الآبي ، ١ / ٧١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٢١ . الوجيز ، الخزالي ، ١ / ٥٣ . روضة الطالبين ، النووي ،
 ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ١٠٢ - ١٠٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٩٢ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ١٥٩ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ٥٠٢-٥٠٣ . الانصاف ،
 المرداوي ، ٢ / ١٩٧ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ١٥٥ . شرح منتهى
 الارادات ، البهوتي ، ١ / ٢٣٩ .

المسألة الثانية : (في على من يتوجه حكم سجود التلاوة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أنه يتوجه (١) على القارىء ، في صلاة كان ، أوفي غير صلاة " . ص ٢٢٥ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لتوجه حكمها على السامع ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق .

(١) - الضمير في " يتوجه " يعود على حكم سجود التلاوة .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١٠٣ / ١ . المبسوط ، السرخسي ، ٤ / ٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢٣٦ / ٢ . الهداية ، الميرغاني ، ٧٨ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٤٦٤ - ٤٦٥ / ١ . البناية ، العيني ، ٧١٩ / ٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١٣٦ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١١٩ / ٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٠٥ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٧٠ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٣٨ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٧٧ . المنتقى ، الباجي ، ٣٥١ / ١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ص ١٤٠ - ١٤١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٢ . جواهرالأكــــليل ، الآبي ، ٧١ / ١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٣٦ / ١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٣٥ . الوسيط ، الخزالي ، ٦٧٧ / ٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣١٨ / ١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٠٦ - ٢٠٧ . حاشية الشرواني ، الشرواني ، ٢٠٦ / ٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٢١٥ - ٢٢٠ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٣٤٦ - ٣٤٣ / ٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٥ . المحرر في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ٧٩ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٥٠٠ / ١ . المبدع ، ابن مفلح الحفيد ، ٢٧ / ٢ . الانصاف ، المرداوي ، ١٩٣ / ٢ . الاقناع ، الحجاوي ، ١٥٤ / ١ . كشف القناع ، البيهوتي ، ٤٤٥ / ١ .

الفصل الحادى والعشرون : (في أحكام الميت (١))

ويشتمل على احدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى : (في الأموات الذين يجب غسلهم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا من ذلك على غسل الميت المسلم ، الذى لم يقتل فى معترك حرب الكفار " . ص ٢٢٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما تحررّ المصنف منه ، وهو الشهيد المقتول في المعارك مع الكفار ، فذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - الميت : " الموت مفارقة الروح الجسد ، وقدمات الانسان ويَموت ويَمَات - بفتح الياء وتخفيف الميم -

فهو ميت - باسكان الياء - ، وقوم موتى وأموات وميتون - بتشديد الياء وتخفيفها - " . لغته الفقه ، النووى ، ص ٩٤ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٦ . مختصر الطحاوى ، ص ٤١ . مختصر

القدورى ، القدورى ، ١ / ١٣٣ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٥٨ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢٤٧ .

- ٢٤٨ . الهداية ، الميرغنانى ، ١ / ٩٤ . البناية ، العيني ، ٢ / ٩٤٨ . كنز الدقائق ، النسفى ،

ص ٥٥ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

المالكية : الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٥١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٢ . المقدمات ، ابن رشد

(الجد) ، ١ / ١٧٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٣ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥١ - ٥٣ . شرح

الزرقانى ، الزرقانى ، ١ / ٨٤ . جواهر الاكليل ، الآبى ، ١ / ١٠٦ .

الشافعية : الأم ، الشافعى ، ١ / ٢٦٨ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٥٨ . المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٧٥ .

- ١٨٥ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٧٥ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ١١٩ . فتح الوهاب ،

الأنصارى ، ١ / ٩٨ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٣٤٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٤٦٨ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٤٥٧ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٣ . الكافي

ابن قدامة ، ١ / ٢٥٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٨٩ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،

٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٤٧٠ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢١٣ - ٢١٩ . كشاف

القناع ، البهوتي ، ٢ / ١٠٠ .

المسألة الثانية : (من يجوز أن يغسل الميت)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال ، والنساء يغسلون النساء " . ص ٢٢٧ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة مانسببه المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢٤١ . بدائع الصنائع الكاساني ، ١ / ٣٠٤ . البناية ، العيني ، ٢ / ٩٦٠ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ١٧٤ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٥٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٩٨ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٣ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٣ . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٣٥ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ١٠٧ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٧٥ - ١٧٦ . الوسيط ، الغزالي ، ٢ / ٨٠٦ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ١٠٣ . فتح الوهاب ، الأنصارى ، ١ / ٩١ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٢٩ . الاقناع ، الشربيني ، ١ / ١٧٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٤٤٩ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٤٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٨٣ - ١٨٤ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ١١٩ - ٢٠٠ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٤٧٢ - ٤٧٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ص ٢١٣ - ٢١٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٢٥ .

المسألة الثالثة : (في غسل المرأة زوجها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا - في هذا الباب - على جواز غسل المرأة زوجها " ص ٢٢٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ،
 دون التعرض لغسل الرجل زوجته ، ففيه خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٢ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤١ . المبسوط ،
 السرخسي ، ٢ / ٦٩ - ٧٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٤١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٦٠ .
 رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ١٩٩ .

المالكية :

الرسالة أبوزيد ، ص ١٥٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٢ . المنتقى ، الباجي ، ١ / ٤ . القوانين ،
 ابن جزى ، ص ٦٣ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٣٦٤ . جواهر الاكلیل الآبي ، ١ / ١٠٦ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٠ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٧٥ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٧٣ . روضة
 الطالبين ، النووي ، ٢ / ١٠٤ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٩١ . نهاية المحتاج ، الرملي ،
 ٢ / ٤٤٩ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٣ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٤٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٨٣ .
 الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ١٩٨ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٤٧٨ - ٤٧٩ . الاقناع ، الحجاوي ،
 ١ / ٢١٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .

المسألة الرابعة : (في غسل المرأة المطلقة المبتوتة زوجها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا أن المطلقة المبتوتة (١) لا تغسل زوجها " ص ٢٢٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - المبتوتة : " وبث الرجل طلاق امرأته فهي مبتوتة ، والأصل مبتوت طلاقها ، وأطلقها طلاقاً بقة ، وبثها

بقة ، اذا قطعها عن الرجعة " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (بته) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ١٨٧ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٧٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي

٢ / ٢٤١ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١٣ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٦٠ . رد المحتار ،

ابن عابدين ، ٢ / ١٩٩ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٢ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٣ . مختصر

خليل ، خليل ، ص ٥١ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١ / ١٠٦ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٧٦ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ١٠٤ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ٩١ .

مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٣٣٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٤٥١ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٤٨ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٩٨ . الانصاف ، المرداوي ،

٢ / ٤٧٨ - ٤٧٩ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢١٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٢٦ .

المسألة الخامسة : (في سنية تقليم الأظافر وحلق العانة (١) للحي)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " تقليم الأظافر وحلق العانة سنة الحي باتفاق " . ص ٢٣١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - العانة : " هي منبت الشعر فوق قبل المرأة وذكر الرجل " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (العون) .

(*) - الحنفية :

الاختيار ، ابن مودود ، ٤ / ١٦٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٦ / ٤٠٥ . مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ٢ / ٥٥٦ .

المالكية :

الرسالة ، أبو زيد ، ص ٢٧٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٢٩٣ . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ٢ / ٤٠٠ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ١ / ٢٦ - ٢٧ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٤٥ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢ / ٤٧٦ . حاشية الشرواني ، الشرواني ، ٢ / ٤٧٦ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٣٤٠ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ١٣ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٢٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ١ / ١٣٠ . الانصاف ، المرداوى ، ١ / ١٢٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٠ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤١ .

المسألة السادسة : (في تغطية رأس الميت وتطيبه)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن الميت يغطى رأسه وبطيب " ص ٢٣٢ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .
 ودون التعرض للمحرّم ، لانه موضع خلاف ، كما ذكره المصنف .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٤١ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١/١٣٣ . المبسوط ،
 السرخسي ، ٢/٥٨ . الهداية ، المرغيناني ، ١/٩٤ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٥٥ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٥١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٢ . المقدمات ، ابن رشد
 (الجد) ، ١/١٢٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٣ . جواهر الاكليل ، الآبي ، ١/١٠٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١/٢٦٨ . المهذب ، الشيرازى ، ١/١٧٥ و ١٨٥ . الوجيز ، الغزالي ،
 ١/٧٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢/٤٦٨ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢/٤٥٧ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٣ . الكافي ،
 ابن قدامة ، ١/٢٥٣ . الانصاف ، المرداوى ، ٢/٤٧٠ . الاقناع ، الحجاوى ، ١/٢١٣ و ٢١٩ .

المسألة السابعة : (رفع اليدين في أول التكبير)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمع العلماء على رفع اليدين في أول التكبير —————
الجنابة " . ص ٢٣٥ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٤٢ . الميسوط ، السرخسي ، ٦٤ / ٢ . بدائع المنافع ، الكاساني ،
٣١٤ / ١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ١٨٣ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٦٤ / ١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٦٠ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ٥٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٤ . القوانين ،
ابن جزى ، ص ٦٥ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٣ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٢١٣ . مواهب
الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٢١٣ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٧١ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٥٩ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٨٢ . الوسيط ،
الغزالي ، ٢ / ٨١٩ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٢٧ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ١٢٥ .
نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٤٧٠ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ١٩٥ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ،
٢ / ٢٤١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٢٥٥ . الانصاف ، المرداوى ، ٢ / ٥٢٣ . الاقناع ،
الحجاوى ، ١ / ٢٢٥ . كشف القناع ، البهوتي ، ٢ / ١١٦ .

المسألة الثامنة : (في الملاة على المنافقين)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وانما أجمع العلماء على ترك الملاة على المنافقين ، مع تلفظهم بالشهادة ، لقوله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ، ولا تقم على قبره (١) " . ص ٢٣٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - التوبة : ٨٤ .

(*) - الحنفية :

الهداية ، الميرغنانى ، ١ / ٩٣ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٣٩ . ردالمحتار ، ابن عابدين ،
 ٢ / ٢٣٠ . مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ١ / ١٨٢ .

المالكية :

المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧٣ . القوانين الفقهية ، ابن جزى ، ص ٦٤ . حاشية العدوى ،
 العدوى ، ١ / ٣٧٣ . بلغة السالك ، الماوى ، ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ١ / ١٨٥ . فتح الوهاب ، الأنصارى ، ١ / ٩٦ . مغني المحتاج ، الشربيني ،
 ١ / ٣٤٨ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ٤٩٣ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦١ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٦٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٠١ .
 الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٢٨ .

المسألة التاسعة : (في حكم الصلاة على السبي وأبنائهم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه إذا كان مع آبائهم ، ولا يملكهم مسلم ، ولا أسلم أحد أبويهم ، أن حكمهم حكم آبائهم " . ص ٢٤١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

الهداية ، الميرغاني ، ١ / ٩٣ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٩٤ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ٩٤ .
 مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١١٧ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٥٩ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٢٠٩ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٩٩ . مختصر خليل خليل ، ص ٥٥ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٢٥٠ . جواهر الاكلیل ، الآبي ، ١ / ١١٦ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ٢ / ٣٠٦ . الوجيز ، الغزالي ، ٢ / ١٩١ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٥٢ .
 فتح الوهاب ، الأنصاري ، ٢ / ١٧٤ . الاقناع ، الشربيني ، ٢ / ٢٥٤ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ١٢٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ٢ / ٢٧٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ،
 ٢ / ١٧٣ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٢ / ١٢٣ .

المسألة العاشرة : (في اشتراط القبلة في الصلاة على الجنابة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفق جميعهم على أن من شرطها (١) القبلة " ص ٢٤٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الضمير في " شرطها " يعود على صلاة الجنابة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٦٤ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٣١٥ . تبين الحقائق ، الزيلعي ،
١ / ٢٤٢ . البحر الرائق ابن نجيم ، ٢ / ١٧٩ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٦٤ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٦ . الشرح الصغير ، الدردير ، ١ / ١٩٧ .
بلغت السالك ، الماوي ، ١ / ١٩٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٧١ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٨٢ . الوجيز ، الخزالي ، ١ / ٧٦ . الوسيط ،
الخزالي ، ٢ / ٨١١ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٢٧ .

الحنابلة :

الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٢٣٦ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٢٥٦ . الانصاف ،
المرداوي ، ٢ / ٥٢٥ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٢٦ . كشف القناع ، البهوتي ، ٢ / ١١٧ .

المسألة الحادية عشر : (في وجوب الدفن)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على وجوب الدفن ، والأصل فيه قوله تعالى : (ألم نجعل الأرض كفاتا ، أحياء وأمواتا) (١) ، وقوله : (فبعث الله غرابا يبحث في الأرض) (٢) " . ص ٢٤٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - المرسلات : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) - المائدة : ٣١ .

(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٥٥ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٣١٨ . البنايسة ،
العيني ، ٢ / ١٠٢٥ . الفتاوى الهندية نظام ، ١ / ١٦٥ .
المالكية :

المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٦ . الشرح المصغير ،
الدردير ، ١ / ١٩٦ .
الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١ / ٢٧٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ١٨٧ . الوجيز الغزالي ، ١ / ٧٧ . الوسيط ،
الغزالي ، ٢ / ٨٢٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٩٨ .
الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٤٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٢٦٦ و ٢٦٩ . المبدع ، ابن مفلح
(الحفيد) ، ٢ / ٢٢٠ . الانصاف ، المرداوي ، ٢ / ٤٧٠ . زاد المستقنع ، الحجاوي ، ص ٤٠ . شرح
منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٤٨ .

بَابُ الزَّكَاةِ

الباب الثالث : (في الزكاة (١))

وفيه الفصول التالية :

الفصل الأول : (في وجوب الزكاة)

ويشتمل على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : (في وجوبها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فأما معرفة وجوبها فمعلوم من الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، ولا خلاف في ذلك " ص ٢٤٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته
 المصنف اليها (*) .

(١) - الزكاة لغة : " زكا يزكو زكاء ، وزكواً : نما . والزكاة : صفة الشيء ، وما أخرجته من مالك لتطهره به " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوى ، مادة : (زكو) .
 واصطلاحاً : " قال ابن عرفة : الزكاة اسم جزء من المال ، شرطه لمستحقه ببلوغ المال نصاباً ، ومصدر اخراج جزء الى اخره " مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٢٥٥ .
 (*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٢٤٥ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ١٤٩ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٦٣ . الهداية ، الميرغاني ، ١ / ٩٦ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٥٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١١٢ . العناية ، البابرتسي ، ٢ / ١١٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٠٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٧٠ .
 المالكية :

المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٩٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٧ . كفاية الطالب ، أبو الحسن ، ١ / ٤١٦ . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٧٩ .

الشافعية :

الام ، الشافعي ، ٢ / ٣ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٩١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٥٥ .

.....
 = الوجيز ، الغزالي ، ٨٧ / ١ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١٠٢ / ١ . فتح الجواد ، الهيثمي ،
 ٢٤٧ / ١ . الاقناع ، الشربيني ، ١٧٣ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٤٣ / ٣ . بجيرمي
 الخطيب ، بجيرمي ، ٢٧٥ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ،
 ٣١٦ / ٢ - ٣١٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢٩٠ / ٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣ .
 زاد المستقنع ، الحجاوى ، ص ٤٤ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٤٢ / ١ . كشاف القناع ،
 البهوتي ، ١٦٦ / ٢ .

المسألة الثانية : (على من تجب)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما على من تجب ، فإنهم اتفقوا أنها على كل مسلم حر ، بالغ ، عاقل ، مالك النصاب ملكا تاما " (١) . ص ٢٤٥ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - " مالك النصاب ملكا تاما " تحرزا من الملك الناقص ، مثل الذى عليه دين ، أو له دين ، كما أشار اليه المصنف .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٢٤٥ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٣٦ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢ / ٤ . الهداية ، الميرغناني ، ١ / ٩٦ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٥٦ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٠٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١١٢ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٧ - ٦٨ . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٧٩ . الثمر الداني ، الآبي ، ص ٢٧١ .

الشافعية :

الأُم ، الشافعي ، ٢ / ٢٧ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٨ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٩١ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٨٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ١٤٩ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٨ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٠٨ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٢٧٧ و ٢٨٠ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٥ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٣ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٥ و ١٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٤٢ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ١٦٨ .

المسألة الثالثة : (في ضمان التلف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما إذا وَجِبَت الزكاة ، وتمكن من الاخراج ، فلم يخرج حتى ذهب بعض المال ، فانهم متفقون - فيما أحسب - أنه ضامن " ص ٢٤٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض للماشية فهو موضع خلاف ذكره المصنف عقب هذه المسألة مباشرة ، ودون التعرض - كذلك - لما قبضت الزكاة ، فهو موضع خلاف ذكره المصنف قبل هذه المسألة . أما اذا تمكن من الأداء ، فلم يخرج الزكاة حتى ضاع المال ، فان المالكية قالوا : ان كان الباقي أقل من النصاب فلا زكاة فيه ، وهذا أحد القولين عند الشافعية ، بناء على أن التمكن من الأداء شرط وجوب (١) .

(١) - راجع أحكام تلف الأموال في الفقه الاسلامي ، الدكتور عبد الله الغطيميل ، ص ١٩٤ . وأنظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ١ / ٤٤٣ و ٤٥٤ .

(*) - الحنفية :

بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٣ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٣ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٥٥ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٤٣ . الحاشية على مراقي الفلاح ، الطحطاوى ، ص ٤٧١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٩٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٢٣ . القوانين ، ابن جزی ، ص ٦٨ . بلغة السالك ، الماوى ، ١ / ٢١٣ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٤٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٩ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ١٩٢ .

الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٨٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٢٣ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٢٥٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٦ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٦ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٢٨٢ .

المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٩ . الاقناع ، الحجأوى ، ١ / ٢٤٣ . منتهى الارادات ، ابن

النجار ، ١ / ١٧٧ .

الفصل الثاني : (في الأموال التي فيها زكاة)

ويشتمل على خمس مسائل :

المسألة الأولى : (المال الذي تجب فيه الزكاة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال فانهم اتفقوا منها على أشياء واختلفوا في أشياء ، أما ما اتفقوا عليه فصنفان من المعدن : الذهب والفضة ، اللتين ليستا بحلي ، وثلاثة أصناف من الحيوان : الابل والبقر والغنم ، وصنفان من الحبوب : الحنطة والشعير ، وصنفان من الثمر : التمر والزبيب " ص ٢٥١ .

.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن خمس اتفاقات ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون التعرض للسائفة من بهيمة الأنعام ، للخلاف الوارد عقب هذه المسألة ، كما ذكره المصنف (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٤٥/١ - ٢٤٦ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٣ - ٤٧ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١٣٨/١ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٥٠ . المبسوط ، السرخسي ، ١٤٩/٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢/٢ . الهداية ، المرغيناني ، ٩٨/١ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٣ - ١٠٩ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٥٦ - ٥٨ - ٦٠ - ٦١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٢٦/٢ - ١٢٧ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٥٨ - ١٦٢ - ١٨٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢٠٨/١ - ٢٥٢ - ٢٦٣ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٨٣ - ٢٨٦ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٧٣ / ١ - ٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٩٠ - ٢٩١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ - ١٠٠ - ١٠٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٢١١/١ - ٢٠٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٧ - ٦٨ - ٧٢ - ٧٣ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٦ - ٥٧ - ٥٩ - ٦٠ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٨/٢ - ٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٥ - ٣٩ - ٤٠ . التنبيه الشيرازي ، ص ٥٥ - المذهب ، الشيرازي ، ١٩٣ - ١٩٧ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٨ - ٢١٢ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٧٦/٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٤٥ / ٢ - ٥٤٦ - ٥٦٤ - ٥٩٢ . مختصر الخرقي ،

-
-
- الخرقي ، ص ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٤ - ٦٥ - ٦٩ - ٧٢ .
 المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥١ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجد)
 ١ / ٢١٤ - ٢١٧ - ٢٢٠ - ٢٢١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٣٥٣ - ٤٠١ - ٤١٢ -
 ٤٥٤ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٤٥ - ٨٧ - ١٣١ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٤٨ - ٢٥٧ -
 ٢٥٨ - ٢٦٩ . شرح منهي الارادات ، البهوتي ، ١ / ٣٧٤ - ٣٨٧ - ٤٠١ .

المسألة الثانية : (في سائمة البقر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأن البقر لما لم يثبت فيها أثر ، وجب أن يتمسك فيها بالاجماع ، وهو أن الزكاة في السائمة منها فقط " . ص ٢٥٢ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(*) - الحنفية :

- فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٤٥/١ - ٢٤٦ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٣ و ٤٧ .
- المبسوط ، السرخسي ، ١٤٩/٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢/٢ .

المالكية :

- المدونة ، مالك ، ٢٠٨/١ و ٣٥٤ و ٢٦٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٥ . الكافي ، ابن عبيد البر ، ص ٨٨ و ١٠٢ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٦٧ و ٧٣ .

الشافعية :

- الأم ، الشافعي ، ٨/٢ - ٩ . المذهب ، الشيرازي ، ١٩٣/١ و ١٩٧ . التنبيه ، الشيرازي ص ٥٥ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٧٦/٢ .

الحنابلة :

- مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٤٥/٢ - ٥٤٦ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٤ و ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٤ و ٧٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٤٥/٣ و ٨٧ و ١٣١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٣٧٤/١ و ٤٠٨ .

المسألة الثالثة : (زكاة ما يخرج من الحيوان)

(١)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه ليس فيما يخرج من الحيوان زكاة " . ص ٢٥٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها ، دون

التعرض للعسل ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - مثل العنبر واللؤلؤ وغيرهما .

(*) - الحنفية :

الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٩ - ١١٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١٨٥ - ١٩١ - ١٩٢ .

العناية ، البابرتي ، ٢ / ١٨٥ - ١٩١ - ١٩٣ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٨٥ . مجمع الأنهر ،

داماد أفندي ، ١ / ٢١٤ - ٢١٦ - ٢١٧ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٧٨ ، ٢٩٤ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ١٠٩ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٨

مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٤ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٣٤١ . مواهب الجليل ، الحطاب ،

٢ / ٣٤١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٣٩ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٠٩ - ٢١٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٣٢ .

فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٥٤ . مغني المحتاج ، الشرييني ، ١ / ٢٩٤ . نهاية المحتاج ،

الرملي ، ٣ / ٩٦ .

الحنابلة :

المسائل الفقهية ، أبي يعلى ، ١ / ٢٤٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٦ . الهداية ، الكلوذاني ، ص ٥٧ ، المحرر

في الفقه ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٨٨ . الاقناع ، الحجـاوى ،

١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ . كشف القناع ، البيهوتي ، ٢ / ٢٠٥ .

المسألة الرابعة : (في زكاة الحشيش والحطب والقصب)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " الا ما وقع عليه (١) الاجماع من الحشيش والحطب والقصب (٢) " .
ص ٢٥٣ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب اربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - يعني لا زكاة فيه .

(٢) - الحشيش والحطب معروفان ، أما القصب فهو : " كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا " . المصباح المنسر ، الفيومي ، مادة (قَصَب) .

(*) الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٤٦ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٥٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٣٢١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٥٨ . الهداية المرغيناني ، ١ / ١٠٩ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١١٣ . ملتنقى الابحر ، الحلبي ، ١ / ١٨٧ . اللباب في شرح الكتاب ، الغنيمي ، ١ / ١٥٠ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٢ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٢٢ . بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ٢١٦ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردى ، ص ٦٣ . المهذب ، الشيرازى ، ١ / ٢١٢ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٠ . روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ٢٣١ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٩ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٠٢ . المحرر في الفقة ، ابن تيمية (الجذ) ، ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٥٨ .

المسألة الخامسة : (في العروض (١) التي لم يقصد بها التجارة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة " ص ٢٥٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها دون التعرض لما اتخذ منها للتجارة ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - العرض - يفتح العين واسكان الراء - هو جميع صنوف الأموال ، غير الذهب والفضة .

لغة الفقه ، النووى ، ص ١١٤ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٠ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٤٨ . تحفة

الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٥ . الاختيار

ابن مودود ، ١ / ١١٢ . ملقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٧٩ .

المالكية :

أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧١ . الرسالة الفقهية ، أبوزيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد

البر ، ص ٩١ و ٩٦ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٥ . القوانين ، ابن جـزى ،

ص ٦٨ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٢٤ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٤٩ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٦٧ . المهذب ، الشيرازي ،

١ / ٢١٦ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٤ . روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ١٥١ و ٢٦٦ . فتح

الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٣ . الكافي ، ابن قدامة ،

١ / ٣١٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٨ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٧٥ . منتهى

الارادات ، ابن النجار ، ١ / ١٩٨ .

الفصل الثالث : (في النصاب)

ويشتمل على ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى : (في نصاب الفضلة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الفضة ، فانهم اتفقوا على أنه خمس أواق (١) ، لقوله عليه الصلاة والسلام الثابت : (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة) (٢) " . ص ٢٥٥ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) ، دون التعرض للمعدن من الفضة ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - أواق : " والأوقية - بالتشديد - أربعون درهما ، وهي أفعولة ، لأنها تقي صاحبها من الحد ، والأوقية وزن عشرة مثاقيل ، وخمسة أسباع درهم ، وهو أستار وثلاثا أستار " . المغرب ، المطرزي مادة : (وقاك الله تعالى) ، ص ٤٩٢ .

(٢) - هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما .
أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ، في كتاب الزكاة ، ٢ / ٦٧٥ .
وأخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الزكاة : باب زكاة الورق ، ٢ / ١٤٣ ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وليس فيه (من ورق) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضي خان ، الفرغاني ، ١ / ٣٤٩ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٧ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٤٦ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٦٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٣ و ١٠٨ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١٥٨ . البحر الرائق ابن نجيم ، ٢ / ٢٢٥ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٨٤ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٧٣ . الرسالة ، أبوزيد ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٧ و ٢٠٨ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٨ .

الشافعية :

.....

الأم ، الشافعي ، ٣٩ / ٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٤ . المهذب ، الشيرازي ، ٢١٤ / ١ .
 الوجيز ، الغزالي ، ٩٢ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ . فتح الوهاب
 الأنصاري ، ١٠٩ / ١ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ٣٨٩ / ١ . نهاية المحتاج ،
 الرملي ، ٨٤ / ٣ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٤٦ / ٢ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٧ . المسائل
 الفقهية ، أبويعلى ، ٢٤٢ / ١ . الكافي ، ابن قدامة ، ٣٠٩ / ١ . المحرر ، ابن تيمية
 (الجد) ، ٢١٧ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٥٤ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح
 (الحفيد) ، ٣٦٤ / ٢ . الانصاف ، المرداوى ، ١٣١ / ٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٧٠ / ١ .
 كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٢٩ / ٢ .

المسألة الثانية : (في القدر الواجب اخراجه من الذهب والفضة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما القدر الواجب فيه ، فانهم اتفقوا على أن الواجب في ذلك هوربع العشر ، أعني في الفضة والذهب معا ، ما لم يكونا خرجا من معدن " . ص ٢٥٥ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٥٠ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٧ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٤٦ و ١٤٨ . الميسوط ، السرخسي ، ٢ / ١٩٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٤ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١٥٨ و ١٦٢ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ١٥٨ و ١٦٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٧٨ - ١٧٩ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٢٥ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٠٨ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٧٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٩ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٢٩١ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٢٩٠ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٣٩ - ٤٠ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٤ - ٦٥ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢١٤ - ٢١٥ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٢ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٦ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٦٥ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٢٦٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٨٥ . قليوبي وعميرة ، قليوبي ، ٢ / ٢٤ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٥٤٥ - ٥٤٦ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٢ . المسائل ، أبويعلی ، ١ / ٢٤١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٧ . العدة ، المقدسي ، ص ١٣٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٤٥٤ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ١٧٣ .

المسألة الثالثة : (في وجوب زكاة الذهب في الأربعين ديناراً)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اعتمد في ذلك على الاجماع ، وهو اتفاقهم على وجوبها في

الأربعين (١) " . ص ٢٥٦ .

.....

تحرير المسألة : هذا الاتفاق اجمالي من باب الأولى ، فالجمهور يقولون في وجوبها في العشرين ديناراً ، وأما أهل الظاهر ، وغيرهم ، فانهم قالوا هي في الأربعين ، فتصبح الأربعون موضع اتفاق بينهم . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - يعني : أربعين ديناراً . أنظر كلام المصنف قبل هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٤٧ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٤٧ - ١٤٨ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢٦٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ١٨ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٤ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١١١ . ملقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٧٨ . اللباب ، الغنيمي ، ١ / ١٤٦ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢١٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٨ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٢٢ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٤٩ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٦٥ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢١٤ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٥٧ . فتوح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٥٣ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٠٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٦٩ ، منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ١٩٥ .

المسألة الرابعة : (في أوقاص الحبوب)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه لا أوقاص (١) في الحبوب " . ص ٢٥٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب ، الأربعة يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها .

(١) - الوقص : " الوقص العيب والنقص ، والجمع بين الاضرار والخبن " . ترتيب القاموس المحيط
الزاوي ، مادة : (وق ص) .

واصطلاحاً : " الوقص ما بين الفريشتين في جمع الماشية " . مواهب الجليل ، الخطاب
٢ / ٢٦٨ .

(*) - الحنيفة :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٥٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٢٢ . بدائع
الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٥٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٩ . الاختيار ، ابن مودود ،
١ / ١١٣ . ملتنقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٨٦ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٣ . المقدمات ، ابن رشد
الجد ، ١ / ٢١٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٢ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤١٩ .
بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ٢١٣ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٤٦ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢١٣ . الوجيز ، الخـزالي ،
١ / ٨٢ - ٨٣ . روضة الطالبين ، ١ / ١٦٥ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٣٨٤ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٠ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٠٧ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ١ / ٢٢١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٦٣ .

المسألة الخامسة : (في نصاب الابل)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمع المسلمون على أن في كل خمس من الابل شاة الى أربع وعشرين ، فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض (١) ، الى خمس وثلاثين ، فان لم تكن ابنة مخاض ، فابن لبون ذكر ، فان كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون (٢) ، الى خمس وأربعين ، فاذا كانت ستا وأربعين ففيها حقة (٣) ، الى ستين ، فاذا كانت واحدا وستين ففيها جزعة (٤) ، الى خمس وسبعين ، فاذا كانت ستا وسبعين ففيها ابنة لبون ، الى تسعين ، فاذا كانت واحدا وتسعين ففيها حقتان ، الى عشرين ومائة ، لثبوت هذا كله في كتاب الصدقة الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمل به بعده أبو بكر وعمر (٥) " . ص ٢٥٩ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) ، دون التعرض فيما زاد على العشرين والمائة ، فان ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب ذكره هذا الاتفاق .

(١) - ابنة مخاض : " بنت مخاض ، وهي التي حملت أمها بعدها ، وهي بنت سنتين ، أى وقت سنة ودخلت في الثانية ، لأن عادة الناقة تربى ولدها ، وتحمل في الثانية ، وحين حملها يكون الجنين كمخض في بطنها ، فلذلك تسمى المخرجة بنت مخاض " . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٩٧ .

(٢) - بنت لبون : " وهي بنت ثلاث سنين ، أى أتمت سنتين ودخلت في الثالثة ، وسميت بذلك لان أمها ذات لبن " الفواكه الدواني النفراوى ، ١ / ٣٩٧ .

(٣) - حقة : " حقة بكسر الحاء المهمله ، وهي التي يملح على ظهرها الحمل ، أى استتحقت أن تتركب ، ويحمل عليها ، ويطرقها الفحل ، وهي بنت أربع سنين ، المراد أتمت ثلاثا ودخلت في الرابعة " . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٩٧ .

(٤) - جذعة : " وهي بنت خمس سنين ، المراد دخلت الخامسة ، وسميت جذعة لأنها تجذع ، أى تسقط سننها وينبت غيرها " . الفواكه الدواني ، النفراوى ، ١ / ٣٩٧-٣٩٨ .

(٥) - اشارة الى الحديث الذى رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ، ولم يخرجها الى عماله حتى توفي ، قال : فأخرجها أبو بكر من بعده ، فعمل بها حتى توفي ، ثم أخرجها عمر من بعده ، فعمل بها ، قال : فلقد هلك عمر يوم هلك ، وان ذلك لمقرون بوصيته ، فقال : كان فيها في الابل في كل خمس شاة ، حتى تنتهي الى أربع وعشرين ، فاذا بلغت الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين ، فاذا لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ، فاذا زادت على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس

وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين ، فإذا زادت ففيها جذعة الى خمس وسبعين ،
 فإذا زادت ففيها ابنتا لبون الى تسعين ، فإذا زادت ففيها حقتان الى عشرين ومائة ٠٠ الحديث
 أخرجه الامام أحمد في مسنده ، بهذا اللفظ ، في مسند عبد الله بن عمر ، ١٥ / ٢ .
 وأخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، ٩٦ / ٢ .
 وأخرجه الترمذی في جامعه ، في كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة الابل والغنم ، ١٩ - ١٧ / ٣ .
 وقال الترمذی : " حديث ابن عمر حديث حسن ، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء " .
 وأخرجه ابن ماجه في سننه ، في كتاب الزكاة : باب صدقة الابل ، ٥٧٤ - ٥٧٣ / ٢ .
 وأخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب الزكاة : باب فرض الصدقة ، ٨٨ / ٤ .
 وأخرجه الحاكم في مستدرکه ، في كتاب الزكاة ، ٣٩٣ - ٣٩٢ / ١ .
 وقال الحاكم : " ويصححه على شرط الشيخين حديث عبد الله بن المبارك ، عن يونس
 ابن يزيد ، عن الزهري " .

وأخرجه البخاری في صحيحه من حديث أنس رضي الله عنه ، في باب من بلغت عنده صدقة
 بنت مخاض وليست عنده ، ١٤٥ / ٢ ، ولكن ليس فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،
 ولذلك لم أقدمه .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٤٦ / ١ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٣ . المبسوط
 السرخسي ، ١٥١ / ٢ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢٦ - ٢٧ . الهداية ،
 المرغيناني ، ٩٨ - ٩٩ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٥٧ . تبين الحقائق ،
 الزيلعي ، ٢٥٩ - ٢٦٠ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢٦٤ / ١ . التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٨١ / ١ . الرسالة ، أبوزيد
 ص ١٦٩ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٤ . المقدمات ، ابن رشد (الجدد) ،
 ٢٤٥ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٣ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٤ / ٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦١ . المذهب ، الشافعية ،
 ١٩٧ - ١٩٨ . الوجيز ، الغزالي ، ٢٩ - ٨٠ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ،
 ص ١٥ - ١٦ . روضة الطالبين ، النووي ، ١٥١ / ٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ،
 ٤٥ - ٤٦ . بجيرمي على الخطيب ، البجيرمي ، ٢٨٣ / ٢ - ٢٨٤ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٩٢ / ٢ - ٥٩٥ . مختصر الخرقى ، الخرقى ،

-
-
- = ص ٣٤ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٤ - ٦٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٣٤ .
 العدة ، المقدسي ، ص ١٢٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٤ . الفروع ،
 ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٣ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٤٨ - ٥٢ .
 الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٤٩ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ١٨٤ - ١٨٦ .

المسألة السادسة : (في سائمة (١) الغنم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا - في هذا الباب - على أن في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة ، شاة ، إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت على العشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت على المائتين فثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت على الثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، وذلك عند الجمهور ، إلا الحسن بن صالح (٢) ، فإنه قال : (إذا كانت الغنم ثلاثمائة شاة وشاة واحدة أن فيها أربع شياه ، وإذا كانت أربع مائة شاة وشاة ففيها خمس شياه) (٣) . وروى قوله هذا عن منصور (٤) ، عن إبراهيم (٥) . والآثار الثابتة المرفوعة في كتاب الصدقة على ما قال الجمهور (٦) " ص ٢٦٢ .

تحرير المسألة : بالرجوع إلى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - سائمة : " سامت الماشية سوما ، من باب قال : رعت بنفسها . ويقال أسامها فهي سائمة " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة : (سامت) ،

(٢) - الحسن بن صالح : " الحسن بن صالح بن حي . واسم حي : هيان بن شفي بن رافع الامام الكبير ، أحد الأعلام ، أبو عبد الله الهمداني ، الثوري ، الكوفي ، الفقيه ، العابد ، أخو الامام علي بن صالح . قلت : هو من أئمة الاسلام لولا تلبسه ببذعة ، كان يترك الجمعة ولا يراها خلف أئمة الجور بزعمه . وعند أحمد بن حنبل قال : الحسن بن صالح صحيح الرواية بتفقه ، صائن لنفسه في الحديث والورع . وقال وكيع : حدثنا الحسن ، قيل : من الحسن ، قال : الحسن بن صالح ، الذي لو رأيته ذكرت سعيد بن جبير ، أو شبيهته بسعيد بن جبير . قلت : بينهما قدر مشترك ، وهو العلم ، والعبادة ، والخروج على الظلمة تدينا . وقد قال وكيع : كان الحسن بن صالح وأخوه وأمهما قد جزؤوا الليل ثلاثة أجزاء ، فكل واحد يقوم ثلثا ، فماتت أمهما ، فاقتهما الليل ، ثم مات علي ، فقام الحسن الليل كله ، قام ليلة بـ (عــــم يتساءلون) ، فغشي عليه ، فلم يهتمها إلى الفجر . وقال الحسن بن صالح : ربما أصبحت وما معي درهم وكان الدنيا قد حيزت لي . قال البخاري : قال أبو نعيم : مات الحسن بن صالح سنة تسع وستين ومائة . قلت : عاش تسعا وستين سنة ، وكان هو وأخوه علي توأمين " . ســـــير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٣٦١ / ٢ - ٣٧١ .

(٣) - هذا القول حكى عن هؤلاء الثلاثة في المحلى لابن حزم ، ٢٧١ / ٥ . وفي المغني لابن قدامة ، ٤٧٣ / ٢ . والمجموع للنووي ، ٤١٧ / ٥ .

(٤) - منصور : " منصور بن المعتمر ، الحافظ ، الثبت ، القدوة ، أبو عتاب ، السلمي ، الكوفي ، أحد الأعلام ، وما علمت له رحلة ، ولا رواية عن أحد من الصحابة ، وبلا شك

= كان عنده بالكوفة بقايا الصحابة ، وهو رجل شاب ، مثل عبد الله بن أبي أوفى ، وعمر بن حريث ، إلا أنه كان من أوعية العلم ، صاحب اتقان وتأله وخير . وقال عبد الرحمن بن مهدي : لم يكن بالكوفة أحد أحفظ من منصور . وقالت بنت لجار منصور بن المعتمر : يا أبة ، أين الخشبة التي كانت في سطح منصور قائمة ؟ قال : يابنية ، ذاك منصور كان يقوم الليل . وكان سفيان يقول : كنت لا أحدث الأعمش عن أحد إلا رده ، فإذا قلت منصور سكت . وقال زائدة : امتنع منصور من القضاء ، فدخلت عليه ، وقد جيء بالقيد ليقيد ، فجاءه خصمان ، فقعدا ، فلم يسألها ، ولم يكلمها ، فليل ليوسف بن عمر : لو نثرت لحمه لم يل القضاء . وذكر سفيان بن عيينة منصوراً ، فقال : قد كان عَمِشَ من البكاء . وقال سفيان : صام منصور ستين سنة ، يقوم ليلها ويصوم نهارها رحمه الله . وقال : وقال ابن معين : مات منصور سنة ثلاث وثلاثين ومائة " . سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٤٠٢ / ٥ - ٤١٢ .

(٥) - ابراهيم : يعني التخعي ، سبقت ترجمته ص (١١٩) .

(٦) - أصح حديث في هذا الباب الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه ، وفيه (٠٠ وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة ، فإذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين شاتان ، فإذا زادت على مائتين الى ثلاثمائة ففيها ثلاث ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها (٠٠٠ الحديث .

أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب زكاة الغنم ، ١٤٦ / ٢ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٤٧ / ١ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٤ . المبسوط السرخسي ، ١٨٢ / ٢ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢٨٥ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١٠٠ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٣٥ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢١٦ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٧٨ / ١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢٦٧ / ١ . التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٨٣ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٦٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٢٤٥ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٣ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٧ .

الشافعية :

الام ، الشافعي ، ٩ / ٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٢ . المذهب ، الشيرازي ، ٢٠٢ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٨٠ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٦ . روضة الطالبين ،

.....
 = النووي ، ١٥٣ / ٢ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٢٢٢ / ٣ - ٢٢٣ . بجيرمي عـلى
 الخطيب ، بجيرمي ، ٢٨٧ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٩٦ / ٢ . المسائل ، أبويعلی ، ٢٢٩ / ١ . مختصر
 الخرقی ، الخرقی ، ص ٣٥ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٥ - ٦٦ . المقنع ، ابن قدامة ،
 ص ٥٢ . العدة ، المقدسي ، ص ١٢٧ . المحرر ، ابن تيمية (إجد) ، ٢١٥ / ١ . الفروع ،
 ابن مفلح (إجد) ، ٣٧٩ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٢٢ / ٢ - ٣٢٣ . الانصاف
 المرداوي ، ٦٣ / ٣ . الاقناع ، الحجاوي ، ٢٥٣ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ،
 ٣٧٦ / ١ .

المسألة السابعة : (في المعز (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " واتفقوا على أن المعز تضم مع الغنم " . ص ٢٦٢ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - المعز : " اسم جنس لا واحد له من لفظه ، وهي ذوات الشعر من الغنم ، والذكر ماعز ، والأنثى ماعزة " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (المعز) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٤٧ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٤ . المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ١٨٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ١٨٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١٣٥ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ١٣٥ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢١٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٦٩ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٦ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢١٣ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٧٣ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٧ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٢٦٢ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٢٦٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٢ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٠٣ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٨٠ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ١٥٣ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٢٢٤ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٥٥ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٥ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٦٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٢ . العدة ، المقدسي ، ص ١٢٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٥ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٣٧٤ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٦٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٥٣ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ١٩٤ .

المسألة الثامنة : (الواجب في الحبوب والثمار)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن الواجب في الحبوب ، أما ما سقي بالسما ،
فالعشر ، وأما ما سقي بالنضح (١) فنصف العشر ، لثبوت ذلك (٢) عنه صلى الله عليه وسلم " . ص ٢٦٥
.....

تحرير المسألة : هذه المسألة عبارة عن اتفاقين ، جمعها المصنف في مسألة واحدة . وبالرجوع
الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - النضح : " النواضح جمع ناضح ، وهي الابل والبقر ، وسائر الحيوانات التي يستقى بها الماء
للمزارع ، والنخيل ، وغيره من الأشجار " . لغة الفقه ، النووى ، ص ١١٢ .

(٢) - اشارة الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما
سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا ، العشر ، وما سقي بالنضح ، نصف العشر) .

أُخرج البخارى في صحيحه ، في كتاب الزكاة : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى ،
٢ / ١٥٥ . وأخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما بلفظ آخر ، في كتاب الزكاة : باب
ما فيه العشر وما يوجب نصف العشر ، ٢ / ٦٧٥ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٧٠ / ١ . مختصر الطحاوى ، ص ٤٦ . مختصر القدورى ،
١٥٠ / ١ - ١٥١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٣٢٢ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١٠٩ / ١ - ١١٠ .
كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ١٨٦ / ٢ - ١٨٧ . البحر الرائق ،
ابن نجيم ، ٢٣٨ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٨٥ .
المالكية : المدونة ، مالك ، ٢٨٣ / ١ . أصول الفتيا ، الخشنى ، ص ٧٤ . التفريع ، ابن الجلاب ،
٢٩١ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٣ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٢٠٥ / ١ . القوانين ، ابن
جزى ، ص ٧٢ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٩ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٣٧ / ٢ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٦٣ . المذهب ، الشيرازى
٢٠٩ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٩١ / ١ . غاية الاختصار ، أبو شجاع ، ص ١٦ . روضة الطالبين ،
النووى ، ٢٤٤ / ٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٧٥ / ٣ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢٩٨ / ٢ .
الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٥٦٥ / ٢ - ٥٦٦ . مختصر الخرقي ، الخرقي ،
ص ٣٦ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٠ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٥ . العدة ، المقدسي ،
ص ١٣٢ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٢٠ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٤٢٠ / ٢ .
المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٤٦ / ٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٩٩ / ٣ . الاقناع ، الحجاوى ،
٢٦١ / ١ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٣٩١ / ١ .

المسألة التاسعة : (في مقدار الوسق (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والوسق ستون صاعا باجماع " . ص ٢٦٥ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الي مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
 صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الوسق : " وسق : وَسَقَه يَسِقُه : جمعه وحمله ، ومنه : (والليل وما وسق) " .
 المغرب ، المطرزي ، مادة : (وسق) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٦ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٥٠ . تحفة
 الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٢٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٥٩ . الهداية ،
 المرغيناني ، ١ / ١٠٩ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١١٣ . ملتقى الأبحر ،
 الحلبي ، ١ / ١٨٦ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٥ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٣ . المقدمات ، ابن رشد
 (الجد) ، ١ / ٢١٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٢ . حاشية العبدوى ،
 العدوى ، ١ / ٤١٨ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٤٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٣ . المذهب ، الشيرازي ،
 ١ / ٢٠٩ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٠ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٢٣٣ . فتح
 الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٥٩ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٦ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٦٩ . الكافي ، ابن قدامة ،
 ١ / ٣٠٢ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٠ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٥٩ .
 منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ١٨٨ .

المسألة العاشرة : (في الجمع بين الجيد والردى)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أن الصنف الواحد ، من الحبوب والثمر ، يجمع
جيده و رديئه ، وتؤخذ الزكاة عن جميعه بحسب قدر كل واحد منهما ، أعني : من الجيد والردى ، فسان
كان الثمر أصنافا ، أخذ من وسطه " ص ٢٦٦ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها
دون التعرض لضم القطاى ، وضم الحنطة ، والشعير ، والسلت ، فكل ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف
عقب هذه المسألة (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٤٥ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .
الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٢ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١٠٣ . ملتقى الأبحر ،
الحلبى ، ١ / ١٧٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٢٨٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٩٢ . الرسالة ، أبو
زيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ،
١ / ٢١٥ - ٢١٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٢ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٥٩ - ٦٠ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٥٨ . التنبيه ، الشيرازى ، ص ٥٨ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٨٢ .
منهاج الطالبين ، النووى ، ص ٣١ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٢٤٧ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٠ . العدة ، المقدسي ، ص ١٣٣ . المحرر ، ابن تيمية
(الجد) ، ١ / ٢٢١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٤١٩ . الانصاف ، المرداوى ،
٣ / ١١٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٥٩ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٢٠٧ .

المسألة الحادية عشر : (في اخراج الزكاة من أعيانها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " هذه الأجناس الثلاثة (١) التي الزكاة مخرجة من أعيانها ، لم يختلفوا أنها اذا أخرجت من الأعيان أنفسها أنها مجزئة " . ص ٢٦٨ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسيه المصنف اليها

(١) - يعني : الأثمان ، وبهيمة الأنعام ، والثمار والحبوب .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٤٧ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٣ .
 تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٢٨٦ . بدائع الصنائع ، الكاسانى ، ٢ / ٦٠ . الهداية ،
 المرغينانى ، ١ / ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١٠٥ . ملقى
 الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٧٤ - ١٧٥ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٠٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٢ . بلغة السالك ،
 الماوى ، ١ / ٢١٥ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤١٨ .

الشافعية :

الافناع ، الماوردى ، ص ٦٣ . المذهب ، الشيرازى ، ١ / ١٩٧ . الوجيز ، الغزالي ،
 ١ / ٨٩ . روضة الطالبين ، النووى ، ١ / ٢٥٧ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٥٣ و ٢٥٩ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٧ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٠ . الكافي ، ابن قدامة ،
 ١ / ٢٩٥ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢١ . الافناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٥٤ .

منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ١٨٣ .

المسألة الثانية عشر : (في اشتراط الحول)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما وقت الزكاة ، فإن جمهور الفقهاء يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحول ، لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة (١) ، ولانتشاره من غير خلاف ، ولا يجوز أن يكون الا عن توقيف ، وقد روى مرفوعا من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) (٢) ، وهذا مجمع عليه عند فقهاء الأمصار ، وليس فيه في الصدر الأول خلاف ، الا ما روى عن ابن عباس ومعاوية (٣) " ص ٢٧٠ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - المصنف ، عبد الرزاق ، ٧٦ / ٤ .

(٢) - سنن الدارقطني ، الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة بالحول ، ٩٠ / ٢ ، وقال الدارقطني : الصواب موقوف .

(٣) - المصنف ، عبد الرزاق ، ٧٦ / ٤ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٣٤٩ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٤٧ . مختصر القُدوري ، القُدوري ، ١ / ١٤٦ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٢٦٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٣ ، ١٠٨ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ١٥٨ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٢٥ . الفتاوى الهندية . نظام ، ١ / ١٨٤ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٧٣ ، الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٦٦ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٨٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٧ و ٢٠٨ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٦٨ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٣٩ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٤ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢١٤ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ . فتح الوهاب ، الأنصاري ، ١ / ١٠٩ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٣٨٩ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٨٤ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٥٤٦ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٧ . المسائل الفقهية ، أبو يعلى ، ١ / ٢٤٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٠٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٤٥٤ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٣٦٤ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ١٣١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٧٠ . كشف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٢٢٩ .

المسألة الثالثة عشر : (في الفوائد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أن المال اذا كان أقل من نصاب ، واستفيد اليه مال من غير ربحه ، يكمل من مجموعهما نصاب ، أنه يستقل به الحول من يوم كمل " . ص ٢٧١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما اذا استفاد مالا ، وعنده نصاب مال اخر قد حال عليه الحول ، ففيه خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٥٤ . بدائع الصنائع ، الكاساني ٢ / ١٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٢ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٠ - ٦١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ٢ / ١٤٧ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٢٧٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٢٢ -

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٧٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ٩٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٠٦ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٦٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٤٨ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٥٩ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٥ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٦٩ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانئ ، ١ / ١١٣ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٧ . العدة المقدسي ، ص ١٣٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢١٨ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٥٠٧ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٤٦ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٠٨ .

الفصل الرابع : (في الذين تجب لهم الزكاة)

ويشتمل على مسألة واحدة :

(في العاملين عليها) :

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما العامل عليها (١) فلا خلاف عند الفقهاء أنه إنما يأخذ بقدر عمله " . ص ٢٧٨ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته
المصنف إليها (*) .

(١) - العامل عليها : " عملت على الصدقة : سعت في جمعها . والفاعل عامل ، والجمع
عمال وعاملون " . المصباح المنير ، الفيومي ،
(*) - الحنفية :

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢٩٩ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١١٢ / ١ . تبیین
الحقائق ، الزيلعي ، ٢٩٧ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٠٤ / ٢ . العناية ،
البابرتي ، ٢٠٤ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٤١ / ٢ .
المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٩٧ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٤ . القوانين ، ابن
جزى ، ص ٧٤ - ٧٥ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٨٤ / ٢ . المهذب ، الشيرازي ، ٢٣٤ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ،
٣١٣ / ٢ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣١٥ / ٢ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٢٣ / ١ . الفروع ، ابن
مفلح (الجد) ، ٦٠٣ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤١٧ / ٢ . الانصاف ،
المرداوي ، ٢٢٣ / ٣ . الاقناع ، الحجاوي ، ٢٩٢ / ١ . كشاف القناع ،
البهوتي ، ٢٧٤ / ٢ .

الفصل الخامس : (في زكاة الفطر)

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (في المخاطبين بها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بها ، ذكرنا أنها كانوا أو أناثا ، صغارا أو كبارا ، عبيدا أو أحرارا ، لحديث ابن عمر المتقدم (١) ، إلا ما شذَّ فيه الليث (٢) ، فقال : (ليس على أهل العمود (٣) زكاة الفطر ، وإنما هي على أهل القرى) (٤) ، ولا حجة له ، وما شذَّ أيضا من قول : (من لم يوجبها على اليتيم) (٥) " . ص ٢٧٩ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) ، دون التعرض للحكم ، هل هو الوجوب أو السنة ، لان ذلك موضع خلاف ، ذكره المصنف قبل هذا الاتفاق .

(١) - الحديث الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، على العبد ، والحر ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة .

أخرجه البخارى في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الزكاة : باب فرض صدقة الفطر ، ١٦١ / ٢ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، ٦٧٧ / ٢ .

(٢) - الليث : " الليث بن سعد ، الامام ، الحافظ ، شيخ الديار المصرية ، وعالمها - ورئيسها أبو الحارث الفهمي ، مولاها ، الاصبهاني الأصل ، المصرى ، حج سنة ثلاث عشرة وله تسعة عشر عاما ، فلحق الكبار ، وكان كبير الديار المصرية ، وعالمها الأنبل ، حتى ان نائب مصر وقاضيا من تحت أوامره . وقد طلب منه المنصور أن يعمل نيابة الملك فامتنع . كان الشافعي يتأسف على فواته ، وكان يقول : هو أفقه من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، وقال أيضا : كان أتبع للأثر من مالك . وقال ابن وهب : لولا الليث ومالك لضللتنا .

قال محمد بن ربح : كان دخل الليث في السنة ثمانين ألف دينار ، فما أوجب الله عليه زكاة قط . مناقب الليث عديدة ، وهو امام حجة ، كثير التصانيف ، مات ليلة الجمعة النصف من شعبان ، سنة خمس وسبعين ومائة ، وله احدى وثمانون سنة رحمه الله " .

تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، ١ / ٢٢٤ - ٢٢٦ .

- (٣) - العمود : " والعمود معروف ، والجمع أعمدة وعمد - بفتحتين وبضميتين - ، ويقال لأهل الأخبية : أهل عمود ، وعمد ، وعماد " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (عمدت) ،
- (٤) - هذا القول ، المروى عن الليث ، لم أر أحدا ذكره عنه ، الا الامام عبد البر في تمهيده ، ٣٣٠/١٤ وأضاف - أيضا - أنه مروى عن عطاء ، والزهرى ، وربيعه ، وبذلك يتبين أن هذا القول لهؤلاء الثلاثة ، وانما نقله الليث عنهم ، فنسبه البعض اليه ، وقد نسبه غير واحد الى هؤلاء الثلاثة دون الليث ، وهو صاحب المغني ، وصاحب الشرح الكبير ، ٢ / ٦٤٦ و ٦٥٣ .
- (٥) - وهذا القول منسوب الى محمد بن الحسن الشيباني وزفر ، ذكره الامام ابن حزم في محله ، ٦ / ١٣٩ . وذكره ابن عبد البر في تمهيده ، ١٤ / ٣٣٦ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٢٧ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٦٩ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١١٥ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢١٨ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٥١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٩١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٩٤ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٥ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٩٤ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٥٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٥ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٦٢ - ٦٣ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٩ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٢١ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٨ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٧ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٩١ و ٢٩٨ - ٢٩٩ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٠٥ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانئ ، ١ / ١١١ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٢٨ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٨ . العدة ، المقدسي ، ص ١٣٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٥١٧ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ . الانصاف ، المزداوي ، ٣ / ١٦٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ . الروض المربع ، البيهوتي ، ص ١٧٧ .

المسألة الثانية : (في وجوب زكاة الفطر عن النفس والصغير والخدم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه ، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال ، وأنها تجب في ولده الصغار عليه ، إذا لم يكن لهم مال ، وكذلك في عبيده ، إذا لم يكن لهم مال " . ص ٢٧٩ .

.....

تحرير المسألة : هذه أربع اتفاقات ذكرها المصنف في مسألة واحدة ، وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) ، دون التعرض لغير ما ذكر ، ففيه خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٢٧ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٣٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١١٥ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٥ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٠٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٩٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ٢٩٢ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٥ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٢٩٥ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٥ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٦٣ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٩ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ . الوجيز ، الخزالي ، ١ / ٩٨ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٣ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٠٧ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٥٧٦ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٩ . الهداية الكلوزاني ، ص ٧٥ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٢ / ٥٢٢ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ١٦٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٧٩ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤١١ .

المسألة الثالثة : (في زكاة الفطر عن العبد المعتقد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اجماع العلماء على أن العبد اذا أعتق ، ولم يخرج عنه مولاه زكاة الفطر ، أنه لا يلزمه اخراجها عن نفسه ، بخلاف الكفارات " . ص ٢٨٠ .

تحرير المسألة : ذكر المصنف هذا الاتفاق في معرض الاستدلال لأحد الفريقين المختلفين في زكاة الفطر عن العبد المعتقد . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة مانسبه المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ١ / ١٥٩ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٦٩ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٠٢ و ١١٦ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٠٧ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٤٤ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٥٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٦ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٥٠ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٤ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٩ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٨٧ و ٩٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ١٥٠ و ٢٩٩ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٢٨١ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٩ . الهداية ، الكلوداني ، ص ٧٦ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٦ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٢٧٩ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

المسألة الرابعة : (في مقدار زكاة الفطر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنه لا يؤدي في زكاة الفطر ، من التمر والشعير أقل من صاع ، لثبوت ذلك في حديث ابن عمر (١) " . ص ٢٨١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الي مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف إليها (*) .

(١) - راجع صفحة (٢٩٣) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥١ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٦٠ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٣٧ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٧٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١١٦ . الاختيار ، ابن مودود ، ١ / ١٢٣ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٩٤ .

المالكية :

الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٧٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ٢٥٨ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٧٦ . حاشية العدوي ، العدوي ، ١ / ٤٥١ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٥ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٦٩ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٢٤ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ٩٩ . روضة الطالبين ، النووي ، ١ / ٣٠١ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٠ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٨ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٧٦ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣١٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٦ . الاقناع ، الحجباوي ، ١ / ٢٨١ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٠٢ .

المسألة الخامسة : (في وقت زكاة الفطر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنها (١) تجب في آخر رمضان ، لحديث ابن عمر : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر آخر من رمضان) (٢) " ص ٢٨٢ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها دون التعرض للتحديد ، لوقوع الخلاف فيه ، كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - الضمير في " أنها " يعود على زكاة الفطر .

(٢) - الحديث الذى رواه ابن عمر المشار اليه هو صدر الحديث ، وفيه الشاهد . أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ، في كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، ٦٧٧/٢ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٣٢ / ١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٧٤ / ٢ . الهداية المرغيناني ، ١١٧ / ١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ٣١٠-٣١١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٣١ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٥٥ / ٢ . الفتاوى الهنديّة ، نظام ، ١٩٢ / ١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ٢٨٩ / ١ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٥ . التفریع ، ابن الجلاب ، ٢٩٥ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٧٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ٢٥٤ / ١ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٦ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٦ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٦٩ / ٢ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٠ . المذهب الشيرازي ، ٢٢٣ / ١ . الوجيز ، الغزالي ، ٩٨ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢٩٢ / ٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١١٠ / ٣ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣٠٦ / ٢ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانئ ، ١١١ / ١ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٩ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٥٩ . العدة ، المقدسي ، ص ١٣٩ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٢٧ / ١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٥٢١ / ٢ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣٩٣-٣٩٢ / ٢ . الانصاف ، المرداوى ، ١٧٨ / ٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ٢٨١ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٥١ / ٢ .

المسألة السادسة : (في مصرف زكاة الفطر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أنها تصرف لفقراء المسلمين ، لقوله عليه
(١)
الصلاة والسلام : (أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم) " . ص ٢٨٢ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة
ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) هذا الحديث مروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، من رواية أبي معشر نجيح السندی

المدني ، قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ، وقال : أغنوهم عن
السؤال في هذا اليوم .

أخرجه الدارقطني في سننه ، بهذا اللفظ ، كتاب زكاة الفطر ، ١٥٣ / ٢ .

وأخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب الزكاة : باب وقت اخراج زكاة الفطر ، ١٧٥ / ٤ .

ثم قال : " حديث أبي معشر هذا نجيح السندی المدني غيره أوثق منه " .

وعلق عليه صاحب الجوهر النقي بقوله : " اختلف كلام البيهقي فيه ، فظاهر كلامه

هنا أنه ثقة ، وصَّفه في باب انتظار العصر بعد الجمعة ، وفي باب النيابة في الحج

عن المعفوب ، وذكر في باب كراهية قولهم جاء رمضان أنه مختلف فيه ، وأن بعضهم

حدَّث عنه ، والبعض لا ، وقال ابن الجوزي : قال يحيى والنسائي والدارقطني ضعيف ،

وفي الميزان ضعفه ابن المدني ، وقال البخاري وغيره : منكر الحديث . وكان يحيى بسن

سعيد يستضعفه " . الجوهر النقي ، التركماني ، ١٧٥ / ٤ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٣١ / ١ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٢٥ .

تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٣٠٣ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ،

١١٣ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٠٧ / ٢ . البحر الرائق ،

ابن نجيم ، ٢٥٦ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظمام ، ١٩٣ / ١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٩٦ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٣ .

المقدمات ، ابن رشد (الجيد) ، ٢٥٣ / ١ . القوانين ، ابن جزي ،

ص ٧٤ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٦٩ / ٢ . المهذب ، الشيرازي ، ٢٢٣ / ١ . روضة

الطالبين ، النووي ، ٣٢٢ / ٢ . الاقناع ، الشربيني ، ١٩٩ / ١ . بجيرمي

.....
على الخطيب ، بجيرمي ، ٣١٣ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٣٩ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٧٩ . المقنع ،

ابن قدامة ، ص ٦٠ - ٦١ . الفروع ، ابن مفلح (الجسد) ، ٥٨٧ / ٢ .

المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٤١٥ / ٢ . الاقناع ، الحجسـاوى ،

٢٩٢ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٧٢ / ٢ .

المسألة السابعة : (في دفع الزكاة لأهل الذمة (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمع المسلمون على أن الزكاة لا تجوز لأهل الذمة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (الصدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد الى فقرائهم) (٢) " . ص ٢٨٢ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .
 دون التعرض لزكاة الفطر ، فهي موضع خلاف من الحنفية ، كما أشار الى ذلك المصنف قبل هذه المسألة .

(١) - الذمة : " وتفسر الذمة بالعهد ، وبالأمان ، وبالضمان أيضا ، وسمي المعاهد ذميا نسبة الى الذمة بمعنى العهد " . المصباح المنير ، الفيومي ، مادة (ذمته) ،

(٢) - اشارة الى الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضي الله عنه الى اليمن ، فقال : أدعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأني رسول الله ، فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . أخرجه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ ، في كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة ، ١٣٠/٢ وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الايمان : باب الدعاء الى الشهادتين وشرائع الاسلام ، ٥٠/١

(*) - الحنفية : فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٦٧/١ . مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٢ بدائع المنائع ، الكاساني ، ٤٩/٢ . الهداية المرغيناني ، ١١٣/١ . كنز الدقائق ، النسفي ص ٦٤ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٠٦/٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٤٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٨٨ .

المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، ٢٩٨ / ١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٤ - ٧٥ . مختصر خليل خليل ، ص ٦٤ . الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٨٢ / ٢ - ٨٣ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٦٨ . المهذب ، الشيرازي ، ٢٣٦ / ١ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٧ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٢٢ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٢٠ .

الحنابلة : مسائل الامام أحمد ، أبوداود ، ص ٨٣ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٢ . العدة ، المقدسي ، ص ١٤٦ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٢ / ٤٣٣ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٢٥٢ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٢٩٩ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٣٣ .

بَابُ الصَّيَامِ

الباب الرابع : (في الصيام (١))

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : (في أنواع الصيام الواجب)

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : (في وجوب صوم رمضان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فأما صوم شهر رمضان فهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع . فأما الكتاب فقوله تعالى : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (٢) ، وأما السنة ففي قوله عليه الصلاة والسلام : (بني الاسلام على خمس .. وذكر فيها الصوم) (٣) ، وقوله للأعرابي : (وصيام شهر رمضان) ، قال : هل عليّ من شيء ؟ قال : (لا ، الا أن تطوع) (٤) ، وأما الاجماع فانه لم ينقل الينا خلاف عن أحد من الأئمة في ذلك " ص ٢٨٣ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - الصيام لغة : " قال الخليل : الصوم قيام بلا عمل ، والصوم الامساك عن الطعام ، وصام

الفرس صوما : أى قام على غير اعتلاف . قال النابغة :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلقك اللجما "

المصاح ، الجوهرى ، مادة : (صوم) .

واصطلاحا : " قال فى الذخيرة : الامساك عن شهوتي الفم والفرج وما يقوم مقامهما ،

مخالفة للهوى فى طاعة المولى فى جميع أجزاء النهار ، وبنية ، قبل الفجر أو معه ان أمكن ،

فيما عدا زمن الحيض ، والنفاس ، وأيام الأعياد " . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٣٧٨ .

(٢) - البقرة : ١٨٤ .

(٣) - هذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى كتاب الايمان : باب

دعائكم ايمانكم ، ١ / ٩ ، وأخرجه مسلم فى صحيحه ، فى كتاب الايمان : باب بيان أركان

الاسلام ودعائمه العظام ، ١ / ٤٥ .

(٤) - هذا الحديث لطلحة بن عبيد الله رضي الله عنه . وأخرجه البخارى فى صحيحه ، فى كتاب

الايمان : باب الزكاة من الاسلام ، ١ / ١٨ . وأخرجه مسلم فى صحيحه ، فى كتاب الايمان :

= باب بيان الملوات التي هي أحد أركان الاسلام ، ٤٠ / ١ - ٤١ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٣ . المبسوط ، السرخسي ، ٥٤ / ٣ . بدائع
المنايع ، الكاساني ، ٧٥ / ٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١١٨ / ١ . تبیین
الحقائق ، الزيلعي ، ٣١٣ / ١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٣٣ / ٢ . العناية
البارتي ، ٢٣٣ / ٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٩٤ / ١ .

المالكية :

التفريع ، ابن الجلاب ، ٣٠١ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٥٩ . الكافي ،
ابن عبد البر ، ص ١١٧ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٧٧ / ١ . القوانين ،
ابن جزی ، ص ٧٨ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٣ . المهذب ،
الشيرازي ، ٢٣٨ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٤٥ / ٢ . منهاج الطالبين ،
النووي ، ص ٣٤ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣٢٣ / ٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٩ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨١ . المقنع ، ابن
قدامة ، ص ٦٢ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٦ / ٣ . المبدع ، ابن مفلح
(الحفيد) ، ٣ / ٣ . الانصاف ، المرداوي ، ٢٦٩ / ٣ . الاقناع ، الحجـاوى ،
٣٠٢ / ١ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٩٩ / ٢ .

المسألة الثانية : (على من يجب الصوم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما على من يجب وجوباً غير مخير فهو البالغ ، العاقل ، الحاضر ، الصحيح ، إذا لم تكن فيه المفة المانعة من الصوم ، وهي الحيض للنساء ، هذا لا خلاف فيه ، لقوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (١) " . ص ٢٨٣ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
 صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - البقرة : ١٨٦ .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٧٢ - ١٧٣ . بدائع المنائع ، الكاساني ،
 ٢ / ٨٣ . تبيين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ،
 ٢ / ٢٥٧ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٩٥ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٧ . المقدمات ،
 ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧٨ . القوانين ، ابن جزي ، ص ٧٧ . الثمر
 الداني ، الآبي ، ص ٢٥٤ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٣ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ . الوجيز ،
 الغزالي ، ١ / ١٠٢ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٦ . روضة الطالبين ،
 النووي ، ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٤١٣ - ٤١٤ . نهاية
 المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٧٦ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٢٥ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤٣ . العدة ، المقدسي ،
 ص ١٤٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ٢١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ،
 ٣ / ١١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٢٨٠ . الاقناع ، الحجواوي ، ١ / ٣٠٥ .
 شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٣٧ .

الفصل الثاني : (في أركان الصوم الواجب)

ويشتمل على عشر مسائل :

المسألة الأولى : (في الأركان المتفق عليها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والأركان ثلاثة : اثنان متفق عليهما ، وهما الزمان والامساك عن المفطرات " . ص ٢٨٣ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، يستفاد منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لتفاصيل الزمان ، وتفاصيل المفطرات ، لان منها موضع خلاف ، ومنها موضع اتفاق كما ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٥٤ / ٣ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٣٥١ / ٢ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٩٠ / ٢ . الهداية المرغيناني ، ١٢٢ / ١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٦ - ٦٧ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ٣١٣ / ١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١٩٤ / ١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٤ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١٧٦ / ١ . القوانين ابن جزى ، ص ٧٨ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٣٧٨ / ٢ . حاشية الدسوقي ، الدسوقي ، ٥٠٩ / ١ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٣ - ٧٤ . المذهب ، الشيرازي ، ٢٤٥ / ١ . الوجيز ، الخزالي ، ١٠١ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٥٦ / ٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٦٤ / ٣ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣٢٣ / ٢ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوذاني ، ص ٨١ - ٨٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٣ . المبسوع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ١٣ / ٣ . الانصاف ، المرداوي ، ٢٦٩ / ٣ . الاقناع ، الحجاي ، ٣٠٢ / ١ . الروض المربع ، البهوتي ، ص ١٨٩ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢٩٩ / ٢ .

المسألة الثانية : (في زمان وجوب الصوم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فأما طرفا هذا الزمان ، فان العلماء أجمعوا على أن الشهر العربي يكون تسعا وعشرين ، ويكون ثلاثين ، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان انما هو الرؤية لقوله عليه الصلاة والسلام : (صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته) (١) ، وعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السؤال " . ص ٢٨٤ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لحالة ما اذا لم تمكن الرؤية ، لورود الخلاف في ذلك ، كما ذكره المصنف عقب هذا الاتفاق .

(١) - اشارة الى الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه بزيادة : (فان عمي عليكم فأكملوا عبدة شعبان ثلاثين) .

أخرجه البخارى في صحيحه ، بزيادة هذا اللفظ ، في كتاب الصوم : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " اذا رأيتم الهلال فصوموا ، واذا رأيتموه فأفطروا " ، ٣ / ٣٤ - ٣٥ .
 وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الميام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، ٢ / ٧٦٢ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ١٩٨ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٤٥ .
 بدائع المنائع ، الكاساني ، ٢ / ٨٠ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١١٩ .
 تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٧ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٤٢ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٩٩ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٥٩ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٩ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٨٦ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٣٨٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٩٤ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤١ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٦٥ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٤ . مغني المحتاج ، الشرييني ، ١ / ٤٢١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢ / ١٥٥ - ١٥٧ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابنه عبد الله ، ٢ / ٦١٩ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٣٩ .

.....

= المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٢ - ٦٣ . العدة ، المقدسي ، ص ١٤٨ .
 المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ٤ - ٥ . الانصاف ، المرداوي ،
 ٢٦٩ / ٣ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ . كشاف القناع ،
 البهوتي ، ١ / ٤٤١ .

المسألة الثالثة : (في رؤية الهلال من العشي)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أنه إذا رُؤي من العشي (١) أن الشهر من اليوم الثاني " . ص ٢٨٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - العشي : " والعشي والعشيّة من صلاة المغرب الى العتمّة " . أنيس الفقهاء ، ص ٧٤ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٦ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ١ / ١٦٣ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٨٠ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٢ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٨ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٨ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٨٤ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٠ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٣٧ . القوانين ابن جزى ، ص ٧٩ . بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ٢٤٠ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ١ / ٢٤٢ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٢٥٠ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٣ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٥١ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٢ . المسائل ، أبويعلى ، ١ / ٢٥٥ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجذ) ، ١ / ٢٢٧ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٢٧٢ . الاقناع ، الحجّاوى ، ١ / ٣٠٣ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢١٥ .

المسألة الرابعة : (في وجوب الصوم على من أبصر الهلال)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " فان العلماء أجمعوا على أن من أبصر هلال الصوم وحده ، أن عليه أن يصوم ، الا عطاء بن أبي رباح (١) فانه قال : لا يصوم الا بروئية غيره معه (٢) " . ص ٢٨٥ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - عطاء بن أبي رباح : " وأسم أبي رباح أسلم ، وكان عطاء من مولى الجند ، ونشأ بمكة وهو مولى آل أبي ميسرة الفهري ، وكان عطاء يكنى أبا محمد . وقال ابراهيم بن اسحاق الحربي : كان عطاء بن أبي رباح عبداً أسوداً لامرأة من أهل مكة ، وكان أنفه كأنه باقلاة . قال : وجاء سليمان بن عبد الملك ، أمير المؤمنين ، الى عطاء ، هو وابناه ، فجلسوا اليه وهو يصلي ، فلما صلى انفتل اليهم ، فمأز الواسألونه عن مناسك الحج ، وقد حوّل قفلاه اليهم ، ثم قال سليمان لابنيه : قوما ، فقاما ، فقال : يا بني ، لا تنيا في طلب العلم ، فاني لا أنسى ذلنا بين يدي هذا العبد الأسود . وعن أحمد بن محمد قال : كانت الحلقة في الفتيا ، بمكة ، في المسجد الحرام ، لابن عباس ، وبعد ابن عباس لعطاء بن أبي رباح . وعن عمرو بن سعيد ، عن أمه ، قالت : قدم ابن عمر مكة ، فسألوه ، فقال : أتجمعون لي ، يا أهل مكة المسائل وفيكم ابن أبي رباح . وعن أبي ليلى : حج عطاء سبعين حجة ، وعاش مائة سنة . أسند عطاء عن ابن عمر ، وابن عمرو ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وآخرين من الصحابة . ومات عطاء بمكة ، سنة خمس عشرة ومائة ، وهو ابن ثمان وثمانين سنة ، رحمه الله " .

صفة الصفوة ، ابن الجوزي ، ٢ / ٢١١ - ٢١٤ .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال ، ٤ / ١٦٧ . ولم ينفرد عطاء بهذا القول ، بل وافقه الحسن كذلك كما ذكره ابن حزم أيضاً ، وقد ذكر - أيضاً - حديثاً نسب فيه هذا القول الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والله أعلم .

المحلى ، ابن حزم ، ٦ / ٢٣٩ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ١٩٧ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٥ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٦٣ . المبسوط ، السرخسي ، ٣ / ٦٤ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٤٦ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٨٠ .

= كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٧ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٤٨ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٦٥ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٧٤ . التفريع ، ابن الجلاب ، ١ / ٣٠١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٠ . المقدمات ، ابن رشد الجد ، ١ / ١٨٨ . القوانين ، ابن جـزى ، ص ٧٩ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٧ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ٩٥ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٣ . المهذب ، الشـسـيرازي ، ١ / ٢٤٢ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٧٨ . مغني المحتاج ، الشـسـربيني ، ١ / ٤٢١ . شرقاوى على التحرير ، الشرقاوى ، ١ / ٤٢١ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانيء ، ١ / ١٢٩ . المسائل ، أبو يعلى ، ١ / ٢٥٧ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٣ . العدة ، المقدسى ، ص ١٤٨ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ١٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٢٧٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣٠٤ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٤١ .

المسألة الخامسة : (نصاب هلال الفطر)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه لا يقبل في الفطر الا اثنان ، الا أبا ثور (١) فإنه لم يفرّق في ذلك بين الصوم والفطر (٢) ، كما فرّق الشافعي (٣) " ص ٢٨٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

- (١) - أبو ثور : (ابراهيم بن خالد ، الامام ، الحافظ ، الحجة ، المجتهد ، مفتي العراق ، أبو ثور ، الكلبي ، البغدادي ، الفقيه ، ويكنى أيضا أبا عبد الله ، ولد في حدود سنة سبعين ومائة . قال أبو بكر الأعيان : سألت أحمد بن حنبل عنه ، فقال : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة ، وهو عندي من مسلاخ سفيان الثوري . وقال أبو حاتم بن حبان : كان أحد أئمة الدنيا فقها ، وعلماء ، وورعا ، وفضلا ، صنّف الكتب ، وفرّع على السنن ، وذبّ عنها ، رحمه الله تعالى . وقال الخطيب : كان أبو ثور يتفقه أولا بالرأى ، ويذهب الى قول العراقيين ، حتى قدّم الشافعي ، فأختلف اليه ، ورجع عن الرأى الى الحديث . مات في صفر سنة أربعين ومائتين) . سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٧٦-٧٢/١٢ .
- (٢) - هذا القول نسبته اليه الامام ابن حزم في محله ، ٦ / ٢٣٨ . وهو قول ابن حزم أيضا ، وقد دافع عنه دفاعا عظيما .

(٣) - تفريق الامام الشافعي بين الصوم والفطر منسوب اليه في كتابه " الأم " ، ٢ / ٩٤ .

(*) - الحنفية :

- مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٥-٥٦ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٧٤ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٨١ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٨ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٩٨ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٨٦ .

المالكية :

- الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٩ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٣٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٩ . بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ٢٤١ .

الشافعية :

- مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٧ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٢ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٠ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٤٨ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٢ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٥١ .

الحنابلة :

- مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوداني ، ص ٨٢ .

.....

الكافي ، ابن قدامة ، ٣٤٨ / ١ • المحرر ، ابن تيمية (الجيد) ، ٢٢٨ / ١ •
الانصاف ، المرداوى ، ٢٧٥ / ٣ • الاقناع ، الحجاوى ، ٣٠٣ / ١ • منتهى
الارادات ، ابن النجار ، ٢١٦ / ١ • دليل الطالب ، مرعي بن يوسف ، ص ١٠٣ •

المسألة السادسة : (في مراعاة البلدان المجاورة في الروية)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك (١) في البلدان النائية ، كالأندلس (٢) ،
والحجا " (٣) " ص ٢٨٨ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها الخلاف من الحنابلة ، القائلين بأنه
متى روى الهلال في بلد لزم الناس كلهم الصوم ، دون تفريق بين بعيد وقريب ، بل وقال في الانصاف : (لا عبرة
باختلاف المطالع في الصحيح من المذهب ، وهو من المفردات) . وفي أدلة الحنابلة قال صاحب المغنسي :
" ولنا قول الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي لما
قال له : آله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : (نعم) ، وقوله لآخر لما قال له : ماذا فرض الله
علي من الصوم ؟ قال : (شهر رمضان) . وأجمع المسلمون على وجوب صوم رمضان ، وقد ثبت أن هذا اليوم
من شهر رمضان بشهادة الثقات ، فوجب صومه على جميع المسلمين ، ولأن شهر رمضان ما بين الهلالين ، وقد
ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام ، من حلول الدين ، ووقوع الطلاق والعتاق ، ووجوب النذر ، وغير ذلك من
الأحكام ، فيجب صيامه بالنص والاجماع ، ولأن البيئة العادلة شهدت بروية الهلال ، فيجب الصوم ، كما لو
تقاربت البلدان " (٤) .

(١) - يعني الحاق بلد في الصوم بروية هلالهم ببلد آخر لم ير فيه الهلال .

(٢) - الأندلس : " يقال بضم الدال وفتحها ، وضم الدال ليس الا ، وهي كلمة عجمية لم تستعملها العرب في
القديم ، وانما عرفت العرب في الاسلام . والأندلس جزيرة كبيرة ، فيها عامر وغامر ، طولها نحو
الشهر في نيّف وعشرين مرحلة ، وتغلب عليها المياه الجارية ، والشجر ، والثمر ، والرخص ، والسعة
في الأحوال . وهي جزيرة ذات ثلاثة أركان ، مثل شكل المثلث ، قد أحاط بها البخران : المحيط
والمتوسط ، وهو خليج خارج من المحيط ، قرب سلا من بر البربر . والحاجز بين الأندلس وبين بلاد
افرنجة العظمى جبل ، ومسافته من البحر نحو يومين للقاصد ، ولولا هذا الجبل لالتقى البحران ،
ولكانت الأندلس جزيرة منقطعة عن البر . وفيها مدن كثيرة ، وقرى كبار " . معجم البلدان ،
الحموي ، ١ / ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٣) - الحجاز : " والحجاز جبل ممتد ، حال بين الغور ، غور تهامة ، ونجد ، فكأنه منع كل واحد منهما أن
يختلط بالآخر ، فهو حاجز بينهما . وهو حجاز أسود حجاز بين نجد وتهامة . والحجاز اثنا عشر دارا :
المدينة ، وخيبر ، وفدك ، وذو المروة ، ودار بلى ، ودار أشجع ، ودار مزينة ، ودار جهينة ، ونفسر من
هوازن ، وجبل سليم ، وجبل هلال ، وظهره حرة ليلى ، ومما يلي الشام شغب وبدا . وقد أكثر شعراء
العرب في ذكر الحجاز ، واقتدى بهم المحدثون ، وسأورد منه قليلا من كثير من الحنين والتشوق .
قال بعض الأعراب :

-
-
- عليّ بأكناف الحجاز يطسول
تطاول ليالي بالعراق ولسم يكن
- يعاقبة قبل الفوات سـبيل " •
فهل لي الى أرض الحجاز ومن به
- معجم البلدان ، الحموى ، ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠ •
- (٤) - المغني ، ابن قدامة ، ٣ / ٨ - ٩ •
- (*) - الحنفية :
- مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٦ • بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٨٠ • الهداية ، المرغيناني ،
١ / ١٢١ • تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٩ • مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٨ • ردالمحتار ،
ابن عابدين ، ٢ / ٣٩٤ •
- المالكية :
- الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٠ • المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٣٧ • المقدمات ، ابن رشد (الجسد) ،
١ / ١٨٩ • القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٩ • بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ٢٤٠ •
- الشافعية :
- المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٢ • الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٠ • روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٤٨ -
٣٤٩ • فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ • نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٥٥ •
- الحنابلة :
- الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٢ • الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤٨ • الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٢٧٣ •
الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٠٣ • منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢١٧ •

المسألة السابعة : (في زمن الامساك)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " اتفقوا على أن آخره (١) غيبوبة الشمس ، لقوله تعالى :
(ثم أتموا الصيام الى الليل) (٢) " . ص ٢٨٨ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الضمير في " آخره " يعود على زمن الامساك .

(٢) - البقرة : ١٨٧ .

(*) - الحنفية :

مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٦٤ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ٧٧ . الهداية ،
المرغيناني ، ١ / ١٢٢ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٢ . ملتنقى الأبحر ،
الحلي ، ١ / ١٩٦ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٧١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٠ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧٦ .
القوانين ، ابن جزي ، ص ٨١ . بلغة السالك ، الماوي ، ١ / ٢٤٥ . حاشية
العدوي ، العدوي ، ١ / ٣٨٢ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٤ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٥ . روضة
الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٦٨ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٩٠ . نهاية
المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٥٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٥ . الكافي ، ابن
قدامة ، ١ / ٣٥٠ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣٢٩ . الاقناع ، الحجـاوي ،
١ / ٣١٥ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٢١ . دليل الطالب ، مرعي
ابن يوسف ، ص ١٠٤ .

المسألة الثامنة : (فى ركن الامساك)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه يجب على الصائم الامساك - زمان الصوم - عن المطعم ، والمشروب ، والجماع ، لقوله تعالى : (فالآن باثروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) (١) " . ص ٢٩٠ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ، دون التعرض لما اختلفوا فيه من المسائل التي ذكرها المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - البقرة : ١٨٧ .

(*) - الحنفية :

مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٦٥ . المبسوط ، السرخسي ، ٣ / ٥٤ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٢ / ٣٤١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٧٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٢ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٦ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٥٣ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٣ / ٥٤ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٤ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٧٦ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٠ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٣٧٨ . الشرح الكبير ، الدردير ، ١ / ٥٠٩ . الثمر الداني ، الآبي ، ص ٢٥٨ .

الشافعية :

الاقناع ، الماوردى ، ص ٧٤ - ٧٥ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٥ . غايصة الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٧ . روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٣٥٦ . تحفة المحتاج ، الهيتمي ، ٣ / ٣٩٧ و ٤٠٩ . مغني المحتاج ، الشيربيني ، ١ / ٤٢٧ و ٤٣٠ . الجمل على شرح المنهج ، الجمل ، ٢ / ٣١٥ . قليوبي وعميرة ، عميرة ، ٢ / ٥٥ .

الحنابلة :

المسائل ، أبويعلی ، ١ / ٢٦٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٣ . العمدة ، ابن قدامة ، ص ٣٥ . العدة ، المقدسي ، ص ١٥٣ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ١٥ . الانصاف ، المرداوى ، ١ / ٣٠٢ . شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ١ / ٤٣٧ و ٤٤٧ .

المسألة التاسعة : (في انقلاب النية)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما التي (١) تنقلب باتفاق ، فالحج وذلك أنهم قالوا :
إذا ابتدأ الحج تطوعا من وجب عليه الحج انقلب التطوع الى الفرض " ص ٢٩٣ .
.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها الخلاف من كل من
الحنفية والمالكية ، وقالوا : لا تنقلب نية حج النافلة الى الفريضة ، واستدلوا بما يأتي :
أما المالكية : فلأن الاحرام ركن عندهم ، ولذلك قال الخطاب : (وعدم انقلاب نفس
غيرهما - المبي والعبد - لأن أول أركان الحج - وهو الاحرام - حمل منهما ، وهما ليسا من أهل
الفرض البتة) .

وأما الحنفية : فمع أن الاحرام شرط عندهم ، الا أنهم شبهوه بالركن احتياطا ، ولذلك قال
السرخسي : (والاحرام ، وان كان من الشرائط عندنا ، ولكن في بعض الأحكام هو بمنزلة الأركان ،
ومع الشك لا يسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين ، فلذلك لا يجزئه عن حجة الاسلام بذلك الاحرام) .
وقال ابن الهمام : (أجيب بأنه شرط شبه الركن من حيث امكان اتصال الأداء ، فأعتبرنا
شبه الركن فيما نحن فيه احتياطا في العبادة) .

وقال البابرتي : (قلنا الاحرام يشبه الوضوء ، من حيث أنه مفتاح الحج ، كما أن الوضوء
مفتاح الصلاة ، ويشبه تحريم الصلاة ، من حيث أنه يتصل بأعمال الحج كتحرية الصلاة ، ولو أحرم
في الصلاة ، وهو صبي ، ثم بلغ ، لا ينقلب فرضا ، فكذا ههنا ترجيحاً لهذه الشبهة أخذاً بالاحتياط) .
ووافق الشافعية والحنابلة ما قاله المصنف ، من انقلاب نية حج التطوع الى الفريضة .

(١) - الاسم الموصول هنا يعود الى النية .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٨١ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٧٩ . المبسوط
السرخسي ، ٤ / ١٧٤ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢ / ٢١ . الهداية ، المرغيناني
١ / ١٣٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٣٣٢ . العناية ، البابرتي ، ٢ / ٣٣٢ .
ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ٢٠٩ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣٤ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٢٠٦ . القوانين ، ابن جزي ،
ص ٨٦ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٤٨٧ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٤٩٠ .
جواهر الاكلیل ، الابي ، ١ / ١٦١ .

الشافعية :

.....
المهذب ، الشيرازي ، ٢٦٨ / ١ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ٣١٠ / ١ . مغنسي
المحتاج ، الشربيني ، ٤٧٧ / ١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٦٥ / ٣ .
الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٩ . الكافي ، ابن قدامة ، ٣٨٧ / ١ . المحرر ،
ابن تيمية (الجد) ، ٢٣٦ / ١ . الاقناع ، الحجاوي ، ٣٣٥ / ١ و ٣٥٣ .

المسألة العاشرة : (في احتلام (١) الصائم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " الاجماع على أن الاحتلام بالنهار لا يفسد الصوم " . ص ٢٩٤ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الاحتلام : " احتلم أى أنزل في نومه منياً ، والحلم والحلم ، بوزن عَسِرَ وعَسُرَ : ما يراه النائم " . المطلع ، البعلبي ، ص ١٤٨ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٤ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٦٥ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ٩١ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٢ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٢٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ٢٠٠ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٩ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٩٦ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٢ - ١٢٤ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٤٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨١ . بلغة السالك ، الماوى ، ١ /

الشافعية :

الاقناع ، الماوردى ، ص ٧٦ . المهذب ، الشيرازى ، ١ / ٢٤٥ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٦ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٧٣ .

الحنابلة :

الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٥٤ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٣٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣٠٧ . الاقناع ، الحجواى ، ١ / ٣١١ .

الفصل الثالث : (في أحكام الفطر)

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (في من يجوز له الفطر في رمضان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما الذين يجوز لهم الأمران (١) فالمرضى باتفاق ، والمسافر باختلاف ، والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير . وهذا التقسيم كله مجمع عليه " ص ٢٩٥ .

بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - المقصود بالأمريين الفطر والصوم .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٠٢/١ - ٢٠٣ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٣ - ٥٤ .
المبسوط ، السرخسي ، ٩٠ / ٣ - ٩١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي . ٣٥٨ / ٢ . الهداية
المرغيناني ، ١٢٦ - ١٢٧ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٦٩ - ٧٠ . شرح فتح القدير ،
ابن الهمام ، ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ و ٢٧٦ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٨٦ / ١ . التفرع ، ابن الجلاب ، ٣٠٨ / ١ . الرسالة ، أبوزيد ،
ص ١٦٠ - ١٦١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٣ . المقدمات ، ابن رشد (الجدد) ،
١ / ١٨٣ - ١٨٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨١ . التاج والاكلیل ، المواق ، ٣٩٥ / ٢ و ٤٠١ .
مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٣٩٥ و ٤٠١ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٠٣ / ٢ - ١٠٤ . المهذب ، الشيرازي ، ٢٣٩ / ١ - ٢٤٠ - ٢٤١ . الوجيز ،
الغزالي ، ١٠٣ / ١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٦٩ / ٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ،
١ / ٤٣٧ - ٤٤٠ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٨٥ / ٣ - ١٨٦ . بجيرمي على الخطيب ،
بجيرمي ، ٣٤٤ / ٢ و ٣٤٨ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هانبي ، ١ / ١٣٢ و ١٣٦ . مختصر الخرقي ،
الخرقي ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٢ .

-
-
- المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٣ . العدة ، المقدسي ، ص ١٥٠ .
 الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ٣٣ - ٣٤ . المبدع ،
 ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ١٤ - ١٥ - ١٦ . الانصاف ، المرداوي ،
 ٣ / ٢٨٤ - ٢٨٥ و ٢٩٠ . الاقناع ، الحجياوي ، ١ / ٣٠٦ . الروض المربع ،
 البهوتي ، ص ١٨٩ - ١٩٠ . كشاف القناع ، البهوتي ،
 ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ .

المسألة الثانية : (في شهود الشهر كله)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " باتفاق أن من شهد (١) كله فهو يصومه كله " ٠ ص ٢٩٨

.....

تحرير المسألة : ذكر المصنف هذه المسألة في معرض استدلاله لأحد الفريقين في أحكام من أنشأ سفراً ثم لا يصوم فيه ٠ وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) ٠

(١) - الضمير في " شهد " يعود على شهر رمضان ٠

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٥ ٠ بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ٨٣ ٠ الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٠ ٠ تبيين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٨ ٠ مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٧ ٠ رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٧٢ ٠

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١١٩ ٠ المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٨٦ ٠ القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٩ ٠ بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ٢٤٠ ٠ حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٣٨٧ ٠

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٧ و ٥٩ ٠ الاقناع ، الماوردى ، ص ٧٣ ٠ المهذب ، الشيرازى ، ١ / ٢٤٣ ٠ روضة الطالبين ، النووى ، ٢ / ٣٤٥ ٠ فتح الجواهر ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٣ ٠ نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٥١ ٠

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤١ ٠ الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨١ ٠ الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤٧ ٠ المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٨ ٠ الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٢٧٧ ٠ الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣٠٤ ٠ منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢١٥ ٠ دليل الطالب ، مرعي بن يوسف ، ص ١٠٣ ٠

المسألة الثالثة : (في القضاء على المسافر والمريض)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما حكم المسافر إذا أفطر فهو القضاء باتفاق ، وكذلك المريض ، لقوله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (١) " . ص ٢٩٨ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة مانسب به المصنف اليها ، دون التعرض للمريض باغماء ، أو جنون ، فانهما موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة (*) .

(١) - البقرة : ١٨٤ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٠٣ . المبسوط ، السرخسي ، ٣ / ٨٩ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٥٩ . بدائع المنائع ، الكاساني ، ٢ / ٨٩ - ٩٤ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٦ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٧٣ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٨٥ - ٢٩٥ .

المالكية :

أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٧ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٣٠٩ . الرسالة ، أبو زيد ، ص ١٦١ - ١٦٢ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٣ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٣ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٧ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٣٩ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٧٠ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٦ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٤٥ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٢ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٤٥ . العدة ، المقدسي ، ص ١٥٠ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ١٨ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٢٩٣ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ . شرح منتهى الازادات ، البيهوتي ، ١ / ٤٤٣ .

المسألة الرابعة : (في الكفارة (١) على العامد في جماع رمضان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " المتفق عليه وهو ايجاب الكفارة على العامد " ص ٣٠٤ .

.....
 تحرير المسألة : ذكر المصنف هذه المسألة في معرض استدلاله لأحد الفريقين في أحكام من جامع في نهار رمضان ناسيا ، وذكر القدر المتفق عليه بينهم . وبالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - الكفارة : " الكفارة أصلها من الكفر - بفتح الكاف - وهو الستر ، لأنها تستر الذنب وتذهب ، هذا أصلها ثم أستعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة ، أو انتهاك ، وان لم يكن فيه اثم ، كالقاتل خطأ ، وغيره " . لغة الفقه ، النووي ، ص ١٢٥ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٤ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٦٧ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٩١ . الهداية ، المرفياني ، ١ / ١٢٤ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٢٧ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ١٩٩ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٣٠ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٤٠٩ .
 المالكية :

أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٨ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦١ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٠ . بلغة السالك ، المصطفى ، ص ٢٤٩ .
 حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٠٠ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٥ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٧ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٧٤ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٩٥ . غاية الاختصار ، أبوشجاع ، ص ١٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٠ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨٤ . الكافي ، ابن فدامة ، ١ / ٣٥٦ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٩ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣١١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣١٢ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٢٢ . دليل الطالب ، مرعي بن يوسف ، ص ١٠٧ .

المسألة الخامسة : (كفارة تكرار الوطء (١) في رمضان)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أجمعوا على أن من وطئ في يوم رمضان ، ثم كفّر ، ثم وطئ في يوم آخر ، أن عليه كفارة أخرى " . ص ٣٠٦ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسب به المصنف اليها (*) ، دون التعرض لمن وطئ ، ثم لم يكفّر حتى وطئ مرة أخرى ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - الوطء : " وطئ الشيء برجله وطأ ، ومنه وطئ المرأة جامعها " . المغرب ، المطرزي ، مادة (وطئ) هـ

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٤ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٠١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٢٧ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٤٠٩ . المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٣ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٩ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٤ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٧٨ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٢٩٥ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤٠ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٥٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٣٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣١٩ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣١٣ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٢٢ .

المسألة السادسة : (في تكرار الوطء في اليوم الواحد)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أنه من وطئ مرارا في يوم واحد ، أنه ليس عليه الا كفارة واحدة " . ص ٣٠٦ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) وللحنابلة اضافة ، أنه اذا جامع في يوم واحد ، ثم كفر ، ثم جامع في نفس اليوم مرة أخرى ، فان عليه الكفارة مرة أخرى .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٤ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ١٠١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٢٨ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٢١٥ . ردالمحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٤٠٩ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٥ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٣ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٤٩ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٤ . روضة الطالبين ، النووى ٢ / ٣٧٨ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٩٥ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤٠ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٤ . الكافي ، ابن قدامة ، ١ / ٣٥٧ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٣٠ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣١٩ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣١٣ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

المسألة السابعة : (في بعض سنن الصوم)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن من سنن الصوم تأخير السحور (١) ، وتعجيل الفطر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور) (٢) وقال : (تسحروا فان في السحور بركة) (٣) ، وقال عليه الصلاة والسلام : (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر) (٤) " ص ٣٠٧ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
 صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

- (١) - السحور : " السحور : ما يتسحر به ، أى ما يؤكل في وقت السحر ، وهو قبيل الصبح " .
 أنيس الفقهاء ، القونوى ، ص ١٨٥ .
- (٢) - هذا الحديث الذى رواه سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) .
 أخرجه البخارى - بهذا اللفظ - في صحيحه ، في كتاب الصوم : باب تعجيل الإفطار ، ٤٧ / ٣ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصوم : باب فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرهِ وتعجيل الفطر ، ٢ / ٧٧١ .
 وزاد أبو ذر رضي الله عنه في حديثه : (وأخروا السحور) .
 أخرجه أحمد في مسنده ، في مسند أبي ذر ، ١٤٧ / ٥ . وقال الشيخ الغماري في الهداية : " رواه أحمد من حديث ابن لهيعة ، عن سالم بن غيلان ، عن سليمان بن أبي عثمان ، عن عدي بن أبي حاتم الحمصي ، عن أبي ذر - ثم ذكر الحديث ، وقال - وسليمان ابن أبي عثمان مجهول " . الهداية ، الغماري ، ١٩٦ / ٥ .
- (٣) - الحديث الذى رواه أنس رضي الله عنه . أخرجه البخارى في صحيحه ، في كتاب الصوم : باب بركة السحور من غير إيجاب ، ٣ / ٣٧ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصيام : باب فضل السحور وتأكيده استحبابه ، ٢ / ٧٧٠ .
- (٤) - الحديث الذى رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصيام : باب فضل السحور وتأكيده استحبابه ، ٢ / ٧٧٠ - ٧٧١ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٠٤ . المبسوط ، السرخسي ، ٣ / ٧٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٦٥ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ١٠٥ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٩ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٩١ . العناية ، البابرتي ،

٢ / ٢٩١ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٩٢ . حاشية الطحطاوى ، الطحطاوى ،
ص ٤٥٠ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٤٢٠ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣٠ . المنتقى ، الباجي ،
٢ / ٤٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٨ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٧ . التاج
والاكلیل ، المواق ، ٢ / ٣٩٧ . مواهب الجليل ، الخطاب ، ٢ / ٣٩٧ . كفاية
الطالب ، أبو الحسن ، ١ / ٣٨٩ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٧ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٨ . المهذب ، الشيرازي ،
١ / ٢٥١ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٣ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٦٨ . مغني
المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٣٤ - ٤٣٥ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ١٨٠ - ١٨١ .
الباجوري على الغزني ، الباجوري ، ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨٥ . الكافي ، ابن
قدامة ، ١ / ٣٦٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ٦٧ . المبدع ، ابن مفلح
(الحفيد) ، ٣ / ٤٣ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣٢٩ . الاقناع ، الحجاوى ،
١ / ٣١٥ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٣٣١ .

الفصل الرابع : (في الصيام المرغّب فيه)

ويشتمل على ست مسائل :

المسألة الأولى : (في صيام عاشوراء)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما المرغّب فيه المتفق عليه فصيام يوم عاشوراء (١) أما صيام عاشوراء ، فلأنه ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه وأمر بصيامه (٢) ، وقال فيه : (من كان أصبح صائماً فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه) (٣) " ص ٣٠٨ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة مانسب به المصنف اليها (*) ، دون التعرض لتحديد يوم عاشوراء ، فهو موضع خلاف ، ذكره المصنف عقب هذه المسألة .

(١) - عاشوراء : " عاشوراء : اليوم العاشر من محرم . وقال القاضي عياض : عاشوراء اسم اسلامي لا يعرف في الجاهلية ، قاله ابن دريد . وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر . وحكى الجوهرى عاشوراء . فصارت فيه ثلاث لغات " . المطلع ، البعلبي ، ص ١٥٣ .

(٢) - اشارة الى الحديث الذى روته عائشة رضي الله عنها ، قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، فلما قدم المدينة صامه ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ، ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه . متفق عليه أخرجه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ ، في كتاب الصوم : باب صيام يوم عاشوراء ، ٥٧ / ٣ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصيام : باب صوم يوم عاشوراء ، ٧٩٢ / ٢ .

(٣) - هذا من الحديث الذى رواه سلمة بن الأكوع رضي الله عنه .

أخرجه البخارى في صحيحه ، بهذا اللفظ ، في كتاب الصوم : باب صيام يوم عاشوراء ، ٥٨ / ٣ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصيام : باب من أكل في يوم عاشوراء فليكن بقية يومه . ٧٩٨ / ٢ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٠٦ / ١ . تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، ٣٤٣ / ٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢٣٥ / ٢ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢٥٧ / ٢ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٤ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ٢٠٢ / ١ . مجمع الأنهر ، داماد أفندى ، ٢٣٢ / ١ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٩ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٥٧ - ٥٨ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٨٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٨ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٦٧ . جواهر الاكليل الآبي ، ١ / ١٤٦ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٨٠ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٥٣ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٦٧ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٥ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٨٧ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٧ . تحفة المحتاج الهيثمي ، ٣ / ٤٥٥ - ٤٥٦ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٤٦ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٥١ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ١ / ١٣٦ . مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٦ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٦ . العدة ، المقدسي ، ص ١٥٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١١١ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣٤٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣١٨ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٣٣٨ . دليل الطالب ، مرعي ، ص ١٠٨ .

المسألة الثانية : (في الأيام المنهي عن صيامها)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما المتفق عليها (١) : فيوم الفطر ، ويوم الأضحى ،
لثبوت النهي عن صيامها (٢) " ص ٣٠٩ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها *

- (١) - الضمير في " عليها " يعود على الأيام المنهي عن صيامها .
(٢) - اشارة الى الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدرى رضي الله عنه ، قال : لا تسافر المرأة يوميــــ
الا معها زوجها ، أو ذو محرم ، ولا صوم في يومين الفطر والأضحى ، ولا صلاة بعد صلاتين :
بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب ، ولا تشد الرحال الا الى ثلاثة
مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، ومسجدى .
أخرجه البخارى - بهذا اللفظ - في صحيحه ، في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
باب مسجد بيت المقدس ، ٢ / ٧٧ .
وأخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصيام : باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، ٢ / ٧٩٩
(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٠٦/١ . المبسوط ، السرخسي ، ٨١/٣ . بدائع الصنائع ،
الكاساني ، ٧٨/٢ . الهداية ، المرغيناني ، ١٣١/١ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧١ .
شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٣٠٢/٢ . العناية ، البابرني ، ٣٠٢/٢ . البحر الرائق
ابن نجيم ، ٢٥٧/٢ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١٨٧/١ . التقرير ، ابن الجلاب ، ٣٠٤/١ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦١
الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٧ . المقدمات ، ابن رشد ، ص ١٧٨ - ١٧٩ . القوانين ، ابن جزى ، ٧٨
الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ١٠٤/٢ . الاقتناع ، الماوردي ، ص ٨١ . المذهب ، الشيرازي ، ٢٥٤/١ . الوجيز ،
الغزالي ، ١٠٣/١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٣٨٨/٢ . مغني المحتاج ، الشربيني ، ١ / ٤٤٨ .
بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٣٣٤/٢ . حاشية الشرواني ، الشرواني ، ٤٥٩/٣ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤١ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٦ . العمدة ، ابن قدامة ، ص ٣٦ .
العدة ، المقدسي ، ص ١٥٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٣١/١ . الفروع ، ابن مفلح (الجد)
١٢٧/٣ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٥٦/٣ . الانصاف ، المرداوى ، ٣٥١/٣ . زاد المستقنع
الحجاوى ، ص ٥٣ : شرح منتهى الارادات ، البهوتي ، ٤٦١/١ .

المسألة الثالثة : (في نية صوم التطوع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما الركن الثاني ، وهو النية ، فلا أعلم أن أحدا لسم
يشترط النية في صوم التطوع " . ص ٣١١ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما
نسبه المصنف اليها (*) ، دون التعرض لوقت النية ، فهو موضع خلاف ، كما ذكره المصنف عقب هذه
المسألة .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٣ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٨٤ . الهداية ،
المرغيناني ، ١ / ١١٩ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣١٣ . مراقبي الفلاح ،
الشرنبلالي ، ص ١٢٥ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٣٧٧ و ٣٨٣ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٠ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٤١ . المقدمات ، ابن رشد
(الجد) ، ١ / ١٨٢ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٧٩ . بلغة السالك ، الصاوى ، ١ / ٢٤٤ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٥٦ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٧٣ . المذهب ، الشيرازي ،
١ / ٢٤٤ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠١ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .
فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٢٨٣ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٠ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٣ . الكافي ، ابن قدامة ،
١ / ٣٥٠ - ٣٥١ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٢٨ . الانصاف ، المرداوى ،
٣ / ٢٩٧ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣٠٩ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٢٠ .

المسألة الرابعة : (في الإفطار من التطوع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما حكم الإفطار في التطوع ، فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام التطوع فقطعه لعذر قضاء " ٠ ص ٣١١ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها الخلاف من الحنفية ، القائلين بوجوب القضاء على من قطع صوم التطوع ، ولو بعذر ، واستدلوا بما يلي :
 قال ابن الهمام : " ولنا الكتاب والسنة والقياس ٠ أما الكتاب فقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، وقال تعالى : (ورهبانية ابتدعوها ، ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها) ، الآية سيقت في معرض ذمهم على عدم رعاية ما التزموه من القرب ، التي لم تكتب عليهم والقدر المؤدى عمل كذلك فوجب صيانتها عن الإبطال بهذين النصين ، فاذا أفطر وجب قضاؤه تفاديا عن الإبطال وأما السنة فما أخرج أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كنت أنا وحفصة ، صائمتين ، فعرض لنا طعام ، فاشتبهينا ، فأكلنا منه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبدرتني اليه حفصة ، وكانت ابنة أبيها ، فقالت : يا رسول الله ، انا كنا صائمتين ، فعرض علينا طعام اشتبهينا ، فأكلنا منه ، قال : اقضيا يوما آخر مكانه ٠٠٠٠٠٠ وأما القياس فعلى الحج والعمرة النفلين ، حيث يجب قضاؤهما اذا أفسدا " .

قال السرخسي : " ولأنه باشر فعل قرينة مقصودة ، فيجب عليه اتمامها ، ويلزمه القضاء بلا فساد ، كمن أحرم بحج التطوع ، ولا نقول أن تبرعه بما ليس عليه يلزمه ما لم يتبرع به ، ولكن وجب عليه حفظ المؤدى لكونه قرينة ، فان التحرز عن ابطال العمل واجب ، قال تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، كما أن الوفاء بالعهد واجب ، فكما يلزمه الأداء بعد النذر ، لأن الوفاء به ، فكذلك يلزمه أداء ما بقى ، لأن التحرز عن ابطال العمل فيه ، بخلاف الصلاة ، فانه ليس كما الامتناع من الشفع الثاني ابطال الشفع الأول ، ولأنه بالشروع تعين هذا اليوم لأداء الصوم المشروع فيه ، وله ولاية التعيين فتعين ، والتحقيق بالزمان المتعين للصوم شرعا ، والافساد في ذلك الزمان يوجب القضاء فهذا مثله ، وهو كالناذر لما كان له ولاية الإيجاب ، التحق ذلك بالواجب شرعا ، حتى اذا انعدم الأداء منه لزمه القضاء ، فهذا مثله " .

(*) - الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٦٨-٦٩ ٠ بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ٧٧ ٠ الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٢٦ ٠ تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٣٧ ٠ شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٨٠-٢٨١ ٠ العناية ، البابرتي ، ٢ / ٢٨٠ ٠ البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٢٥٨ ٠ الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٢١٥ ٠

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٧٣ . أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٧ . التفريع ، ابن الجلاب ،
 ١ / ٣٠٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٠ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٩ . القوانين ،
 ابن جزى ، ص ٨٤ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٣ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٥٤ . التنبيه ، الشيرازي ،
 ص ٦٧ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٥ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٢٨٦ . بجيرمي
 على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٥٣ .

الحنابلة :

مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤١ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٦ . العدة ، المقدسي
 ص ١٥٧ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٣٢ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣٥٢ -
 ٣٥٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ١ / ٣١٩ . شرح منتهى الارادات ، البيهوتي ، ١ / ٤٦١ .

المسألة الخامسة : (في الخروج من تطوع الحج والعمرة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على أن من دخل في الحج والعمرة متطوعاً يخرج منهما أن عليه القضاء " . ص ٣١٢ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها
صحة ما نسيه المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٣٠٥ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ٢١٩ . المبسوط
السرخسي ، ٣ / ٦٩ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٢ / ١٨٢ . الهداية ، المرغيناني ،
١ / ١٨٠ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٨٢ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ،
١ / ٢٣١ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٥٩٣ .

المالكية :

الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٦١ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٢٣٦ . القوانيين ،
ابن جزى ، ص ٩٥ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٣ . مختصر المزني ، المزني ، ص ٦٩ . التنبيه ، الشيرازي ،
ص ٦٨ . فتح الجواد ، الهيثمي ، ١ / ٣٦٤ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٢١١ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٣٥ . المبدع ،
ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ٥٨ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣٥٣ . الاقــــنــــاع ،
الحجاوي ، ١ / ٣١٩ . شرح منتهى الارادات ، البيهوتي ، ١ / ٤٦١ .

المسألة السادسة : (في الخروج من صلاة التطوع)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمعوا على من خرج من صلاة التطوع فليس عليه قضاء فيما علمت " ص ٣١٢ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها خلاف من الحنفية ، القائلين بوجوب القضاء على من قطع الصلاة ، ولو بعذر ، كما سبق ذكره في مسألة قضاء صوم التطوع ، وذكر استدلالهم على ذلك ، دون التعرض للخلاف فيمن قطع الصلاة لغير عذر ، فقد ذكره المصنف قبل هذه المسألة (*) .

(*) الحنفية :

المبسوط ، السرخسي ، ٢ / ٦٩ - ٧٠ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ٢٩٠ ، الهداية المرغيناني ١ / ١٢٦ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٢٨٠ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ١٢١ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٨٣ . المنتقى ، الباجي ، ٢ / ٦٩ . القوانيين ، ابن جزي ، ص ٨٣ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٣ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٥٤ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٦٧ - ٦٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٨٦ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٧ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ٣ / ٢١١ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٥٣ .

الحنابلة :

المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٦ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٣٥ . المبسوط ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ٨٩ . العدة ، المقدسي ، ص ١٥٧ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣١٩ . كشف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

الفصل الخامس : (في الاعتكاف (١))

ويشتمل على سبع مسائل :

المسألة الأولى : (في حكم الاعتكاف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " والاعتكاف مندوب اليه بالشرع ، واجب بالنذر ، ولا خلاف في ذلك ، الا ما روى عن مالك (أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يوقّي شروطه) (٢) " . ص ٣١٢ .

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - الاعتكاف لغة : " عكفه يعكفه عكفا : حبسه . وعليه عكوفاً : أقبل عليه مواظباً " . ترتيب

القاموس المحيط ، الزاوى ، مادة (ع ك ف) .

واصطلاحاً : " قال ابن عرفة : لزوم مسجد مباح لقربة قاصره بصوم معزوم على دوامه ،

يوماً وليلة ، سوى وقت خروج الجمعة ، أو لمعنيه الممنوع فيه " . الفواكه الدواني ،

النفراوى ، ١ / ٣٧٢ .

(٢) - المدونة الكبرى ، مالك ، ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٧ - ٥٨ . مختصر القدورى ، القدورى ، ١ / ١٧٥ .

بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١ / ١٠٨ . الهداية ، المرغيناني ،

١ / ١٣٢ - ١٣٤ . تبين الحقائق ، الزيلعي ، ١ / ٣٤٨ . ملقى الأبحر ، الحلبي ،

١ / ٢٠٦ . مراقي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٣٩ . رد المحتار ، ابن

عابدين ، ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣١ . المقدمات ،

ابن رشد (الجد) ، ص ١٩٣ - ١٩٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٤ . بلغة

السالك ، الصاوى ، ١ / ٣٥٥ . حاشية العدوى ، العدوى ، ١ / ٤٠٨ - ٤١٠ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٦٠ . الاقناع ، الماوردى ، ص ٨١ . المهذب ،

الثيرازي ، ١ / ٢٥٥ . الوجيز ، النزالى ، ١ / ١٠٥ - ١٠٧ . الغاية ،

أبوشجاع ، ص ١٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٨٩ - ٣٩٤ .

.....

فتح الجـواد ، الهيثمي ، ٣٠١ / ١ .

الحنابلة :

مختصر الخـرقي ، الخـرقي ، ص ٤٢ . الهداية ، الكـ لـوذاني ، ص ٨٧ .

الكـافي ، ابن قـدامـة ، ٣٦٧ / ١ . المحرر ، ابن تـيميـة (الجـد) ،

٢٣٢ / ١ . الانصاف ، المـرداوي ، ٣٥٨ / ٣ . الاقـنـاع ، الحـجـاوي ،

٣٢١ / ١ . منتهى الارادات ، ابن النـجـار ، ٢٢٩ / ١ . دليل الطـالب ،

مرعي بن يـوسـف ، ص ١١١ .

المسألة الثانية : (في اشتراط المسجد للاعتكاف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأجمع الكل على أن من شرط الاعتكاف المسجد ،
الا ما ذهب اليه ابن لبابة (١) (من أنه يصح في غير مسجد ، وان مباشرة النساء انما
حرمت على المعتكف اذا اعتكف في المسجد) (٢) ، والا ما ذهب اليه أبو حنيفة
(من أن المرأة انما تعتكف في مسجد بيتها) (٣) " ص ٣١٣ .

.....
تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين
منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - ابن لبابة : " محمد بن يحيى بن لبابة ، أبو عبد الله ، يلقب بالبرجون . جل سماعه
من عمه محمد بن عمر بن لبابة ، وسمع غيره ، ورحل فسمع بالقيروان من حماس بن مروان ،
وكان من أحفظ أهل زمانه للمذهب ، عالما بعقد الشروط ، بصيرا بعللها ، وله اختيارات
في الفتوى والفقه خارجة عن المذهب ، وله تأليف في الفقه ، منها المنتخبة . قال ابن
حازم الفارسي : كتابه المنتخبة ليس لأصحابنا مثله ، وهو على مقاصد الشرح
لمسائل المدونة . ولم يكن له علم بالحديث . ولي قضاء البيرة والشورى بقرطبة . ثم
عزل عن البيرة ، وبعدها عن الشورى ، لأشياء نقت عليه ، ثم ولاه أمير المؤمنين خطة
الوثائق والشورى من هذا الوقت الى أن مات . وحج ولقي العلماء . توفي سنة ست
وثلاثين وثلاثمائة " . الديباج المذهب ، ابن فرحون ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

ملاحظة :

أ - لقد خلط الامام الحافظ الذهبي رحمه الله بين ابن لبابة - محمد بن يحيى - وبين عمه
- محمد بن عمر - ففي ترجمته لابن لبابة سمي محمد بن يحيى ، وترجم لعمه محمد

ابن عمر . راجع سير أعلام النبلاء ، ١٤ / ٤٩٥ ، والديباج المذهب ، ابن فرحون ، ٢٥١ - ٢٥٢
ب - وانما أثبت هنا ترجمة (محمد بن يحيى) ابن لبابة لأنه هو الذي قصده ابن رشد رحمه
الله في كتابه هذا ، حيث سبق أن ذكره مع ذكر مصنف له (وهو المنتخب) ، ١ / ٢١ من
كتابنا البداية والمنتخب لـ (محمد بن يحيى) ، فلذلك رجحت أن يكون صاحب هذا
القول هو (محمد بن يحيى) ابن لبابة ، وليس عمه (محمد بن عمر) أبو لبابة والله أعلم .
اضافة الى أن (محمد بن عمر) ابن لبابة (العم) روى عنه الامام الباجي ، صاحب المنتقى ،
وكان من المتأخرين والمجلين له ، ومع ذلك ما أشار الى هذا القول عند حديثه عن اشتراط
المسجد في الاعتكاف في كتابه المنتقى . راجع المنتقى ، ٢ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) - هذا القول لم أجد أحدا نسبته الى ابن لبابة فيما رجعت اليه من كتب الفقه المقارن ، ونسبته

اليه الامام الخطاب ، في كتابه " مواهب الجليل " ، ٢ / ٤٥٥ .

(٣) - هذا القول منسوب الى الامام أبي حنيفة ، في كتاب " الأصل " ، الشيباني ، ٢ / ٢٧٤ .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٧ . مختصر القدوري ، القدوري ، ١ / ١٧٥ . الهداية
المرغيناني ، ١ / ١٣٢ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ١ / ١٠٨ . تبیین الحقائق ،
الزيلعي ، ١ / ٣٤٧ . ملقى الأبحر ، الحلبي ، ١ / ٢٠٦ . مراقبي الفلاح ،
الشرنبلالي ، ص ١٣٩ . رد المحتار ، ابن عابدين ، ٢ / ٤٤٠ .

المالكية :

أصول الفتيا ، الخشني ، ص ٧٩ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٣ . الكافي ، ابن
عبد البر ، ص ١٣١ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٩٠ . القوانين ، ابن
جزى ، ص ٨٤ . بلغة السالك ، الصاوي ، ١ / ٣٥٥ . حاشية العدوي ،
العدوي ، ١ / ٤١٠ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٦٠ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٨١ . المهذب ،
الشيرازي ، ١ / ٢٥٦ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٦ . الناية ، أبوشجاع ،
ص ١٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٩١ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ١ / ٣٠٢ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٢ . الهداية ، الكلوثاني ، ص ٨٧ . الكافي ، ابن
قدامة ، ١ / ٣٦٨ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ١ / ٢٣٢ . الانصاف ، المرداوي
٢ / ٣٦٤ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٢١ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ١ / ٢٣٠ .
دليل الطالب ، مرعي بن يوسف ، ص ١١١ .

المسألة الثالثة : (في نية الاعتكاف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " أما النية فلا أعلم فيها اختلافا " ص ٣١٥ .

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(*) - الحنفية :

مختصر الطحاوى ، الطحاوى ، ص ٥٧ - ٥٨ . بدائع الصنائع الكاساني ، ١٠٨/١ . الهداية ،
 المرغيناني ، ١٣٢/١ - ١٣٤ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ، ٢٠٦/١ . مراقبي الفلاح ،
 الشرنبلالي ، ص ١٣٩ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٣ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢١ . المقدمات ، ابن رشد
 (الجد) ، ص ١٩٣ - ١٩٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٤ . بلغة السالك ، الصاوى ، ٣٥٥/١ .

الشافعية :

مختصر المزني ، المزني ، ص ٦٠ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٨١ . المهذب ، الشيرازي ،
 ٢٥٥/١ . الناية والتقريب ، أبوشجاع ، ص ١٨ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٧ . الكافي ، ابن قدامة ،
 ٣٦٧/١ . الانصاف ، المرداوى ، ٣٥٨/٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ٣٢١/١ .

المسألة الرابعة : (في بطلان الاعتكاف بالمباشرة)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما الشرط الثالث ، وهي المباشرة ، فانهم أجمعوا على أن المعتكف اذا جامع عامدا بطل اعتكافه ، الا ماروى عن ابن لبابة (١) في غير المسجد (٢) " ص ٣١٦

.....
 تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) (٢) - تكرر في المسألة السابقة .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٢٢ . مختصر الطحاوي ، الطحاوي ، ص ٥٨ . المبسوط ،
 السرخسي ، ٣ / ١٢٣ . بدائع المنافع ، الكاساني ، ٢ / ١٠٩ . الهداية ،
 المرغيناني ، ١ / ١٣٣ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧٢ . تبين الحقائق ،
 الزيلعي ، ١ / ٣٥٢ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٣١٣ .

المالكية :

المدونة ، مالك ، ١ / ١٩٦ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٣١٤ . الرسالة ، أبو
 زيد ، ص ١٦٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ،
 ١ / ١٩١ . القوانين ، ابن جزی ، ص ٨٥ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٧٢ .

الشافعية :

الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٥ . المهذب ، الشيرازي ، ١ / ٢٦١ . الوجيز ، الغزالي ،
 ١ / ١٠٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٣٩٢ . منهاج الطالبين ، النووي ،
 ص ٣٨ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٦٠ .

الحنابلة :

مسائل الامام أحمد ، ابن هاني ، ١ / ١٣٨ . المسائل ، أبويعلی ، ١ / ٢٦٨ . مختصر
 الخرقی ، الخرقی ، ص ٤٢ . ص ٤٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٧ . الفروع ،
 ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٩١ . المبدع ، ابن مفلح (الحفيد) ، ٣ / ٧٩ . الانصاف ،
 المرداوي ، ٣ / ٣٨٠ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٢٦ . الروض المربع ، البهوتي ،

ص ٢٠٢ .

المسألة الخامسة : (في موانع الاعتكاف)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما موانع الاعتكاف ، فاتفقوا على أنها ما عدا الأفعال التي هي أعمال المعتكف ، وأنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد إلا لحاجة الإنسان ، أو ما هو في معناها ، مما تدعو اليه الضرورة ، لما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدني الي رأسه ، وهو في المسجد ، فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان (١) " . ص ٣١٧ .

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - أخرجه مسلم - بهذا اللفظ - في صحيحه ، في كتاب الحيض : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ، ١ / ٢٤٤ .

وأخرجه البخاري - بلفظه - في صحيحه ، في كتاب الاعتكاف : باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، ٣ / ٦٣ .

(*) - الحنفية : فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ١ / ٢٢١ . مختصر الطحاوي ، ص ٥٧ . المبسوط ، السرخسي ، ٣ / ١١٧ . تحفة الفقهاء ، السمرقندي ، ٢ / ٣٧٣ . الهداية ، المرغيناني ، ١ / ١٣٢ . كنز الدقائق ، النسفي ، ص ٧١ . شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، ٢ / ٣٠٩ . البحر الرائق ، ابن نجيم ، ٢ / ٣٠١ . الفتاوى الهندية ، نظام ، ١ / ٢١٢ .

المالكية : المدونة ، مالك ، ١ / ١٩٨ . التفریع ، ابن الجلاب ، ١ / ٣١٣ . الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٤ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٣٢ . المقدمات ، ابن رشد (الجد) ، ١ / ١٩٠ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٥ . مختصر خليل ، خليل ، ص ٧٢ .

الشافعية : الأم ، الشافعي ، ٢ / ١٠٥ . الاقناع ، الماوردي ، ص ٨١ - ٨٢ . المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٢٥٩ . التنبيه ، الشيرازي ، ص ٦٨ . الوجيز ، الغزالي ، ١ / ١٠٨ . روضة الطالبين ، النووي ، ٢ / ٤٠٥ . منهاج الطالبين ، النووي ، ص ٣٨ . بجيرمي على الخطيب ، بجيرمي ، ٢ / ٣٥٩ .

الحنابلة : المسائل ، أبو يعلى ، ١ / ٢٦٨ . مختصر الخرقى ، الخرقى ، ص ٤٢ . المقنع ، ابن قدامة ، ص ٦٧ . العدة ، المقدسي ، ص ١٦٠ . الفروع ، ابن مفلح (الجد) ، ٣ / ١٧٣ . المبسوط ، ابن مفلح (الجفید) ، ٣ / ٧٣ . الانصاف ، المرداوي ، ٣ / ٣٧١ . الاقناع ، الحجاوي ، ١ / ٣٢٤ . كشاف القناع ، البهوتي ، ٢ / ٢٥٦ .

المسألة السادسة : (في اعتكاف الحائض)

قال المصنف رحمه الله تعالى : " ولا خلاف - فيما أحسب - عندهم أن الحائض تبني (١) " ص ٣١٨ .
.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة تبين منها صحة ما نسبته المصنف اليها (*)

(١) - بنى لغة : " البني نقيض الهدم ، بناه يبنيه بنيا وبناء " . ترتيب القاموس المحيط ، الزاوي ،
مادة (ب ن ي) .

وامصلاحا : " المراد بالبناء الاتيان ببدل ما فات بالعدر ، سواء كان على وجه القضاء ، بأن كانت
أيام معينة وفاتت ، أو لا على وجه القضاء ، بأن كانت الأيام غير معينة ، بل مضمونة " . الفواكه
الدواني ، النفراوى ، ٣٧٥/١ .

(*) - الحنفية :

فتاوى قاضيخان ، الفرغاني ، ٢٢٥/١ . بدائع الصنائع الكاساني ، ١١٦/١ . الفتاوى الهندية
نظام ، ٢١٥/١ . ردالمحتار ، ابن عابدين ، ٤٤١/٢ .

المالكية :

الرسالة ، أبوزيد ، ص ١٦٣ - ١٦٤ . القوانين ، ابن جزى ، ص ٨٥ . بلغة السالك ، الماوى ،
٣٥٦/١ . حاشية العدوى ، العدوى ، ٤١١/١ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازى ، ٢٦٠/١ . الوجيز ، الغزالي ، ١٠٦/١ . روضة الطالبين ، النووى ،
٣٩٨/٢ . فتح الجواد ، الهيتمي ، ٣٠٣/١ .

الحنابلة :

مختصر الخرقي ، الخرقي ، ص ٤٢ . الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٧ . الكافي ، ابن قدامة ،
٣٧٢/١ - ٣٧٣ . المحرر ، ابن تيمية (الجد) ، ٢٣٢/١ . الانصاف ، المرداوى ، ٣ / ٣٧٥ .
الاقناع ، الحجاوى ، ٣٢٥/١ . منتهى الارادات ، ابن النجار ، ٢٣٢/١ .

المسألة السابعة : (في قضاء النذر (١))

قال المصنف رحمه الله تعالى : " وأما الواجب بالنذر فلا خلاف في قضاؤه ، فيما أحسب " ص ٣١٨

.....

تحرير المسألة : بالرجوع الى مصادر المذاهب الأربعة ، تبين منها

محة ما نسبته المصنف اليها (*) .

(١) - النذر : " النذر ايجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيما لله تعالى " .

أنيس الفقهاء ، القونوى ، ص ٣٠١ .

(*) - الحنفية :

مختصر القدورى ، القدورى ، ١٦٣/١ . بدائع الصنائع ، الكاساني ، ٨٠/١ . الهداية ،

المرغيناني ، ١١٩/١ . تبیین الحقائق ، الزيلعي ، ٣١٣/١ . ملتقى الأبحر ، الحلبي ،

٢٠٥/١ . مراقبي الفلاح ، الشرنبلالي ، ص ١٢٥ .

المالكية :

أصول الفتيا ، الحشني ، ص ٧٧ . الكافي ، ابن عبد البر ، ص ١٢٨ . المقدمات ، ابن رشد

(الجد) ، ١٧٧/١ . القوانين ، ابن جزى ، ص . بلغة السالك ، الماوى ، ٢٤٤/١ و

٢٤٧ .

الشافعية :

المهذب ، الشيرازي ، ٢٤/١ . روضة الطالبين ، النووى ، ٣٥٣/٢ . فتح الجواد ،

الهيتمي ، ٢٨٩/١ . نهاية المحتاج ، الرملي ، ١٦٠/٣ .

الحنابلة :

الهداية ، الكلوزاني ، ص ٨٥ . الكافي ، ابن قدامة ، ٣٦٥/١ . المحرر ، ابن تيمية

(الجد) ، ٢٣١/١ . الانصاف ، المرداوى ، ٣٣٦/٣ . الاقناع ، الحجاوى ، ٣١٦/١ . منتهى

الارادات ، ابن النجار ، ٢٢٥/١ .

الخاتمة

الختامة

الحمد لله رب العالمين الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين •

وبعد : فانه لا بد لي في ختام هذه الرسالة أن أذكر ملخصاً لأهم النتائج التي استخلصتها من دراسة هذا الكتاب فأقول مستعيناً بالله •

١ - لقد انتفعت من كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد فوائد عظيمة :

فهو كتاب عظيم النفع جليل العلم احتوى مع صغر حجمه على علوم منف فيها أهلها كتباً متنوعة فجمع الشتات وكان يتمنى كما ذكرنا في دراسة الكتاب أن لا يختصر فيه ليكون كاملاً شاملاً ولكن خوفه من عدم الاكمال رغبة في الاختصار •

ان الكتاب ان لم يكن من أوله الى آخره على وتيرة واحدة والسبب تركه للكتابة فترات وعودته اليها فهذه الفترات تتغير فيها بعض المعلومات بالزيادة والنقصان وهذا واضح لمن قرأ أول الكتاب وقرأ آخره ولكن مع ذلك فهو كتاب في الفقه المقارن وفي أسباب الخلاف وفي علم الأصول وفي علم الحديث وغير ذلك من العلوم النافعة كل ذلك في هذا الكتاب الصغير الحجم العظيم الشأن وهو بداية للمجتهد بحق والمسلمون في هذا العصر بحاجة ماسة الى علماء مجتهدين في دراسة الشريعة الاسلامية الغراء •

٢ - ومن الفوائد التي استفدتها من دراسة هذا الكتاب قراءة الكتاب من أوله الى آخره بتمعن وبصيرة وهذه فائدة عظيمة قد لا تتيسر لي ان لم أكن درست هذا الكتاب •

ومنها أخذ صورة موجزة عن المسائل المتفق عليها والمختلف فيها والقدرة على التفرقة بينهما • ومنها حصول شيء من الملكة في معرفة أسباب الخلاف والقدرة على استخراجها من المسائل المختلف فيها •

ومنها معرفة ما نص عليه جماهير المسلمين ومعرفة ما شذبه أحدهم ومنها معرفة السراج وكيفية الوصول •

ومنها معايشة ترجمة المصنف والاقتداء بجوانبها المضيئة •

ومنها دراسة الكتاب والتي تناولتها لأول مرة فكانت تجربة أسأل الله تعالى أن تكون ناجحة •

٣ - أما من حيث المسائل المتفق عليها التي لم يصب فيها المصنف رحمه الله تعالى فنعذره بما يلي :

(١) قلة هذه المسائل وعددها خمسة مقارنة بعدد اجمالي المسائل المتفق عليها وعددها ٢٠٠ مسألة تقريباً •

(٢) أن المصنف احتاط في بعضها بذكر (اتفقوا فيما أحسب)

(٣) أن المصنف نص على أنه أخذ أقوال الفقهاء في أكثرها عن ابن عبد البر وعليه فأكثر الاتفاقات هو ناقل فيها فقط •

٤ - أما من حيث ما نسبته بعض المالكية الى المصنف رحمه الله من أن اتفاقاته موضع نظر كما ذكر

ذلك في المقدمة •

فأقول بأنه مما سبق تبين لنا عدم صحة هذه التحذيرات لما سبق ذكره ولأن المالكية اذا أطلقوا ابن رشد دون تقييد فانما يقصدون الجيد اذ هو المشهور بالفقه المتخصص في ذلك وكتبه معروفة مشهورة في ذلك أما المصنف رحمه الله فلم يكن له في الفقه الا كتب معدودة منها هذا الكتاب والتحذيرات من اتفاقات جده ومن اجماع ابن عبيد البر وهما من مصادر المصنف وهو معذور في ذلك ولا نشغاله بعلوم أخرى برز فيها أكثر من ظهوره في الفقه مثل علم الفلسفة والذي ما ذكر ابن رشد الحفيد الا و ذكرت الفلسفة معه والله أعلم •

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،

=====

الملاحق

- ماحو الجمهور ومن في حكمهم
 - ماحو بالاتفاقات المكررة
 - ماحو بالاتفاقات المردودة
 - مع بيان سبب ردّها
 - ماحو بالاتفاقات الأصلية
-

ملحق عن

المسائل التي قال بها الجمهور ومن في حكمهم

- (١) (فذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة الى وجوب ادخالها) (يعني المرافق) ص ١١ .
- (٢) (وأكثر الفقهاء يرون أن المسح لا فضيلة في تكريره) ص ١٣ .
- (٣) (والأكثر على أنها غير صحيحة) - يعني تخليل اللحية ص ١١ .
- (٤) (وأكثر العلماء أوجب تجديد الماء لمسح الرأس) ص ١٣ .
- (٥) (ولذلك اشترط أكثرهم لبسها على الطهارة) ص ١٤ .
- (٦) (فأما الجواز (يعني المسح على الخفين) ففيه ثلاثة أقوال : القول المشهور أنه جائز على الإطلاق وبه قال جمهور فقهاء الأمصار) ص ١٨ .
- (٧) (وأما نوع محل المسح فإن الفقهاء القائلين بالمسح (يعني الجمهور) اتفقوا على جواز المسح على الخفين) ص ١٩ .
- (٨) (وأما صفة الخف فانهم اتفقوا - يعني القائلين بجواز المسح على الخفين - على جواز المسح على الخف الصحيح) ص ٢٠ .
- (٩) (وأما شرط المسح على الخفين فهو أن تكون الرجلين طاهرتين لطهر الوضوء) ص ٢١ .
- (١٠) (وكلهم أجمعوا - يعني القائلين بجواز المسح على الخفين - أنه لو نزع الخف الأول بعد غسل الرجل الثانية ثم بدلها جاز له المسح) ص ٢٢ .
- (١١) (فأما نواقض هذه الطهارة فانهم أجمعوا يعني القائلين بجواز المسح على الخفين على أنها نواقض الوضوء بعينها) ص ٢٢ .
- (١٢) (وقال جمهور الفقهاء : هذا تحكم - أي مذهب الشافعية في التفريق بين ورود الماء على النجاسة وورودها على الماء -) ص ٢٥ .
- (١٣) (وعليه أكثر الفقهاء أعني على القول بنجاسة سؤر الكلب) ص ٣١ .
- (١٤) (صار أبو حنيفة من بين معظم أصحابه وفقهاء الأمصار الى اجازة الوضوء بنبيذ التمر في السفر) ص ٣٣ .
- هذا يعني أن قول الجمهور عدم جواز ذلك .
- (١٥) (وقوم فرقوا بين النوم القليل الخفيف و الكثير المستثقل فأوجبوا في الكثير المستثقل دون القليل و على هذا فقهاء الأمصار والجمهور) ص ٣٦ .
- (١٦) (واتفق جمهور فقهاء الأمصار بعد الصدر الأول على سقوطه) - أي الوضوء مما مسته النار - ص ٤٠ .
- (١٧) (ورد الجمهور هذا الحديث - الذي شذ أبو حنيفة في الاستدلال به - لكونه مرسلًا ولمخالفته الأصول ص ٤٠ .
- (١٨) (وينبغي أن تعلم أن جمهور العلماء أوجبوا الوضوء من زوال العقل بأي نوع كان من قبل اغماء أو جنون أو سكر) ص ٤٠ .

- (١٩) فذهب الجمهور الى استحبابه - أى الوضوء على الجنب - دون وجوبه (ص ٤٢ .
- (٢٠) (فقال الجمهور في هذا كله أى وجوب الوضوء على الجنب الذى يريد الأكل أو الشرب أو معاودة الأكل بإسقاط الوجوب) ص ٤٢ .
- (٢١) (ذهب الجمهور الى أنه يجوز لتغير المتوضىء أن يقرأ القرآن ويذكر الله) ص ٤٣ .
- (٢٢) (فأكثر العلماء على أن افاضة الماء كافية في ذلك (يعني في الغسل) ص ٤٤ .
- (٢٣) قال بعد أن ذكر اجماعا للعلماء سبق (وأن الوضوء فى أول الطهر ليس من شرط الطهر الا خلافا شاذا روى عن الشافعي) ص ٤٤ .
- (٢٤) (فمنهم من رأى الطهر واجبا في التقاء الختانين أنزل أو لم ينزل وعليه أكثر فقهاء الأمصار) ص ٤٦ .
- (٢٥) (ذهب الجمهور الى منعه) أى من الجنب المصحف - ص ٤٩ .
- (٢٦) (ذهب الجمهور الى منع ذلك) يعني قراءة القرآن للجنب - ص ٤٩ .
- (٢٧) فذهب مالك والشافعي والجمهور الى أن ذلك - يعني وضوء الحائض في طهرها قبل الاغتسال - لا يجوز حتى تغتسل (ص ٥٧ .
- (٢٨) (فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة (الجمهور) يستغفر الله ولا شيء عليه - يعني من أتى امرأته وهى حائض) ص ٥٩ .
- (٢٩) (والذين أوجبوا عليها - أى المستحاضة) - طهرا واحدا فقط هم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأكثر فقهاء الأمصار (ص ٦٠ .
- (٣٠) (والى هذا - يعني أن المستحاضة لا تغتسل لكل صلاة ولا ان تجمع بين الملوآت لغسل واحد - ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحاب هؤلاء وهم الجمهور) ص ٦١ .
- (٣١) (قال قوم يجوز وضوءها - يعني المستحاضة - وهو الذى عليه فقهاء الامصار) ص ٦٣ .
- (٣٢) (وكان علي وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلا من الطهارة ، الكبرى وه قال عامة الفقهاء) ص ٦٤ .
- (٣٣) (قال الجمهور يجوز التيمم له) - _ يعني المريض الذى يجد الماء ويخاف من استعماله - ص ٦٦ .
- (٣٤) (والجمهور على أن النية فيها شرط لكونها عبادة غير معقولة المعنى) ص ٦٧ .
- (٣٥) (ان الحد الواجب في ذلك - يعني في مسح اليدين في التيمم - هو الحد الواجب بحينه في الوضوء وهو الى المرافق وهو مشهور المذهب - قال فقهاء الأمصار) ص ٦٨ .
- (٣٦) (والذين قالوا اثنتين منهم من قال ضربة للوجه وضربة لليدين وهم الجمهور) ص ٧٠ .
- (٣٧) (ومنهم من شرط أن يكون التراب على وجه الأرض وهم الجمهور) ص ٧١ .
- (٣٨) (فان الجمهور ذهبوا الى أن وجود الماء ينقضها يعني طهارة التيمم) ص ٧٢ .

- (٣٩) (واتفق الجمهور على أن الأفعال التي هذه الطهارة شرط في صحتها هي الأفعال التي الوضوء شرط في صحتها من الصلاة ومس المصحف وغير ذلك) ص ٧٣ .
- (٤٠) (وأكثرهم على نجاسة الخمر) ص ٧٦ .
- (٤١) (قال قوم : دم السمك طاهر وهو أحد قولي مالك ومذهب الشافعي - والأول عليه الجمهور) ص ٧٩ .
- (٤٢) (فمن قضى بالمقيد على المطلق وهم الجمهور قال المسفوح هو النجس المحرم فقط) ص ٨٠ .
- (٤٢) (قول مالك والشافعي والأكثر وهو أن الواجب هو الخمس صلوات فقط لا غير) ص ٨٩ .
- (٤٣) (ذهب الجمهور على أنه يقال ذلك فيها) ص ١٠٦ يعني الصلاة خير من النوم في صلاة الصبح .
- (٤٤) (فأكثر فقهاء الأمصار على إجازة ذلك) يعني إجازة أن يؤذن أحد رجلين ويقبض الآخر ص ١٠٨ .
- (٤٥) (أما حكمها - يعني الإقامة - فانها عند فقهاء الأمصار في حق الأعيان والجماعات سنة مؤكدة أكثر من الأذان) ص ١١٠ .
- (٤٦) (والجمهور - أنه ليس على النساء أذان ولا إقامة) ص ١١٠ .
- (٤٧) (والجمهور على أنها منسوخة) يعني قوله تعالى ولله المشرق والمغرب (بقوله تعالى ومن حيث خرجت) ص ١١٢ .
- (٤٨) (وهي حد العورة في المرأة فأكثر العلماء على أن بدنها كله عورة في حكم الجمهور ما خلى الوجه والكفين) ص ١١٥ .
- (٤٩) (فالجمهور على جواز صلاته (أي من صلى مكشوف الظهر والبطن) ص ١١٥ .
- (٥٠) (واتفق الجمهور على أن اللباس المجزئ للمرأة في الصلاة هو درع وخمار) ص ١١٦ .
- (٥١) (والجمهور على أن الخادمة لها أن تملي مكشوفة الرأس والقدمين) ص ١١٦ .
- (٥٢) (والجمهور على إباحة السجود على الحمير وما يشبهه مما تنبت الأرض والكراهية بعد ذلك) ص ١١٨ .
- (٥٣) (وقوم أوجبوا تكبيرة الاحرام فقط وهم الجمهور) ص ١٢١ .
- (٥٤) (وأخذ الجمهور بحديث خباب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر ، قيل فبأي شيء كنتم تعرفون ذلك قال باضطراب لحديثه) ص ١٢٦ .
- (٥٥) (والجمهور يستحبون القراءة فيها كلها) ص ١٢٦ .
- (٥٦) (اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود) ص ١٢٨ .
- (٥٧) (وقد ذهب كثير من الفقهاء الى أن هذا كله على التخيير - أي أحاديث التشهد الأول - للأذان والتكبير على الجنازة) ص ١٣٠ .
- (٥٨) (وذهب الجمهور الى أنه (أي المراد من قوله تعالى وسلموا تسليما) التسليم الذي يؤتى به عقب الصلاة عليه) ص ١٣١ .

- (٥٩) (قال الجمهور بوجوبه - أى التسليم من الصلاة) ص ١٣١ .
- (٦٠) (ذهب الجمهور الى أنه - أى رفع اليدين في الصلاة - سنة في الصلاة) ص ١٣٣ .
- (٦١) (ان أثبت ما فى ذلك أنه كان يرفعها حذو منكبيه وعليه الجمهور) ص ١٣٤ .
- (٦٢) (فذهب الأكثر في الوسطى - يعني الجلسة الى أنها سنة وليست بفرض) ص ١٣٦ .
- (٦٣) (وكذلك ذهب الجمهور في الجلسة الأخرى الى أنها فرض) ص ١٣٦ .
- (٦٤) (ورأى قوم أن هذا الفعل من سنن الصلاة وهم الجمهور) ص ١٣٧ .
- (٦٥) (فذهب الجمهور الى أنها - صلاة الجماعة - سنة أو فرض على الكفاية) ص ١٤١ .
- (٦٦) (فأكثر الفقهاء على أنه يعيد - يعني اذا صلى في جماعة ثم دخل المسجد هل يعيد) ص ١٤٣ .
- (٦٧) (فالجمهور على أنه يجوز أن تؤم الرجال - يعني المرأة) ص ١٤٥ .
- (٦٨) (وذهب جمهور الفقهاء الى أنه يؤمن - يعني الامام - كالمأموم سواء) ص ١٤٦ .
- (٦٩) (فان مالكا والشافعي وأكثر العلماء أجازوا الفتح عليه - يعني الامام اذا ارتج عليه) ص ١٤٧ .
- (٧٠) (اتفق جمهور العلماء على أن سنة الواحد المنفرد أن يقوم عن يمين الامام) ص ١٤٨ .
- (٧١) (فالجمهور على أن صلاته تجزى) - يعني اذا صلى انسان خلف الصف وحده - ص ١٤٩ .
- (٧٢) (وبهذا القول - يعني عدم الاسراع عند سماع الإقامة) قال فقهاء الامصار ص ١٤٩ .
- (٧٣) (ذهب مالك وكثير من العلماء الى أن الداخل وراء الامام اذا خاف فوات الركعة بأن يرفع الامام رأسه منها ان تمادى حتى يصل الى الصف الأول ، أن له أن يركع دون الصف الأول ، ثم يدب راکعاً) ص ١٥٠ .
- (٧٤) (وأما من رفع رأسه قبل الامام فان الجمهور يرون أنه أساء لكن صلاته جائزة وأنه يجب عليه أن يرجع فيتبع الامام) ص ١٥٤ .
- (٧٥) (وأما وجوب صلاة الجمعة على الأعيان فهو الذى عليه الجمهور) ص ١٥٦ .
- (٧٦) (فالجمهور على أنه لا تجب عليهما الجمعة ، يعني المسافر والعبد) ص ١٥٧ .
- (٧٧) (أما الوقت فان الجمهور على أن وقتها - يعني الجمعة - وقت الظهر بعينه) ص ١٥٧ .
- (٧٨) (وأما الأذان فان جمهور الفقهاء اتفقوا على أن وقته هو اذا جلس الامام على المنبر) ص ١٥٨ .
- (٧٩) (وأما الشرط الثانى وهو الاستيطان فان فقهاء الامصار اتفقوا عليه لاتفاقهم على أن الجمعة لا تجب على المسافر) ص ١٥٩ .
- (٨٠) (فذهب الجمهور الى أنها - يعني الخطبة في الجمعة - شرط وركن) ص ١٦٠ .
- (٨١) (والجمهور على أنه ان تكلم - يعني في الجمعة - لم تفسد صلاته) ص ١٦٢ .
- (٨٢) (أكثر الفقهاء على أن من سنة القراءة في صلاة الجمعة قراءة سورة الجمعة في الركعة الاولى) ص ١٦٤ .
- (٨٣) (فذهب الجمهور الى أنه - يعني طهر الجمعة سنة) ص ١٦٤ .
- (٨٤) (وبالقول الأول قال الجمهور - يعني لا يقمر الصلاة الذى يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية

ولا يتم حتى يدخل أول بيوتها (ص ١٦٩ •

(٨٥) (فأجازه الجمهور ، يعني الجمع في غير عرفة ومزدلفة ، على اختلاف بينهم في المواضع التي يجوز فيها

من التي لا يجوز) ص ١٧١ •

(٨٦) (فاتفق القائلون - وهم الجمهور - بجواز الجمع على أن السفر منها) ص ١٧٢ •

(٨٧) (وأما الجمع في الحصر لغير عذر فإن مالكا وأكثر الفقهاء لا يجيزونه) ص ١٧٣ •

(٨٨) (فأكثر العلماء على أن صلاة الخوف جائزة) ص ١٧٥ •

(٨٩) (والجمهور على أن ذلك الفعل يوم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف وأنه منسوخ بها) ص ١٧٥ •

(٩٠) (وأكثر العلماء على ما جاء في هذا الحديث من أنه إذا اشتد الخوف جاز أن يصلوا مستقبل القبلة

وغير مستقبلها وإيماء من غير ركوع ولا سجود) ص ١٧٨ •

(٩١) (فذهب الجمهور الى أنه لا يبني لا في حدث ولا في غيره مما يقطع الصلاة الا الرعاف فقط) ص ١٧٩ •

(٩٢) (فذهب الجمهور الى أنه لا يقطع الصلاة شيء وأنه ليس عليه إعادة) ص ١٨٠ •

(٩٣) (فأكثر العلماء يكرهون أن يصلي الرجل وهو حائض) ص ١٨٠ •

(٩٤) (وأما تاركها عمدا حتى يخرج الوقت فإن الجمهور على أنه آثم وأن القضاء عليه واجب) ص ١٨٢ •

(٩٥) (أحدها وهو الذي عليه الجمهور أنه إذا ادرك الإمام قبل أن يرفع رأسه من الركوع وركع معه فهو مدرك

للكعة وليس عليه قضاؤها) ص ١٨٥ •

(٩٦) (السجود عند الجمهور ليس ينوب عن فرض وإنما ينوب عن ندب) ص ١٩٢ •

(٩٧) (قال الجمهور يرجع ما هيستوقائما) في مسألة هل يرجع الإمام إذا سمع له المأمومون إذا سها عن

الجلسة الوسطى أم لا يرجع) ص ١٩٦ •

(٩٨) (ذهب الجمهور الى أن الإمام يحمل عنه - أي المأموم - السهو) ص ١٩٧ •

(٩٩) (أما صلاة الوتر على الراحلة حيث توجهت به فإن الجمهور على جواز ذلك) ص ٢٠٤ •

(١٠٠) (وأما الحنفية فلمكان اتفاقهم معهم - يعني - الجمهور على هذه المقدمة وهو أن كل صلاة مفروضة

لا تصلى على راحلة) ص ٢٠٤ •

(١٠١) (وذهب أكثر العلماء الى أن المرء إذا أوتر ثم نام فقام يتنفل أنه لا يوتر ثانية) ص ٢٠٤ •

(١٠٢) (ذهب مالك والشافعي وأكثر العلماء الى أن المستحب فيها - يعني ركعتي سنة الفجر - هو الاسرار)

ص ٢٠٥ •

(١٠٣) (والجمهور على أنه لا يتنفل بواحدة) ص ٢٠٨ •

(١٠٤) (والجمهور على أن ركعتي دخول المسجد مندوب اليها من غير ايجاب) ص ٢٠٨ •

(١٠٥) (الجمهور على أن الصلاة آخر الليل أفضل) ص ٢١٠ •

(١٠٦) (ذهب مالك والشافعي وجمهور أهل الحجاز وأحمد أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان) ص ٢١٠

(١٠٧) (فالجمهور على أن ذلك - أي صلاة الاستسقاء - من سنة الخروج الى الاستسقاء) ص ٢١٤ •

- (١٠٨) (فالجمهور على أنه يجعل ما على يمينه على شماله وما على شماله على يمينه) ص ٢١٦ .
- (١٠٩) (والجماعة من العلماء على أن الخروج لها وقت الخروج الى صلاة العيدين) ص ٢١٦ .
- (١١٠) (وأكثرهم استحباب أن يقرأ في الأولى بسبح وفي الثانية بالغاشية) ص ٢١٧ .
- (١١١) (فالجمهور على أنه لا يتنفل لا قبلها ولا بعدها) ص ٢٢٠ .
- (١١٢) (أجمع على استحبابه - يعني التكبير في عيد الفطر - الجمهور) ص ٢٢٠ .
- (١١٣) (فان الجمهور رأوا أنه - أي قوله تعالى (وأذكروا الله في أيام معدودات - يعم أهل الحج وغيرهم) ٢٢١ .
- (١١٤) (وأما صفة السجود فان جمهور الفقهاء قالوا اذا سجد القارىء كبر اذا خفض واذا رفع) ص ٢٢٥ .
- (١١٥) (فأما الشهيد : أعني الذي قتله في المعترك المشركون فان الجمهور على ترك غسله) ص ٢٢٧ .
- (١١٦) (وقال قوم يبيح كل واحد منها صاحبه - وه قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء) ص ٢٢٨ .
- (١١٧) (فالجمهور على جواز ذلك - يعني في جواز غسل الزوج لزوجته) ص ٢٢٨ .
- (١١٨) (وأكثر العلماء على أن القيام الى الجنائزة منسوخ) ص ٢٣٤ .
- (١١٩) (فقهاء الامصار على أن التكبير في الجنائزة أربع) ص ٢٣٤ .
- (١٢٠) (فالجمهور على أنه واحد) يعني التسليم من الجنائزة ص ٢٣٦ .
- (١٢١) (قال جملة من العلماء يقوم في وسطها ذكرا كان أو أنثى) ص ٢٣٦ .
- (١٢٢) (قال الاكثر يجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة) ص ٢٣٧ .
- (١٢٣) (رأى كثير من الناس أنه ليس في أمثال هذه المواضع شرع أصلا وأنه لو كان فيها شرع لبين للناس) ٢٣٧ .
- (١٢٤) (وأجمع أكثر أهل العلم على اجازة الصلاة على كل من قال لا اله الا الله) ص ٢٣٩ .
- (١٢٥) (وأكثر أهل العلم على أن الولي بها أحق) - يعني الصلاة على الجنائزة - ص ٢٤٢ .
- (١٢٦) (والجمهور على أن ذلك - يعني صلاة الغائب - خافي بالتجاشي وحده) ص ٢٤٢ .
- (١٢٧) (والجمهور على أنه يملي على أكثره - يعني الميت - لتناول اسم الميت له) ص ٢٤٢ .
- (١٢٨) (واختلخوا في الصلاة على الجنائزة في المسجد فأجازها العلماء وكرهها بعضهم) ص ٢٤٢ .
- (١٢٩) (وكره بعضهم الصلاة على الجنائز في المقابر للنهي الوارد عن الصلاة فيها وأجازها الأكثر) ص ٢٤٣ .
- (١٣٠) (واتفق الاكثر على أن من شرطها الطهارة) ص ٢٤٣ .
- (١٣١) (وأما أهل الذمة فان الأكثر على أن لا زكاة على جميعهم) ص ٢٤٥ .
- (١٣٢) (وجمهور من قال لا زكاة في مال العبد هم على أن لا زكاة في مال المكاتب حتى يعتق) ص ٢٤٦ .
- (١٣٣) (ذهب الجمهور الى أنه (يعني أيهما أولى أن ينسب اليه العشر للأرض وللزرع) للشيء الذي تجب فيه الزكاة وهو الحب) ص ٢٤٨ .
- (١٣٤) (فان الجمهور على أن فيها - يعني أرض الخراج - العشر أعني الزكاة) ص ٢٤٨ .

- (١٣٥) (وأما إذا انتقلت أرض العشر الى الذى يزرعها فان الجمهور على أنه ليس فيها شيء) ص ٢٤٨ .
- (١٣٦) (أطلق يعني عمر - من كان استرق منهم - يعني مانعي الزكاة - و - قول عمر قال الجمهور) ص ٢٥٠ .
- (١٣٧) (والجمهور وهم أهل السنة على أنه ليس يشترط فيه - أعني في اعتقاد الايمان الذى ضده الكفر من الاعمال الا التلفظ بالشهادة فقط) ص ٢٥٠ .
- (١٣٨) (الجمهور على أن لا زكاة في الخيل) ص ٢٥٠ .
- (١٣٩) (وقال سائر فقهاء الامصار لا زكاة في غير السائمة من هذه الثلاثة الانواع) ص ٢٥٢ .
- (١٤٠) (ان أكثر العلماء على أن الزكاة تجب فى عشرين دينارا وزنا كما تجب في مائتي درهم)
- (١٤١) (فان الجمهور قالوا ان ما زاد على مائتي درهم (وهو النصاب) من الوزن ففيه بحساب ذلك أعني ربع العشر) ص ٢٥٦ .
- (١٤٢) (فذهب الجمهور الى ترجيح الحديث الأول اذ هو أثبت) ص ٢٦٠ .
- (١٤٣) (جمهور العلماء على أن في ثلاثين من البقر تبعا وفي أربعين مسنة) ص ٢٦١ .
- (١٤٤) (اتفق فقهاء جماعة الامصار على أنه لا يؤخذ في الصدقة تيس ولا هرمة ولا ذات عور) ص ٢٦٢ .
- (١٤٥) (وأكثر الفقهاء على أن للخلطة تأثيرا في قدر الواجب من الزكاة) ص ٢٦٣ .
- (١٤٦) (وأكثر فقهاء الامصار اتفقوا على أن الخلطاء يزكون زكاة المالك الواحد) ص ٢٦٣ .
- (١٤٧) (صار الجمهور الى ايجاب النصاب فيه - يعني الحبوب - وهو خمسة أو سق) ص ٢٦٥ .
- (١٤٨) (والجمهور على أن مده - يعني الرسول صلى الله عليه وسلم - رطل وثلث وزيادة يسيرة بالبغدادى) ص ٢٦٥ .
- (١٤٩) (فان جمهور العلماء على اجازة الخرص في النخيل والاعناب حين يبدو صلاحها) ص ٢٦٦ .
- (١٥٠) (وقال الجمهور الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والاوزاعي وغيرهم : المدير وغير المدير حكمه واحد وأنه من اشترى عرضا للتجارة فحال عليه الحول قومه وزكاه) ص ٢٦٩ .
- (١٥١) (وأما وقت الزكاة فان جمهور الفقهاء يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحول) ص ٢٧٠ .
- (١٥٢) (الجمهور على أنه لا تجوز الصدقة للأغنياء الا للخمسة الذين نص عليهم النبي صلى الله عليه وسلم) ص ٢٧٦ .
- (١٥٣) (عند أكثرهم أنه لا يجوز تنقيط الصدقة من بلد الى بلد الا من ضرورة) ص ٢٧٧ .
- (١٥٤) (أكثرهم مجمعون على أنه لا يجب أن يعطى عطية يجد بها من الغني في مرتبة من لا تجوز له الصدقة) ص ٢٧٨ .
- (١٥٥) (أما زكاة الفطر فان الجمهور على أنها فرض) ص ٢٧٨ .
- (١٥٦) (والجمهور على أنه لا تجب على المرء في أولاده الصغار اذا كان لهم مال زكاة فطر) ص ٢٧٩ .
- (١٥٧) (وليس من شرط هذه الزكاة - يعني زكاة الفطر - الغنى عند أكثرهم) ص ٢٧٩ .

- (١٥٨) (والجمهور على أنها - أى صدقة الفطر - لا تجوز لهم - يعني فقراء الذمة) ص ٢٨٢ .
- (١٥٩) (فان الجمهور يرون ان الحكم في ذلك أن تكمل العدة ثلاثين فان كان الذي عُـم : هلال أول الشهر الذي قبله ثلاثين يوما وكان أول رمضان الحادى والثلاثين ، وان كان الذي عُـم : هلال آخر شهر صام الناس ثلاثين يوما)
- ص ٢٨٤ .
- (١٦٠) (فمذهب الجمهور أن القمر في أول وقت رؤى من النهار أنه لليوم المستقبل كحكم رؤيته بالعشي) ص ٢٨٤ .
- (١٦١) (قال الجمهور هو - يعني أول الامساك - طلوع الفجر الثاني المستطير الابيض) ص ٢٨٨ .
- (١٦٢) (والمشهور عن مالك وعليه الجمهور أن الاكل يجوز أن يتصل بالطلوع) ص ٢٨٩ .
- (١٦٣) (وأما القىء فان جمهور الفقهاء على أن من ذرعه القىء فليس بمفطر) ص ٢٩١ .
- (١٦٤) (وجمهورهم أيضا على أن من استقاء فقاء فانه مفطر) ص ٢٩١ .
- (١٦٥) (أما كون النية شرطا في صحة الصيام فانه قول الجمهور) ص ٢٩٢ .
- (١٦٦) (وجمهور الفقهاء على أنه ليست - الطهارة من الجنابة - شرطا في صحة الصوم) ص ٢٩٤ .
- (١٦٧) (ذهب الجمهور الى أنه ان صام وقع صيامه وأجزأه) ص ٢٩٥ .
- (١٦٨) (ذهب الجمهور الى أنه انما يفطر في السفر الذى تقصر فيه الملاة) ص ٢٩٦ .
- (١٦٩) (وقالت طائفة لا يفطر يومه ذلك - يعني أول أيام المسافر - وه قال فقهاء الامصار) .
- (١٧٠) (استحب جماعة العلماء لمن علم أنه يدخل المدينة أول يومه ذلك أن يدخل صائما) ص ٢٩٧ .
- (١٧١) (الجمهور على أنه يجوز ذلك له - يعني للمائم في رمضان الذى يريد أن ينشأ سفرا ثم لا يصوم فيه) ص ٢٩٨ .
- (١٧٢) (والجماعة على ترك ايجاب التتابع - يعني فى قضاء الصوم) ص ٢٩٩ .
- (١٧٣) (وأكثر من رأى الاطعام عليهما - يعني الشيخ الكبير والعجوز - يقول مد عن كل يوم) ص ٣٠١ .
- (١٧٤) (أما من أفطر بجماع متعمدا في رمضان فان الجمهور على أن الواجب عليه القضاء والكفارة) ص ٣٠١ .
- (١٧٥) (وانما القضاء عند الاكثر واجب بأمر متجدد) ص ٣٠٤ .
- (١٧٦) (فان مالكا أوجب فيه - يعني المسافر يفطر أول يوم يخرج - القضاء والكفارة وخالفه في ذلك سائر فقهاء الامصار وجمهور أصحابه) ص ٣٠٦ .
- (١٧٧) (واتفق الجمهور على أنه ليس في الفطر عمدا في قضاء رمضان كفارة) ص ٣٠٧ .
- (١٧٨) (جمهورهم على أن من سنن الصوم ومرغباته كف اللسان عن الرفث والخنا) ص ٣٠٧ .
- (١٧٩) (جمهور العلماء على أن النهي عن صيام يوم الشك على أنه من رمضان) ص ٣١٠ .
- (١٨٠) (واذا أفطر في التطوع ناسيا فالجمهور على أن لا قضاء عليه) ص ٣١٢ .
- (١٨١) (والجمهور على أن العكوف انما أضيف الى المساجد لأنها من شرطه) ص ٣١٣ .
- (١٨٢) (رخص فيه - يعني في دخول المعتكف بيتا غير بيت مسجده - بعضهم ، وهم الأكثر ، مالك ، والشافعي وأبو حنيفة) ص ٣١٧ .

- (١٨٣) - (فأكثر الفقهاء على أن شرطه ، يعني المعتكف ان شرط فعل شيء مما يمنعه الاعتكاف ، لا ينفعه ، وأنه ان فعل بطل اعتكافه) ص ٣١٧ •
- (١٨٤) - (والجمهور على أن اعتكاف المتطوع ، اذا قطع لغير عذر ، أنه يجب فيه القضاء) ص ٣١٨ •
- (١٨٥) - (والجمهور على أن من أتى كبيرة انقطع اعتكافه) ص ٣١٨ •

ملحق

بالاتفاقيات المكررة

- (١) (فإنهم لا يختلفون أن العبادة المحضة مفتقرة الى النية والعبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة الى النية)
ص ٨ ومكرر بنفس الصفحة .
- (٢) (وانما صاروا الى الاجماع على أن النجاسة اليسيرة لا تؤثر في الماء الكثير) ص ٢٥ ومكرر صفحة ٢٣ .
- (٣) (ولذلك أجمع العلماء على أن الماء الكثير لا تفسده النجاسة القليلة) ص ٢٦ مكرر ص ٢٣ .
- (٤) (لما أجمع المسلمون على انتقاض الوضوء مما يخرج من السبيلين من غائط وبول وريح ومذى) ص ٢٤
ومكرر بنفس الصفحة .
- (٥) (انما علق بأعيان هذه الاشياء فقط المتفق عليها) ص ٣٤ ومكرر بنفس الصفحة .
- (٦) (فيكون على هذين القولين الاخيرين ورود الامر بالوضوء من تلك الاحداث المجمع عليها) ص ٣٥ ومكرر
صفحة ٣٤ .
- (٧) (والشافعي محتج بأن المراد به المخرج لا الخارج باتفاقهم على ايجاب الوضوء من الريح الذي يخرج من
أسفل) ص ٣٥ ومكرر ص ٣٤ .
- (٨) (الاحداث المتفق عليها) ص ٣٥ ومكررة ص ٣٤ .
- (٩) (ولم يختلفوا أن ذلك شرط في جميع الصلوات) ص ٤١ ومكرر بنفس الصفحة .
- (١٠) (والمذهب الثاني مذهب الرجوع الى ما عليه الاتفاق عند التعارض الذي لا يمكن الجمع فيه ولا الترجيح)
(وأما من رأى أن التعارض بين هذين الحديشين هو مما لا يمكن الجمع فيه بينهما ولا الترجيح ، فوجب
الرجوع عنده الى ما عليه الاتفاق ، وهو وجوب الماء من الماء) ص ٤٧ ومكرر ص ٤٦ .
- (١١) (اتفق العلماء على أن دم الحيوان البرى نجس) ص ٧٩ مكرر ص ٧٦ .
- (١٢) (اتفق العلماء على نجاسة بول ابن آدم ورجيعه) ص ٨٠ مكرر ص ٧٦ .
- (١٣) (وقال قوم لا تزال النجاسة بما سوى الماء الا في الاستجمار فقط المتفق عليه) ص ٨٣ مكرر بنفس الصفحة .
- (١٤) (وأيد هذا المفهوم بالاتفاق على ازالتها من المخرجين بغير ماء) ص ٨٣ ومكرر بنفس الصفحة .
- (١٥) (لاتفاقهم على وجوب القرآن) ص ١٢٩ مكرر ص ١٢٥ .
- (١٦) (ولم يستثن من ذلك الا صلاة المنفرد لوقوع الاتفاق عليها) ص ١٤٣ مكرر ص ١٤٢ .
- (١٧) (ولا خلاف في أن المرأة الواحدة تملي خلف الامام وأنها ان كانت مع الرجل ملئ الرجل الى جانب الامام
والمرأة خلفه) ص ١٤٩ ومكرر ص ١٤٨ .
- (١٨) (ولذلك اتفقوا على اشتراط الجماعة اذ كان معلوما من الشرع أنها حال من الأحوال الموجودة في الصلاة)
ص ١٦٠ ومكررة ص ١٥٨ .
- (١٩) (وهي النكته التي ذهب الجميع اليها) ص ١٧٠ ومكرر بنفس الصفحة .
- (٢٠) (او يقول ان الأصل في هذا هو أقل الزمان الذي وقع الاجماع) ص ١٧٠ ومكررة بنفس الصفحة .

- (٢١) (ويحتمل أن يكون إقامة بنية الزمان الذي تجوز إقامته فيه مقصرا باتفاق) ص ١٧٠ مكرر بنفس الصفحة .
- (٢٢) (وهو المعروف من سنة القضاء المجتمع عليها في سائر الملوات) ص ١٧٨ وهي مكررة ص ١٨٢ .
- (٢٣) (قد انعقد الاجتماع على أن المصلي إذا انصرف الى غير القبلة أنه قد خرج من الصلاة) ص ١٧٩ ومكرر بنفس الصفحة .
- (٢٤) (واتفقوا من هذا الباب على سجود السهو لترك الجلسة الوسطى) ص ١٩٥ ومكرر ص ١٩٤ .
- (٢٥) (فكأنهم اتفقوا على أن الاتباع واجب) ص ١٩٧ ومكرر ص ١٥٠ .
- (٢٦) (وانما صار الجميع الى الأخذ بأقاويل الصحابة في هذه المسألة لأنه ليثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء) ص ٢١٨ ومكرر ص ٢١٧ .
- (٢٧) (وذلك أنهم قالوا : وجدنا السجدة التي أجمع عليها جاءت بصيغة الخبر) ص ٢٢٤ ومكرر ص ٢٢٣ .
- (٢٨) (الموضع الذي فيه الاتفاق وهو كون الزرع والارض لمالك واحد) ص ٢٤٨ ومكرر ص ٢٤٥ .
- (٢٩) (بعد اتفاقهم على الاصناف الاربعة التي ذكرناها) ص ٢٥٣ ومكرر ص ٢٥١ .
- (٣٠) (فاشبه الاجناس الثلاثة التي فيها الزكاة أعني الحرث والماشية والذهب والفضة) ص ٢٥٤ ومكرر ص ٢٥١ .
- (٣١) (ولا اجماع حتى تبلغ الاربعين) ص ٢٥٨ ومكرر ص ٢٥٦ .
- (٣٢) (الاجتماع الذي في قوله صلى الله عليه وسلم (ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة) ص ٢٥٨ ومكرر ص ٢٥٥ .
- (٣٣) (وجب أن لا تخصص به الاصول الثابتة المجمع عليها) ص ٢٦٤ ومكرر ص ٢٥١ .
- (٣٤) (ولولا الاجتماع على الصيام بالخبر عن الروية لبعد وجوب الصيام بالخبر) ص ٢٨٥ ومكرر ص ٢٨٤ .
- (٣٥) (أما الشيخ الكبير والعجوز اللذان لا يقدران على الصيام فانهم أجمعوا على أن لهما أن يفطرا) ص ٣٠١ ومكرر ص ٢٩٥ .

=====

ملحق

بالاتفاقات المردودة مع بيان سبب ردها

- (١) (وزعموا أنه منسوب الى الصحابة علي وابن عباس وأنه لا مخالف لهم من الصحابة فكان كالاجماع عندهم).
ص ٣٣ .
- وهو مردود أولاً : لأنه ليس من اجماعات ابن رشد وثانيا : بتضعيف المصنف لـنه بقوله (وزعموا)
(وكالاجماع) وثالثا : لأنه اجماع صحابة فقط .
- (٢) (قال أبو عمر : وافق الكل على أنه سنة مؤكدة أو فرض على المصرى) ص ١٠٧ .
- وهو مردود أولاً : لأنه ليس من اتفاقات ابن رشد ونص على قائله ، وثانيا : لأنه ذكره بعد اختلافات
الفقهاء فكأنه لا يميل اليه .
- (٣) (ولم يختلفوا في العصر لاتفاق الحديثين فيهما) ص ١٢٨ .
- وهو مردود لأن الضمير قوله (ولم يختلفوا) عائد على الامام مالك والشافعي كما يتبين هذا من كلامه السابق .
- (٤) (وافق الجميع عليه) ص ١٣٤ وهو عائد الى حديث ابن عمر المذكور قبله .
- (٥) (فان متقدمي شيوخ المالكية كانوا يقولون انه من باب الاجماع وذلك لا وجه له فان اجماع البعض
لا يحتج به) ص ١٧٤ .
- وهو مردود لأن المصنف رده .
- (٦) (ولا خلاف بينهم في كراهية المرور بين يدي المنفرد والامام اذا صلى لغير ستر أو من بينه وبين
الستر) ولم يروا بأساً أن يمر خلف السترة وكذلك لم يروا بأساً أن يمر بين يدي المأموم) ص ١٨٠ .
- وهو مردود لأنه لا خلاف - يعني بين الجمهور - حيث قال عقب ذلك وإنما اتفق الجمهور على كراهية المرور
بين يدي المصلي
- (٧) (وإنما صار الجميع الى استحسان الترتيب في المناسبات اذا لم يخف الحاضرة) ص ١٨٥ .
- وهو مردود لأنه مخالف لما ذكره قبل ذلك من خلاف بين الوجوب والاستحباب بين الفقهاء ولأنه
ضعفه بعد ذلك فقال ولا معنى لهذا ، وقال (ليس له وجه الا أن يقال اجماع) .
- (٨) (وإنما اتفقوا على أنه اذا قام من الانحناء في الركعة الثانية أنه لا يعتد بتلك الركعة ان اتبعه فيها
لأنه يكون في حكم الأولى والامام في حكم الثانية وذلك غاية الاختلاف عليه) ص ١٨٨ .
- وهو مردود لأن المصنف ذكره عقب اختلاف بين المالكية فهذا الاتفاق عائد على أصحاب مالك ، والله
أعلم .
- (٩) (ولا اختلاف في قوله إنه يقضي أم القرآن وسوره) ص ١٨٨ .
- وهو مردود لأن الضمير في قوله عائد على الامام مالك رحمه الله ، والله أعلم .
- (١٠) (وقد رأى قوم أن مثل هذا هو داخل في باب الاجماع ولا معنى لهذا فانه ليس ينسب الى ساكت

قول قائل : أعني أنه ليس ينسب الى الاجماع من لم يعرف له قول في المسألة (ص ٢٠٣) .

وهو مردود لأن المصنف رده .

(١١) (فلم ينقل عن أحد منهم خلاف) ص ٢٢٢ .

وهو مردود لأنه يعود على الصحابة ثم ان المصنف بعد ذلك . رده

(١٢) (وأجمعوا على أنه لا يزداد على السبع شيء) ص ٢٣١ .

وهو مردود لأن الضمير في أجمعوا يعود على القائلين بالعدد .

(١٣) (وانما اتفقوا على القضاء) ص ٢٣٨ .

وهو مردود لأن الضمير في اتفقوا يعود على مالك وأبي حنيفة والشافعي وهم الجمهور .

(١٤) (وبعضهم يرى أن مثل هذا هو اجماع من الصحابة وفيه ضعف) ص ٢٥٤ .

وهو مردود لأنه ليس من اجماعاته ولأنه ضعفه .

(١٥) (وأما ما عدا الكوفيين من الفقهاء فإنهم اتفقوا على أن ما زاد على المائة والثلاثين ففي كل

أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه)

وهو مردود لأنه واضح أنه اتفاق ما عدا الكوفيين .

(١٦) (وقد احتج أبو بكر بن المنذر لهذا الحديث بانعقاد الاجماع على وجوب الفطر والامساك عن

الأكل بقول واحد) ص ٢٨٧ .

وهو مردود لأنه ليس من اتفاقات ابن رشد ولأن الاجماع على خلافه في الفطر كما ذكر المصنف قبله .

(١٧) (قال أبو عمر والحجة على أهل الظاهر باجماعهم على أن المريض اذا صام أجزاء صومه) ص ٢٩٦ .

وهو مردود لأنه ليس من اجماعاته ثم هو اجماع الجمهور كما ذكر ذلك المصنف قبله .

(١٨) (ولما كان الصحابة كأنهم مجمعون على الحد في ذلك) ص ٢٩٧ .

وهو مردود لأنه اجماع صحابة ولأن المصنف ضعفه بقوله كأنهم .

(١٩) (فإذا قلنا انه يدل على الجماع باجماع بطل أن يدل على غير الجماع لأن الاسم الواحد

لا يدل على الحقيقة والمجاز معا) ص ٣١٦ .

وهو مردود لانه افتراضي لا غير .

=====

ملحق

بالاتفاقيات الأصولية

- (١) (وأما الثلاثة المتفق عليها فلفظ عام يحمل على عمومته) ص ٣ .
- (٢) (أو خاص يحمل على خصوصه) ص ٣ .
- (٣) (أو لفظ عام يراد به الخصوص أو لفظ خاص يراد به العموم) ص ٣ .
- (٤) (ولا خلاف في وجوب العمل به) يعني النص ص ٣ .
- (٥) (ولا خلاف في أنه لا يوجب حكماً) يعني المجمل ص ٣ .
- (٦) (إنما هو من باب الخاص أريد به العام) ص ٣٥ (وهي مكررة ص ٣) .
- (٧) (وذلك أنهم فيما أحسب اتفقوا أنه من باب العام أريد به الخاص) ص ٧٦ (وهي مكررة ص ٣) .
- (٨) (ولا خلاف أن العموم أقوى من دليل الخطاب) ص ١٥١ .
- (٩) (فلم يأخذ في عموم الحديث ولا بتأويله أعني تخصيصه بل رد بعضه وتأول بعضه وذلك شيء لا يجوز
باجتماع) ص ١٧٣ .
- (١٠) (والعموم أقوى من دليل الخطاب عند الجميع) ص ١٩٠ (مكرر ص ١٥١) .
- (١١) (ولا خلاف بين أهل الأصول أن ما بعد الـي بخلاف ما قبلها إذا كانت غاية وإن هذا وإن كان من باب دليل
الخطاب فهو من أنواعه المتفق عليها) ص ٢٠٣ .
- (١٢) (وهي طريقة الجمع وقد قلنا إنها أولى من طريقة الترجيح إذا أمكنت ولا خلاف في هذا أعلمه بين
الأصوليين) ص ٢١٣ .
- (١٣) (فوجب أن يحمل المجمل على المفسر هي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين) ص ٢٨٤ .

=====

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحداث النبوية

فهرس الصحابة والتابعين

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

أولا : فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١ -	(ومن حيث خرجت فول وجهك ٠٠)	١٤٩ - ١٥٠	البقرة	١٦٩
٢ -	(كتب عليكم الصيام كما كتب ٠٠)	١٨٤	البقرة	٣١٠ - ٣٣١
٣ -	(فمن شهد منكم الشهر فليصمه ٠٠)	١٨٦	البقرة	٣١٢
٤ -	(ثم أتموا الصيام الى الليل ٠٠٠٠٠)	١٨٧	البقرة	٣٢٣ - ٣٢٤
٥ -	(ويسألونك عن المحيض ٠٠٠٠)	٢٢٢	البقرة	١٢٢ - ١٣١
٦ -	(وقوموا لله قانتين)	٢٣٨	البقرة	١٨٠ - ٢٠٤
٧ -	(ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ٠٠)	١٠١	النساء	٢١٤
٨ -	(ان الصلاة كانت على المؤمنين ٠٠)	١٠٣	النساء	١٥٧
٩ -	(ياأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ٠٠)	٦	المائدة	٩٢ - ٩٦ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠١ - ١١٦
١٠ -	(فبعت الله غرابا يبيحث ٠٠)	٣١	المائدة	٢٦٩
١١ -	(ان الذين عند ربك لا يستكبرون)	٢٠٦	الأعراف	٢٥٥
٢١٢ -	(ولا تصلي على أحد منهم مات ٠٠)	٨٤	التوبة	٢٦٦
١٣ -	(ولله يسجد من في السماوات والأرض ٠٠)	١٥	الرعد	٢٥٥
١٤ -	(أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتفياً ٠٠)	٥٠، ٤٩، ٤٨	النحل	٢٥٥
١٥ -	(قل آمنوا به او لا تؤمنوا ان الذين ٠٠)	١٠٧، ١٠٨، ١٠٩	الاسراء	٢٥٥
١٦ -	(أولئك الذين أنعم الله عليهم ٠٠)	٥٨	مريم	٢٥٦
١٧ -	(ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ٠٠)	١٨	الحج	٢٥٦
١٨ -	(واذا قيل لهم أسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ٠)	٦٠	الفرقان	٢٥٦
١٩ -	(ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبأ ٠٠)	٢٦، ٢٥	النمل	٢٥٦
٢٠ -	(انما يؤمن بآيتنا الذين اذا ذكروا بها ٠٠)	١٥	السجدة	٢٥٦
٢١ -	(ولا تبطلوا أعمالكم)	٣٣	محمد	٢٤٠
٢٢ -	(ورهبانية ابتدعوها ٠٠)	٢٧	الحديد	٢٤٠
٢٣ -	(وثيابك فطهر)	٤	المدثر	١٣٧ - ١٤٧
٢٤ -	(ألم نجعل الأرض كفاتا ٠٠)	٢٦، ٢٥	المرسلات	٢٦٩
٢٥ -	(وما أمروا الا ليعبدوا الله ٠٠)	٥	البينة	٩٧

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	المفحة
١ -	(أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً أعمى (٠٠))	١٩٥
٢ -	(أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٠٠))	٣٠٨
٣ -	(إذا نام أحدكم عن الصلاة (٠٠))	٢٢٤
٤ -	(إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل (٠٠))	١٧٣
٥ -	(أقيمت الصلاة فأقبل علينا (٠٠))	٢٠٠
٦ -	(أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة (٠٠))	١٨٩
٧ -	(أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث ونهاني عن ثلاث (٠٠))	١٩١
٨ -	(أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض (٠٠))	١٢٣
٩ -	(أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة فقال (٠٠))	١٦٠
١٠ -	(أن رجلاً شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هلاك المال (٠٠))	٢٤٢
١١ -	(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين دخل المسجد ()	١٩٧
١٢ -	(أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل فقال قم فصل (٠٠))	١٦٠
١٣ -	(أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمه وخالته ()	١٩٩
١٤ -	(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع ()	٢١٣
١٥ -	(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنبة (٠٠))	١١٩
١٦ -	(إنما الأعمال بالنيات (٠٠))	٩٧
١٧ -	(إنما ذلك عرق)	١٢٦ - ١٢٩ - ١٤٧
١٨ -	(أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه ()	١١٤
١٩ -	(أنه نام عن الصلاة حتى خرج وقتها (٠٠))	٢٢٤
٢٠ -	(أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام ()	١٤٧
٢١ -	(بني الإسلام على خمس (٠٠))	٣١٠
٢٢ -	(بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل (٠٠))	١٨١
٢٣ -	(تسحروا فإن في السحور بركة ()	٣٣٥
٢٤ -	(توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله (٠٠))	١١٩
٢٥ -	(توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة (٠٠))	١٠١
٢٦ -	(ثبت عنه عليه صلاة والسلام أنه كان يضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى (٠٠))	١٨٨
٢٧ -	(ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين (٠٠))	٢٣٦
٢٨ -	(خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج (٠٠))	١٣١

م	الحديث	المفحة
٢٩-	(رأيت النبي صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي ٠٠)	٢٤٣
٣٠-	(رفع القلم عن ثلاث ٠٠)	٢٢٤-٩٥
٣١-	(ركعتا الفجر خير من الدنيا ٠٠)	٢٣٦
٣٢-	(سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد ٠٠)	١٧٨
٣٣-	(سألتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الوتر ٠٠٠)	٢٣٥
٣٤-	(سووا صفوفكم)	٢٠١
٣٥-	(صوموا لرويته وأفطروا لرويته)	٣١٤
٣٦-	(فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر)	٣٠١
٣٧-	(فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر أغنوهم)	٩٦
٣٨-	(فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر في رمضان)	٣٠٥
٣٩-	(فصفت أنا واليتيم وراءه ٠٠)	١٩٩
٤٠-	(فصل ما بين صيامنا وصيام ٠٠)	٣٣٥
٤١-	(فيما سقت السماء والعيون ٠٠)	٢٩٣
٤٢-	(قام أعرابي فبال في المسجد ٠٠)	١٤٧-١٣٧
٤٣-	(قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها ناس يعمدون)	١٤٤
٤٤-	(قرأ النبي صلى الله عليه وسلم قيما أمر ٠٠)	١٩١
٤٥-	(قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضغرا شعري)	١١٩
٤٦-	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوبكر وعمر يصلون ٠٠)	٢٤٧
٤٧-	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف)	٣٥١
٤٨-	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها)	٢٨٦
٤٩-	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر ٠٠)	٢٥٣
٥٠-	(كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا تبرز لحاجته)	١٤٧
٥١-	(كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد الفطر ٠٠)	٢٥٣
٥٢-	(كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية)	٣٣٦
٥٣-	(كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت " وقوموا لله قانتين ")	١٨٠
٥٤-	(كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كنا بمكة)	١٨٠-١٨١
٥٥-	(كنا نكون مع النبي صلى الله عليه وسلم فيأمرنا أن ننزع خفافنا)	١١٤
٥٦-	(كنت أنا وحفصة صائمين فعرض لنا ٠٠)	٣٤٠
٥٧-	(كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم)	١١٥-١٤٧
٥٨-	(كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج)	١٨٤
٦٠-	(لا تسافر المرأة يومين الا معها زوجها)	٣٣٨

م	الحديث	الصفحة
٥٩ -	(لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ٠٠)	٢٢٦
٦٠ -	(لا يقبل الله صلاة بغير طهور ٠٠)	٩٣
٦١ -	(لا يقبل الله صلاة من أحدث ٠٠)	٩٣
٦٢ -	(لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل)	٢٢٦
٦٣ -	(لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ٠٠)	٢٠٠
٦٤ -	(ليس فيما دون خمس أواق ٠٠)	٢٨١
٦٥ -	(ما بال الحائض تقضي الصوم ٠٠)	١٣١
٦٦ -	(مالي أراكم أكثرتم من التصفيق)	٢٣٤
٦٧ -	(مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبرين)	١٢٧
٦٨ -	(مروا أولادكم بالصلاة ٠٠)	١٥٦
٦٩ -	(من توفاً فليستثر)	١٢٧
٧٠ -	(من قام رمضان إيماناً ٠٠)	٢٣٨
٧١ -	(من كان أصبح صائماً فليتم صومه)	٢٣٦
٧٢ -	(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغال السماء)	١٧٦
٧٣ -	(هذا الطهور ماؤه الحل ميتته)	١٠٤
٧٤ -	(وفي صدقة الخنم في سائمتها إذا كانت أربعين ٠٠)	٢٩٠
٧٥ -	(وقوله للأعرابي : وصيام شهر رمضان)	٢١٠
٧٦ -	(ولم يكن يؤذن يوم الفطر)	٢٤٥
٧٧ -	(الوتر قبل الصبح)	٢٣٥
٧٨ -	(يارسول الله ان المرأة ترى في المنام)	١٢٠
٧٩ -	(يطهره ما بعده)	١٥٣
٨٠ -	(يارسول الله أرأيت إذا أصاب ثوبها الدم)	١٢٧

=====

ثالثا : فهرس آثار الصحابة والتابعين

م	الأثر	الذي روى عنه الأثر	المفحة
١ -	(أتموا صلاتكم ٠٠)	عائشة رضي الله عنها	٢١٥
٢ -	(اذا كانت الغنم ثلاثمائة شاة وشاة واحدة)	ابراهيم النخعي	٢٨٩
٣ -	(أن أول من أحدث الأذان في العيدين معاوية)	معاوية بن أبي سفيان	٢٤٥
٤ -	(أن أول من خطب قبل الصلاة عثمان)	عثمان بن عفان	٢٤٧
٥ -	(أن عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر)	عبد الله بن عمر	٢٤٥
٦ -	(أنه سئل هل في الظهر والعصر قراءة ٠٠)	عبد الله ابن عباس	١٨٤
٧ -	(أنه صلى فأنسى القراءة ولم يعد)	عمر بن الخطاب	١٨٤
٨ -	(أنه كان لا يرى على المرأة غسلا من الاحتلام)	ابراهيم النخعي	١٢٠
٩ -	(أنه كان يكره الوضوء بالماء الآجن)	عن ابن سيرين	١٠٦
١٠ -	(أنه لا يصوم الواحد الا بروية غيره معه)	عطاء بن أبي رباح	٣١٧
١١ -	(أنهم يرون التيمم بدلا من الكبرى)	عمار بن ياسر وعبد الله ابن عباس وغيرهم	١٢٣
١٢ -	(أنهما كانا لا يريانها بدلا من الكبرى)	عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود	١٢٣
١٣ -	(خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان)	عمر بن الخطاب	٢٢٨

=====

رابعاً - فهرس المصادر والمراجع

١ - كتب الفقه :

الحنفية :

- ١ - الأصل ، لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنة ١٨٩ هـ .
تمحيص وتعليق : أبو الوفاء الأفغاني .
الطبعة الأولى : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٦ م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،
بحيدرآباد الدكن - الهند .
الناشر : المكتبة الامدادية - مكة المكرمة .
- ٢ - مختصر الطحاوي ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني .
أشرف على الطبع : رضوان محمد رضوان .
الناشر : لجنة احياء المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن - الهند .
مكتبة ابن تيمية .
- ٣ - المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، المتوفى سنة ٤٨٢ هـ .
طبعة : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .
- ٤ - تحفة الفقهاء ، لعلاء الدين السمرقندي ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .
الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ،
(ملك العلماء) ، المتوفى سنة ٥٨٧ هـ .
الطبعة الثانية : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .

٦ - الهداية شرح بداية المبتدى ، لبرهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل

الرشداني المرغيناني ، المتوفى سنة ٥٩٣ هـ .

الناشر : المكتبة الإسلامية .

٧ - شرح فتح القدير للعاجز الفقير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن

مسعود السيواسي ثم السكندري ، المعروف بابن الهمام ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ .

الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .

مع : - نتائج الأفكار في كشف الرموز والآثار ، لشمس الدين أحمد ، المعروف بقاضي زادة ،

المتوفى سنة ٩٨٨ هـ .

- الكفاية ، لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني .

- العناية على الهداية ، لأكمل الدين محمد بن محمود البابر تي ، المتوفى سنة ٧٨٦

٨ - الاختيار لتعليل المختار ، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، المتوفى ٦٨٣ هـ

راجع تصحيحها : محسن أبو دقيقة .

الطبعة الثالثة : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .

٩ - كنز الحقائق ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ .

بتحشية : محمد حسن الصديقي النانوتوي .

ملتقطا من الشروح والحواشي الفقهية ، طبع بالفوتوغراف ، وهذا بعيد مطبع .

١٠ - تبين الحقائق شرح كنز الحقائق ، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي توفي ٧٤٣

بتحشية : الشيخ الشلبي .

الناشر : مكتبة امداديه - ملتان ، باكستان .

١١ - البناءة في شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، المتوفى سنة ٩٠٢ هـ .

بتصحيح : المولوي محمد عمر ، الشهير بناصر الاسلام الرامفوري .

الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

اخرج وتصحيح : دار الفكر للطباعة والنشر .

١٢ - ملتقى الأبحر ، لابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي ، المتوفى سنة ٩٥٦ هـ .

- ومعه التعليق الميسر على ملتقى الأبحر .
 - تحقيق : وهبي سليمان غاوجي اللبناني
 - الطبعة الأولى : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
 - الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان
- ١٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين الشهير بابن نجيم ، توفي سنة ٩٧٠ هـ .
- وقد جعل الكتاب في سبعة أجزاء ، والجزء الثامن تكملة الاستاذ محمد الشهير بالطري
 - وبهامشه : متحة الخالق على البحر الرائق ، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين
 - يطلب من المكتبة الماجدية ، عيدكاه ، طوغي روو - كوئته ، باكستان
 - طبع في المطبعة العربية
- ١٤ - مراقي الفلاح شرح نور الايضاح ، لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي ، توفي ١٠٦٩
- وبهامشه : متن نور الايضاح ، للمؤلف المذكور ، مع تقارير سنوية من حاشية
 - الطحطاوي ، المتوفى سنة ١٢٣١ هـ
 - الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان
- ١٥ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لعبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف
- بداماد أفندي ، المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ
 - وبهامشه : الشرح المسمى بدر المتقى في شرح الملتقى
 - طبعة عام ١٣١٩ هـ - ١٩١٧ م
 - الناشر : دار الطباعة العامة / دار احياء التراث العربي ، للنشر والتوزيع
- ١٦ - حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ، لأحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوي الحنفي
- المتوفى سنة ١٢٣١ هـ
 - وبهامشه مراقي الفلاح ، للشرنبلالي
 - الطبعة الثالثة : ١٣١٨ هـ . المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق ، مصر
 - الناشر : دار الباز / عباس أحمد الباز - مكة المكرمة
- ١٧ - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ،
- المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ
 - ويليه : تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف
 - الطبعة الثالثة : ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي - مصر

١٨ - اللباب في شرح الكتاب ، لعبد الغني الغنيمي ، المتوفي سنة ١٢٩٨ هـ / ١٨٨١ م .

على مختصر القدوري ، المشتهر باسم الكتاب ، لآحمد بن محمد القدوري ، المتوفي ٤٢٨ هـ .

تحقيق وتعليق : محمد أمين النواوي .

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .

١٩ - الفتاوى الهندية ، المسماة ب : الفتاوى العالمية .

وبهامشه : فتاوى قاضيخان ، لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني ،

الحنفي ، المتوفي سنة ٢٩٥ هـ .

الطبعة الثالثة : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .

المالكية :

٢٠ - المدونة الكبرى

رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي (ت : ٢٤٠ هـ) ، عن الامام عبد الرحمان

ابن قاسم (ت : ١٩١ هـ) . عن مالك بن أنس الأصبحي ، المتوفي سنة ١٧٩ هـ .

ومعها مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام ، لأبي الوليد محمد

ابن أحمد بن رشد ، المتوفي سنة ٥٢٠ هـ .

الطبعة الثانية : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

الناشر : دار الفكر .

٢١ - أصول الفتياء في الفقه على مذهب الامام مالك ، لمحمد بن حارث الخشني المتوفي

سنة ٣٦١ هـ .

تحقيق : محمد المجذوب - د . محمد أبو الأجفان - د . عثمان بطيخ .

الناشر : الدار العربية للكتاب / المؤسسة الوطنية للكتاب .

٢٢ - التفريع ، لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري ، توفي سنة ٣٧٨ هـ .

دراسة وتحقيق : د . حسين سالم الدهماني .

الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

الناشر : دار الغرب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

٢٣ - الرسالة الفقهية ، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، توفي سنة ٣٨٦ هـ .

مع غرر المقالة في شرح غريب الرسالة ، لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة
المغراوي .

- اعداد وتحقيق : د . الهادي جمو - د . محمد أبو الأجفان .
- الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الناشر : دار الغرب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

٢٤ - الاستنكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ،

- لأبي عمر بن عبد الله بن عبد البر ، المتوفي سنة ٤٦٣ هـ .
- تحقيق : علي النجدي ناصف .
- طبعة : ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- الناشر : لجنة التراث الاسلامي - القاهرة .

٢٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد

- البر النمري الأندلسي .
- حققه وعلق عليه : مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري .
- طبعة : ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٦ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لابن عبد البر النمري القرطبي .

- الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

٢٧ - المنتقى شرح موطأ مالك ، لقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ، المتوفي سنة ٤٩٤ هـ .

- الطبعة الأولى : ١٣٣١ هـ مطبعة دار السعادة .

٢٨ - النبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل ، لابي الوليد ابن رشد القرطبي ، المتوفي سنة ٥٢٠ هـ .

- تحقيق : د . محمد حجي .
- الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الناشر : دار الغرب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

٢٩ - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام والشرعيات والتحصيلات المحكمات

- الشرعيات لأهميات مسائلها المشكلات ، لابي الوليد محمد بن أحمد بن رشد .
- الناشر : دار صادر - بيروت ، لبنان .

- ٣٠ - مختصر خليل ، خليل بن اسحاق المالكي ، المتوفى سنة ٧٧٦ هـ .
 الطبعة : الأخيرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
 الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣١ - القوانين الفقهية ، لابن جزي ، المتوفى سنة ٧٨٥ هـ .
 الناشر : دار القلم - بيروت ، لبنان .
- ٣٢ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب ، توفي سنة ٩٥٤ هـ .
 وبهامشه التاج والاكلیل لشرح مختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، الشهير بالمواق ، والمتوفى في رجب ٨٩٧ هـ .
- ٣٣ - شرح الزرقاني على مختصر خليل ، لعبد الباقي الزرقاني ، المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ .
 طباعة : دار الفكر - بيروت ، لبنان .
- ٣٤ - الفواكه الدواني ، لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الندراوى المالكي الأزهرى ، (ت : ١١٢٥) .
 على رسالة أبي زيد القيرواني .
 الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان .
 المسوزع : دار الباز للنشر والتوزيع / عباس أحمد الباز - مكة المكرمة .
- ٣٥ - حاشية العدوى على شرح أبي حسن لرسالة ابن أبي زيد ، لعلي الصعيدي العدوى ، (ت : ١١٨٩) .
 الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .
- ٣٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لمحمد عرفة الدسوقي ، المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ .
 وبهامشه : الشرح الكبير ، لأبي البركات سيدى أحمد الدردير ، (ت : ١٢٠١ هـ) .
 طبعة : دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٣٧ - بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، لأحمد بن محمد الماوى المالكي ،
 المتوفى سنة ١٢٤١ هـ - ١٨٢٥ م .
 وبهامشه : الشرح الصغير ، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير .
 الطبعة : ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان
- الموزع : دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة

٣٨ - منح الجليل شرح مختصر سيدى خليل ، لمحمد عيش ، المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ .
الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

- الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، لبنان

٣٩ - الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لمالح عبد السميع الآبي الأزهرى .
طبعة : دار الفكر

٤٠ - جواهر الاكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الامام مالك امام دار التنزيل ،
لمالح عبد السميع الآبي الأزهرى .
طبعة : دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

الشافعية :

٤١ - الأم ، لأبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان

٤٢ - مختصر المزنى ، للمزنى المتوفى سنة ٢٦٤ هـ .
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان

٤٣ - الاقتناع ، لابي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردى ، المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
تحقيق وتعليق : خضر محمد خضر .
الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
الناشر : دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت

٤٤ - التنبيه ، لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيرزأبادى الشيرازى المتوفى ٤٧٦ هـ .
اعداد : عماد الدين أحمد حيدر .
الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
الناشر : عالم الكتب - بيروت

٤٥ - المهنّب ، للغيروزأبادى الشيرازى .

وبذيله : النظم المستعذب في شرح غريب المهنّب ، لمحمد بن أحمد بن بطال

الركبي ، المتوفى سنة ٦٢٣ هـ .

الطبعة الثالثة : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .

٤٦ - متن الغاية والتقريب المعروفة بـ غاية الاختصار ، لأبي شجاع الحسين بن أحمد الأمفهانى ،

المتوفى سنة ٤٨٨ هـ .

الطبعة الثالثة : ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .

٤٧ - الوجيز ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

طبعة : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان .

الموزع : دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .

٤٩ - الوسيط ، لأبي حامد الغزالي .

تحقيق وتعليق : علي محيي الدين علي القره داغي .

الطبعة الأولى : تنشر لأول مرة على عشرينسخ في غاية القدم والأهمية - العراق .

٥٠ - روضة الطالبين وعمدة المفتين ، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت : ٦٧٦ هـ) .

إشراف : زهير الشاويش .

الطبعة الثانية : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

٥١ - المجموع شرح المهنّب ، للنووى .

وبليه : فتح العزيز شرح الوجيز ، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ،

المتوفى سنة ٦٢٣ هـ .

والتلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير ، لأبي الفضل أحمد بن علي

ابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

الناشر : دار الفكر .

- ٥٢ - منهج الطالبين وعمدة المفتين ، للنووي .
 وبهامشه : منهج الطلاب ، لذكريا الأنصاري .
 الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، لبنان .
- ٥٣ - كفاية الاختيار في حل غاية الاختصار ، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني ،
 الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة ٨٢٩ هـ .
 الطبعة الثانية : ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
 الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .
- ٥٤ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، لأبي يحيى زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٥ هـ .
 وبهامشه : منهج الطلاب ، للمؤلف .
 الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية ، لمصطفى الذهبي ،
 المتوفى سنة ١٢٨٠ هـ .
 الطبعة الأخيرة : ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
 الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .
- ٥٥ - فتح الجواد بشرح الارشاد ، لأبي العباس أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي ،
 المتوفى سنة ٩٧٤ هـ .
 على متن الارشاد ، لشرف الدين اسماعيل بن أبي بكر ، الشهير بابن المقرئ ، اليمني
 المتوفى سنة ٨٣٧ هـ .
 الطبعة الثانية : ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
 الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .
- ٥٦ - الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، لمحمد الشربيني الخطيب ، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ .
 الناشر : دار الفكر .
- ٥٧ - مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لمحمد الشربيني الخطيب .
 الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .
- ٥٨ - حواشي الشيخ عبد الحميد الشرواني ، والشيخ أحمد بن قاسم العبادي (ت : ٩٩٢ هـ) على
 تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي .

الناشر : دار الفكر .

٥٩ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة
ابن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري ، الشهير بالشافعي الصغير ،
المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .

ومعه : حاشية أبي الخياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ .
حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد ، المعروف بالمغربي الرشيدى ت ١٠٩٦ هـ
الطبعة الأخيرة : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
الناشر : دار الفكر - بيروت ، لبنان .

٦٠ - قليوبي وعميرة ، لشهاب الدين قليوبي (ت : ١٠٦٩ هـ) ، والشيخ عميرة ، على شرح جلال
الدين المحلى (ت : ٨٦٤ هـ) ، على منهاج الطالبين ، للنووى .
الناشر : دار احياء الكتب العربية - مصر .

٦١ - حاشية الجمل على شرح المنهج ، للشيخ سليمان الجمل ، المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ .
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .

٦٢ - بجيرمي على الخطيب ، للشيخ سليمان البجيرمي ، المتوفى سنة ١٢٢١ هـ .
المسماة : بتحفة الحبيب على شرح الخطيب .
طبعة : ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .

٦٣ - حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ، لعبد الله بن حجازى بن ابراهيم ، الشهير بالشرقاوى
المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ .

وبالهامش : تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، للأنصاري .
تقرير الذهبي على حاشية الشرقاوى ، لمصطفى بن حنفي الذهبي ت : ١٢٨٠
الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .
طبعة : ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .

٦٤ - حاشية البيجورى على الغزني ، لابراهيم البيجورى ، المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ .
وبالهامش : شرح ابن قاسم الغزني (ت : ٨٠٨ هـ) .

- طبعة : ذى القعدة ، ١٣٤٣ هـ
- الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر

الحنابلة :

- ٦٥ - مسائل الامام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١ هـ) ، رواية ابنه عبد الله ، المتوفى سنة ٢٩٠ هـ .
 - تحقيق ودراسة : د . علي سليمان المهنا
 - الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
 - توزيع : مكتبة الدر - المدينة المنورة
- ٦٦ - مسائل الامام أحمد بن حنبل ، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ، الحافظ ، صاحب السنن ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
 - مقدمه ومعرف به : محمد رشيد رضا
 - الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان
- ٦٧ - مسائل الامام أحمد بن حنبل ، رواية اسحاق بن ابراهيم بن هاني ، النيسابوري ، المتوفى ٢٧٥ هـ .
 - تحقيق : زهير الشاويش
 - الطبعة الأولى : بدأت سنة ١٣٩٤ هـ ، وانتهت سنة ١٤٠٠ هـ
 - الناشر : المكتب الاسلامي
- ٦٨ - مختصر الخرقى ، لعمر بن الحسين الخرقى ، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ .
 - الطبعة الثالثة : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
 - الناشر : مؤسسة ومكتبة الخافقين
- ٦٩ - الهداية ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني ، المتوفى سنة ٥١٠ هـ .
 - تحقيق : اسماعيل الأنصارى - صالح سليمان العمرى
 - مراجعة : ناصر سليمان العمرى
 - الطبعة الأولى : ١٣٩٠ هـ ، في مطابع القميم
- ٧٠ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، للقاضي أبي يعلى ، المتوفى سنة ٥٦٠ هـ .
 - تحقيق : د . عبد الكريم بن محمد اللاحم

- الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
 الناشر : مكتبة المعارف - الرياض ، السعودية .
- ٧١ - عمدة الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، لموفق الدين بن قدامة ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
 نسقه وقمّله وراجعته : أحمد حمدي امام .
 الناشر : مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية - بمصر .
- ٧٢ - الكافي ، لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي .
 تحقيق : زهير الشاويش .
 الطبعة الثالثة : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
 الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت ، لبنان .
- ٧٣ - المغني ، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة .
 والشرح الكبير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى
 سنة ٦٨٢ هـ .
 طبعة عام : ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
 الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .
- ٧٤ - المقنع ، لابن قدامة المقدسي .
 الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ٧٥ - العدة شرح العمدة ، لبهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٤ هـ .
- ٧٦ - المحرر في الفقه ، لمجد الدين ابن تيمية ، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ .
 الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .
- ٧٧ - الفروع ، لأبي عبد الله محمد بن مفلح ، المتوفى سنة ٧٦٣ هـ .
 ويليّه تصحيح الفروع ، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
 اشراف : عبد اللطيف محمد السبكي .
 الطبعة الثالثة : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
 الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان .

- ٧٨ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوى .
 • تصحيح وتحقيق : محمد حامد الفقي
 • الطبعة الثانية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
 • الناشر : دار احياء التراث العربي
- ٧٩ - الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لشرف الدين أبي النجا الحجاوى ، المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
 • والشرح لمنصور بن يوسف البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .
 • الطبعة السادسة ، دار الفكر
- ٨٠ - زاد المستقنع ، لشرف الدين أبي النجا الحجاوى .
 • طبعة عام : ١٣٨٨ هـ - ١٩٧٩ م
 • الناشر : مكتبة التوفيق - الرياض
- ٨١ - الاقناع ، لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسي المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
 • تصحيح وتعليق : عبداللطيف محمد موسى السبيكي
 • الناشر : دارالمعرفة - بيروت ، لبنان
- ٨٢ - منتهى الارادات ، لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلي ، الشهير بابن النجسار ،
 المتوفى سنة ٩٧٢ هـ .
 • تحقيق : عبد الغني عبد الخالق
 • الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان
- ٨٣ - دليل الطالب لتيل المطالب ، لمري بن يوسف الحنبلي ، المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ .
 • الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
 • الناشر : المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة
- ٨٤ - شرح منتهى الارادات ، لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .
 • الناشر : دار الفكر
- ٨٥ - كشف القناع عن متن الاقناع ، لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي .
 • راجعه وعلق عليه : هلال مصلحي هلال

طبعة عام : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان .

الموزع : دارالباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .

٨٦ - هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ، لعثمان بن أحمد النجدي الحنبلي ، المتوفى سنة ١١٠٠ هـ

تحقيق : حسنين مخلوف .

الطبعة الثانية : ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

الناشر : الدار الشامية - بيروت ، لبنان .

دار البشير - جدة ، السعودية .

٨٧ - حاشية الروض المربع وزاد المستقنع ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي

الحنبلي ، المتوفى سنة ١٢٩٢ هـ .

الطبعة الثالثة : ١٤٠٥ هـ .

غير مذهبية :

٨٨ - الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف ، لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ،

المتوفى سنة ٣١٨ هـ .

تحقيق : د . أبو حماد منير أحمد بن محمد حنيف .

الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

الناشر : دار طيبة - المملكة العربية السعودية .

٨٩ - المحلى ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

تحقيق : لجنة احياء التراث العربي ، مقابلة على النسخة التي حققها أحمد محمد شاكر .

الناشر : دار الآفاق الجديدة - بيروت ، لبنان .

٢ - كتب الحديث والآثار :

٩٠ - المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هـ .

ومعه كتاب الجامع لمعمر بن راشد الأزدي ، رواية عبد الرزاق الصنعاني .

تحقيق وتخريج : حبيب الرحمن الأعظمي .

الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

٩١ - الموطأ ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، المتوفى سنة ١٧٩ هـ .

تصحيح وترقيم وتخريج : محمد فؤاد عبد الباقي .

الناشر : دار احياء الكتب العربية / مؤسسة قرطبة .

٩٢ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي

العبيسي ، المتوفى سنة ٢٣٥ هـ .

تقديم وضبط : كمال يوسف الحوت .

الطبعة الأولى : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

الناشر : دار التاج - بيروت ، لبنان .

٩٣ - مسند الامام أحمد بن حنبل ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ . وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن

الأقوال والأفعال .

الطبعة الثانية : ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

الناشر : دار الكتب العلمية .

توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .

٩٤ - صحيح البخارى ، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزيبه

البخارى الجعفي ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

الناشر : دار الجيل - بيروت ، لبنان .

٩٥ - صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ .

تحقيق وتصحيح وترقيم وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .

الناشر : دار احياء الكتب العربية / مكتبة ابن تيمية .

٩٦ - سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .

مراجعة وضبط وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

الناشر : دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة .

- ٩٧ - سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ابن ماجه ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
تحقيق وترقيم وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .
الناشر : دار الفكر - بيروت ، لبنان .
- ٩٨ - الجامع الصحيح " سنن الترمذى " ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، ت : ٢٧٩ هـ .
تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان .
- ٩٩ - سنن النسائي (ت : ٣٠٣ هـ) ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية الامام السندى ،
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ١٠٠ - شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي
الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
تحقيق وتعليق : محمد زهرى النجار .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ١٠١ - سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .
وبذيله : التعليق المغني على الدارقطني ، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان .
- ١٠٢ - المستدرک على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ .
وبذيله : التلخيص ، للحافظ الذهبي .
فهرسة واشراف على الطبع : د . يوسف عبد الرحمن المرعشلي .
الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان / دار الباز - مكة المكرمة .
- ١٠٣ - السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
وبذيله الجوهر النقي ، لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (ابن التركمان) ،
المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
الطبعة الاولى : بدار المعارف النظامية - حيدرآباد الدكن - الهند سنة ١٣٤٤ هـ .
الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .

- ١٠٤ - الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، (ت : ٣٥٤ هـ) ، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .
- تقديم وضبط : كمال يوسف الحوت
 - الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
 - الناشر : دار الكتب العلمية / دار الفكر - بيروت ، لبنان
- ١٠٥ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- تحقيق وتعليق : د . شعبان محمد اسماعيل
 - الناشر : مكتبة ابن تيمية / مكتبة الكليات الأزهرية
- ١٠٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني .
- ترقيم وتبويب : محمد فؤاد عبد الباقي
 - الناشر : مكتبة الرياض الحديث - البطحاء ، الرياض
- ١٠٧ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد) ، لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسيني المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ .
- تحقيق : عدنان علي شلاق
 - الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
 - الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان
- ١٠٨ - اعلاء السنن ، لظفر أحمد العثماني التهانوي ، المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ .
- تحقيق وتعليق : محمد تقي عثمان
 - الناشر : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية - كراتشي ، باكستان
- ١٠٩ - طريق الرشدا الى تخريج أحاديث بداية ابن رشد ، لعبد اللطيف بن ابراهيم آل عبد اللطيف .
- ١١٠ - فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد للبخاري ، لفضل الله الجيلاني .
- طبعة عام : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
 - الناشر : مطبعة المدني - المؤسسة السعودية ، بمصر

٣ - كتب التراجم :

- ١١١ - صفة الصفوة ، لجمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .
 تحقيق وتعليق : محمود فاخوري .
 خرج أحاديثه : د . محمد رواس قلعه جي .
 الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
 الناشر : دار المعرفة - بيروت ، لبنان .
- ١١٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان ، المتوفى سنة ٦٠٨ هـ .
 تحقيق : د . احسان عباسي .
 الناشر : دار صادر بيروت ، لبنان .
- ١١٣ - معجم البلدان ، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، المتوفى في ٦٢٦ هـ .
 الناشر : دار صادر - بيروت / المكتبة الفيصلية .
- ١١٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لفخر الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .
 الناشر : دار الفكر .
- ١١٥ - الكامل في التاريخ ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن أحمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، المعروف بابن الأثير الجزري ، الملقب بعز الدين .
 طبعة : ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
 الناشر : دار الفكر - بيروت ، لبنان .
- ١١٦ - التكملة لوفيات النقلة ، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
 تحقيق وتعليق : د . بشار عواد معروف .
 الطبعة الثانية : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
 الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان .
- ١١٧ - تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، المعروف ب : الذيل على الروضتين ، لأبي محمد

عبد الرحمن بن اسماعيل ، المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي ، المتوفى سنة ٦٦٥ هـ .

تعريف وترجمة وتصحيح : محمد زاهد بن الحسن الكوثري .

الناشر : دار الجيل - بيروت ، لبنان .

١١٨ - الروصتين في أخبار الدولتين ، لأبي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي .

رواية : مجد الدين أبي الظفر بن محمد بن عبد الله الشافعي .

الناشر : دار الجيل - بيروت ، لبنان .

١١٩ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لابن أبي أصيبعة ، المتوفى سنة ٦٦٨ هـ .

الطبعة الثالثة : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

الناشر : دار الثقافة - بيروت ، لبنان .

١٢٠ - المغرب في حلى المغرب ، ألف الجزء الأول جماعة من العلماء ، وألف الجزء الثاني ابن

سعيد المغربي ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ .

حققه وعلق عليه : د . شوقي ضيف .

١٢١ - سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى في ٧٤٨ هـ .

أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط .

حقق (مج ١٩ - ٢٠) وخرّج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط - محمد نعيم العرقسوسي

حقق (مج ٢١) وخرّج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط - حسين الأسد .

الطبعة الثالثة : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان .

١٢٢ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبد الله

ابن أسعد بن علي بن سليمان الياقعي اليمني المكي ، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ .

الطبعة الثانية : ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

الناشر : مؤسسة الأعلمي - بيروت ، لبنان .

١٢٣ - الاصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني . ومعه الاستيعاب في أسماء الأصحاب ،

للقرطبي المالكي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .

١٢٤ - البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

الطبعة الرابعة : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

الناشر : مكتبة المعارف - بيروت ، لبنان .

١٢٥ - تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء) ، لأبي الحسن بن عبد

الله النباهي ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة .

الطبعة : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . مصححة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة .

الناشر : دار الآفاق الجديدة - بيروت ، لبنان .

١٢٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لبرهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد

ابن فرحون اليعمرى المدني المالكي ، المتوفى سنة ٧٩٩ هـ .

وبهامشه : نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، أبي العباس سيدي أحمد بن أحمد بن أحمد

ابن عمر بن محمد أقيت عرف ببابا التنيكي .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

١٢٧ - طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ، تقي الدين ابن قاضي

شعبة الدمشقي المتوفى سنة ٨٥١ هـ .

صححه وعلق عليه : عبد العلیم خان . رتب فهارسه : د . عبد الله أنيس الطباع .

الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

الناشر : عالم الكتب - بيروت ، لبنان .

١٢٨ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت : ١٠٤١ هـ)

تحقيق : د . احسان عباسي .

الطبعة : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

الناشر : دار صادر - بيروت ، لبنان .

١٢٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩ هـ)

الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

الناشر : دار الفكر - بيروت ، لبنان .

١٣٠ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لاسماعيل باشا البغدادي (ت : ١٣٣٩)

• طبع في استانبول سنة ١٩٨١ م

• أعيدت طباعتها بالأوفست في دار العلوم الحديثة - بيروت ، لبنان

١٣١ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لمحمد بن محمد مخلوف

• الناشر : دار الفكر

١٣٢ - الأغلام ، لخير الدين الزركلي ، المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ

• الطبعة الخامسة : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

• الناشر : دار العلم للملايين - بيروت ، لبنان

١٣٣ - معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة

• الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت ، لبنان

٤ - كتب اللغة :

١٣٤ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لاسماعيل بن حماد الجوهري (الفارابي) ، (ت : ٧٩٣)

• تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار -

• الطبعة : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

• الناشر : دار العلم للملايين - بيروت ، لبنان

١٣٥ - المغرب في تراث العرب ، للمطرزي الخوارزمي ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ

• الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان

١٣٦ - تحرير ألفاظ التنبيه ، أولغة الفقه ، للنووي

• تحقيق وتعليق : عبدالغني الدقر

• الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

• الناشر : دار القلم - بيروت ، لبنان

١٣٧ - المطلع على أبواب المقنع ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي

• الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٠٩ هـ

ومعه معجم ألفاظ الفقه الحنبلي ، لمحمد بشير الأدلبي .

طبعة : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت ، لبنان .

١٣٨ - لسان العرب ، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ .

الناشر : دار صادر - بيروت ، لبنان .

١٣٩ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي ، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ،

المتوفى سنة ٧٧٠ هـ .

الناشر : دار الفكر .

١٤٠ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، للشيخ قاسم القونوي (ت: ٩٧٨)

تحقيق : د . أحمد عبد الرزاق الكبسي .

الطبعة : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

الناشر : دار الوفاء - جدة ، السعودية .

١٤١ - تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الحسيني ، المتوفى ١٢٠٥ هـ .

تحقيق : عبد الستار أحمد الفراج .

سلسلة التراث العربي - الكويت (١٦) .

١٤٢ - ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، لطاهر أحمد الزاوي .

طبعة : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

توزيع : دار الباز - مكة المكرمة .

٥ - كتب متنوعة :

١٤٣ - جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى ٣١٠ هـ .

وبهامشه : تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لحسن بن محمد بن حسين القمي

النيسابوري .

الطبعة : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، بيروت ، لبنان .

١٤٤ - زاد المعاد في هدى خير العباد ، لابي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، المعروف

• بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

• تحقيق وتخريج وتعليق : شعيب الأرنؤوط - عبدالقادر الأرنؤوط .

• الطبعة الثانية : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

• الناشر : مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الاسلامية .

١٤٥ - خلاصة تاريخ التشريع الاسلامي ، لعبد الوهاب خلاف ، المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ .

• الناشر : دار القلم - الكويت / الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت .

١٤٦ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، لأبي الوليد ابن رشد ، المتوفى (٥٩٥)

• دراسة وتحقيق : محمد عمارة .

• الطبعة الثانية ، دار المعارف .

١٤٧ - تاريخ التشريع الاسلامي ، لمحمد الخضرى بك ، المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ .

• الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

• الناشر : دار القلم - بيروت ، لبنان .

١٤٨ - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، المتوفى ١٣٤٦ هـ .

• تصحيح وتدقيق وتعليق : د . عبد الله بن عبد المحسن التركي .

• الطبعة الثالثة : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

• الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان .

١٤٩ - الطليحة ، لحضرة الفاضل النابغة القلاوى الشنقيطي .

• الطبعة الأولى : ١٣٣٩ هـ - ١٩٢١ م .

١٥٠ - أعمال الندوة :

• ابن رشد ومدرسته في الغرب الاسلامي ، بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد .

• محاضرة المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس ، مشروع قراءة لفلسفة ابن رشد ،

• لمحمد عابد الجابري .

١٥١ - ابن رشد والرشدية ، لارنست رينان ، نقله الى العربية : عادل زعيتر .

الناشر : دار احياء الكتب العربية - مصر

ملحق به :

١ - ذيل قطع غير مطبوعة من سيرة ابن رشد ، لابن الأبار (مخطوطة الجمعية

الآسيوية) ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

٢ - قطعة من سيرة ابن رشد ، للأنصاري ، (وفق مخطوط المكتبة الامبراطورية ، ملحق

عربي ، ٦٨٢ ، ص ٧) ، ص ٤٣٧ - ٤٤٤ .

١٥٢ - تاريخ الفقه الاسلامي ، أشرف على مراجعته وتصحيحه وتهذيبه محمد علي السائس .

طبعة ١٩٨٦ م ، الجامعة الأزهرية - كلية الشريعة .

الناشر : دار المعارف .

١٥٣ - الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية ، للدكتور عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان .

الطبعة الثانية : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مزيدة ومنقحة .

الناشر : دار الشروق .

١٥٤ - فلسفة ابن رشد وأثرها في التفكير الغربي ، محاضرة عامة للاستاذ الدكتور محمد قاسم .

محاضرة الموسم الثقافي لعام ١٩٦٦-١٩٦٧ م .

١٥٥ - بين الدين والفلسفة في رأى ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط ، لمحمد يوسف موسى .

الطبعة الثانية ، مكتبة الدراسات الفلسفية ، دار المعارف - بمصر .

١٥٥ - فلاسفة العرب (٦) ، ابن رشد ، ليوحنا قمير .

طبعة ثالثة منقحة دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) ، بيروت ، لبنان .

خامساً - فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	٢
المقدمة	٥
تمهيد	
القسم الأول : دراسة عن المؤلف	
- الحالة السياسية	١٦
- الحالة الاجتماعية	١٩
- الحالة العلمية عامة	٢٠
- الحالة الفقهية خاصة	٢٢
- نسبه وميلاده	٢٨
- نشأته ومراحل حياته	٣١
- محنته	٣٤
- شيوخه	٣٦
- تلامذته	٣٩
- ثقافته	٤١
- عقيدته	٤٥
- مذهبه الفقهى	٤٦
- مؤلفاته وأثرها	٤٧
- وفاته	٥٣
- أخلاقه وثناء العلماء عليه	٥٣
القسم الثاني : دراسة عن الكتاب	
- عنوان الكتاب وأهميته	٥٦
- نسبة الكتاب لمؤلفه	٥٨
- مصادر الكتاب	٥٩
- مصطلحات الكتاب	٦٤
- موضوعات الكتاب ونظام ترتيبها	٧٠
- منهج المؤلف في الكتاب	٧٤
- نظرة على الكتاب	٨٢

الموضوع	رقم الصفحة
(الباب الأول في الطهارة)	
* الفصل الأول : (الطهارة من الحدث)	
- في نوعي الطهارة	٩٠
- في أصناف الطهارة من الحدث	٩٢
* الفصل الثاني : (في الوضوء)	
- في وجوب الوضوء	٩٣
- في من يجب عليه الوضوء	٩٥
- في وقت وجوب الوضوء	٩٦
- في اشتراط النية في العبادات	٩٧
- في فرضية غسل الوجه بالجملة	٩٨
- في فرضية غسل اليدين والذراعين	٩٩
- في فرضية مسح الرأس	١٠٠
- في تكرار الوضوء	١٠١
- في أن الرجلين من أعضاء الوضوء	١٠٣
* الفصل الثالث : (في المياه)	
- في طهارة المياه بأنواعها	١٠٤
- في ما لا يسلب الماء طهارته	١٠٦
- في الماء الذي لا تجوز به الطهارة	١٠٧
- في الماء الكثير الذي لا تضره النجاسة	١٠٨
- في المقدار المطهر لقطرة البول	١٠٩
- في الماء الذي خالطه زعفران أو غيره	١١٠
- في الطهارة بالماء المطبوخ	١١١
- في الماء المستخرج من النباتات	١١٢
- في الآسار	١١٣
* الفصل الرابع : (في نواقض الوضوء)	
* الفصل الخامس : (في اشتراط الطهارة في الصلاة)	
* الفصل السادس : (في الغسل)	
- على من يجب الغسل	١١٧

الموضوع	رقم الصفحة
- في وجوب الغسل	١١٨
- في أكمل صفات الغسل	١١٩
- في حكم الوضوء في الغسل	١٢٠
- في موجبات الغسل	١٢١
- في تابع موجبات الغسل	١٢٢
- في الحد من مجاورة الختانيين	١٢٥
الفصل السابع : (في الدماء الخارجة من الرحم)	
- في أنواع الدماء الخارجة من الرحم	١٢٦
- في أقل الطهر	١٢٨
- في الاستحاضة	١٢٩
- في الدم المصاحب للطلق	١٣٠
- في ما يمنع منه الحيض	١٣١
الفصل الثامن : (في التيمم)	
- في بدلية التيمم عن الوضوء	١٣٣
- في من يجوز له التيمم	١٣٤
- في ماذا يكون التيمم	١٣٥
- في نواقض التيمم	١٣٦
الفصل التاسع : (في النجاسة)	
- في الأمر بإزالة النجاسة	١٣٧
- في العفو عن يسير بعض النجاسات	١٣٩
- في أعيان النجاسات	١٤٠
- في ما استثنى من الميتة	١٤١
- في عمل التزكية	١٤٢
- في أجزاء الميتة	١٤٣
- في ما فصل من البهيمة الحية	١٤٤
- في الشعر اذا فصل من الحي	١٤٥
- في اباحة العنبر والمسك	١٤٦
- في محال ازالة النجاسة	١٤٧

الموضوع	رقم الصفحة
- في ازالة النجاسة بالماء	١٤٩
- في استعمال الحجارة	١٥٠
- في صفات ازالة النجاسة	١٥١
- في الغسل والمسح	١٥٢
- في ذيل المرأة الطويل	١٥٣
(الباب الثاني : في الصلاة)	
* الفصل الأول : (في وجوب الصلاة)	
- في وجوبها	١٥٥
- على من تجب	١٥٦
* الفصل الثاني : (في الأوقات)	
- في اشتراط الوقت للملوات الخمس	١٥٧
- في أول وقت الظهر	١٥٨
- في أول وقت العشاء	١٦٠
- في آخر وقت العشاء	١٦٢
- في أول وآخر وقت المصح	١٦٣
- في أصحاب أوقات الضرورة	١٦٥
- في ما تمليه الحائض في وقت الضرورة	١٦٦
- في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها	١٦٧
* الفصل الثالث : (في الأذان)	
- في وقت الأذان	١٦٨
* الفصل الرابع : (في القبلة)	
- في اشتراط التوجه للبيت	١٦٩
- في توجه الصف الطويل خارج الكعبة	١٧٠
- في فرضية الامابة في الوقت	١٧١
- في استحباب السترة في الصلاة	١٧٣
* الفصل الخامس : (في ستر العورة)	
- في فرضية ستر العورة	١٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
- في من لم يجد ما يستر عورته	١٧٥
- في هيئات اللباس المنهي عنها	١٧٦
- في جواز الصلاة في الثوب الواحد	١٧٨
✽ الفصل السادس : (في مواضع الصلاة)	
- في الصلاة على الأرض	١٧٩
✽ الفصل السابع : (في التروك)	
- في التروك المشترطة في الصلاة	١٨٠
- في جواز الفعل الخفيف	١٨٢
✽ الفصل الثامن : (في النية)	
- في اشتراط النية لصحة الصلاة	١٨٣
✽ الفصل التاسع : (في أقوال الصلاة)	
- في وجوب قراءة القرآن	١٨٤
- في جواز الثناء على الله في الركوع	١٨٦
✽ الفصل العاشر : (في أفعال الصلاة)	
- في فرضية الركوع	١٨٧
- في هيئة الجلوس المستحبة	١٨٨
- في السجود على سبعة أعضاء	١٨٩
- في ما يصدق عليه اسم الجبهة	١٩٠
- في كراهية الاقعاء في الصلاة	١٩١
- في صور بعض الهيئات المنهي عنها	١٩٣
✽ الفصل الحادي عشر : (في حكم صلاة الجماعة)	
- في أحكام اجابة نداء الجمعة	١٩٤
- على من تجب صلاة الجمعة	١٩٥
- في اعادة صلاة من وصل المسجد وقد صلى	١٩٧
- في سنة وقوف المرأة من الامام	١٩٩
✽ الفصل الثاني عشر : (في أحكام المأمومين)	
- في الترغيب في الصف الأول وتراص الصفوف وتسويتها	٢٠٠
- في متابعة المأموم للامام	٢٠٢

الموضوع	رقم الصفحة
- في قول سمع الله لمن حمده والرد للمنفرد	٢٠٣
- في صلاة القاعد	٢٠٤
- في ما يحمله الامام عن المأموم	٢٠٥
- في صلاة المأمومين خلف من أحدث	٢٠٦
* الفصل الثالث عشر : (في أحكام الجمعة)	
- في شروط وجوب الجمعة	٢٠٧
- في شروط الصحة	٢٠٨
- في اشتراط الجماعة	٢٠٩
- في أركان الجمعة	٢١٠
- في حكم الانصات في خطبة الجمعة	٢١١
- في عدم اشتراط غسل الجمعة	٢١٢
- في آداب الجمعة	٢١٣
* الفصل الرابع عشر : (في صلاة السفر)	
- في قصر الصلاة للمسافر	٢١٤
- في مدة اقامة السفر المبيحة للقصر	٢١٦
- في الجمع	٢١٧
- في جواز الجمع في الحضر لغير عذر	٢١٨
* الفصل الخامس عشر : (في صلاة المريض)	
- في ما يسقط عن المريض من أركان الصلاة	٢١٩
* الفصل السادس عشر : (في الاعادة)	
- في اعادة من صلى بغير طهارة أو لغير القبلة أو لغير مسائل عارضة	٢٢٠
- في قطع الصلاة بالحدث	٢٢١
- في حكم الفعل الكثير	٢٢٢
- في قطع الصلاة بالضحك	٢٢٣
* الفصل السابع عشر : (في القضاء)	
- في وجوب القضاء على الناسي والنائم	٢٢٤
- في وجوب الترتيب في أجزاء الصلاة	٢٢٦

الموضوع	رقم الصفحة
- في قضاء الأركان	٢٢٧
✽ الفصل الثامن عشر : (في سجود السهو)	
- في الأقوال والأفعال التي يسجد لها	٢٢٨
- في ترك السنن	٢٣٠
- في سجود السهو على الامام والمنفرد	٢٣١
- في متابعة المأموم امامه اذا سها	٢٣٢
- في تسبيح الرجال لمن سها في صلاته	٢٣٣
✽ الفصل التاسع عشر : (في ما عدا فروض الأعيان)	
- في وقت الوتر	٢٣٤
- في حكم صلاة المفروضة على الراحلة	٢٣٥
- في ركعتي الفجر	٢٣٦
- في قيام رمضان	٢٣٨
- في صلاة كسوف الشمس	٢٤٠
- في صلاة الاستسقاء	٢٤١
- في استقبال القبلة والدعاء واقفا عند الاستسقاء	٢٤٢
- في غسل وأذان واقامة صلاة العيدين	٢٤٥
- في تقديم خطبة العيدين على الصلاة	٢٤٧
- في توقيت القراءة في العيدين	٢٤٩
- في وقت صلاة العيد	٢٥٠
- في التكبير في عيد الأضحى	٢٥١
- في توقيت التكبير في عيد الأضحى	٢٥٢
- في بعض مستحبات العيدين	٢٥٣
✽ الفصل العشرون : (في سجود التلاوة)	
- في الأمر بسجود التلاوة	٢٥٥
- في على من يتوجه حكم سجود التلاوة	٢٥٨
✽ الفصل الحادى والعشرون : (في أحكام الميت)	
- في الأموات الذين يجب غسلهم	٢٥٩
- في من يجوز أن يغسل الميت	٢٦٠

الموضوع	رقم الصفحة
- في غسل المرأة زوجها	٢٦١
- في غسل المطلقة المبتوتة زوجها	٢٦٢
- في سنيّة تقليم الأظافر وحلق العانة للحي	٢٦٣
- في تغطية رأس الميت وتطيبه	٢٦٤
- في رفع اليدين في أول التكبير على الجنازة	٢٦٥
- في حكم الصلاة على المنافقين	٢٦٦
- في حكم الصلاة على السبي وأبنائهم	٢٦٧
- في اشتراط القبلة في الصلاة على الجنازة	٢٦٨
- في وجوب الدفن	٢٦٩

(الباب الثالث : في الزكاة)

✽ الفصل الأول : (في وجوب الزكاة)

- في وجوبها	٢٧١
- على من تجب	٢٧٣
- في ضمان التلف	٢٧٤

✽ الفصل الثاني : (في الأموال التي فيها الزكاة)

- في المال الذي تجب فيه الزكاة	٢٧٥
- في سائمة البقر	٢٧٧
- في زكاة ما يخرج من الحيوان	٢٧٨
- في زكاة الحشيش والحطب والقصب	٢٧٩
- في العروض التي لم يقمدها التجارة	٢٨٠

✽ الفصل الثالث : (في النصاب)

- في نصاب الفضة	٢٨١
- في القدر الواجب اخراجه من الذهب والفضة	٢٨٣
- في وجوب زكاة الذهب في الأربعين ديناراً	٢٨٤
- في أوقاص الحبوب	٢٨٥
- في نصاب الابل	٢٨٦
- في سائمة الغنم	٢٨٩

الموضوع	رقم الصفحة
- في المعز	٢٩٢
- في الواجب في الحبوب والثمار	٢٩٣
- في مقدار الوسق	٢٩٤
- في الجمع بين الجيد والردى	٢٩٥
- في اخرج الزكاة من أعيانها	٢٩٦
- في اشتراط الحول	٢٩٧
- في الفوائد	٢٩٨
* الفصل الرابع : (في الذين تجب لهم الزكاة)	
- في العاملين عليها	٢٩٩
* الفصل الخامس : (في زكاة الفطر)	
- في المخاطبين بها	٣٠٠
- في وجوب زكاة الفطر عن النفس والصغير والخدم	٣٠٢
- في زكاة الفطر عن العبد المعتق	٣٠٣
- في مقدار زكاة الفطر	٣٠٤
- في وقت زكاة الفطر	٣٠٥
- في مصرف زكاة الفطر	٣٠٦
- في دفع الزكاة لأهل الذمة	٣٠٨
(الباب الرابع : في الصيام)	
* الفصل الأول : (في أنواع الصيام الواجب)	
- في وجوب صوم رمضان	٣١٠
- على من يجب الصوم	٣١٢
* الفصل الثاني : (في أركان الصوم الواجب)	
- في الأركان المتفق عليها	٣١٣
- في زمان وجوب الصوم	٣١٤
- في رؤية الهلال من العشي	٣١٦
- في وجوب الصوم على من أبصر الهلال	٣١٧
- في نصاب هلال الفطر	٣١٩

الموضوع	رقم الصفحة
- في مراعاة البلدان المجاورة في الرؤية	٢٢١
- في زمن الامساك	٢٢٢
- في ركن الامساك	٢٢٤
- في انقلاب النية	٢٢٥
- في احتلام المائم	٢٢٧
* الفصل الثالث : (في أحكام الفطر)	
- في من يجوز له الفطر في رمضان	٢٢٨
- في شهود الشهر كله	٢٣٠
- في القضاء على المسافر والمريض	٢٣١
- في الكفارة على العامد في جماع رمضان	٢٣٢
- في كفارة تكرار الوطء في رمضان	٢٣٣
- في تكرار الوطء في اليوم الواحد	٢٣٤
- في بعض سنن الصوم	٢٣٥
* الفصل الرابع : (في الصيام المرغّب فيه)	
- في صيام عاشوراء	٢٣٧
- في الأيام المنهي عن صيامها	٢٣٩
- في نية صوم التطوع	٢٤٠
- في الافطار من صوم التطوع	٢٤١
- في الخروج من تطوع الحج والعمرة	٢٤٣
- في الخروج من تطوع الصلاة	٢٤٤
* الفصل الخامس : (في الاعتكاف)	
- في حكم الاعتكاف	٢٤٥
- في اشتراط المسجد للاعتكاف	٢٤٧
- في نية الاعتكاف	٢٤٩
- في بطلان الاعتكاف بالمباشرة	٢٥٠
- في موانع الاعتكاف	٢٥١
- في اعتكاف الحائض	٢٥٢
- في قضاء النذر	٢٥٣

الموضوع	رقم الصفحة
❖ الخاتمة	٣٥٥
❖ الملاحق	
- ملحق مسائل الجمهور	٣٥٨
- ملحق الاتفاقات المكررة	٣٦٢
- ملحق الاتفاقات المردودة وبيان سبب ردّها	٣٦٩
- ملحق الاتفاقات الأصوليّة	٣٧١
❖ الفهارس	
- فهرس الآيات القرآنية	٣٧٣
- فهرس الأحاديث النبويّة	٣٧٤
- فهرس آثار الصحابة والتابعين	٣٧٧
- فهرس المصادر والمراجع	٣٧٨
- فهرس الموضوعات	٤٠٢

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
